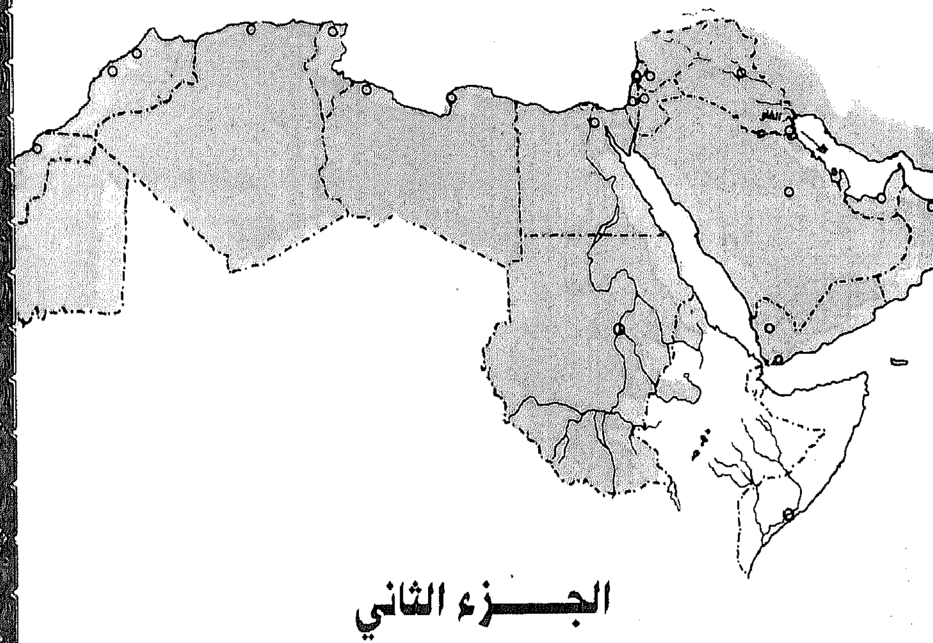
الموسوعة العربية

مشكلات العالم العربى



الجزء الثاني

د. حمدى الطاهرى

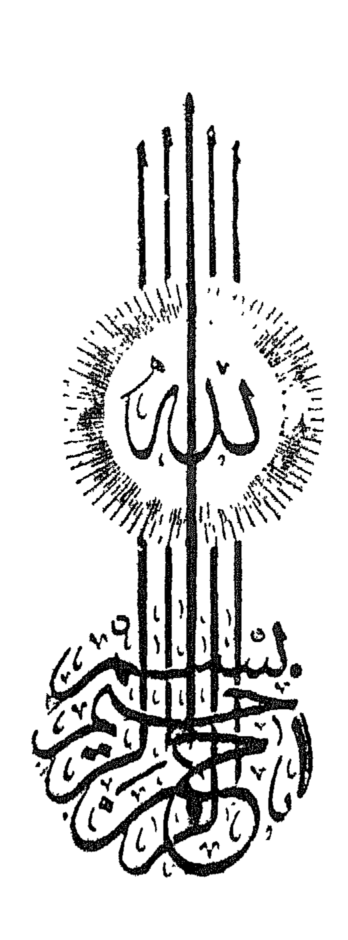
د. حمدي الطاهري

الموسوعة العربية

الجزء الثاني

مشكلات العالم العربي




الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بين يديك الجزء الثانى من الموسوعة العربية .. وقد حرصت على تسجيل مشاكل عربيه عفى عليها الزمن والهدف من ذلك أن تكون دروسا لنا فى مستقبلنا وقد انتهت هذه المشاكل يوم أن حسنت نيات الحكام بعضهم تجاه بعض .

وهناك مشاكل لا زالت تحت الثرى آمل أن يوفق المسئولون فى أن يهيلوا عليها التراب الى الأبد .

أما المشكلات القائمة أو ما يجد منها فليس من الصعب الوصول الى حل لها فى ظل ما نعلنه ونتنادى به وطن عربى واحد من المحيط الى الخليج ، خاصة وقد أصبحنا كدول عربية نواجه تكتلات ووحدات كبيرة كالوحدة الأوروبية .

لقد ركزت فى هذا الجزء على القضية الفلسطينية وتاريخ فلسطين وما انتهت اليه حتى الآن نظرا لانى لم آت على ذكرها فى الجزء الأول .

وآمل ألا يكون عرضى للمشاكل مثبطا للهمم فقد آثرت أن أتبع المشاكل بالجزء الثالث من هذه الموسوعة والذى يعرض الى الحركات الوحدوية فى العالم العربى مما يجدد لدينا الآمال فى أن الشعوب العربية كانت دائما حية وتسعى الى بعضها البعض وان كانت قد مرت عليها فترات يأس فانها ما تلبث أن تعود الى السعى فى تأكيد الروابط بينها .

ان الشعب العربى مدعو اليوم أكثر من أى وقت مضى لكى يتحد اقتصاديا واجتماعيا قبل أن يتحد سياسيا .

والله الموفق ..

دكتور حمدى الطاهرى

استعرضنا فى الجزء الأول من هـذه الموسوعة بعض الملامح الأساسية لدول العالم العربى من ناحية أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان من الممكن عندما قامت الجامعة العربية عام ١٩٤٤ فى وقت لم يكن فيه عـدد الدول المستقلة تتجاوز أصابع اليد الواحـدة الا بقليل — أن تقوم الجامعة العربية بتبنى كل دولة تحصل على استقلالها وتضعها داخل بوتقة المجموع فينصهر الجميع داخل اطار واحـد خاصة وأن هناك من الروابط التى تجمع أكثر من العوامل التى تفرق •

فهناك وحـدة دين وتاريخ وهـدف وحاجة الى مساندة كل دولة الى الأخـرى •

ولكن السياسة والتنافس على الزعامة العربية والتمسك بكراسى الحكم فى كل بلد جعل من الجامعة العربية منبرا للمشاحنات وليس منبرا لدعوة التعاون والوحـدة ، وان كان لا يمكن انكار دور المنظمات التى قامت فى ظل الجامعة العربية فى تجميع آراء العرب وصفوفهم بعيدا عن السياسة •

وعلى السطح يبدو أن العالم العربى الذى يضم اليوم حوالى مائتى مليونا من البشر متفق ومتعاون ، ولكن للواقع لابد أن نذكر أن مشـكلات العالم العربى لا يمكن أن تحصر ، وهى تنشأ اليوم بين دولتين وما تلبث الأمور أن تهـدأ ولكن لكى تعود مرة أخرى تعكر صفو الاخوة والوئام •

ومشكلات العالم العربى بعضها مضى عليه الزمن وحل محله حسن الجوار وتفهم البعض معنى الاخوة والتعاون ، مثل المشكلات الحادة التى

قامت بين دول الخليج والتى سأذكرها على سبيل المثال على ما يمكن أن يفعله المستعمر لكى يتناحر الاخوة ، وقد حل محل هده المشكلة — والحمد لله — قيام منظمة التعاون الخليجى وذلك عندما صفت النفوس وقـدرت أهمية التعاون والمسئولية التاريخيه الملقاة على عاتق المسئولين عن الحكم•

ومشكلات العالم العربى كثيرة ومتنوعة وهى ممتدة على امتداد تاريخه، ففى النصف الأول من القرن العشرين كانت مشكلات جميع الدول تتلخص فى التخلص من الاستعمار الجاثم على أراضيها الممتده من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى بلا استثناء ، وكانت الدول العربية جميعها خاضـعة لاستعمار ثلاث دول غربية باستثناء المملكه العربية السعودية بشقيها نجـد والحجاز وكانت تعتبر من أملاك الامبراطورية العثمانيه ، وكان الاستعمار موزعا التركة على الشكل التالى :

انجلترا وتهيمن على العراق الكويت — قطر — البحرين — عمان — اليمن الجنوبى — الاردن — فلسطين — مصر والسودان •

فرنسا وتهيمن على سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتى وجزء من الصـومال •

ايطاليا وتهيمن على ليبيا وجزء من الصومال •

ولما انتهت مشـاكل الاستعمار واستقلت هـذه الدول وأسست الجامعة العربية فى منتصف الأربعينات وأصبحت معظمها مستقلة فى منتصف الخمسينات كان من المنتظر أن يحل السلام محل الخصام والتباعد ، ويمكن القول بأنه فى النصف الثانى من القرن العشرين ظهر الكثير من المشكلات ، بعضها وجـد حـلا وعفى عليها الزمن ، والبعض لا يزال قائما ، والبعض كانت الحرب وسيلة للتعبير عن الاخوة الضائعة •

أولا ـ فمن المشكلات التى كانت سخونتها تهـدد باللجوء الى حمل سـلاح الاخوة بعضهم فى وجـه بعض وانتهت مثل :

* الخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات بشـأن واحـة البـوريمى •

* الخلاف بين اليمن الديمقراطيه والمملكة العربية السعودية بسبب خلافات عقـائدية ، ولكن وجـد لها الحل فى عام ١٩٧٥ خلال مؤتمر القمة العربى الذى عقـد فى الرباط •

* الخلافات العقائدية الوحـدوية بين كل من شطرى اليمن جنوبها وشمالها واستقرار الوضع بينهما أخيرا بحيث أصبحتا دولة واحـدة •

* الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية حول اقليم ظفار وانتهاء المشكلة •

* مشكلة الجزر الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) واستيلاء ايران عليها ، ومع فورة العالم العربى تم السكوت على الوضـع وظل الحال على ما هـو عليه الى أن قامت ايران بتصرفات معادية لدولة الامارات فى عام ١٩٩٢ فأحيت الموضوع من جـديد وأصبحت العـلاقات متدهـورة بين البلـدين •

* الخلافات الكبيرة بين جمهـورية مصر العربية والمملـكة العربية السعودية بسبب حرب اليمن فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٧ وانتهاء الجفـوة بتفهم الجانبين للاوضاع •

* مشكلة الخلاف بين البحرين وقطر على احـدى الجزر المتاخمة لهما وتدخل المملكة العربية السعودية لحل الخلاف •

* الخلافات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية التى وصلت الى حد التراشق العسكرى والتى أمكن التغلب عليها بضبط النفس وعودة المياه الى مجاريها بعد خمسة عشر عاما من الجفاء والعداء والهجوم الاعلامى •

* الخلافات بين الجمهوريه الجزائريه والمملكة المغربية والتى استمرت فترة طويلة ، وأخيرا تحقق الوفاق بين الدولتين بعد وساطة بعض الدول العربية •

* الخلافات بين ايران فى ظل الحكم الخمينى وبين المملكة العربية السعودية وتطاول الحجاج الايرانيين على الأماكن المقدسة واستمرار الخلاف •

* العلاقات بين مصر والسودان التى تشهد مدا وجزرا مستمرا مما أعاق ايجاد أى تعاون مثمر بين البلدين على مدى ثلاثين عاما ، ومما آخر تنفيذ الكثير من المشاريع التى لو تحققت لكان فيها خير البلدين والتى تجددت فى عهد الفريق عمر البشير •

* انقسام العالم العربى على نفسه فى موضوع حرب الخليج التى دارت رحاها بين كل من العراق وايران ، ففى الوقت الذى كان مفروضا فيه أن تساند كافة الدول العربية العراق العربية نجد أن كلا من سوريا وليبيا وقفتا فى صف ايران ضد العراق ، وان كانت ليبيا قد تراجعت عن هذا الموقف قبل نهاية الحرب •

* انقسم العالم العربى على نفسه أيضا عقب زيارة المرحوم الرئيس أنور السادات الى القدس عام ١٩٧٧ وتكرس الانقسام فى مؤتمر القمة

العربى الذى عقــد فى بغــداد عام ١٩٧٩ والذى قضى بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، وقطع معظم الدول العربية العــلاقات السياسية معها ، ولم تعــد المياه الى مجاريها الا فى عام ١٩٨٩ بعودة مصر الى موقعها فى الجامعة العربية فى نهاية عام ١٩٨٨ بعــد أن أعادت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر .

* وانقسم العالم العربى على نفسه أيضا عندما تأزمت العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب الهجوم الأمريكى على خليــج سرت الليبى ، فمن الدول من ساند الموقف الليبى ومنهم من آثر الصمت .

* وعلى نفس النمط كانت الحرب بين الجمهورية العربية الليبيــة وجمهورية تشاد مثارا للخلاف وللانقسام فى الرأى بين الدول العربية ، وقــد خمدت حــدة الحرب بين البلدين ، وأن كانت ذيول الخلاف لم تجد حلا جوهريا لهــا بعــد ، وأحيلت الى محكمة العــدل الدولية .

* وشهد العالم العربى أيضا خلافا حادا بين دولة الكويت والجمهورية العراقية حــول الحــدود الا أن ضبط النفس والاخوة العربية قــد أخمد نيران الخلاف وعادت الأمور بين الدولتين الى سابق عهدها ، وكانت دولة الكويت من الدول المساندة للعراق فى حربها مــع ايران ، وقــد اكتــوت الكويت بنيران هــذه الحرب فى أكثر من مناسبة الا أننا نرى أن الكويت تعرضت للغزو العراقى فى مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩١ وانقسم العالم العربى على نفسه ما بين مساند ومعارض وانتهى الأمر بجلاء العراق عن الكويت بعد تدخل دول التحالف وعودة الحكام الشرعيين الى الكويت . ورغم مضى عــدة سنوات الا أننا نرى أن العراق لا زال فى جانب والعالم العربى لا زال فى جانب آخر ، والكويت لا زالت تحمل المرارة من الدول التى ساندت الموقف العراقى وتتخــذ منها موقفا سلبيا .

* وعاش العالم العربى فترة طويلة وهــو يحاول حل الخلافات التى

وصلت الى حـد الحرب بين جمهورية الصومال وأثيوبيا بشأن الخلاف على اقليم أوجادين باعتباره جزءا من الصومال ، واستيلاء الحبشة على هـذا الاقليم ، وقد أمكن بالوساطة الوصول الى حل لهـذا الخلاف وأن كانت الصومال نفسها تعرضت للخراب على أيدى أبنائها .

* الخلاف بين قطر والسعوديه والذى أمكن حله بوساطة مصر .

ومشاكل العالم العربى الذى يواجهها اليوم ليست بالجديدة عليه ، فمنذ أن استقلت الدول العربية كان المفروض أن الاستعمار الـذى يبث الفرقة أصبح لا وجود ظاهرى له ، الا أنه منذ أن أصبحت هـذه الدول صاحبة مصيرها ولو شكليا تواجه المشاكل والعقبات بعضها بين بعض ، ونظرة على الكلمة التى ألقاها السيد جبران تامية أمام مؤتمر الخريجين الدائم الذى انعقد فى بيروت فى شهر يونيو عام ١٩٥٤ قـد عرض لهـذا الشأن فى حـديثه عن القضية العربية ومشاكلها السياسية قائلا :

« ... الا تبعث على التشاؤم ، اذ كان ماضينا القريب أفضـل من من حاضرنا ، وقد يكون حاضرنا خير من مستقبلنا ان لم يقم هذا المؤتمر ، الذى يجمع صفوة المفكرين ومؤتمرات أخرى على شاكلته بارشاد الرأى العام العربى ، الى الطريق السوى الذى ضالتـه الدعايات والسياسات الاقليميـة الضـيقة .

ولا يستطيع العربى أن يدرك الرجعة التى أصابت الفكرة القـومية الا بمقارنة الحركة العربية الآن بما كانت عليه عندما ظهرت القضية العربية لعالم الوجود بصورة عملية وتمثلت بثورة الحسين بن على سنة ١٩١٦ .

كانت دعوة الحسين صريحة واضحة لا يتخللها غموض ولا ابهام . قام يدعوا الى سلخ البلاد العربية الاسيوية عن الدولة العثمانية ، واقامة مملكه مستقلة موحـدة تشمل ما يدعى الآن بالسعوديه والعراق وسوريا والاردن وفلسطين . وارتكزت ثورته على ثلاثة أسس رئيسية :

أولها : التحرر من الحكم العثمانى الأجنبى •

وثانيها : جمع البلاد العربية الاسيوية كلها فى دولة واحـــدة •

وثالثها : التفريق الصريح بين العروبة والدين ، اذ وجه ثورته ضـــد الخلافة الاســـلامية فى الاستانة •

كانت هـــذه المبادىء الثلاثة واضحة للعاملين فى جـــدول الأبحاث الذى وضعته اللجنة التحضيرية لهـــذا المؤتمر عن مشاكل العالم العربى السياسية بتفصيل كاف واستعراض شامل لا يتمالك المرء بعـــد قراءته الا أن يتساءل ما دامت مشاكلنا بهـــذه الكثرة وهـــذا التعقيد فما هـــو أملنا فى حلها ؟ وما هى الخطوات التى مشيناها فى هـــذا السبيل منذ أن وجـــدت القضية العربية الى الان ؟ وماذا يمكن أن نعمل أثناء السنوات القليلة القادمة فى هـــذا العصر السريع المتحول ؟

القوميون مع الحسين ومع فيصل من حجازيين وعراقيين وســـوريين وفلسطينيين ولبنانيين ، وكانت القـــومية العربية واضحة فى ذهن الشهداء الذين شنقهم الأتراك والذين ما زلنا نحيى ذكراهم سنويا فى سوريا ولبنان•

ولكن هـــذه المفاهيم الثلاثة الواضحة البسيطة الصريحة • الاستقلال والدولة الواحـــدة المتحررة من الصـــفة الدينية أصبحت مشوشة الآن فى أذهاننا بعـــد نحو سبعين سنة من تطور القضية العربية •

فقد تدخل الأجانب بنهاية الحرب العالمية الأولى وجزؤا البلاد التى أرادها الحسين والقوميون الذين معه مملكة واحـــدة الى دويلات وممالك وجمهوريات ، واقتسموها فيمـــا بينهم • بقى العرب فى الدويلات التى أنشأها الأجانب يناضلون لنيل حريتهم • كما ناضلوا الأتراك سابقا مـــع الفارق بأن حركاتنا الاسلامية أصبحت اقليمية تقوم فى كل قطر على حدة بدون التعاون مع الأقطار الأخرى بينما كانت حركاتنا ضـــد العثمانيين شـــاملة جامعـــة •

ونجحت بعض الأقطار العربية بجهادها وبمساعدة الأحوال الدولية في الحصول على الاستقلال الاقليمي الكامل كالسعودية واليمن وسوريا ولبنان •

وتطورت علاقات العراق والاردن ومصر مع بريطانيا الى معاهدات ، فكان هذا التطور الاستقلالي على العموم والى فترة من الزمن مرضيا للعرب •

وهكذا نرى أنه بالنسبة للمبدأ الأول الذي قامت عليه القضية العربية — أي مبدأ التحرر والاستقلال — يكاد العرب يحققون الآن بعد سبعين سنة ما كادوا يحققونه بنهاية الحرب العالمية الأولى مع فارق خطير هو قيام اسرائيل في وسطنا •

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي الثاني الذي قامت عليه القضية العربية وهو جمع العرب الاسيويين في دولة واحدة فقد امتدت فكرة القومية العربية وشملت مصر والمغرب العربي • لكن التجزئة السياسية التي أجراها الغربيون أقامت جماعات عربية في كل قطر وركزت حولها مصالح سياسية واقتصادية تآلفت عفوا أو تصميما مع مصالح الاستعمار الذي جزأ العرب لمنفعته ، ولا يزال يسعى لدوام التجزئة حتى بعد خروجه من بلادنا ، كما تآلفت مصالح هؤلاء العرب طوعا مع مصالح اسرائيل التي لا يخفيها شيء كقيام دولة عربية كبرى على حدودها ، فقاموا يسعون الى ابقاء هذه الدويلات الضعيفة الهزيلة والى منع اتحاد العرب • ومما يؤلم أن بعض من انتسبوا الى الجمعيات العربية السرية ، واقسموا اليمين على وحدة العرب كانوا أكبر خصوم الاتحاد عندما تولوا الحكم ، وأول من تنكر للمبادىء القومية العربية •

يقابل هذا انتشار فكرة الوحدة العربية بين جمهرة الشعب بعد أن كانت في بدء الحركة العربية محصورة في الخاصة من الناس ، ولكن هذا

الانتشار جرى بدون ايضاح كاف للفكره لمدلولها ولنتائجها بحيث اكتفى التيار الجارف من التأييد الشعبى للوحـــدة العربيه بالتعميم ، ولم يدرك التفاصيل ومقتضيات التنفيذ ، فسهل على بعض الحكومات المناهضة للاتحاد العربى أن تسيطر عليه وتوجهه وجهة اقليمية مع ادعائها أنها تسعى للوحدة العـــربية •

والى جانب ذلك تمكنت العناصر الاقليمية العربية بمؤازرة الاستعمار والصهيونية من تثبيت مبادئها الانفصالية بأذهان فئات من الشعب العربى حتى صار كثير من العامة يعتقدون مخلصين أن فى الاتحاد ضررا على بلادهم واستقلالهم • ويتذرع الانفصاليون بثلاث حجج لمقاومة الاتحاد : السيادة الاقليمية ، وشكل الحكم ، والمعاهــدات الأجنبية فى بعض البلاد العربيه • ويمون الانفصاليون ان أى اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر يمس سيادة الأقطار المتحدة وينتقص منها•وهذا كلام صحيح•ولكن فات الانفصاليون أن العرب فى الأصل أمة وقومية واحــدة ، وأن القومية العربية لا تستكمل مظهرها السياسى الا بقيام الدولة العربية المتحدة • فكل شكل سياسى آخر قائم الان هـــو عرض زائل بالنسبة الى القوميين العرب ، ولا تثبت سيادة الا سيادة الدولة العربية المتحده • ولعمرى كيــف يكون لهـــذه الدويلات العربية سيادة قائمة وبعضها ـــ مع تخلفها السياسى والاقتصادى ـــ أصغر من مدينة أوروبية أو امريكية فى عــدد النفــوس ، وميزانيتها أصغر من ميزانية مصنع أو محل تجارى كبير ؟ وما هى هـــذه السيادات التى تلعب بها أهــواء الدول وتهــددها مطامع اسرائيل الجاثمة على حــدودها فلا تستطيع الدوله دفع غاصب أو رد طامع !

ويعض الانفصاليون بالنواجز على نظـــامهم الجمهورى ، ويخافون أن يزول بالاتحاد مع قطر عربى آخر ، كما يخاف الآخرون على نظـــامهم الملكى وعلى عروشهم • والحقيقه أن العرب لا يتمسكون بهـــذا النظام

أو ذاك • وما دمنا نحافظ على الجوهر الديمقراطى فى الحكم فسيان عندنا اذا تمثل شكل الحكم الظاهرى بملك أو برئيس جمهورية •

ولكن المنتفعين من الملكية أو الجمهورية وبعض محترفى السياسة يقيمون من هذا السبب الثانوى المتعلق بالمظهر لا بالجوهر حجة لمعارضة الاتحاد •

ويعارض الانفصاليون الاتحاد أيضا بحجة أن بعض البلاد العربية لا تزال ترتبط بمعاهدات مع دول أجنبية ، بينما البعض الآخر حر من أية معاهدة ، وان فى طرح الموضوع بهذا الشكل مغالطة ظاهرة •

فالتعاقد والتعاهد هو الحالة الطبيعية بالعلاقات الدولية ، والابتعاد عن كل اتفاق ومعاهدة هو الحالة الشاذة • فالاعتراض اذا على بعض الدول العربية يجب أن لا يكون لارتباطها بمعاهدات ، بل لان تلك المعاهدات لم تعد صالحة •

واننا لم ننس بعدكم هللنا وفرحنا فيما مضى لعقد المعاهدات العراقية والمصرية ، وبما أن الاتجاه العالمى يسير الان نحو استبدال المعاهدات الثنائية باتفاقات جماعية فمن المحتمل أن لا يجد العرب صعوبة فى التخلص من المعاهدات الثنائية الجائرة ، على أنه سواء تم ذلك أم لم يتم ، فالعرب مسئولون فى جميع أقطارهم عن وضعية كل قطر ولا يحق للدول التى لا ترتبط بمعاهدات أن تقف جانبا تعارض الاتحاد ، بينما تتخلص الأقطار الأخرى لوحدها من معاهداتها ، بل واجبها أن تتحد ثم تساعد رفيقتها على استكمال حريتها •

هذه الاعتراضات الواهية التى تقوم فى طريق الاتحاد العربى الآن لم تكن تخطر فى فكر القوميين عند نشوء القضية العربية • وهى نكسة أصابت الفكرة الاتحادية العربية لا تعادلها فى الخطورة أية نكبة أخرى

أصابت العرب فى الأربعين سنة المــاضية ولا استثنى من ذلك قضيه فلسطين • فالمعارضة الفعلية الناجحه التى تبذلها فئات عربية لمناهضة الاتحاد هى فى عقيدتى أم المشاكل ورأس البلاء ، وسبب قيام اسرائيل وما أصابنا وسيصيبنا بعــدها من نكبات • وما لم تصبح الفكرة الاتحادية عقيدة فى نفوسنا نؤمن بهــا ايمان المتعبد بربه ، وما لم تصبح الهــدف الأول الذى نفرضــه على حكوماتنا والشغل الشاغل لنا فى تفكيرنا وأعمالنا فالامل ضعيف فى نجاحنا وحــل مشاكلنا •

والاتحاد العربى ليس حلا لمشاكل العرب بين جملة حلول ؛ بل هو الحل الذى لا يوجــد حل غيره • وهــو الحل الذى يفرضه الرأى العربى وتضطر الحكومات العربية للتزلف اليه لفظا وقــولا ولكن بعضها يقاومه معلا • ومن النادر فى التاريخ السياسى أن يجــد المتتبع ما يماثل المغالطة التى تتبعها بعض الحكومات العربية فى معالجة موضوع الاتحاد ، فلا تجرأ واحــدة منها على رفضه ، ولكن أكثرها يسعى سعيا حثيثا لعرقلته •

وكان الأساس الثالث للقضية العربيه انها تميزت عن الخلافة الاسلامية بوضوح لا يترك مجالا للشك والابهام ، اذ اتخــذت صفة الحرب الفعلية ضــد الدولة الدينية • ولكن هــذا التفريق الواضح بين العروبة والدولة الدينيه أخــذ يتلاشى تدريجيا خصوصا فى السنوات الأخيرة بحيث أصبحت كلمات العروبة والاسلام تستعمل عند كثير من النـــاس كمترادفات لمعنى واحـــد •

تأتى قضية فلسطين فى رأس المشاكل العربية السياسية ، ومن المؤسف أن يبقى الاستهتار وقصر النظر وعــدم التعاون الذى رافق معالجة القضية الصهيونية قبــل ضياع فلسطين مستمرا بعــد قيام اسرائيل • فنحن رغم النكبة القاسية لا نقــدر بعــد خطر الصهيونية الحقيقى ولا نعلم كثيرا عن واقعها • ثم أننا لم نعين بعــد أهدافنا المؤقتة والأساليب التى توصلنا

(م ٢ — ج ٢)

الى هـذه الأهـداف • وقـد امتازت قضية فلسطين منذ منشئها الى هذا التاريخ بسلبية قاتلة لم نحصد منها الا المرارة والخسران • وأصبح التطرف السلبى مطبوعا بطابع الوطنية الرفيعة فلا يجرؤ أحـد على مناقشته •

والمشكلة السياسية الثالثة التى تجابه العرب والتى تتشابك مع قضية الاتحاد العربى ومع قضية فلسطين هى علاقتنا بالدول الأجنبية عامة والدول الغربيه خاصة باعتبارها صاحبة المصالح الرئيسية فى البلاد العربيه •

ونحن نستطيع نظريا أن نتخـذ تجاه الغرب أحـد ثلاثه مواقف : تعاون أو حياد أو عـداء • وكذلك تجاه المعسكر الشرقى • ولنا أن نبحث من الناحيه العلمية السياسة التى تأتلف مع مصالح العرب ويمكن تحقيقها والسـير بهـا •

كما نرجـو أن نتخـذ القرارات والتوصيات اللازمة فى هذا الشأن حتى يهتدى كل عربى ويعمل على تنفيذها كل فى بلده وفى حيز امكانياته •

هـذه هى المشاكل الرئيسية الثلاث التى تواجـه العرب فى الوقت الحاضر . النكسة التى أصابت فكرة الاتحاد العربى فى غضون الأربعين سنة الأخيرة • والقضية الفلسطينية وقيام اسرائيل وما تفرضه على العرب من خطط وتنفيذ ، وموقف العرب فى الشئون الدولية » •

والآن سأبدأ بعرض المشكلات التى واجهها العرب خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، علما بأن بعض هـذه المشكلات أصبحت تاريخا وبعضها لا زالت له آثار جانبيه ، وأن كنت قـد تعرضت للنوع الأول فذلك لكى أدلل على أنه عندما تصفو النفوس وتعلو المصلحة العربية على كل شيء ، فأن أى مشكلة سوف نجـد لها حلا •

مشكلات الحــدود بين دول الخليج العربى

لم يكن هناك فى الماضى البعيد وحتى الماضى القريب أيه حــدود تفصل بين الشعوب المختلفه • بل لم يكن للحــدود أى مفهوم عندهم • وان كان لهـا معنى فلم يكن بالمعنى الحديث للحدود • فالرعاه والجامعون والملتقطون لغــذائهم لا يعترفون بحــدود ، فهم عندما تضطرهم الظروف الطبيعية كنقص الأمطار الى التحرك والانتقال بحثا عن مرعى أو مصــدر ماء أو تخلصا من درجات الحرارة المنخفضه أو المرتفعة أو تخلصا من شر أعــدائهم ، لا يقف أمامهم أى عائق • ولم تكن هنالك أيه عوازل تفصل بين هــذه المجموعة أو تلك ، اللهم الا تلك المناطق الطبيعية التى تقف حاجزا بين الجماعات المختلفة تحول دون الاتصال فيما بينهم كالجبال الوعرة •

وتعتبر الاقاليم الصحراوية مناطق حــدود ممتــازة تعزل وتحمى الجماعات التى تستوطنها وتفصل بين الاقاليم الواقعة على أطرافها ، وهى مناطق حــدود حامية تقف عقبة فى وجه الجماعات والجيوش التى تحاول اختراقهــا •

وترجع طبيعة الصحراء الفاصلة الى انعــدام وجود المؤن وموارد المياه الكافية ، كما أنها تفتقر الى الارتكاز والعمران ، وكذلك التطرف فى درجات الحرارة وانعــدام معالم الحياة فيها • على أن الصحارى قــد فقــدت فى الوقت الحاضر بعض حمايتها كمناطق حــدود وذلك لتطــور طرق المواصلات ووسائل النقل وأساليب القتال •

كان توزيع الأراضى فى منطقة الخليج يعتمد أساسا على مصادر المياه ومناطق الرعى ، ولم تظهر أية حــدود ثابتة على الخرائط الجغرافية قبل القرن العشرين •

وكانت أول محاولة لتعيين الحدود فى هذه المنطقة هى اتفاقية عام ١٩١٣

بين تركيا وبريطانيا التى تحـدد بموجبها خط الحـدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين فى شرق شبه الجزيرة العربية •

ولم يكن هناك حكام فى هـذه المنطقة يميلون حتى السنوات الأخيرة الى ايلاء هـذه الحـدود أية أهمية ، فلم يكن مفهـوم السيادة الاقليمية بمعناه الغربى معروفا أو موجودا فى شرق شبه الجزيرة • كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة فهو ينبنى أحيانا على اعلان الولاء من زعيم القبلية ، وأحيانا آخرى على التبعية لمذهب دينى واحد كالأباضية والسلفيه ••• الخ ، وفى بعض الأحيان ينبنى على أساس الملكية كما كانت أسرة البو فلاح تمتلك بعض بساتين واحة البوريمى ، أو دفع الضريبة أو الزكاة التى قـد يدفعها الشخص فى بعض الأحيان مرغما •

كان الحاكم يمارس صلاحياته على أية أرض نتيجه الصلاحيات التى يملكها على القبائل التى تقيم فيها ، وكان أبناء هـده القبائل يدينون بالولاء الى الحاكم لا الى المشيخة أو الامارة أو المنطقة التى يقيمون فيها ، فالتبعية السياسيه تعتمد أساسا على علاقه رؤساء القبائل بحكام الدولة فى المنطقة لا على أساس المواطنة والموقع الجغرافى للاراضى التى يقيمون فيها • فولاء العربى القبلى لقبيلته وشيخه لا الى صورة مطلقة تمثلها الدولة،فهو يوجه ولاءه الى مسقط رأسه ، وينبوع المـاء الدى يرتوى منه أو بستانه أو مراعى قبيلته ، ولهـدا كان ادعاء فرض الصلاحيات عليـه يعنى ادعاء السيطرة على الأرض التى يمثلها ، وتطبيق هـذا الادعاء على القبائل الرحل سيثير الكثير من المشاكل،فعلى الرغم من ثبات خط تحرك القبيلة الا أن هذه الحركة قـد تتغير بعامل التبدلات التى تقع فى المراعى نتيجة للجفاف والقحط أو أية أسباب أخرى ، ويعنى ادعاء الحاكم امتلاك منطقة ما تطوف فيها احـدى القبائل على أساس أن هـذه القبيلة تدين لـه بالوحـدة هـو ادعاء امتلاك منطقة غير ثابتة الحـدود نتيجة للاختلاف فى حركة القبيلة ، كما أن ولاء القبيلة لا يكون دائما ثابتا،فكثيرا ما يتحول الولاء من حاكم الى

آخر لسبب من الأسباب أو يحجب الولاء عن كل الحكام ، وعندما يتحول الولاء من حاكم الى حاكم جـديد آخر فان هـذا الحاكم يصبح له حقوقا على تلك القبيله • ولما كان الحاكم السابق يرفض الاعتراف بخروج القبليه على طاعته فان المنطقة التى تجوب فيها القبيلة المعنية تغـدو موضعا للنزاع بين الحاكمين •

وكانت الحدود بين القبائل معترفا بها ، اذ كان لكل قبيلة منطقة تقليديه تنتقل اليها فى الفصول المختلفة ، ولكن لم تكن حدودا واضحة وبابنه • وكان من المعترف به أيضا حـق القبائل فى الارتواء من الآبار ، والرعى فى مناطق المراعى الطبيعية ، الا أنه فى سنوات الجفاف كانت هـذه الحقوق تتحول فى بعض الحالات الى تسجار بين القبائل ، ولو أن الصحراء والماء والكلاء ملك مشاع ، ومن هنا نشأت فترة اقامة مناطق محايدة فى الزمن الحـديث • وتخطيط الحـدود فى المناطق الرعوية مشكلة عويصة ، اذ لم تكن هنالك حـدود فلكية ولا تتبع مظاهر معينة فى السطح • ان حـدود الرعى بالنسبة للقبائل غير محـدود لانه فى الفترات التى تقل فيها الأمطار ـــ فان الرعاة يضربون أبعـد مما لو كانت الأمطار كثيرة ، لهـذا هنالك فرق كبير بين أقصى حـدود قبيلة متجولة والمنطقة التى تعيش فيها • وبالنظر لقلة أو نقص الارتباطات الاقليمية الثابتة فان ولاء القبائل يمكن أن يؤخـذ بعين الاعتبار عوضا عن الأرض ، ولهـذا لا يمكن أن تكن هنالك حـدود •

رسم حـدود الامارات :

رسمت بريطانيا سياستها مسبقا للسيطرة على بلدان الخليج العربى منذ بدأ نفوذها هناك ، ووضعت فى حسبانها أن تحتفظ بحالة التفكك التى أوجـدتها منذ أن وطأت قـدماها منطقة الخليج ، وفى الوقت نفسه شجعت على تسريب جماعات غريبة عن المنطقة من الهنود والبلـوش والايرانيين ليكونوا عـونا لها ضـد القوى المحلية •

وكانت أول محاولة لرسم الحـدود فى شبه الجزيرة العربية فى عام

١٩١٣ عندما اتفقت بريطانيا وتركيا على وضـــع الحـــدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين فى شرق شبه الجزيرة • وبعـــد الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا وساطتها لتخطيط الحـــدود على أســـاس محاولة ١٩١٣ بين العراق والسعودية والكويت • ولقـــد ســـلم الخبراء الانجليز بأن الظروف الاجتماعية لشبه جزيرة العرب لا تساعد على رسم الخطوط الدقيقة ، لأن التبعية لا تقوم على المواطنـــة والأرض بقـــدر ما تترتب على أساس علاقات رؤساء القبائل بحاكم الامارة أو المقاطعة ، ولمـــا كانت بعض القبائل تنتقل فى مراع واسعة وتعتبر هـــذه المراعى ملكـــا مشاعا • فقـــد انبثقت فكرة اقامة مناطق محايدة تقتسم فيها الدول المجاورة حـــق السيادة ، وعند العثور على البترول سيؤخـــذ بمبدأ اقتسام الأرباح أيضا فى هـــذه المناطق المحايدة •

وتسهيلا لعمليات النقل والاتصال وتيسير سبل التنقيب والبحث عن البترول فقـــد وضعت بريطانيا الخطط لاقامة المطارات فى المنطقة لنزول الطائرات التى يتحتم المحافظة عليها وتأمينها ، وتحقيقا لهـــذه الغاية تم عقـــد الاتفاقات بين الشيوخ حكام المنطقة من ناحية وبين الشيوخ وشركات النفط من ناحية ثانية لمنع الاعتداءات بين هـــذه الامارات ، تلك الاعتداءات التى تؤدى الى اعاقة ايقاف التنقيب والحفر للبحث عن البترول الذى يبنى الشيوخ — حكام المنطقة — الآمال الكبيرة عليه فى تحسين أوضـــاع اماراتهم الاقتصـــادية والاجتماعية والتعليمية ••• الخ ، لذلك أصبحت الحاجة ملحـــة لتثبيت الحـــدود بين هـــذه الامارات ، ولكنها عملية صعبة فى منطقة خالية من المعالم الطبيعية مما قـــد يثير المشاكل التى يستعصى حلهـــا •

ان مشكلة الحـــدود بين الامارات معقدة الى درجة كبيرة ، ولقد حاول السياسيون لعـــدة سنوات تثبيت الحـــدود ، فتم الاتفاق مع أبو ظبى مثلا على رسم الحـــدود ، ولم يتم الاتفاق مع الامارات الأخرى ، كذلك ارتئى تعيين الحـــدود بين دبى والشارقة ، ولكن اتمام هـــذا الواجب عسير جدا •

فنقاط الالتقاء على الساحل يمكن تحديدها الى درجة معقولة من الدقة ، ولكن بالنسبة للصحارى والأراضى الداخلية هنالك معلومات قليلة يمكن الرجوع اليها • أما فى منطقة دبى عند النهاية الشرقية للامارات فانا نجد أراضى عمان ورأس الخيمة والشارقة والفجيرة متداخلة بشكل غريب ، حتى أن دبى وعجمان تمتلك قرى فى أراضى الامارات الأخرى •

مشكلات الحدود :

لدراسة مشكلات الحدود بين الامارات العربية بصورة مفصلة ، لابد من تقسيم الموضوع الى الأقسام التالية :

١ — مشكلات الحدود بين الامارات •

٢ — مشكلات الحدود بين الامارات والدول المجاورة •

٣ — مشكلات الرصيف القارى •

٤ — مشكلات الجزر •

أولا — مشكلات الحدود بين الامارات :

تقع دولة الامارات العربية المتحدة بين خطى عرض ٢٢ درجة ، ٢٦٫٣٠ درجة شمالا وبين خطى ٥١ درجة ٥٦٫٣٠٠ درجة شرقا • يحدها الخليج العربى فى الشمال والشمال الغربى ، ودولة عمان والمملكة العربية السعودية غربا ، وفى الجنوب عمان ، والمملكة العربية السعوديه غربا ، وشرقا خليج عمان ودولة عمان •

تبدأ حدود الدولة من امارة أبو ظبى ، وتمتد على طول الساحل الغربى للخليج لمسافة تبلغ حوالى ٧٠٠ كم ممتدة فى الداخل لتضم سبت امارات هى :

١ ــ أبو ظبى :

تقع أبو ظبى فى الجزء الشرقى من شبه الجزيرة العربية ، وتمتـــد سواحلها ٤٠٠ ك•م من خور العـــديد وآبار سودا نثيل غربا ، ومن حـــدود قطر والسعودية حتى رأس غنتوب شرقا عند حـــدود دبى ، وتتوغل فى الداخل الى مسافة تزيد على ٢٥٠ كم لتضم أراضيها سبخة مطى ومناطـــق المجن ومحاجر لبوا وواحات المنطقة الشرقية ومنها العين والبريمى • تبلغ مساحتها ٧٦٫٣٥٠ كيلو متر مربع وتتبعها حوالى ٢٠٠ جزيرة ، تحتـــل الصحارى ٧٠٪ من مساحة أبو ظبى وتحتل الأراضى المنخفضة ٢٠٪ وينتشر فى باقى الامارة الواحات المتناثرة فى كل مكان •

٢ ــ دبـــى :

وتطل على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ ٧٦ كم وتتوغل فى الداخل لمسافة تبلغ حوالى ٧٥ كم ، يحـــدها غربا الخليج العربى ، وشمالا وشرقا امارة الشارقة ، وجنوبا امارة أبو ظبى ، تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كيلو متر مربع سطحها صحراوى ما عـــدا شريط من الأراضى المنخفضة على طول الساحل وقليل من الجزر فى الخليج ، وتحتل دبى موقعا ممتازا على ساحل الخليج العربى مما جعل منها مركزا تجاريا هاما فى المنطقة ، ويخترق مدينة دبى خليج مائى يسمى الخور ، ويمتد داخلها لمسافة تقرب من عشرة كيلو مترات ليقسم المدينة الى قسمين :

(أ) القسم الشمالى :

ويطلق عليه (ديره) حيث يقطنه غالبية السكان • (تطالب الشارقة بمنطقة الديره على أنها جزء من اماراتها) •

(ب) القسم الجنوبى :

ويطلق عليه دبى حيث يوجـــد النشاط الرسمى : الجمـــارك والميناء والبنـــوك ••• الخ •

٣ ـ الشـــارقة :

تقع امارة الشارقة على خط طول ٢١ر٥٥ درجة شرقا ، وخط عرض ٢٠ر٢٥ درجة شمالا ، وهى تتوسط بقيه امارات الدولة ، وتتصل بها جميعا بحـدود مشتركة • ويشرف جزؤها الرئيسى على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ أكثر من ١٨ ك•م تتوغل فى الداخل لأكثر من حوالى ٨٥ كم ، ويتبع الشارقة على الساحل الشرقى على خليج عمان ثلاثة أجزاء هى : كلبـا ، خورفكان ، دبا •

٤ ـ عجمـــان :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يبلغ حـوالى ١٧ كم بين ام القوين والشارقة التى تحيط بها من جميع جهاتها ، ويتبعها مدينه مصفوت والتى تقع على مسافة ١٠ف كم فى الجنوب الشرقى على حـدود سـلطنة عمان ، كما تتبعها مدينه المنامه التى تقع على بعـد حوالى ٦٥ كم فى الشرق بطريق الذيذ • تبلغ مساحتها حوالى ٢٥٠ كيلو متر مربع •

٥ ـ أم القـوين :

تقع على ساحل الخليج العربى بطول يمتد حوالى ٢٥ كيلو متر بين الشارقة غربا ورأس الخيمة شرقا ، وتقع على خـور يسمى بخور البيضا • وتمتد أراضيها فى الداخل لمسافة حوالى ٨٥ كيلو متر جنوب شرقى مدينة أم القـوين الساحلية ، تبلغ مساحتها حوالى ٧٥٠ كيلو متر •

٦ ـ رأس الخيمـة :

تقع رأس الخيمه بين خطى عرض ٢٥ و ٢٦ درجة شمالا وخطى طول ٥٥ و ٥٦ درجة شرقا ، ولهما حـدود مشتركة مـع امارات أم القـوين والشارقه والفجيرة ، كما أن لها حـدودا طويلة مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقى • وهى تدلل على ساحل الخليج العربى بطـول يبلغ حوالى ٦٨ كم وتتوغل فى الداخل بمسافة تزيد عن ١٣٥ كم ، ولرأس

الخيمة عـدد من الجزر أهمها جزيره طنب الكبرى وطنب الصغرى والتى استولت عليها ايران عام ١٩٧١ وتبلغ مساحتها ٧٠٠ كيلو متر مربع ، ثم نواصل توغلها الى آن تصل حـدودها فى منطقة الشرقية حيث تقع الفجيرة.

٧ ــ الفجيـره :

وهى الاماره التى تقع بحاملها فى المنطقه الشرقيه ، وتطل على خليج عمان الذى يحـدها شرقا كما يحـدها من الغرب امارتا الشارقه ورأس الخيمه ومن الشمال سلطنه عمان ورأس الخيمه ، والجنوب كله تابع للشارقة وسلطنه عمان . وتمتد على خليج عمن لمسافه تبلغ حوالى ٩٠ كم من قريه أصفره جنوبا حتى دبا شمالا ، تمتد فى الداخل اراضى سهل الباطنه الخصبه لمسافات مختلفه وتقـدر مساحتها بحوالى ١١٥٠ كيلو متر مربع ويغلب على سطح الامارة الطابع الجبلى . فهى تتكون من سلسله من الجبـال الوعرة والتى تصل بينها وبين ساحل البحر فى خليج عمان سهلا يعتبر من اخصب مناطق الامارة هو سهل الباطنه الذى يتسع لمسافة قـد تصل الى ٢٤ كم وقـد يضيق حتى تلامس الجبال حافه البحر . ويوجـد فى الامارة كثير من الوديان التى تجرى فيها مياه الأمطار واهمها وادى سيجى ووادى حام.

ويمتاز التكوين الطبيعى للامارات ببساطته ولا توجـد حواجز طبيعيه تحول دون الانتقال من مكان لآخر اللهم فيما عـدا المنطقه الجبليه فى الشرق وتنقسم من الناحيه الطبيعيه الى أربعه اقسام هى :

١ ــ الســاحل الغـربى :

وهو سهل ساحلى رملى ملحى متعرج لا يصلح للزراعة فى كثير من مساحته ، ولكن كلما سرنا شرقا فى الصحراء عـذبت مياهه وصلحت بعض أقسامه للزراعة وخصوصا فى الآماكن الشبيهة بالواحات : كالذيذ وفـلج والمعلا والعوير . كما تنبت الشجيرات الصحراوية والأشجار البرية بين الكثبان الرملية المنتشرة على امتداد الساحل والتى قـد يصل ارتفاعهـا

فى بعض الأحيان الى بضعة عشرات من الأقـدام ، ويتراوح عرض هـذا السهل من ٢٠ كم الى كيلو متر واحـد .

٢ ـ سـهل الحصـباء :

الذى ينحصر بين المنطقة الصحراوية وبين المرتفعات الشرقية .

٣ ـ سـلاسل جبال عمـان :

تسير من الشمال الغربى تقريبا الى الجنوب الشرقى وهى جبـال جرداء صخرية متفتتة بركانية يبلغ الارتفاع فى عمان اكثر من ٣٠٠٠ م . تخترقها بعض الوديان التى تشكل طرقا طبيعيـه بين الساحلين الشرقى والغربى . كوادى حام ووادى سيجى واسود ... الخ .

٤ ـ السـاحل الشرقى :

ويضم قسما كبيرا من سهل الباطنة الشمالى وينحصر بين المرتفعات وبين ساحل البحر على خليج عمان . ويعتبر اخصب مناطق الساحل وأوفرها ماء ويتراوح امتداد السهل بين ٣٢ كم وكيلو مترين ومن أهم مدنه وقراه : دبـا . خورفكان ، عرفـه .

كان النظام الاقتصادى فى هـذه المنطقة يعتمد بالدرجه الأولى على الرعى ثم الصيد فالغوص للبحث عن اللؤلؤ وبعض الزراعة حيث تتوفر المياه بصورة دائمة . ولهـذا كانت القبائل تنتقل بحثا عن المـاء والكلاء . ولم تكن تعتمد على الأرض بل على ولاء القبائل . كما أن بريطانيا لم تتدخل فى شئون الامارات الداخلية ، ولهـذا لم تعمل على رسم حـدود بين هذه الامارات ، وكان شيوخ الامارات يهاجم بعضهم بعضا او ينضم أحـدهم الى الآخر ، وفى نفس الوقت يمكن أن تظهر امارات أخرى اذا ما ظهـر شخص قـوى . ففى عام ١٨٢٠ وقع معاهـدة مع بريطانيا ٨ شـيوخ محليين (عـدا شيخ البحرين الذى وقع عن قطر) وفى عام ١٨٣٥ غـدت (٦) امـارات ، وفى عـام ١٩١٤ كانت هنـالك (٥) امـارات والآن

(٧) امارات • والحـــدود بين الامارات معقدة الى درجـــة كبيرة جـــدا ، ومتداخلة بعضها مع البعض الآخر . وهى لم تستقر ولم تثبت نهائيـــا ، وفى بعض الحالات هناك بعض الاتفاق على حـــدودهم ، ولكن فى أماكن أخرى هنـــاك منازعات فيما بنيهم ، ولقـــد حـــاول السياســـيون تثبيت الحـــدود لمدة بضع سنوات ، وقـــد تم الاتفاق مع أبو ظبى ولم يتم مع الامارات الأخرى ، كما ارتىء تعيين الحدود بين دبى والشارقة ولكن اتمام هـــذا الواجب كان عسيرا جـــدا ، لأن نقاط الالتقاء مـــع الساحل يمكن تحـــديدها الى درجة معقولة من الدقـــة ، ولكن بالنسبة للصحارى الداخلية هنالك معلومات قليلة لا يمكن الركون اليها ، ففى منطقة الجبال عند النهاية الشرقيه للامارات نجـــد أراضى مسقط ورأس الخيمة والشارقه والفجيرة متداخله بشكل غريب ، حتى أن دبى وعجمان تمتـــــلك قرى فى الامارات الأخرى ، فمثلا لعجمان منطقه مصفوت فى وادى حنا ، وتحاول كل امارة الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الصحراء علها تحتوى على البترول ، ولا يمكن تقـــديم البراهين التاريخيه على عائدية أراضى فى مناطق صحراوية غير مسكونه • ولقـــد أصبح وضع الحـــدود ضروريا لأنها تنفع فى تعيين مناطق الامتياز البتروليه التى يمنحها أى فريق والمناطق التى تمارس عليها الحكومات سيطرتها • وقـــد لا يكون لهـــا أى تأثير فى سكان المنطقة انما لكى تتمكن الشركات من العمل دون اعاقتها •

وفى القرن الثامن عشر كانت هنالك قـــوتان سياسيتان على ســـاحل عمان استقلتا عن سلطنة مسقط ، والقوة الأولى هى بحرية تتألف من حلف قبائل يتزعمهم القواسم ، وكان مقرهم رأس الخيمة • أما القوة الثانية فهى قـــوة برية تتألف من قبيلة بنى ياس وحلفاؤها من القبائل ، ويتزعمهم آل نهيان ومقرهم الظفرة ومدينة أبو ظبى • ويمتد نفوذهم على طول ساحل عمان من دبى حتى خور العـــديد • ولقـــد احتفظ بنـــو ياس وحلفاؤهم بأبو ظبى التى تحتل المساحة الأكبر بين امارات الخليج • أما القوة الثانية فقـــد قسم رئيس القواسم سلطان بن صقر قبيل وفاته سنة ١٨٦٦ مملكته

بين أولاده وهى الشارقة ورأس الحيمة ، كلبا ، دبا ، أما رأس الخيمة فقد اعتبرت امارة مستقلة منذ سنة ١٩٢١ • فى حين انضمت كلبا الى الشارقة بعـــد صراع طويل حيث كانت امارة مستقلة اعترفت بهـــا بريطانيا سنة ١٩٣٧ الا أنها عادت فانضمت الى الشارقة فى عهد الشيخ صـــــقر عام ١٩٥٢ • أما دبا فقد حاول شيوخها اعتبارها امارة مستقلة فلم يفلحـــوا ، وتتبع ثلاث امارات ، القسم الشرقى منها يعود الى السلطنه ، والقسم الجنوبى يعود الى الفجيره ، والقسم الأوسط ــ وهو المسمى بالحصن ــ ويعود الى الشارقة • أما شيوخ الحمرية فقد حاولو الاستقلال ، الا أن بريطانيا لم تعترف بذلك واعتبرتها تابعة الى الشارقة • كما دخلت الفجيرة فى عام ١٩٦٠ اتحادا فيداليا مع امارة الشارقة ولكن هـــذا الاتحاد تقوض بعـــد بضعة أشهر نتيجة لتدخل المقيم العام البريطانى الذى يعارض أية مشروعات اتحادية مباشرة بين امارات الساحل •

وممـــا زاد الطين بله أن كل من يشترى أرضا أو بستانا فى أية جهة من جهات المنطقة نصبح تابعة لتلك الاماره كفلج المعلى ومصفوت والمنامة• فمدينة دبا مثلا تنقسم الى ثلاثة أقسام مع أن سكانها لا يزيدون عن ٢٥٠٠ نسمه ، ولا يبلغ طولها أكثر من ألف متر ، وتتبع ثلاثة امارات ، وهـــكذا تمزقت المنطقة الى تقسيمات سياسية متعـــددة أعاقت كل تطور وتقدم • ويظهر التمزق جيدا فى تقسيم امارة الشارقة الى خمسة أقسام وامارة عجمان الى ثلاثة أقسام ، وأبو ظبى والفجيرة ودبى الى قسمين ، وهنـــاك مناطق أخرى متنازع عليها بين مسقط وعجمان وأبو ظبى ودبى والشارقة وليس فى استطاعة المتنقل أن يصل من الشارقة الى منطقة خورفكان التابعة لهـــا دون أن يمر بعـــدة امارات •

الاتحـــــــاد :

فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ عقـــد حكام الامارات الست لقـــاء قمة وأعلنوا قيام دولة الامارات العربية المتحدة ، وفى ١٠ فبراير عام ١٩٧٢ أعلنت رأس

الخيمه رغبتها فى الانضمام الى دوله الامارات العربيه المتحدة وموافقتها على دستورها المؤقت •

والامل نبير فى ازالة هذه الحدود العقيمة التى وضعها المستعمر ، وقد تمكنت دوله الاتحاد من ازالت الحدود ووطنت القبائل وبدلت حققت نجاحا كبيرا فى تجربة عظيمه لتحقيق الاستقرار والتطور الحضارى ، ومع ذلك فانه بعد مضى سنوات على الاتحاد ظلت مشاكل الحدود قائمة بل ومنازمة فى بعض الأحيان وتهدد الاتحاد ، فقد صرح الشيخ زايد لصحيفة أخبار الخليج البحرية قائلا ••• « اننى قضيت حوالى أسبوع بين الامارات محاولا تسويه قضايا حدود غير مهمة متنازع عليها بين الامارات الأعضاء ، ولا يمكننى الا القول بكل مرارة وأسى ان نزاعاتهم ليست الا على عشرات من الأمتار ، وهل يمكن أن تصدق أننا لم نتمكن من بناء مستشفى على قطعة معينه من الأرض بسبب تنازع امارتين مختلفتين على ملكيتها » • وهكذا نجد أن مشاكل الحدود اختفت الى حد ما دون تحقيق التطور المنتظر ، كما أنها قد تهدد الاتحاد بالانفصام ، فلو عمل الجميع بروح المرونه والتفاهم والتسامح لأمكن حل جميع هذه المشاكل ، ويقول فى ذلك الشيخ زايد : « ••• كان لأبو ظبى خلافات حدود مع دول مجاورة كالسعودية وقطر وعمان وتم حلها بالتفاهم والمرونة والاخوة » • فعسى أن يرتفع الجميع الى مستوى المسئولية القومية ومستوى الأحداث العالمية والتحديات التى لا تستهدف منطقة الخليج فحسب بل الوطن العربى أجمع ويعملوا على ترسيخ الاتحاد الذى بتحقيقه ستحل جميع المشاكل وبه قوتهم وعزتهم •

وكانت أهم مشاكل الحدود هى تلك التى وقعت بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة •

فأبو ظبى تقع فى الجزء الجنوبى الشرقى من شبه الجزيرة العربية وتمتد سواحلها بطول ٤٠٠ كم من خور العديد وآبار سودا نثيل غربا ، حيث تقع امارة قطر والمملكة العربية السعودية حتى غنتوت شرقا عند حدود

دبى ، وتتوغل فى الداخـــل الى مسافه تزيد على ٢٥٠ كم لتضم اراضيها منطقـــه المجـــن ومنطقـــه سبخه مطى . وتقع مراعى الظفرة الواســـعة وسط أراضى امارة أبو ظبى . وهى مراعى عنية بموارد المياه خاصـــة فى بينونه والطف والحمرة ، ويقع فى وسط الامارة وعلى طـــول ١٠٠ كم من الشرق الى الغرب ما يقرب من ستين قرية فى واحـــة ليوا (الجـــواء) ويسميها أهـــل أبو ظبى محاضر ليوا ، وتضم المنطقة الشرقية مدينة العين وضواحيها . وتقع مراعى الغنم جنوب غرب منطقة العين ، وتقع آبار أم الزمول فى أقصى شرق الامارة .

ولم يسبق أن جرى تخطيط للحـــدود بين نجـــد العثمانى وشـــبه جزيرة قطر وباقى الامارات الواقعة على ســـاحل الخليج العربى ، وفى ٢٩ يوليو ١٩١٣ كانت أول محاوله لتسويه الحـــدود عندما عقدت بريطانيا مع الامبراطوريه العثمانيه أول اتفاقيه حول منطقة الخليج العربى . وقد تناولت المـــادة (١١) من هـــذه الاتفاقية الحـــدود بين ســـنجق نجـــد العثمانى وشبه جزيرة قطر ، وقـــد خططت حـــدود قطر بالخط الأزرق . وينبع خطا مستقيما من خليج زخنوبه جنوب غرب شبه جزيره قطر الى صحراء الربع الخالى ، وفى معاهـــده دارين بين المملكة العربيه السعوديه وبريطانيا المعقودة فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ تعهد الملك عبد العزيز فى المـــادة السادسة بأن يتجنب — كما عمل أجداده من قبل — التعـــدى والمداخلة فى حدود الكويت والبحرين . أما مشيختى قطر وساحل عمان اللذين كانا تحت حمايه بريطانيا العظمى ولهـــا روابط قبل المعاهـــده مع بريطانيا — فقـــد اتفق على تعيين الحدود فيما بعـــد . ولكن المطالب السعودية استمرت . ولقـــد عبر بيرسى كوكس عن نوايا ابن سعود كما يلى :

« يعتمد ابن سعود من الناحية العملية أن لـــه الحق من ناحيـــة المبدأ فى استعادة أية أرض كان أجـــداده قبل نحـــو من قرن اســـتولوا عليها وجعلوها من مناطق نفوذهم ، بينما كانت البوريمى فعلا فى أيديهم.

ولعل هذا هو الذى يفسر أن شطرا كبيرا من سكان الواحة لم يزالوا على الدعوة الوهابية من الناحية النظرية » .

ولقد تركز النزاع على المناطق التابعه لأبى ظبى ، حيث طالبت السعودية بأكثر من ١٢٧٠ كم من الساحل حتى خور العين عند قاعدة قطر . كما تطالب بسبخة مطى وواحة البوريمى ومنطقة الطفرة التى تقع فيها واحة الجواء . وهى مسقط رأس أسرة البوفلاح (الأسرة الحاكمة فى أبو ظبى) كما تطالب بشريط من الأراضى عند قاعدة قطر كما تطالب بحور العديد . وقد شجع هذا الموقف من جانب السعودية جيران أبو ظبى الآخرين على المطالبة بأجزاء أخرى من أراضى أبى ظبى ، فسلطنة عمان طالبت بثلاث قرى من البوريمى ، وطالبت قطر بخور العين .

والنزاع الشهير فيما يتعلق بتخطيط الحدود فى المنطقة هو ما ثار حول واحة البوريمى اذ تحتل منطقة البوريمى مساحه تشمل حوالى ١٩٨٥ كم٢ ، تبعد عن أبى ظبى بحوالى ١٦٠ كم ، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٣٠٠ م . والبوريمى اسم لقرية واحدة من ٧ قرى تكون الواحة وهى :

(أ) قريه الهيلى .
(ب) قرية القطارة .
(ج) القيمى (الجيمى) .
(د) المعترض .

ومعظم سكانها من قبيلة الظواهر

(هـ) العين : نصف سكانها من النجاوات وهى تابعة لآل بوخريبان من النعيم وفيها من المناصير .
(و) صعرا : تابعة لآل بوخريبان من النعيم .
(ز) البوريمى : تابعة لآل بوخريبان من النعيم .
(ح) حماسا : سكانها من النعيم .
(ط) الجاهلى : وتكاد تكون خالية من السكان .

ثلاثة من هـذه القرى تتبع سلطنة مسقط وهى البوريمى ، حماسا ، صعرا ، والباقى تتبع أبو ظبى • كان العرب يطلقون على منطقة البوريمى اسم آل جـاو •

وتتجلى أهمية البوريمى بمـا يلى :

١ ـ ثبوت وجود احتياطات هائلة من البترول فيها •

٢ ـ توفر المـاء فى المنطقة •

٣ ـ موقعها الاستراتيجى حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة من الجنوب الشرقى والغربى ، وتبعـد القرى الساحلية عنها أكثر من حوالى ١٠٠ كم ، بينما أقرب قرية سعودية تبعـد عن البوريمى بضـعة مئات من الكيلو مترات • وملكية الواحـة فقط تعنى الحـدود التقريبية لسلطنة مسقط ومشيخة أبو ظبى والمملكة العربية السعودية ، ونتيجة لذلك يعنى احتلالها عن طريق هؤلاء أو أولئك عمليا حـدود الامتيازات البترولية لكل من الشركات الأمريكية والبريطانية •

٤ ـ تعتبر مركزا لتجارة البدو فى الختم والرملة الحمراء والظاهرة العليـا •

٥ ـ يعرض فى أسواقها السلع المستوردة عن طريق موانىء الاتحاد ولا سيما ميناء دبى ، والى حـد ما ميناء صحار على خليج عمان ، أى أنها أسواق تجارية هامة لداخل الصحراء فهى والحالة هذه ميناء صحراوى •

٦ ـ كبر حجم الواحـة وخصوبة أراضيها ووفرة المياه فيها حيث تنتج التمـور والفواكه والخضـار •

٧ ـ أنها البوابة الشمالية لسلطنة عمان • وتصل طرق المواصلات

(م ٣٣ ـ ج ٢)

للسيارات والابل الى البوريمى من أبو ظبى من الغرب ومن دبى والشارقة وغيرها من مدن الساحل العمانى فى الشمال • وهناك طريق من البوريمى عبر وادى الجزى الذى يقطع جبال الحجر الى الشرق من الواحة الى صحار وبلدان أخرى •

ترى السعودية أن سلطات أمراء الساحل تنحصر فى القرى التى يعيشون فيها فقط ، أما الأراضى والصحارى والواحات فيما بين هذه القرى وعلى دون الساحل وكذا الأراضى الداخلية الممتدة حتى الربع الخالى جنوبا فهى تابعة للسعودية وضمن أملاكها •

وتعتمد السعودية فى هذه المطالبة على جبايه الزكاة وولاء القبائل• فالسعوديون أثناء وجودهم فى الواحة قاموا بجباية الزكاة فى سنة ١٨٤٥ ، وكذلك فى (١٨٥١ م — ١٨٦٩ م) ومن ١٩٢٦ — ١٩٢٩ من قبائلها خاصة ومن سائر المنطقة عامة ، وهم يرون أن دفع الزكاة عبارة عن اعتراف بسيادة السعوديين •

كما ترى السعودية أن معظم القبائل المقيمة فى هذه المنطقة (النعيم الوهابيين) تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية • وقامت الحكومة السعودية باصدار تراخيص لشركات البترول الأمريكيه لتزاول نشاطها فى هذه الأراضى ، فاعترض حاكم أبو ظبى على هذا التصرف مما دفع الحكومة البريطانية الى توجيه انذار الى الملك عبد العزير لسحب هذه التراخيص •

ولعل السبب الأساسى لهذا الاحتكاك هو حصول شركه كاليفورنيا للزيت فى عام ١٩٢٢ على عقد للتنقيب عن البترول فى السعودية ، ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة وأصبحت الشركة تعرف باسم الأرامكو• فلم ترتح بريطانيا لهذا العقد ، ولم توافق عليه ، وحاولت وضع العقبات أمام الولايات المتحدة الأمريكية • فقد ظهرت الادعاءات باسم مسقط

والمنسيخات فى منطقة واسعة تبلغ مساحات حوالى ٢١٠٠٠٠ كيلو متر مربع، واشتهرت القضية باسم البوريمى • وكان لنشاط الولايات المتحدة الجيولوجى للتنقيب عن البترول أثره على تشدد بريطانيا فى قضايا الحدود • فكانت مشكلة البوريمى ومشكلة الحدود مع قطر وأبو ظبى ، ولقد حاولت بريطانيا تهدئة الوضع مع السعودية فقام المستر (ريان) السفير البريطانى بزيارة الرياض ، وحاول تهدئه الحال بقبول مبدأ التوزيع القبلى ، وعلى ذلك رسم خطا قريبا من وجهة نظر السعودية بشأن حدود قطر • وتوقفت مشكلة الحدود خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعد انتهاء الحرب تجدد النزاع مرة أخرى بين بريطانيا والسعودية فى عام ١٩٤٩ نتيجه لاستئناف شركة أرامكو أعمال التنقيب عن البترول بالقرب من البوريمى وتوغل مهندسيها فى منطقه سبخة مطى داخل أراضى أبو ظبى، فوجه المندوب السامى فى البحرين احتجاجا سديدا الى شركة ارامكو وصورة منه الى حكومة الرياض بوجوب انسحاب مهندسى وعمال شركة أرامكو ، ثم قدمت بريطانيا شكوى الى السعودية فى أبريل ١٩٥٠ وأتبعتها بمذكرة فى ٢٥ يوليه جاء فيها : « ان الأساس القبلى غير قاطع ، لان دفع الزكاة قد يكون وفقا لنزاع مع سلطة أقوى دون أن يكون اعترافا بالسيادة » •

وبذلك رفضت بريطانيا ما سبق أن قبلته فى اتفاقية (ريان) بالأخذ بمبدأ التوزيع القبلى ، وادعاء السعودية قائم على أساس أن بعض شيوخ القبائل فى هذه المنطقة موالون لها ، وأن سكانها يدينون بالتبعية الدينية للدعوة الوهابية القائمة فى نجد ، كما أن بعض القبائل فى سهل عمان كانت تدفع الزكاة للحكومة السعودية ، كما تعودوا بحكم الوراثة ، ولقد تطور الوضع الى حد النزاع المسلح • فتقدمت بعض القوات السعودية ودخلت منطقة البوريمى مما أثار حفيظة بريطانيا • وحاول سلطان مسقط وشيخ أبو ظبى التدخل بالقوة لطرد السعوديين ، ولكن بريطانيا تدخلت وطلبت التحكيم واستمرت عملية التحكيم فترة طويلة • حتى كان يوم ٢٦

أكتوبر ١٩٥٥ حين اشتبكت قوات مشتركة من عمان وأبو ظبى مع قوات السعودية •

أما باقى مطالب المملكة العربية السعودية فانها برزت فى خريف عام ١٩٤٩ عندما ادعت المملكة العربية السعودية السيادة على الجزء الأكبر من الأراضى الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبى الشرقى من الخليج • وتبلور ذلك بمذكرة قدمتها الى الحكومة البريطانية فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ أعلنت فيها أن الحدود الشرقية العربية السعودية تقع على خط يبدأ عند الساحل الغربى لقطر ، ويمتد الى خليج سلوى ، ثم يعبر شبه الجزيرة لينتهى عند الساحل الشرقى فوق خليج صغير يسمى خور العديد، ثم يبدأ من الناحية الثانية على الساحل الجنوبى للخليج على بعد ٢ كم الى الشرق من بندر المرفق ، ويمتد الاتجاه الجنوبى الغربى الى مسافة قصيرة ليعود فينحرف شرقا وشمالا الى نقطة تقع وراء البوريمى ، وكان ابن سعود يعتقد أن هذه الأراضى تابعة له بحكم الوراثة • فقد أرسل الملك عبد العزيز آل سعود رسالة الى ممثليه فى مفاوضات الحدود التى كانت تدور فى لندن فى نهاية عام ١٩٣٤ جاء فيها ما يلى : « وأما عن مسقط وعمان وقطر لا نعلم لها حدودا لأحد ، اذ أنه من ولاية آبائنا وأجدادنا ما صار لأحد فيها كلام كلها تحت أيدينا منذ ذلك اليوم الى اليوم ، وبالأخص الصحارى والبادية ونحن المسئولون عنها ، ولم يعترض علينا فى ذلك معترض ، ولم يشاركنا فيها أحد لا عربى ولا عجمى حتى نعرف لها حدود معلومة ، ولكن الآن أهل مسقط وعمان وقطر اخواننا وليس بيننا أى خلاف » •

كان خور العديد تابعا الى أبو ظبى • ففى سنة ١٨٧١ تعرضت امارة أبو ظبى الى خطر التوسع العثمانى ناحية خور العديد ، وقد دافع الشيخ زايد بن خليفة عن حقوق بلاده فى خور العين ، وأوقف توسع العثمانيين نحو أراضيه ، كما يوجد على الساحل الجنوبى للخور مستوطن العديد الذى أقامه بنو ياس فى أرض أبو ظبى منذ منتهى القرن التاسع

شر ، والواقع أن جميع من كان يرتاد خور العـــديد يعتبره من ممتلكات شيخ أبو ظبى الذى يقوم وحـــده باصـــدار الرخص للصيد ، واعترفت حكومة البريطانية بذلك منذ أمد بعيد وفى عـــدة مناسبات • وفى عـــام ١٩٠٠ أعلنت بريطانيا أن الخور جزء من ادارة أبو ظبى ، وقـــد أخـــذت مسألة وضع خور العـــديد الى الظهور فى أبريل ١٩٤٩ حينما قام الخبراء جيولوجيون التابعون لشركة أرامكو بتحرياتهم عن النفط فى غرب منطقة سبخة مطى وتعرضهم الى تهـــديدات القوات المسلحة التابعة لأبى ظبى انسحابهم ، ولقـــد فاجأ الممثل البريطانى جيولوجيو البعثة الأمريكية فى شركة أرامكو جنوب شرق قطر ، وفى غرب سبخة مطى وفى نقطة تقع شمال بئر صفن وهى منطقة كان اتفاق ريان ١٩٣٥ أقر بتبعيتها الى السعودية ، سلم الى البعثـــة الأمريكية كتـــابا جاء فيـــه :

« تعتبر الحكومة البريطانية أن مشيخة أبو ظبى تمتد حتى خـــور العـــديد ، وكذلك يعتبر وجود ممثلى شركة أرامكو عند نقطة شمال صفن تحديا على حـــــق المشيخة المشمولة بالحماية » • ولم تكن السعودية هى الوحيدة التى طالبت بخور العـــديد ، بل ان قطر أيضا طالبت به واعتباره جزءا من قطر ومطالبة السعودية بسبخة مطى • والطفرة • وواحة دوما مقر قبيله مرة ، واحتفظت لأبى ظبى ببئر صفوق التى تقع على الطريق بين أبى ظبى وقطر والتى تبين أنها أقرب الى البحر مما كان مقترحا ، ولكن ابن سعود رفض هـــذا الخط ، ومـــع ذلك فان شركة الاستثمارات البترولية استأنفت أعمالها التنقيبية على أساس ولاء القبـــائل للمملكة العربية السعودية وجمع الزكاة منهم ، أما القبائل ذات الولاء للسعودية فهى •

(أ) قبائل بنى مرة : وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالى•

(ب) المناصير : وتقع مراعيها بين قطر وسبخة مطى •

(جـ) قبيلة بنى هاجر : جنـــوب الاحساء •

(د) أما سكان واحة البوريمى فتمتل قبيلة النعيم أغلبية السكان ، وهى تنقسم الى فرعين وهما البوشامش وآل بوخريبان ، وقد أعلن شيخاهما ولاءهما للمملكة العربية السعودية •

ولقــد تقدمت السعودية فى أبريل عا م١٩٣٥ بمذكرة متضمنة حدودا مقترحة بين المملكة العربية السعودية وقطر والمشيخات المتصالحة وسلطنة مســقط وعمــان •

كانت الحــدود مــع قطر تبــدأ على الساحل الغربى لشبه الجزيرة على بعــد نحو ٢٥ كم من رأس دوحة السلوى ، تم تتجه شرقا مســافة حوالى ٨ كم لتعود جنوبا بشرق لتتصل الساحل الشرقى على بعــد ١٢ كم الى الشرق من خور العــديد ، ويعنى هــذا أن يكون جبل نخش الواقــع عند الطرف الغربى لشبه الجزيرة وخور العــديد الواقع عند طرفها الشرقى ضمن أراضى السعودية • وتبدأ الحــدود المقترحة مع المشيخات المتصالحة عند نقطة تقع على بعــد ٢٧ كم الى الجنوب من خور العــديد ، ثم تتجه جنوبا مسافة حوالى ١٧ كم تقريبا لتعود متجهة فى شكل قوس نحو الشرق والجنوب الشرقى الى أن تلتقى بخط طول ٥٦ درجة شرقا الى نقطة التقائه بخط عرض ١٩ درجة شمالا ، ثم تسير باتجاه الجنوب الغربى الى أن تصل خط طول ٥٢ درجة شرقا ، نقطة التقائه بخط عرض ١٧ درجة • وتقــول المذكرة أن الحــدود المقترحة تسير موازية للاراضى المعروفــة بالمجــن وسبخة مطى وليوا للامارات العربية ، وتلك الواقعة الى الغرب من المملكة العربية السعودية الا أن بريطانيا رفضت التنازل عن أى أرض على مقربة من شبه جزيرة قطر ، فبئر بنيان يقع فى الطرف الشمالى من الربع الخالى، وهو من أراضى أبو ظبى ، كما أن جبل نخش يعتبر جزءا من قطر من الناحية الجغرافية وخور العــديد يعتبر جزءا من أبو ظبى •

ثم تقــدمت بريطانيا بمشروع يقترح حــدودا جــديدة ، تبــدأ عند واحــة سلوى ثم تسير جنوبا بشرق ملتفة حول الطرف الجنوبى لسبخة

مطى ومتجهة شرقا بحـــذاء الحـــد الشمالى للربع الخالى ، وبذلك خصص لقطر المزيد من الأراضى الواقعه فى الجزء الأدنى من شبه الجزيرة ، وأعاد خور العـــديد الى أراض أبو ظبى ، وأعطيت الحـــدود المقترحة للمملكة العربية السعودية بئر بنيان الذى كانت تستخدمه فى أبى ظبى ، وأقامت فى شـــتاء ١٩٤٧ ـــ ١٩٤٨ مخيمات لهـــا فى مرفـــأ وريسى اللتين مسحت شواطئها حتى خور العـــديد والى عمق ٤٧ كم ولم تثر السعودية أية اعتراضات على هـــذه العمليات ، كما لم تقابل فرق المسح أى أثر لوجود الادارة السعودية ، ولكن لم ينقض ١٨ شهرا حتى كانت الحكومة السعودية تطالب بالمنطقة كلها مدعية أنها كانت ســـعوديه منـــــذ القرن الثـــامن عشر •

أما قطر فقـــد طالب شيخها فى مؤتمر المـــائدة المستديرة المنعقدة فى الثامن والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ بالحـــدود التالية والتى تقـــع فى خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السلوى ، ثم يتجه شرقا عند حزم سودا نثيل وعقلة المناصير الى نقطة تقـــع على الساحل الغربى لخور العـــديد ، وقـــد عنى هـــذا الخط أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التى يبلغ عمقها حوالى ٤٢ كم ، والتى تقع عند قاعـــده شبه الجزيرة التى كان الجانب السعودى قـــد أدرجها فى مطالبه عام ١٩٤٩ ، أما شيخ أبو ظبى فقد طالب بالحدود التالية : وتبدأ من خط امتد من سودانثيل وبسير بصورة مستقيمة الى الطريق الأبعـــد من سبخة مطى ، ويسير الخط من هناك باتجاه جنوبى شرقى الى القرينى ومنها شرقا وشمالا بشرق الى أم الزمول ، أى أن ذلك يعنى ضم المنطقة المعروفة بالكدن الى الجنوب من ليـــــوا الى أبو ظبى لارتباطها من الناحية الطبيعية • وتؤلف الكثبان الرملية الكبرى الواقعـــة الى الشرق من رملة سويدان حـــدودا طبيعية تصل الى أم الزمول ، وفى ٣٠ يناير ١٩٥٢ قـــدم الوفـــد البريطانى باسم أبو ظبى مذكرة جاء فيها :

١ ـــ أن قبيلة بنى ياس هى القبيلة المسيطرة على الاقليم الواقـــع غربى ســـبخة مطى •

٢ ــ النشاط البحرى وأعمال صيد السمك فى شاطىء الظاهرة هى فى أيدى بنى ياس على الأغلب ، وأنهم يمارسـونها بتصريح من حاكم أبو ظبى •

٣ ــ أن انتماء بنى ياس والمناصير للمذهب المالكى من مذاهب السنة يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين •

٤ ــ كان لحاكم أبو ظبى أمير وقاض من ناحية ليوا •

٥ ــ أن أخا لحاكم أبو ظبى ولـد فى ليوا •

٦ ــ أن الحكومة البريطانية اعترفت منذ القديم بسلطان شـيخ أبو ظبى على خور العـديد •

٧ ــ كان جميع من يؤم خور العـديد يعتبره من ممتلكات شـيخ أبى ظبى • وكان على كل من يود الصيد على الساحل بالشباك أن يحصل على رخصـة من الشيخ •

٨ ــ كانت المنطقة الواقعة الى الشرق والجنوب من حزم سودانثيل بما فيها العقل والمجن تؤمها قبائل أبو ظبى •

٩ ــ أن الظفرة تقع ضمن المجال السياسى لشيخ أبو ظبى •

وهكذا تركت الحـدود معلقة وغير مرسومة مما دفع الى القـول : « انه من المتفق عليه بأن سبخة مطى تكون الحـدود بين السعودية وأبو ظبى ، كما أن حـدودها الغربية تبدأ من خور العـديد عند قاعـدة شبه جـزيرة قطـر •

وهكذا تحرم السعودية من منفـد على الخليج العربى الى الشرق من قطر ، وبقيت مشاكل الحـدود معلقة حتى تم حلها نهائيا فى عام ١٩٧٤ •

فى عام ١٩٧١ حلت السعودية خلافها مع سلطنة عمان حول واحة البوريمى عندما قام السلطان قابوس بزيارة للملك فيصل فى الرياض فى أكتوبر عام ١٩٧١ • وصدر بيان مشترك فى أعقاب هذه الزياره يتضمن اعتراف السعودية بالقرى الثلاث من واحة البوريمى (التى ضمت الى عمان • ثم كان عام ١٩٧٤ حيث تم حل مشاكل الحدود بين أبو ظبى والسعودية ، أما الخطوط العريضة للاتفاق فهى :

تنازل السعودية عن واحات البوريمى الست لأبى ظبى لقاء تنازل أبو ظبى عن مثلث من الأرض غرب أبو ظبى وشرق جنوب قطر بما هو معروف باسم سبخة مطى ، كما يتضمن الاتفاق انشاء ممر برى الى السعودية يصل الى خور العديد على الساحل الغربى لأبى ظبى ، وفى مقابل ذلك تتنازل السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة حاليا من قبل أبو ظبى والواقعة فى الجرف القارى المقابل لخور العديد (والتى ستصبح بموجب التعديلات الجغرافية الحالية هذه تحت السيادة السعودية) للامارات العربية المتحدة لا لأبى ظبى كامارة ، وتعطى أبو ظبى ممرا بريا الى خور العديد ومن هناك الى حدودها الجنوبية الشرقية ، وأسفر عن هذا الاتفاق اعلان السعودية اعترافها بدولة الامارات ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها • فحققت السعودية كل مطالبها فى غرب أبو ظبى حيث حصلت على سبخة مطى الغنية بالبترول وخور العديد مقابل تنازلها عن مطالبتها بواحة البوريمى • وأصبح لها نافذة على الخليج الى الشرق من قطر • وهكذا أسدل الستار على مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبى •

٣ ـ مشكلة الرصيف القارى فى أبو ظبى :

لقد تم اكتشاف البترول وبكميات كبيرة فى المنطقة البحرية من الخليج ويسود الاعتقاد بوجود احتياطى ضخم من البترول يكمن تحت

مياه الخليج العربى • وكانت بداية المشكلة اعلان الرئيس ترومان فى عام ١٩٤٥ سيطرة الولايات المتحدة على مصادر الثروة الواقعة تحت المياه البحرية الضحلة للرصيف القارى ، فسرعان ما أعلنت امارة أبو ظبى نفس اعلان الرئيس ترومان • ثم أدخلت الولايات المتحدة مبدأ جـديد فى مفهـوم المياه الاقليمية على أساس أن كل دولة تعتبر مسئولة عن أمن البحـار الواقعه أمام شواطئها الى منتصف المسافة بينها وبين الشاطىء الآخر ، واستنادا الى ذلك فقد أعلنت السعودية عن امتداد حقوقها فى مياه الخليج الى خط وهمى يقع فى منتصف المسافة بين شاطئه الغربى دون رعاية لحقوق امارات الخليج ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانيه رفضها لهـذا الادعاء الجـديد من جانب السعودية ، وأنها ستتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق امارات ساحل عمان طبقا لنصوص القانون الدولى الذى ينظم حـدود المياه الاقليميه ، وفى عام ١٩٤٩ وبناء على نصيحة بريطانيا قدمت الامارات طلبا لجعل حقوقها تمتد من منتصف المسافة بين ساحل الخليـج العربى وساحل ايران ، وقـد أدى هـذا الى اثارة خـلاف مباشر بين السعودية والبحرين تمت تسويته عام ١٩٥٧ •

كما أصـدر حكام الامارات بيانا فى عام ١٩٤٩ بينوا فيـه أن قعر البحر والتربة السفلى الواقعة تحت مياه البحر والقريبه من المياه الاقليمية يجب أن يكون للحكام الامارات مطلق التصرف بها •

وقـد أثار التفسير الآمريكى لحـدود المياه الاقليمية خلافا حادا بين حكومات امارات ساحل عمان وبين شركات البترول فى الخليـج التى ادعت بأن هـذا التفسير يعطيها الحق تلقائيا فى أن تمتد منطقة امتيازها الى نهايه المياه الاقليمية التابعة للبلاد التى تعمل فيها • ولقـد قبل شيخ البحرين هـذا المبدأ تحت ضغط الحكومة البريطانية ، أما حاكما أبو ظبى وقطر فقـد رفضا هـذا التفسير وأصرا على أن تحصل شركات البترول على تراخيص جـديدة اذا رغبت فى البحث عن البترول تحت مياه الخليج،

وأحيل هــذا الخلاف الى التحكيم فأقرت لجنه المحكمين وجهه نظر حكام الامارات ، والواقع أنه فى كثير من الحالات لا يوجــد رصيف قارى فى الخليج العربى • ذلك أن الأرض لا تمتد مباشرة الى البحر العميق ، فالبحر فى الجانب العربى ضحل وتكثر فيه الشواطىء الضحلة المرجانية •

فلابد اذا من تخطيط الحــدود المــائية لكل المشيخات بعــد وضــع خطــة يقبلها الشيوخ لتقسيم المناطق المــائية ، وهــذا من غير شك سيثير مشــاكل كثيرة ••

١ ــ من المحتمل أن نجــد أن جزيره ما تعود الى احــدى المشيخات تقــع فى المنطقه المــائية لمشيخه أخرى •

٢ ــ كذلك هناك مشكلة الخلجان ، هل أن الحــدود المــائية تسير مع امتداد الحــدود أو عند مدخل الخليج ؟

كانت هنالك خلافات بين أبو ظبى ودبى على حــدود المياه الاقليمية، لذلك اجتمع الشيخ زايد والشيخ راشد فى ١٨ فبراير ١٩٦٨ ووقعا اتفاقية لتسوية الحــد البحرى بين امارتى دبى وأبو ظبى : « بما أن الحد البحرى الحالى الفاصل بين امارتى دبى وأبو ظبى يبدأ من رأس حصــبان على الشاطىء ، ويمتد باستقامته باتجاه شمالى غربى عبر البحر مارا غربى آبار فتح التابعة لامارة دبى ، وبما أن الفريقين يرغبان فى اعادة تسوية هــذا الحــد فى سبيل مصلحه بلديهما وخير شعبيهما ، فقد تم الاتفــاق بالرضا بين الفريقين على ما يلى :

١ ــ تعاد تسوية هــذا الحــد بأن يضم لامارة دبى مسافة من البحر الواقع غربى الحد الحــالى المذكور يكون موازيا طول قاعــدته الأفقيــة عشرة كيلو مترات ، تقاس على طول الساحل غربا من رأس حصبان وطول ضلعه الرأسى مساويا لطول الحــد الحالى المشار اليه بحيث تقع هــذه المسافة غرب آبار فتح ، وتمتد جنوبا بغرب حتى الساحل •

٣ ـ تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبى ، وهى منطقة يؤكد الخبراء بأنها غنية بالنفط ، ولقـد تم تسوية النزاع على المياه الاقليمية بين السعودية والبحرين ٠ والسعودية وايران كما تم تسوية حـدود المياه الاقليمية بين عمان وايران ، كما جرت مفاوضات بين بريطانيا وايران على اعتبار حـدود المياه الاقليمية بين ايران والشارقة هى ٢٠ كم٠

أما الرصيف القارى لدولة اتحاد الامارات فلم تحل مشكلته بعـد ، وستبقى عويصة ومستعصية وخاصة بعـد استيلاء ايران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ٠

٤ ـ مشـكلة الجـزر :

ان ضحالة مياه الخليج ووجود نهرى دجله والفرات وعملية المـد والجزر وارتفاع درجة الحرارة واتجاه الرياح والتيارات المـائيه المحليـة من الأسباب التى أدت الى كثرة الجزر فى الخليج العربى ، بعض هـذه الجزر مأهول بالسكان كجزيره فيلك والبحرين وابو ظبى ، واكثرها غير مسكون ، معظمها جزر قاحلة أو شبه قاحله الا أن بعضها قـد يحوى ثروات معـدنية كالبترول فى أبو موسى وطنب الصغرى ، أو أن تستعمل مأوى للصيادين فى وقت الضرورة ، أو ان تستخدم لرسـو السفن المـارة ، أو محطـة للتزود بالبترول ، أو أنها تضم مرافىء جيدة لرسـو السفن مثل جزر البحرين وقشم وهنجام ٠

وكان بعضها يستعمل كمراكز لتجمع صيادى اللؤلؤ ؛ كما تستعمل كمراكز لتجميع صيادى الأسماك ، وقـد تتوفر فى بعضها المياه العـذبة للشرب والزراعة ، وقـد توجـد بها مراع ، وعموما فانها جميعها ذات موقع استراتيجى تصلح لاقامة منشآت عسكرية للدفاع أو الاسـتعداد أو الوثوب على المناطق المجاورة ، ولقـد أثار وجود البترول مشكلة مئات الجزر غير المسكونة والتى كان الصيادون والغواصون يترددون عليهـا من

مختلف المشيخات والامارات دون أن تهتم واحـدة منها باثبات حقها فى ملكيتها ، وقــد عرفت حالات النزاع على الجزر قبل ذلك ، فسبق أن ادعت كل من قطر والبحرين ملكيتها لجزيرة (حوار) وقــد حكمت بريطانيـــا بعائديتها الى البحرين فى سنة ١٩٣٨ ، ولكن مع ذلك فان النزاع على هذه الجزيرة ظل قائما ، وفى سنة ١٩٦٢ فرضت بريطانيا تحكيمها فى نزاع آخر بين أبو ظبى وقطر على ملكية جزيرة (حالول) فحكمت بملكيتها لقطر •

وكان لوجود البترول فى هــذه الجزر أثره على دفع السعودية الى منازعة امارات الساحل فى ملكية مئات الجزر التابعة لساحل عمـــان تلك الجزر التى يتردد عليها الصيادون والغواصون من أهالى هــذه الامارات منذ عشرات السنين ، ولقــد انتهزت ايران الفرصة لتطالب ببسط نفوذها على كل الجزء الشرقى من مياه الخليج بالاضـافة الى عــدد من الجزر التابعة لامارة ساحل عمان ، وكان موضوع هــذه الجزر قــد بحث فى مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ الذى حضره بعض حكام الامارات ، وقال شيخ أبو ظبى فى هــذا المؤتمر بأن تراخيص الصيد وأعمال الغوص هى الأساس الطبيعى لاثبات ملكية جزر الخليج ، ولقد اعترضت السعودية بقولها : « ان الصيد والغوص كان دائما منساغا لجميع أبناء الشعب العربى فى الخليج دون التقيد بالجنسيات الجــديدة » ، والحق أن حكام الامارات لم يكونوا يكترثون لاثبات حقوقهم فى الجزر الا حينما تكون مسكونة بصورة دائمة ، ولقــد شجع ذلك ايران على المطالبة بملكية بعض هــذه الجزر وخاصة تلك التى تحتل مركزا استراتيجيا هاما عند مدخل مضيق هرمز ، وايران فى الواقع تطالب بعــدد من هــذه الجزر فقد صرح زاهــدى فى باكستان قائلا : « ان لايران حقوقا مشروعة فى كل اتحاد الخليج العربى مع تحديده لبعض المناطق وهى جزر طنب وأبو موسى ونسط العرب » •

وتنتشر هــذه الجزر عند ساحل الامارات تخص بعضها هذه الامارة أو تلك ، وفى بعض الحالات فان الملكية تدعيها أكثر من امارة ، وجميـــع

الجزر المواقعة بين قطر ومسندم جنوب خط عرض ٢٦ درجة تقريبا قد اعترف بها على أنها تابعة لأبى ظبى التى تملك ما يقرب من ٢٠٠ جزيرة ، ويشذ عن ذلك جزيرة أبو موسى وصير أبو نعير التى اعتبرتها بريطانيا تابعة الى الشارقة ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى تعود الى رأس الخيمة ، أما سيرى ونابيوفارور تعتبرهما بريطانيا تابعتان الى ايران ، وحالول تعود الى قطر ، وهناك جزيرتان هما : ياسات وشراعوة تطالب بها كل من قطر وأبو ظبى ، أما الجزر الرئيسية فهى :

١ ــ حالول •• طالبت بها كل من أبو ظبى وقطر واعتبرتها بريطانيا تابعة الى قطر وهى الآن مركز شركة شل •

٢ ــ شراعوة لم تحدد ملكيتها بعد •

٣ ــ ياسات •

ولقد عملت ايران على أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية السعودية لتضع خططها فيما يخص الخليج، وخلال اجتماع جده فى أكتوبر ١٩٦٨ توصل الشاه والملك فيصل الى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين ، وهما جزيرتا فارس وعربى • حيث تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربى ، وايران على جزرة فارسى ، ولكن عند تعيين الرصيف طلبت ايران وجوب مرور الخط البحرى الفاصل من منتصف المسافة بين جزيرة خرج والساحل العربى وليس من منتصف المسافة بين الساحل الايرانى والساحل العربى، اذ أن جزيرة خرج تبعد ٥٠ كم عن الساحل الايرانى ، وهكذا كان التخطيط من مصلحة ايران •

ثم التفتت ايران لتحقيق مطامعها فى الخليج العربى ، ويرجع اهتمام

ايران الحـــديث بالخليج العربى الى آنه يمثل الطريق الوحيد لشحــــن صادرات البترول المتزايدة من ايران ، كما آن موارد البترول تحت ميــاه الخليج كانت من العوامل المهمه التى ساعدت على ازدياد اهتمام ايران بالخليج منذ الستينات ، بالاضافه الى الطموح القومى والحلم « باعـــادة امبراطورية كسرى » • ولهـــذا عملت ايران منذ مطـــلع الستينات على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهـــدافها فى تسهيل الهجرة الايرانيه الى ساحل الامارات ، وقـــد تردد بعض الأمراء على طهران ، وكانت فاتحـــة هـــذه الزيارات هى زيارة الشيخ راشد بن مكتوم ، وتتجلى الغـــايات الأساسية من هـــذه الزيارات من الواقعة التالية : عند زيارة حاكم رأس الخيمة الى طهران فى نوفمبر ١٩٦٤ • وبعد أن عرض عليه الشاه استعداده لاجابة طلباته التى يريدها من مستشفيات ومدارس وأطباء فوجىء وهو فى قصر المرمر باعطائه ونيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بلاده •

ولقـــد رفض الشيخ ذلك الطلب ، وهكذا تتضح لنـــا نوايا ايران ومحاولتها لوضع قدميها فى الجانب العربى من الخليج وقد واتتها الفرصة التى سنحت عند اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج فى نهاية عام ١٩٧١، فكان أن استولت على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطانى بيوم واحـــد ، ويبدو أن لبريطانيا الفضل الأكبر فى مساعدة ايران فى ضم هـــذه الجزر ، ففى ١٩٧١/٩/٧ قـــدم وليم لوس بحضور المعتمد البريطانى فى الخليج مستر جفـــير آرثر مقترحات موحـــدة الى كل من رأس الخيمة والشارقة لتسوية موضوع الجزر الثلاث وذلك بمناصفة السيادة وعائدات النفط مع ايران التى ستقوم بدفع منحة سنوية لكل من الامارتين مع تعهدها بعـــدم اذاعة نبأ نزول القوات الايرانية فى الجزر الا بعـــد مرور عام ونصف تجنبا لاثارة الرأى العام العربى ، وقـــد رفضت امارة رأس الخيمة هـــذا العرض الذى اعتبرته تواطـــؤا ايرانيـــا بريطانيـــا •

وفى حـــديث للشيخ صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة مـــع

مراسل جريدة الجمهورية البغـدادية أجاب سموه عندما سأله عن طبيعة المفاوضات التى أجراها وليم لوس معه بما يلى : « لقـد عرض علينـا لوس مشروع اتفاق مع ايران يقتضى بأن نسمح بموجبه بتواجـد بسيط لقـوة من الشرطة الايرانية فى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى على أن يزداد حجم التواجـد على مراحل بغية التمويه على العرب وعـدم اثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا ١٠١٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ولمدة تسع سنوات . كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على ٤٩٪ من ناتج البترول الذى سيستخرج ، وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلى عنها » . ولقـد أنزلت ايران قواتها فى جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل خروج بريطانيا بيوم واحـد .

ولقـد صرح الشاه للمحرر الدبلوماسى للتايمز اللندنية فى عـددها الصادر فى ١٤ أبريل ١٩٧٠ بما يلى :

« انه قـد بدأ عصر جـديد للخليج . وأن ايران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار به وذلك بالتعاون مع الدول المطـلة على سواحله ، وأن بعض الجزر المملوكة حاليـا لبعض المشيخات تهم ايران خاصة من الناحية الاستراتيجية ، وأنها تابعة لهـا أصلا ، وهى جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وأن ايران غير مستعدة اطلاقا لترى سقوط هـذه الجزر بيـد أعـدائها » ، وفى تصريح آخر لشـاه ايران الى جريدة الفيجـارو الفرنسية بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٨ قال : « ان الجزر الثلاث هى أراضى ايرانية ، لان والده ذكره بسيادته عليها قبـل الحرب العالمية الثانية » ، وكانت ايران تهـدد بعدم موافقتها على قيام اتحاد الامارات العربية ما لم تستول على هـذه الجزر الثلاث ، فقـد جاء فى الكتاب السنوى الأخضر عن وزارة الخارجية فى طهران ما يلى :

« ما لم تعـد هـذه الجزر الثلاث الى ايران فان الحكومة الايرانية

لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالى للامارات العربية فى الخليج ، بل انها ستعمل ضـــده •

بعد هذه الدراسة لمشاكل الحدود بين دولة الامارات المتحدة والدول المجاورة لهـــا والتى يحـــدونا الامل فى أن يتم الاتفاق على حلها بين الاخوة العرب ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالمناطق الجزرية والرصيف القارى ، فان هناك بعض المشاكل المعلقة تنتظر الحـــل وهى :

١ ـــ الخلاف بين سلطنة عمان ورأس الخيمة حول حـــدود البلـــدين المشتركة والذى يصل الى حـــد الاصطدام المسلح بين البلدين بين وقت وآخر نتيجة للحساسية « الجغرافية والتاريخية » العميقة بين البلدين •

٢ ـــ هناك مشكلة كبرى وهى احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى من قبـــل ايران •

٣ ـــ تحقيق الوحـــدة الكاملة بين الامارات ، تلك الوحـــــدة التى ستحل مشاكل الحـــدود نهائيا وتقضى على الروح الفردية المتفشية عنـــد البعض •

وخاصة أن منطقة الخليج تواجه تحـــديا عالميا كبيرا نتيجة لثروتهـــا البترولية الضخمة واستعمالها البترول فى معركة المصير العربية • فلقـــد كتب ستيفنز روزنفلد فى صحيفة الواشنطن بوست فى أوائل ســـــنة ١٩٧٤ ما يلى :

« لمـــاذا يجب أن تقف الدول التى تضررت أكثر من غيرها من زيادة أسعار النفط ببساطة مكتوفة الأيدى لتتلقى هـــذه البلية ؟

لمـــاذا لا تتضافر بعض هـــذه الدول على القيام بانقلاب أو بغزو

لاحــدى الدول المنتجة للنفط من أجــل تأمين مصدر موثوق لاحتياجاتها من النفط بأسعار معقوله ، ان الهند تستطيع على الأرجح أن تجتاح احدى امارات الخليج ما بين عشية وضــــحاها وتسترجع بذلك قسطا من كل مطامحها القومية • لقــد تمادت دول الخليج العربى وغيرها من الــدول المنتجة فى مواقفها » •

ومن غير شك أن روح الاخــوة التى تسود بين الأطراف المتنازعــة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك والموقف الاخوى والشعور بالمسئولية الذى تقفه المملكة العربية السعودية وباقى الامارات من بعضها البعض سيؤدى حتما الى القضاء على هــذه النزاعات لينصرف الجميع الى عملية البناء والتعمير والوقوف صفا واحــدا فى وجه التحــديات المختلفـــة والالتفات الى المشاكل الأخرى لايجاد الحلول المناسبة لهــا والتى من أخطرها قلة السكان والهجرة الأجنبية المتزايدة •

ان مشكلة الامارات العربية الكبرى هى قلة سكانها ، وهناك عامل جــذب قوى وهو البترول ، ولذلك أخــذت الهجرة الأجنبية تفــد الى هــذه الدول وبأعــداد كبيرة من مختلف الأقطار والجنسيات والاتجاهات والغايات ، فعلى دولة اتحاد الامارات تشجيع الهجرة العربية والا ستجد نفسها فى يوم قريب وقــد أصبح سكانها العرب يكونون أقلية فى بلادهم ، وأن تعمل على قيام وحــدة اقليمية بين الدول العربية الواقعة على الخليج لكى تتمكن من الوقوف فى وجــه التحــديات المختلفة التى تريد الانقضاض على المنطقة بكل شراسة ، ولكى تتمكن من استخلاص الأجزاء السلبية من الخليج ، وبامكان البترول الخليجى ورأس المــال الفائض أن يلعب دوره فى تحقيق هــذه الغاية الشريفة •

أما عن مطامع ايران فهى بلا حــدود ، فقد وجــدنا ما حــدث فى وقت الشاه ، ثم عاصرنا الحرب الايرانية العراقية التى دامت ثمــانى سنوات وهــدفها أولا وأخيرا اثبات وجودها كحام للمنطقة ومسيطر عليها•

ولا شك أن قيام مجلس التعاون الخليجى الذى يضم جميع دول الخليج بالاضافة الى المملكة العربية السعودية أصبح وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة ، ويستطيع مواجهة التحديات التى كان يعجز عن مواجهتها كل دولة بمفردها .

الحرب العراقية الايرانية

تعتبر مشكلة الحدود بين كل من ايران والعراق هى السبب المباشر لقيام الحرب بينهما ، الا أن الواقع هناك العديد من الأسباب غير المباشرة كانت ولابد أن تؤدى الى قيام الحرب بين الدولتين يوما ما ، فاختلاف نظامى الحكم بين الدولتين ، بالاضافة الى الخلاف المذهبى بين السنة والشيعة ، وكذلك تداخل السكان فى منطقة الحدود كما هو الحال بالنسبة لاقليم عربستان الواقع شرق شط العرب والذى يسكنه أغلبية من أصل عربى ، بالاضافة الى انتشار الوعى القومى فى المنطقة العربية قد جعل التعايش السلمى بين الدولتين بعيد المنال هذا اذا أضفنا أن غالبية الأماكن المقدسة الشيعية تقع فى العراق ، ويعز على ايران القوية الشوكة الا تكون العراق تحت سيطرتها .

والخلاف بين الدولتين ليس وليد اليوم بل يرجع الى القرن الثامن عشر حينما استقرت قبائل عربية فى منطقة شرق شط العرب وأطلق عليها اسم عربستان ، وكانت تقع تحت السيادة العثمانية لفترة طويلة شأنها فى ذلك شأن العراق ، وقد حاولت ايران بشتى الطرق ضم المنطقة اليها، الا أن الباب العالى رفض ذلك تماما ، كما تأكد ذلك فى معاهدة القسطنطينية عام ١٩١٣ .

وبعد قيام الدولة العراقية الحديثة جددت ايران مطالبها فى شط العرب ، الا أن النتيجة التى تم التوصل اليها فى عام ١٩٣٧ بموجب

اتفاق بين الدولتين هــو تنازل العراق عن ســبعة كيلو مترات أخرى فى مواجهة ميناء عبدان (تم التنازل فى معاهــدات ١٩١٣ عن سبعة كيلو مترات تنتهى عند منتصف الشط أمام ميناء المحمرة) وتقرر تكوين لجان مشتركة لتنفيذ هــذا الاتفاق والنظر فى شئون الملاحة الأخرى المتعلقة بالشط ، ولم يشأ العراق أن تمارس هــذه اللجان نشاطها عندما شعر أن الايرانيين عاقــدون العزم على المشاركة فى ادارة الملاحة فى الشط .

وقــد مرت العلاقات بين الدولتين فى النصف الأول من هذا القرن بأزمات كثيرة ، واستخدمت كلا من الدولتين سلاح الأقليــات تحركه فى وجــه الدولة الأخرى ، فايران استخدمت الأقليــات الكردية والشيعية لتهــديد الوحــدة الوطنية العراقية ، والعراق بدأت تستخدم ما بين حين وآخر تحريك سكان عربستان لايجاد متاعب للحكم فى ايران خاصــة وأن العراق أصبحت ملجأ لكثير من سكان عربستان الذين هربوا فرارا من اضطهاد حكم الشاه .

غير أنه فى عام ١٩٥٥ أصبحت كل من ايران والعراق عضوين فى حلف بغــداد ، ولكن دون أن يصلا لحل لمشاكلهما الثنائية ، وان كانت العراق قــد اقترحت على ايران الالتجاء الى وسيط سويدى لحل الخلاف بين الدولتين ، ووافقت ايران على ذلك الا أن قيام ثورة العــراق حالت دون تحقيق الوســاطة .

ولمــا كان شاه ايران ضــد النظام الثورى الجــديد فقد بدأ يخلق له المتاعب ، اذا ما لبث أن أعلن فى نوفمبر عام ١٩٥٨ أن اتفاقية ١٩٣٧ غير مقبولة ، وكان رد العراق المطالبة بالسيادة على عربستان ، وتفجرت حوادث على الحــدود ، ودارت مفاوضات استمرت حوالى أربع سنوات الا أنها لم تؤد الى أية نتيجة ، وعادت الأمور الى أسوأ ممــا كانت عليه عقــب تولى حزب البعث مقاليد الأمور فى العراق عام ١٩٦٨ ، اذ قامت ايران فى

عام ١٩٦٩ بالرد على ذلك بالغاء اتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحـــد ، وبدأ التراشق ينهال من كل جانب ضـــد الآخر ، وبدأ كل يؤلب الأقليات ضـــد الآخر ،وقام كل منهما بطرد رعايا الدولة الثانية ، وبدأت ايران نشـــعر بقوتها فى المنطقة وتعـــد نفسها وريثه لبريطانيا العظمى بعـــد تخليها عن ممتلكاتها فى قناة السويس فاحتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المواقعة فى مدخل خليج هرمز بالخليج ، كما وقعت اتفاقية مع سلطنة عمان أعطت بموجبها حـــق السيطرة على مدخل الخليـج، وكان الرد الذى قامت به بغـــداد هو قطع العلاقات السياسيه مع ايران ، وظـــل الأمر على هـــذا المنوال حتى قيام حرب أكتـــوبر عام ١٩٧٣ حيث رأت العراق أن الحكمة تقتضى حسن الجوار مع أيران حتى تتمكن بغـــداد من المشاركة فى الحرب العربيه الاسرائيلية ، ولكن صدامات الحـــدود ما لبث أن عادت فى فبراير ١٩٧٤ ممـــا أدى الى قيام العراق بتقـــديم شكوى الى مجلس الأمن الذى كلف سكرتير عام الأمم المتحدة ارسال ممثل عنه الى المنطقه ..

وبالاضافة الى ممثل الأمم المتحـــــدة قامت كل من مصر والجزائر والاردن وفرنسا بالوساطة التى أدت الى عقـــد اتفاقية بالجزائر عام ١٩٧٥ سويت بموجبها مشكلة شط العرب وحددت حدوده بحيث تكون منتصف النهر وليست الشاطىء الايرانى كما كان عليه الحال من قبـــل ، ووافـــق العراق على بقية تعيين الحدود البرية وفقا للاتفاقيات السابقه على الوجود البريطانى ، وفى مقابل تلك التنازلات العراقية تعهد شاه ايران بعدم مد يد المساعدة للاكراد .

وكان من المفروض أن تعود المياه الى مجاريها ، ولكننـــا نجـــد أن طهران وقـــد أسكر الشاه سيطرته على جيش قـــــوى مزود بأحـــدث الأسلحة ويهـــدف الى السيطرة على العالم العربى ، نجد أن الشاه يتلمس أى شىء لتعكير صفو العلاقات لا مع العراق فقط ،ولكن مع الأمة العربية كلها ودول الخليج بالذات ، فيوم أن ظهرت فى الوجود وكالة أنباء الخليج

العربى ثار الشاه وهدد بالويل والثبور لمجرد ذكر اسم الخليج العربى وليس الخليج الفارسى ، وكان رد العراق قيامها بتحديد أعداد الايرانيين الذين يقومون بزيارة المقدسات الشيعية فى العراق ، بالاضافة الى امتناع القنصليات العراقية عن منح تأشيرات دخول للايرانيين لغير زيارة الأماكن المقدسة ، الا أن التوتر بدأ يخف الى حد ما خاصة عام ١٩٧٧ ، وحتى رحيل الشاه فى يناير ١٩٧٩ احتفظ العراق بعلاقات طيبه مع الشاه ، وكان أهم مظاهرها فرض القيود على نشاط الزعيم الايرانى الدينى آية الله خمينى الذى ظل يعيش هناك خمسة عشر عاما مما دفعه الى مغادرة العراق الى فرنسا فى أكتوبر عام ١٩٧٨ . وعقب وصول الخمينى الى فرنسا بدأ الهجوم على بعض قنصليات العراق فى الخارج بأيدى أنصار الخمينى وبدأت مظاهرات شيعية داخل العراق تقلق حكامها .

وقامت الثورة الايرانية وقد ظهر الفتور فى العلاقات بين البلدين منذ البداية ، وما لبث الفتور أن تحول الى توتر ، وتحول التوتر الى عداء، وتحول العداء الى مواجهة ساخنة ، وكان موضوع الأقليات هى القشة التى قصمت ظهر البعير ، فقد بدأت مطالب الأقليات فى العراق تتبلور فى محاولات استقلال ، وبدأت الاشتباكات ، وبدأت عمليات طرد رعايا الجانبين على نطاق واسع ، وبدأت حرب الاذاعات ، وتصاعدت حدتها ، وكان اليوم الثانى والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ تتويجا لكافة هذه الأعمال بقيام الحرب بين الدولتين . وقد أعلنت العراق أن هدفها من حربها مع ايران هو :

— الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطنى العراقى ومياهه النهريه والبحرية .
— انهاء الاحتلال الايرانى للجزر الثلاث التى استولت عليها ايران عند مدخل الخليج عام ١٩٧١ .
— تعهد ايران بعدم التدخل فى شئون العراق الداخلية .

واستمرت الحرب بين الجانبيين ثمانى سنوات انتهت بوقف اطـلاق النار فى أغسطس عام ١٩٨٨ بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٨ ، وقد عبأ كل من الطرفين امكانياته البشرية والاقتصادية والعسكرية للقضاء على الطرف الآخر ، الا أن ما أمكن تحقيقه هــو الخراب والدمار الذى تحمله كلا الجانبين ، هــذا وانعكست الحرب على عــدة أطراف :

ففى المجال العربى انقسم العالم العربى على نفسه ، فوقفت الغالبية العظمى تساند العراق بكافة امكانياتها المعنوية والمــادية ، ووقفت دولتان تساندان ايران فى مواجهة العراق العربية ، فى حين ظــل آخرون بعيدون عن الميدان ، وان كانوا ما بين حين وآخر يطلقون تصريحا أو ما شابه ذلك لرفع المعنويات العراقية •

أما على الصعيد الدولى فكان الصراع على أشده فقــد أصبحت مياه الخليج مرتعا لأساطيل الدول الكبرى وغيرها ، كل يحاول ان يجــد لــه دورا فى اللعبة ، ولم تستطع القوتان العظميان القيام بذلك ، الا أن المصلحة الخاصه بهما وبتجار السلاح تقتضى استمرار الحرب حتى تظــل المصانع والترسانات العسكرية فى الشرق والغرب وحتى فى آسيا تستطيع الانتاج والبيع بالعملة الصعبة أو المبادلة بالبترول المتوافر لدى الدولتين ، ولا يهم مصير الشعوب المغلوبة على أمرها •

ولا جــدال أن حرب العراق وايران قــد أثرت على المسيرة العربية من ناحية التنمية حيث أن ما انفق عليها وما قام بعض الاخوة العرب بتزويد أتون الحرب بالمــال والمساندة كان من الممكن استغلاله فى أغراض تنموية أخرى فى دول عربية أخرى ، بالاضافه الى أن الوساطات التى كانت تبذلها الدول العربية المعتدلة والمباحثات التى كانت تجريها لايجاد حل للمشاكل العربية القائمة من قبل مثل المشكلة الفلسطينية والمشكلة اللبنانية قــد أضاف عبئا آخر على العاملين فى مجال حل المشاكل العربية ، بالاضافة الى

خلق جو عـــدم استقرار فى المنطقة على الصعيد السياسى والأمنى خاصة لدول الخليج العربى •

ويجب أن نضع فى الحسبان أن دوافع قبول ايران للقرار ٥٩٨ كان من أهم أسبابه :

١ ـــ الضـــغوط العســـكرية :

وهى خاصة بالتطورات التى بدت على الجبهة العسكرية والتى توجت منذ منتصف أبريل ١٩٨٨ بعـــدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفـــاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الايرانية مما أحدث انقلابا فى الموقف العسكرى لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٣ ، فلاول مرة تقف القوات الايرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من ايران التى كانت تحـــدد موعـــد الهجوم ومكانه على طـــول الجبهة الى العراق ، غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لهـــا أن تحـــدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التى أوضحت بجلاء ما يلى :

١ ـــ عجز القوات الايرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذى وعدت به القيادة على العراق فى الهجوم الأخير الذى بدأ مع نهاية عـــام ١٩٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ » •

٢ ـــ عجز القيادة الايرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذى كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ١٩٨٧ ومارس ١٩٨٨ •

٣ ـــ تعرض مدن العمق الايرانى خاصة طهـــــران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعـــد أن كانت آمنة منها فى السابق •

٤ ـــ عجز ايران عن غلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية فى الخليج

رغم التهـــديدات المتكررة بغلق المضيق اذ ما انخفضت نسبة تصـــدير النفط الايرانى نتيجة الهجمات العراقية •

٥ ـــ اخفاق ايران فى اخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القـــوة حيث اجأت الكويت الى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجـــه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران فى ٢٦/٤/١٩٨٨ •

وقـــد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الايرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعـــوهم الى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهـــذه الدعوة ، وقـــد اعترف بذلك صراحة رافسنجانى نائب القائد العام للقوات المسلحة الايرانيه فى تصريح له يوم ١٥/٧/١٩٨٨ حين قال « ان النقص الحاد فى أعـــداد المتطوعين الايرانيين المتوجهين الى جبهة القتال يدفع القيادة الايرانية الى زيادة أعـــداد المجندين كقـــوات نظاميه فى الجيش الايرانى » ، وأدى الى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الايرانى عموما وقواته المسلحة على وجـــه الخصوص • وانعكس بالسلب على درجـــة الاستعداد القتالى للقوات الايرانية ، الأمر الـــذى أفسح المجال أمام النمو فى حجم وقـــدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الايرانيين •

٢ ـــ الضـــغوط الســـياسية :

ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الايرانى فى حشد الشعب فى مواجهة العراق ، ومن ناحية أخرى بمدى قـــدرة الدبلوماسية الايرانيه على التأثير فى المجال الدولى ، خاصة فى مجـــال الحصول على أسلحة من الخارج ، وعليه تبلورت الضغوط السياسية فى شقين :

أولا ــ الموقــف الداخــلى :

حيث فشلت القوات الايرانيه فى تحقيق أهــداف القيادة السياسية التى وحــدت بانهاء الحرب قبل راس السنة الفارسيه فى فبراير ١٩٨٧ لتحقيق النصر النهائى والاطاحه بالنظام العراقى وادانته بمسئولية بدء الحرب ، وبالتالى واجــه الخمينى ضـــــغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضية على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ ، فقبل اعلان القبــول ببضعة اسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحرب وبين قوات الأمن فى مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلنى الذى وجهه اثنان من كبار رجال الدين هما آيه الله الأكبر شــهاب الدين نجفى رئيس المركز الدينى بمدينة قم المقــدسة ، ومحمد رضا جوليبيجانى الرئيس السابق للمركز الدينى بمدينة مشهد يطالبان فيه وقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة - ويدعوان الخمينى للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التى يحملها الشعب الايرانى •

ورغم أن رد الفعل الأولى الذى أبداه الخمينى كان الرفض المطــلق لهــدا النداء الا أنه حــذر من استخدام العنف مع المطالبين بانهاء الحرب، وقال انهم يشكلون قــوة ينبغى التحاور معها واقناعها بضرورة استمرار الحرب ، وهــو أمر يعكس احساس الخمينى بالتمزقات التى تعانى منها الجبهــة الداخليــة •

ثانيا ــ علاقات ايران الدولية :

كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقــدرتها على المنــاورة وابداء المرونة ، وقــد بدا ذلك واضحا فى عــدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لادانة العراق بمسئولية بدء الحرب ، ورغم نجاح ايران فى استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها فى منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، الا أن الدبلوماسية الايرانية ظلت عاجزة عن تطــوير هــذا

الموقف ، أكثر من ذلك ، وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية أساسا تغيير مواقف الدول التى انتقدته فى بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع أن يتخذ موقفا متوازنا يعتمد فيه على التعاون السوفيتى دون خسارة للتأييد الغربى ، وأن يشترى أسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصدر السوفيتى •

والواقع أن سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب واعتدائها على الكويت خلال عام ١٩٨٧ واثارة الشغب بمكه أثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت ، مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الايرانية على الساحه الخليجية والعربية بشكل عام ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر فى يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولى مع العراق أكثر من ايران ، الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين ، بل أوشكت ايران أن تحاط بعزلة دولية شبه تامة •

٣ ــ الضغوط الاقتصادية :

وهنا نجد أن الاقتصاد الايرانى عانى من سلسلة متاعب بنيويه طيله سنوات الحرب اشتدت وطأتها فى الفترة الأخيرة ومن أبرزها :

١ ــ الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقى للمنشآت النفطية، فقد ذكرت بعض التقارير أن الهجمات العراقية على مصافى البترول الايرانية تسبب فى فقدان ثلث طاقتها فى مجال التكرير فى الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفاو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكرره ، وفى المقابل فشلت ايران فى قطع شريان العراق الاقتصادى بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج ، اذ تضخ بغداد نفطا من خلال أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستطيع أن تصدره ايران •

٢ ـ الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التى قـدرت بـ ٥ بليون دولار ـ شهريا خلال السبع سنوات الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمـة عن انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٣ دولار فى بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار فى عام ١٩٨٨ مع ملاحظـة تضاؤل القـدرة الايرانية على التعويض مقـارنة بالعراق ، فعلى عكس العراق الذى دعا الى تكرار السلام وسارع بقبول القرارات الصـادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت ، الأمر الذى خلق لدى العراق قـدرة أكبر على تعويض الخسائر الحربيـة من خـلال القروض والمساعدات العربية والدوليـة •

٣ ـ عسكرة الشباب الايرانى وارساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على «الكم البشرى» مما أضعف القوة العاملة فى الاقتصاد•

٤ ـ توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعى متمثلا فى دول الخليج العربى •

ثانيا ـ المواقف التفاوضية لطرفى النزاع :

بدأت المفاوضات فى جنيف فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٨٨ وتوقفت فى ١٣ سبتمبر من نفس العام ، فعلى أثر القبول الايرانى لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ تم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطـلاق النار بين البلدين فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٨ على أن تبدأ بعـده بخمسة أيام جلسة تفـاوض مباشرة بجنيف •

وبالفعل عقـدت أولى جلسات التفاوض بين وفدى البلدين ، العراقى برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايرانى برئاسة على أكبر ولايتى وزير الخارجية بجنيف تحت اشراف دى كويلار الأمين العام للامم المتحدة فى الخامس والعشرين من نفس الشهر •

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد ، بل رأى البعض أن أجـواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجـواء استمرار للحرب أكثر منها أجـواء سلام • ففضلا عن الشكليات التى طغت على طرفى التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفـدين كما وضعت أجهـزة الأمم المتحدة فى قاعـة المؤتمرات بجنيف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دى كويلار لا الى بعضهم البعض ، فضلا عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفـد الايرانى الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفى وعـدم ادخال أية عناصر اضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مـع روح القرار ومضمونه ، بمـا يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معـه من موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحـة بمضيق هرمز والخليج العربى ، والأكثر من ذلك أن ايران ترغب فى القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولا البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع •

فى المقابل فان الوفـد العراقى رفض هـذا التفسير الايرانى للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقى ، فالوفد العراقى رأى أنه يجب تنفيذ هـذا القرار خطوة خطوة بعـد مناقشة كل بند من بنوده ، والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتـة نحـو السلام الشامل ونحـو التسوية النهائية بين البـلدين •

وعلى هـذا الأسـاس طالب الوفـد العراقى ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ ، أى كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بمـا يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو ، وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحـدود

الدولية المعترف بها ، وهنا اصطدمت المفاوضات بعــدة مسائل شــائكة أدت الى تعثرها من أهمهــا :

١ ــ مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازية من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طــه ياسين رمضــان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بقوله : « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك ، وبالفعل أصر العراق على عــدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكدا أن مبدأ وقف اطلاق النار بينهم وبين ايران يشمل كل ميــاه الخليج بما فى ذلك مضيق هــــــرمز .

وعليه طالب الوفــد العراقى فى مفاوضــات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلا فى البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحــة الكاملة لجميع ســفن الشحن العراقية فى مياه شط العرب بعــد تنظيفه ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأى تفتيش من جانب ايران .

الثانية . تتعلق بايجاد ضمانة دولية بتطهير مياه شط العرب لكى يصبح هــذا الممر ــ منفــذ العراق الوحيد ــ صالحا للملاحة .

وأوضح الوفــد العراقى أنه يمكن الانتقال الى موضوع انســحاب القوات الى الحــدود الدولية بعــد التوصل الى اتفاق رسمى مــع ايران باشراف الأمم المتحدة بشأن هــذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف اطــلاق النار ، وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهى خاصة بنصف البند الأول من القرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتا طويلا ، بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام

الانخراط فى محادثات السلام ، حيث أصرت ايران من جانبها على ضروره تفتيش السفن العراقيه العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق ، كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية ، وبالتالى أثيرت مسألة أخرى لا تقل تعقيدا عن السابقة وهى مسألة الحدود الدولية بين البلدين ،

٢ ــ الحدود الدولية :

ملف الحدود يعد من الملفات الرئيسيه المزمنة فى تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائما على قائمة الأسباب الرئيسية لنسوب أى خلاف بين البلدين ، لذا ليس غريبا أن ينتهى الأمر بالطرفين الى الوصول الى طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذى يغوص الخلاف بشأنه فى أعماق التاريخ ؛ ففى الوقت الذى تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتى تعرف الحدود بأنها على طول أعمق نقطة فى شط العرب ، أصر الايرانيون على موقفهم هذا ، واعتبروا أن اتفاقيه الجزائر هى التى توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الايرانية ، ولكن رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقيه انما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاه القوى المدعوم من الغرب حينذاك ، واستند العراقيون فى تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتى بمقتضاها يمر خط الحدود فى الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية ٠

ومن هنا نلاحظ الآتى :

١ ــ أن شط العرب ليس حدودا أساسية فقط ، بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ، وبالتالى فان استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائى يؤدى الى الخشية

من أن يعيد التاريخ نفسه فى هـذه المنطقة الحساسة مثلما حـدث مرارا من قبـل .

٢ — العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة فى شـط العرب ومضيق هرمز وبين الانسحاب الى الحـدود الدولية ، ويرى الوفـد العراقى أنه يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بحرا بعـد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجـوا ، بمـا يحقق استفادة متوازنة للطرفين ، وهـذا يعنى ضرورة الالتزام الدولى لتطهير شط العرب وتأكيد ايران حرية الملاحة ، وبعد التوصل الى اتفاق فى هـذا الشأن يتم الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحـدود الدولية .

٣ — عند مناقشة مسألة الحـدود تطالب العـراق بالسيادة الكاملة على شط العرب على أساس أنه نهر عراقى تاريخى بما يعنى ضرورة اعادة النظر فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ فتلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية عرضه لمـا تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات وفى ذلك يقـول طارق عزيز فى ١٩/٩/١٩٨٨ « أنه منذ وصول النظام الايرانى الى السلطة حتى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ لم يدل أى مسئول ايرانى بتصريح يقول فيه أنه يحترم هـذه الاتفاقية ، لكن حكام ايران بعـد الهزيمة العسكرية التى لحقت بهم اكتشفوا أن اتفاقية ١٩٧٥ قائمـة لأول مرة بعـد عشر سنوات من وصولهم الى السلطة ، وثمانى سنوات من الحرب ، وبعـد عشر سنوات من التدخل فى شئون العراق الداخلية .

وأضاف عـزيز قائلا « أن حكام ايران ليسوا أحرارا فى أن يقتلـوا الاتفاقيات عندما يشاؤن وأن يخرجوها من القبور متى يشاؤن » وفى هذه اشـارة واضـحة الى « ضرورة دفـن تلك الاتفاقيات ليس فقط لأنهـا وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق ، وانمـا أيضـا لانتهاكها من قبل طهران منذ وصول الحكم الايرانى الحالى الى سدة الحكم فى طهران » .

والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى فى هـذه المفاوضات ليست

نابعة فقط من الخلاف فى الرأى حول كيفية تنفيذ وتفسير هـذا البند أو ذاك من القرار ٥٩٨ ، بل نابعة أيضا وبشكل أساسى من أمرين رئيسين :

الأول : أن الوفد الايرانى يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة من أركان الحكم الايرانى للقوات المسلحة وخاصة بحجة الاسلام الهاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية حاليا ، ولانه هو الذى أقنع آية الله خمينى بقبول القرار ٥٩٨ ، فهذه التعليمات تطلب من الوفد الايرانى انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أى تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أى اتفاق مع الوفد العراقى بشأن أى قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أى شىء مشابه والمكاسب الأربعة الذى يطلب الوفد الايرانى تحقيقها هى :

١ ــ تثبيت وقف اطلاق النار برا وجوا وبقدر الامكان بحرا •

٢ ــ تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ •

٣ ــ تبادل أسرى الحرب •

٤ ــ تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى مسئولية بدء النزاع •

وفى حالة نجاح الوفد الايرانى فى تحقيق هذه المكاسب فان المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعى الى تسوية كل القضايا المعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات ، أى أن الجانب الايرانى يرغب فى تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللاسلم » ، ولعل ما يعطى هذه التعليمات المشددة قوة أن الخمينى يرفض بصورة قاطعة توقيع أى اتفاق سلام نهائى مع النظام العراقى الحالى ، وبالتالى فان تقديم أى تنازل للعراق سواء على

(م ٥ ــ ج ٢)

صعيد حرية الملاحة فى الخليج والنفط أو على صعيد الحـــدود أو اتفاق الجزائر والسيادة على الشط ، أو أية أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا على التيار الذى أقنع الخمينى بقبول القرار ٥٩٨ أى على تيار رفسنجانى بما يتيح لخصومه التحرك ضـــده فى الساحة الايرانية •

أما الأمر الثانى الرئيسى فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هــــذه المكاسب لايران — والتى فى حالة تحقيقها تدعم وتقوى النظام الايرانى — دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التى تتلخص فى :

— توقيع اتفاقية جـــديدة للحـــدود تحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبها تأمين السيادة العراقية على شـــط العرب •

— توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا المعلقة بين البلدين ، ويضع حـــدا لأى تدخل فى شئون العراق الداخليـــــة ، ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى •

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى فى هـــذه المفاوضات مرتبطه بأمور جوهرية يتمسك بها كل من الطرفين ، ويصعب معها التوصل الى اتفاق فى مدى زمنى قصير فى ضـــوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى •

وفى محاولة للخروج من هذا المـــأزق سلك كل من الطرفين مسلكين مختلفين ، فمن ناحية سعت ايران الى الحصول على موافقة دى كويلار على مطالبها لكى يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف اطلاق النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصـــدار قرار لجنة التحقيق الدولية حـــول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضـــون هـــذا المطلب الايرانى ، ويطالبون بضرورة الوصول الى اتفاق ســـلام شامل ، ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط » لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدى الى تسوية

شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما ، ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر تسط العرب بحيث يتم فتح قناه عميقة باتجاه الغرب اذا فشلت المفاوضات العراقية الايرانية حول بند النسط •

هذا وتجدر الاشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بين الطرفين وعلى رأسها مسألة ترتيب الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على نشكيل لجنة دولية لتحديد المسئول عن بدء الحرب •

ثالثا ــ مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الايرانية لابد أن يثور تساؤلان :

١ ــ هل ستنجح هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المرير ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ ــ ما هو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات •

١ ــ مستقبل المفاوضات :

لا شك أن الموقف الايرانى الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما اذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران ، أم أنه موقف استراتيجى يسعى الى اعادة بناء الواقع الاقليمى على أساس انهاء الحرب واعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف اطلاق النار انقاذا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية

والعسكرية التى سبق ذكرها ، والتى جعلت من القرار الايرانى ضرورة حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الايرانية العليا •

وكان طبيعيا بعد صدور القرار الايرانى المفاجىء أن تختلف وتتباين الآراء بشأنه ، فهناك من اعتبر الخطوة الايرانية ــ فى ضوء طبيعة السياسة الايرانية وأوضاع الثورة ــ خطوة تكتيكية محدودة ، وليس سياسة استراتيجية بعيدة المدى ، وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجيه نتيجة معاناة الشعب الايرانى من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر يذكر •

وفى الواقع لكى ندرس كلا الرأيين لابد من تناول بعض الحقائق والعوامل الموضوعية مثل :

ــ الفوائد المباشرة لايران من قبولها القرار رقم ٥٩٨ :

فمما لا شك فيه أن هذا القبول سوف يقود الى كسر طوق العزله الدوليه التى كانت تحيط بايران ، وبالفعل لاحت تباشير الانفراج فى الأفق عندما أعلنت فرنسا فى ٢٣/٨/١٩٨٨ تخفيف الحظر على استيراد البترول الايرانى ، كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفى نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى انهاء التوترات الكامنة فى العلاقات مع ايران ، فاستصدر الكونجرس قرارين فى سبتمبر ١٩٨٨ يقضيان بفرض عقوبات على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيماوية ضد الاكراد ، الأمر الذى قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب ايرانى أمريكى من ناحية أخرى •

واذا كان انهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء قبولها القرار رقم ٥٩٨ الا أن ذلك فى الحقيقة لا يمثل كل مطامحها ، اذ أن هناك احتمالات كبيرة بأن تعمد القيادة الايرانية الحالية الى اعادة بناء

الثقة السياسية لدى شعبها ، واعادة تنظيم القوات المسلحة ، وقد تقوم أيضا بعملية تطهير للمسئولين عن الهزائم الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم اعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ليس مناورة سياسيه الا آن ذلك لا يمنع القول بأن الخطوة تعد بمثابة الفرصه التى استغلتها ايران من أجل التقاط الأنفاس وكسب الوقت فى الاستعداد لجولة قتال جديدة بعد اتمام اعادة تنظيم قواتها المسلحة ، واستكمال دمج قوات الحرس الثورى فيها ، تم اعادة توزيعها ونشرها ، خاصة وأن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا واجراءات مطولة ، وقد يؤكد ذلك قيامها بمناورات بحرية ضخمة فى مضيق هرمز لمدة أسبوع فى نوفمبر ١٩٨٩ . ويخلص المحللون الى وجود احتمال قوى باستئناف الصراع المسلح واشتعال الحرب مرة أخرى خاصه أنه لم يسبق من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن ، ويعزز هذا الاتجاه تلك الروح التى سادت اعلان ايران قبولها القرار ، وما اذاعه الخمينى ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف اطلاق النار مع العراق يعتبر « أشد فتكا به من تجرع السم » كذلك ما أعلنه الخمينى من « أنه قطع على نفسه عهدا فى الماضى بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وفى الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة ايران للحرب منذ اعلانها فى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ قبول االقرار ٥٩٨ ، ولكن النظرة المتأملة للامور تفترض آن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها :

أولا : أن تنجح ايران فى تحقيق توازن استراتيجى دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالى والكم البشرى حيث ثبت من

خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشرى لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالى للخصم •

ثانيا : أن يظل الموقف الايرانى الداخلى متماسكا ، وأن تعــود الى الجبهه الداخلية قــدرتها المفقوده على الصمود ـــ خاصة بعــد وفــاة الخمينى ـــ وألا تنفجر الخلافات الداخليه واشتعال الصراع على السلطة، فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الايرانيه الحاكمه فى مواجهة المعارضــة المسلحه المنظمة والمتزايده ، وما تعكسه من عقبات سياسيه وعسكرية أمام النظـــــام •

ومن الواضح أن ايران قــد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب فى ظــل الظروف السياسيه والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال . كما أنه من الواضح ان الحرب قــد مثلت الطــابع السائد فى عقيدة النظام الحاكم فى طهران وأن التمسك بهــذه العقيــدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لو تأكدت القيادة الايرانية من قــدرتها على الوصول الى مثل هــذا التوازن خلال فترة زمنيـــة قصيرة ما كان لهــا أن تتوقف عن القتال ، فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكرى يتطلب تحقيقه عــدة سنوات ، هــذا اذا افترضنا ان كل ما تطلبه ايران من الأسلحه والمعــدات لاحــداث التوازن المطلوب محقق •

أما العامل الثانى وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية فى ايران فيصعب فى الوقت الحالى التفهم بتطوراته بعــد اختفاء الخمينى عــن مسرح الأحــداث فى ايران •

وأن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثــلاثى الحاكم فى طهران « خامينى ورفسنجانى وموسوى » سوف يكون لــه بغير شــك انعكاساته على الموقف التفاوضى الايرانى فى محادثات السلام سواء نحو دفــع المحادثات قــدما للوصول الى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد

الذى قد يساعد على تقديم ولاياتى للرأى العام الايرانى بأنه المفاوض الصلب الذى يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثورى •

ولكن ماذا لو نجحت ايران فى تعطيل العرضين السابقين « التوازن — صمود الجبهة »يبرز دور العامل الخارجى متمثلا فى القوى العسكرية من ناحية والموقف العربى من ناحية ثانية •

● دور القوى الكبرى :

هناك رأى يقول بأن حرب الخليج ما كان لها أن تتوقف ولن يكون لها أن تنتهى بدون الاتفاق الأمريكى السوفيتى على ذلك ، ويستدل على ذلك بالاتفاق الأمريكى السوفيتى على استصدار القرار ٥٩٨ الذى هيأ المناخ اللازم لحدوث التغيير فى الموقف الايرانى ، كما أن تحرك دى كويلار الأمين العام للامم المتحدة كوسيط ما كان له أن يؤتى ثماره لولا التأييد والدعم السوفيتى والأمريكى له •

وفى الواقع أن هذا الرأى يتجاهل ارادة طرفى النزاع ، فالاتفاق الأمريكى السوفيتى على انهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول الايرانى للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التى تدفع اتجاه التسوية ، الا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال بعد صدوره لمدة عام ، أى أن الاتفاق الأمريكى السوفيتى وان كان قد خلق شروطا ضرورية لاحلال السلام الا أنه لا يشكل بحد ذاته آلية تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول الى السلام ، وعليه يمكن النظر اليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم •

ولعل الهدف من وراء الاتفاق فى ظل المناخ الجديد بين العملاقين هو العمل على تفادى مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التى بدأت تؤثر منذ عام ١٩٨٤ على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح العربية

بصفة خاصة ، وعليه يتعلق دور القــوى الكبرى فى المستقبل بمدى ما يمكن ان تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح •

ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربى الموحــد لاحــداث التــوازن المطلوب - ليس ازاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل اخــذ المصالح العربيه فى الاعتبار ، وبالطبع فان مثــل هــذا الموقف يمثل عاملا هاما فى امكانيه تحويل القرار الايرانى الى قرار استراتيجى يهــدف حقيقة الى السلام •

ويثور تساؤل هام حول الجهود فى الأمم المتحدة ازاء امكانية احلال السلام فى الخليج خاصة أنها تعــد فى مقــدمه دوائر التنظيم الدولى التى تصــدت الى الصراع العراقى الايرانى بالمناقشة ، وتلمس السبل لحــله بالوسائل السلمية متمثلا فى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و ٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٣ لعام ٨٤ و ٥٨٣ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ •

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على انهاء القتال ، وبالتالى يتزايد احتمال تقــدم مباحثات السلام فى ظل استمرار نشاط دى كويلار مع التأييد الدولى لجهوده خصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعــدم اهتمام كافى من جانب المنظمات الاقليميه والدولية الاخرى•

واذا سلمنا بامكانية الوصول — أن آجلا وعاجلا — الى تســوية سلمية فى نهاية المطاف اذن ما هــو شكل التسوية المحتملة ؟

أولا — بالنسبة لمسالة شط العرب هناك عــدة احتمالات :

اما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع اعطاء بعض الامتيازات لايران التى لا ترقى الى حقوق السيادة ، أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولى •

فى الواقع أن الحـــديث يدور حول عبارة العودة الى الحـــدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحـــدود هل هى حـــدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧ أم ماذا ؟

وفى الأغلب الأعم أن المقصود بهـــا حـــدود عام ١٩٧٥ التى تقاسم شط العرب بين البلدين ، على أن العراق بعـــد الانتصارات الأخيره يحاول جنى الثمار ، وبالتالى يرغب فى تغيير تلك الحـــدود ، وتمـــل اتفاقيـــه ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، الا أن العمل بها احتمال ضعيف لأن معناه اعتراف ايرانى بالهزيمـــة •

أما الاحتمال الثالث فمعناه أن أهم قضية فى التسوية لا زالت معلقة ، وبالتالى فمن الأرجح أن يتم الأخـــد بالاحتمال الأول ، فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضا مكسبا للعراق خاصة اذا ما تذكرنا أن ايران كانت قـــد تلكأت فى تطبيق هـــذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب •

ثانيا ــ بالنسبة لمسئولية بدء الحرب • هناك ثلاثة احتمالات :

اما أن تدين اللجنة الدولية ــ التى سيتم الاتفاق على تشكيلها ــ ايران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال ، ومن الأرجح أن يتم الأخـــذ بالاحتمال الثالث ، لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسيه ولا يتوقعه المراقبون فى الوقت الراهن ، والثانى معناه اعطاء الشرعية لايران لمعاقبة المعتدى على حـــد تعبير المسئولين الايرانيين ، لذا قـــد يكون من المفيد تحميل الطـــرفين مسئولية اندلاع القتال حتى لا يجـــد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخـــــرى •

الازمـــــة اللبنـــــانية

منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما تقــدمت بموضـــوع للمناقشه ، للحصول على درجه الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعه القاهره ، وكانت أول رساله من نوعها عن لبنان ، وكان الموضوع هـــو « سياسه الحـــكم فى لبنـــان » •

وقـــد انتهيت بعـــد أكثر من خمسمائه وخمسين صفحه من البحث الذى استمر خمس سنوات الى القـــول :

« والآن ، وقـــد استعرضنا سياسة الحكم فى لبنان من جـــوانبها المختلفة ، يخطر على البال تعبير لأحـــد الكتاب اللبنانيين يصف به وضع بلاده فى جملة موجزة هى « نحن فى لبنان بلا رأس ، بلا حكم ، الفوضى دليـــل الوجـــود » •

وقـــد بنى هـــذا القول أو استند فيه الى العـــديد من الأسباب ، منها ما يتعلق بالمحكومين أنفسهم ، ومنها ما يتعلق بالحكام ، وسنوجز هـــذه الأسباب فيما يلى :

أولا ـــ الشـــــــعب :

من العرض السابق يمكننا أن نستخلص أن الوطنية فى لبنان ما زال يعتورها الابهام والحـــذر ، وينقصها ايمان المواطنين ، ويعود ذلك الى الدور الذى لعبته الارساليات الأجنبية وبعثـــــات التبشير والاستعمار وأعوانه ، اذ أنها جميعا كانت من عوامل تفكيك المجتمع اللبنانى ووصوله الى الحالة التى أصبح كل فرد يشك فى نوايا الآخر •

ولن يصبح لبنان وطنا كاملا بالمعنى الصحيح والعميق للكلمة الا عندما يؤمن به الجميع ، ويتم ذلك عندما لا يتطلع أبناؤه الى غيره ، وألا ينتظروا

الخير الا عن طريقه ، فحب لبنان والتغنى به وبسحره وجماله شىء ، والايمان به شىء آخر ، والتعلق بتوطيد أركانه ودعائمه أمر بالغ الأهمية.

ونظرة اللبنانيين الى المجال العربى تنحصر فى فكرة استثماره ، وهذه النظرة يجب أن تزول من النفوس نظرا لاستحالة هـذا الاستثمار يوما بعـد يوم ، ومتى أدركوا ذلك سيعمدون الى وضع بعض الأسس الثابته والخطط الكفيلة بازدهار بلادهم ، وسيكون للمجال العربى فيها النصيب الكبير ، وذلك لان الواقـع العربى والحاجات المشتركة ستكون أساس التعامل ، والايمان بالعقيده والمبادىء والتمسك بها والدفاع عنها من أولى الأمور التى يجب أن تغرس فى نفس المواطن اللبنانى بحيث لا يصح فيه وصف أحـد نوابه حيث قال . « ماذا عساى أقول فى شعب يرفع رجلا الى قمه الوطنيه ، ثم لا يلبث حتى يجره الى القـاع ، ثم يعود بعـد ذلك بقليل الى استغفاره ، وفى شعب يهتف لسياسى آخر ثم يرفعه الى مقام الرئاسه ، ثم لا يلبث بعـد ذلك حتى يعمل على تدميره تدميرا كاملا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، وفى شعب يتوله بزعيم ويرفعه الى مصـاف كبار الرجال حتى اذا استشهد هـذا الزعيم بعـد ان لعب دورا لامعـا فى الميدان العربى نسيه أو تناساه ، ومن لم ينسه من المواطنين لا يتردد فى أن يهيل التراب على ذكراه » .

ثانيا ــ الوضـع العـام :

خلال السنوات الأخـيرة تغيرت الأوضـاع السياسـيه فى معظم الدول العربية المجاوره والقريبه من لبنان ، وكان هـذا التغيير ينعكس فى العادة على لبنان ، اما على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى ، وسبب ذلك يرجع الى ما يطلق عليه اسم الحريه ، وكان نتيجة ذلك أن « أصبح لبنان من ناحية استغلاله كمكان للتجسس نسيج وحـده فى موقعـه الجغرافى ، وفى ضوء الملابسات السياسية المسلطة على موقعه والتى تجعل الأجهزة الأجنبية تعبىء عملاءها لاستغلال فرص العمل فوق أراضيه ،

والقيام بالنشاط المستمر لتنفيذ مآربها وتحضير مؤامرتها على سـلامته وسلامه أشقائه العرب ، وقـد ساعدت التناقضات السياسيه والجعرافيه والاجتماعية ، كما ساعد تقصير الدولة على تمكين الأجهزة الأجنبية من بث عملائها وتنشئة عملاء جـدد لها فى لبنان . يقومون بالمهام الموكولة اليهم من جمع الخرائط والمعلومات عن المواقـع العسكرية والجيوش العـربية الى معرفة الوثائق السرية وكل ما يهم أسياد الجواسيس معرفته عـن شـئون لبنـان » .

والمتتبع لأحوال لبنان الاقتصاديه يجد أنها كانت فى ازدهار يوما بعد يوم ، فاذا ما حللنا عوامل الازدهار ، نجد أنها عوامل عرضية ـ المفروض أن تكون مؤقتة ـ الا أن العكس يحـدث فى لبنان فهو يعيش فى رخاء ، « وهـذا الرخاء الذى كانت تعيش فيه كان على حساب أخلاق لبنان ، لأن لبنان ما تعود يوما أن يعيش من موارد للرذيله ، اللبنانيون يربأون أن يصبح لبنان مسرحا للدعارة والكباريهات والقمار فى حـين أن الدول المجاوره تحاول أن تبنى اقتصادياتها على أساس الانتاج الزراعى والصناعى، والتاريخ خير شاهد على أنه ما من دولة تمكنت من الاستمرار فى الحياة الا على أساس الانتاج المثمر » أن لبنان يعيش فى بحبوحة اقتصادية لا تمت بأية علاقة للنظريات الاقتصادية الخاصة بتطوير الانتاج أو زيادته .

ثالثا ـ القيـــادة :

القيادة السياسية فى لبنان مسئولة الى حـد كبير عن أوضاعه التى يعيش فيها ، وقـد تكون علة لبنان هى فى احتكار قياداته للعمـل السياسى من ناحية ، ورضاء الشعب عن هـذا الحال شجع القـادة على التمادى فى تصرفاتهم ، والشعب راض لانه ما دام الفرد يحقق الدخل الذى يبغيه ـ بطريقة أو بأخرى ـ فلا يهمه أن يكون الحاكم معتدلا أو متطرفا ، ولكن مما لا شك فيه أنه سيأتى يوم يثور الشعب فيه عندما يشعر أن نظام الحكم الذى يسيره قـد حرمه من تحقيق مكاسب شخصية . وقـد حـدث ذلك

فعـــلا فى أبريل عـــام ١٩٧٥ وان كان السبب لا علاقـــه لـــه بالاقتصاد ٠ أن أقصى ما يحتاج اليه لبنان عند قادته هـــو المهم ، وأقصد بالفهم هنا وعى العـــوامل النفسية التى تسببها الأوضاع المتردية والصعوبات التى تواجـــه المحرومين والمبعدين عن مصادر القوة والثروة والانتفاع بخبرات البلاد ، وهـــذا الفهم النابع من سعة الأفق وحسن التدبير ومن ســـلامة النية ومن القصد للتعرف الى أسباب الازمات ، هـــذا الفهم هو الـــدى يطالب به الشعب ويصر على أن يتحلى به القادة المسئولون ٠

هؤلاء القاده يجب أن يرتفعوا فوق العقـــد النفسية التى تشوه مواقفهم وتفسد تصرفاتهم ٠

هؤلاء القادة يجب أن يكونوا أقوى من الأحـــداث فيقفوا منها موقف المصرف والمدقق والعـــارف الأريب ٠

(ان لبنان يريد قادة يقـــدمون برنامجهم الرامى الى اقتلاع جـــذور التناحر والاستغلال الطائفى من السياسة اللبنانية) ٠

(يريد قادة لا يسرقون ولا يسمحون بالسرقة) ٠

(يريد قادة يعتبرون الدولة مؤسسة فى خـــدمة الصالح العام لا مزرعة للانصار والمحاسيب وزبونات الانتخابات) ٠

(يريد قادة يكونون فى خـــدمة العامة ٠ فى خـــدمة الفقراء لا فى خـــدمة عشرة أو عشرين رأس مالى) ٠

(يريد قادة لم يلوث أيديهم المـــال ولا الوباء) ٠

ويرى البعض أن « أكثر السياسيين فى لبنان كافرون بالشعب لأنهم كافرون بقـــدسية رسالتهم ، عصابات الأموال التى وضعتها الظروف بين أيديهم هى عـــدتهم لشراء مصادر النفوذ ، ومن لا مال له منهم يتمسح

عند الأعتاب بخـــدمه السلطان ورصاء الثروة ، (أنهم هم الذين جعلوا من لبنان مزرعة ، ومن الدولة شركة مساهمه . ومن الموظف سمسارا . ومن القانون شبكة لاصطياد الضعفاء وسلاحا لتكريس فقر الفقير وزيادة مال الغـــنى) •

(كل شيء وضعوه بين أيدى المغـــامرين ، كل شيء هـــو موضوع مساومات وتسويات حتى لقمة الفقير - وحتى أوجاع المريض ، وأخيرا حتى فرصـــة الجيل المتطلع بأمل الى مستقبل يحميه ويضمن حريته •

(الشعب الساذج فى لبنان • هؤلاء هم قادته ، فهو لا يدرى كيف يتخلص منهم ، أنهم كنبات الفطر ينمو الواحـــد منهم وراء الآخر ، لان الشعب لم يهتد بعـــد الى سر الخلاص •

وسر الخلاص هـــو تدمير السياسيين المحترفين تدميرا لا اقتصاد فيه ولا اعتدال ، فى عزلهم وابعادهم عن مراكز السلطة ، وفى تغيير قواعـــد حياتهم الاقتصادية ، وفى معاقبة الموظف الذى يسيطر على مال المواطن ، والدركى الذى يدوس كرامة الفلاح ، والتاجر الذى يحتكر رزق الفقير ، والصانع الذى يطلب الحماية ليسرق مال الشعب ، والنائب الذى يدخل الى المجلس ليكون من أزلام الدولة ، والوزير الذى يسخر الحكم لمصلحة المفـــاتيح الانتخـــابية •

سر الخلاص هـــو فى « أنسنة القانون ، وفى تأديب كل خارج عليـــه ومنتهـــك لحرمتـــه » •

(ان العـــدد الكبير من المواطنين - من المثقفين المتحررين ، من أبناء الجيل الجـــديد يجمعون اليوم ، مسيحيين ومسلمين على أن المخرج الوحيد من الكارثة هـــو فى بناء لبنان جـــديد ، هـــو نقل القيادة الشعبية من أيدى الساسة الرجعيين الذين فشلوا ، وأودوا بالبلاد — لتغطية فشلهم — الى

حافــة الخراب ، هــو فى بعث تفكير سياسى جــديد قــائم على القيم الحياتية الحقيقيه ، على العــدالة الاجتماعية ، على التنظيم ، على الحرية الحقيقيـــــــة) •

رابعا ــ الحـــــكم :

(علة لبنان اليوم هى كما كانت منذ أن كان لبنان ، فى « لبنان الحكم » ومشكلة الحكم فى لبنان تتلخص فى كونه عــديم الشعور بمسئوليته أو قليل الشعور بها على الأقل ، وسيبقى الحكم فى لبنان مشكلة ما دام الرمز كـــــــــذلك) •

بعد (استحالت أجهزه الدوله الى أجهزة طائفية يعتبر فيها المسلم أنه موظف لأنه مسلم ، ويعتبر المسيحى أنه موظف لأنه مسيحى ، لا بتأثير شعور وطنى ولا بدافع القيام بواجب الوظيفة فى سبيل الوطن » •

(ولم يات بعــد الى الحكم رجل عنده الجرأة فى الاعراب عن أفكاره عاليا ولا عنده الجرأة فى تنفيذها) •

حاجـــة لبنـــان

ان لبنان فى حاجــة الى اصلاح ثورى فى كافة المجالات :

- فى الأسس الرئيسية فى انتظام الدولة •
- فى تحرير الرئاسات من التوزيع الطائفى •
- فى الاعتماد على كفاءة الموظف لا الطائفة التى ينتسب اليها •
- فى حقــل التشريع •
- فى نظــامه الانتخــابى •
- فى قــوانين الاقتصاد والمــال •
- فى قــوانين الأحــوال الشخصية •
- فى النظــام القضــائى •

— فى نظرة المواطن الى وطنه وايمانه به ٠
— فى التخلص من فكرة طمع العرب بأرضه ٠

(ويوم أن تذوب « عقدة الغبن » لدى أكثرية المسلمين ، وتذوب « عقدة الشك » والتخوف لدى أكثرية المسيحيين ، سيوجد المواطن اللبنانى ذو التفكير الواعى والتصرف الصحيح لا الانفعالى) ٠

(ومتى وجد هذا المواطن ، وجد المجتمع اللبنانى الموحد ، وجد لبنان الذى نحلم به جميعا ، لبنان الخير والحرية والعدالة) ٠

(يوم ذاك ، ولا أعتقد أنه ببعيد ، سيجد لبنان نفسه عضوا فى الجسد العربى مشاركا اياه فى كافة آماله وآلامه ، متحملا نفس النصيب الذى يتحمله أى قطر عربى آخر ، متخلصا من خرافة وضعه الخاص ٠

لقد أدبرت فكرة لبنان الصغيرة الى الابد ، ومرددوها يؤمنون بينهم وبين أنفسهم بأنها وهم كبير ، وأنها تتعارض مع مصلحة شعب لبنان مسلميه ومسيحييه ، ولكنها ستبقى كفكرة لمجرد الابقاء على قياداتهم الرجعية الطائفية ٠

ان أمل لبنان ليس الا فى شبابها الذين لم تلوثهم بعد الطائفية أو التعصب الأعمى ٠

والآمال كبيرة ٠٠ وستتحق يوما ما بتحقق وحدة الهدف فى الوطن العربى الكبير تحت ظل راية القومية العربية المظفرة ٠

وبعد ٠٠ والآن ٠٠

ورغم قيام حرب مدنية لا تبقى ولا تذر تجرى على أرض لبنان — الذى تتجاوز مساحته عشرة آلاف كيلو متر مربع بقليل — الا أنها حرب محسوبة من كلا الجانبيين ٠٠

ومنذ أن عرفت لبنان كمتصرفيه خاضعة للحكم العثمانى فانها كانت تحمل بين طياتها جـذور التفرقة والصراع بين سكانها الذين كانوا ينقسمون الى طائفتين فى ذلك الوقت ، وهما الدروز والموارنة ، وليس هناك مجال لسرد الأحـداث التاريخية ، ولكن يكفى أن أشير الى أحـداث عام ١٨٦٤ والتى بموجبها تدخلت كل من انجلترا وفرنسا لدى الباب العالى ، وأصبح للبنان وضـع خاص داخل الامبراطورية العثمانية ، وكانت لبنان المتصرفية فى ذلك الحين تحتل منطقة الجبل فقط ، وهـو ما أطلق عليـه اسم لبنان الصـغير .

ومرت الأيام وقامت الحرب العالمية الأولى ، ووضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وتصرفت فرنسا فى لبنان بحرية تامة يؤازرها فى ذلك غالبية سكان الجبل ولما كانت فرنسا صاحبة اليد الطولى فى بلاد الشام (سوريا ولبنان) فقد قامت بعمل تعـديلات فى الحـدود ، فمثلا أصبحت سوريا عبارة عن عـدة دويلات ، منها دولة دمشق ، ودولة حلب ودولة للدروز ، وبالاضافة الى ذلك قامت باقتطاع أجزاء من سوريا (منطقة طرابلس) وضمتها الى لبنان الصغير ، فأصبحت شمال لبنان ، كما ضمت مدينة بيروت التى كانت لهـا وضع خاص الى لبنان الصغير ، وقامت فى الجنوب بضم صيدا ، وبذلك أصبح هناك لبنان الكبير .

وقـد حمل لبنان الكبير بين طياته جـذور الصراع ، فقـد ضم هذا الوطن أربعة عشر طائفة دينية ، كل طائفة لهـا مطالب ، وكل طائفة ترى نفسها مظلومة ، والفرنسيون يجاملون الموارنة ، والطائفة الكبرى الأخرى — وهى السنة — تبحث عن من يساندها والطوائف التالية كل منها ترنو ببصرها خارج الحـدود بحثا عن دولة تتبناها ، فوجـد الشيعة فى العراق وايران سندا ، ووجـد الأرثوذكس فى الكنيسة الروسية متكأ دينيـا وفى انجلترا سندا سياسيا ، حتى الأرمن المنقسمين الى قسمين قسم منه أصبح ولاؤه للولايات المتحدة الأمريكية ، وقسم آخر رنا ببصره نحـو

(م ٦ — ج ٢)

الاتحاد السوفيتى ، وظل الآمر على هـذا الحال الى أن أعلن استقلال البلاد عام ١٩٤٣ حيث اجتمع زعماء الطوائف ، واتفقوا جميعا على التخلى عن فكرة أن لبنان بالنسبة لكل منهم يمثل الوطن المرحلة ، وعلى ضرورة قيام لبنان موحـد ، لبنان واحـد لا لبنانان ، وأن يكون لبنان المصير ، واتفقوا على عـدة أمور من بينها توزيع الوظائف على الطوائف المختلفة ، كما تم الاتفق على أن تظـل لبنان ذات وضع خاص داخل المحيط العربى ، فلا هى بمادة يدها الى الغرب ، ولا هى مقتربة من العرب الا بالقـدر الذى يضمن لهـا مصالحها ، أى لا وحـدة ولا اتحاد مع أية دولة عربية •

وسارت الأمور على هـذا المنوال ، آغلبية مارونية بيدها الحكم ، آى رئاسة الجمهورية والرئيس يفعل ما يشاء ، وليس مسئولا عن أفعاله، ورئيس وزراء سنى يعينه رئيس الجمهورية لا يملك أمر نفسه ، وعليـه أن يطيع الرئيس ولا يستطيع مخالفته ، حيث أن الأغلبية البرلمـانية دائما مع رئيس الجمهورية الذى يعين الوزراء من داخل البرلمـان وأصـبح منصب الوزير كسبا ماديا ، وقـد عمل رؤسـاء الجمهورية على تشكيل وزارة كل عام بحيث لا تمر فترة رئاسة الا وكان غالبيه النواب قـد حصلوا على المقاعد الوزاريه وما يتبعها من مغانم ، وفى نفس الوقت عانت بعض الطوائف خاصـه الشيعة من سطف العيش والاذلال والجهـل ، حيث أن امكانياتهم المـادية لم تكن تسمح لهم أو لغالبية الطـوائف الاسلامية (الشيعة ــ السنة ــ الدروز) بالالتحاق بالجامعتين الموجودتين بلبنـان وهما الجامعة الأمريكية والجامعه اليسوعية (الفرنسية) وحتى حينمـا أنشئت الجامعة اللبنانية فرضت على الطلبة من الشروط والنفقات ما جعل الغالبية العظمى من الطوائف المحرومة لا يستطيعون الالتحاق بها •

وتدهورت الأوضاع وقامت ثورة بالبلاد فى عـام ١٩٥٨ لأسباب عديدة ، كان أهمها الشعور بالظلم لدى الطبقات المحرومة ، وانتهت الحرب بتسويات مؤقتة لم تتطرق الى حل نقاط الخلاف الرئيسية ، وكان الشعار

الدى ختمت به هـذه الحرب هو « لا غالب ولا مغلوب » وان كان الواقع أن الطوائف الاسلامية قـد أحست بنوع من الارتياح خاصة عندما وجدت فى جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى ظل الوحـدة بين مصر وسوريا سندا لهم ، وقيام مصر بانشاء جامعة بيروت العربية التى فتحت الأبواب على مصراعيها للدراسة بنفقات لا تثقل كاهل المحروم وانما تفتح الأبواب أمامه للامل فى اللحاق بركب الوظائف الذى تستأثره لنفسها طائفتى الموارنة والسنة ، وكانت هـذه بداية لكى يبحث كل فرد داخـل لبنان عن حقه فى وطنه ولمـاذا يستأثر به الغير دونه ؟

وفى ظل هـذه الظروف النفسية ، وفى ظل أنانية الزعماء على اختلاف طوائفهم نضجت بذور الحرمان والأسى ، وتشققت التراب ، وكانت فى انتظار الجـو الملائم حتى يظهر الساق ، وأينعت البذور بفضل ما أريق حـولها من دماء الأبرياء •

فى الثالث عشر من أبريل عام ١٩٧٥ وأمام قريه الكحالة المـارونيه ، والتى تقع على الطريق الذى يربط بيروت بدمشق تم الاعتداء على سـيارة أتوبيس تقـل فلسطينيين ، وسقط قتلى كثيرون ، وكانت هى الشرارة فى قيام حرب مدنية استمرت قرابة سبعة عشر عاما •

لقـد كان من الممكن لو حسنت النيات ، ولو لم يكن هناك تربص من كل طرف تجاه الآخر أن يتم تحقيق فى الموضوع ويحسم وينتهى الأمر ، الا أن الظروف العربية فى ذلك الوقت وجـدت من صالحها أن تكون هناك ملهاة عربيه ينشغل فيها البعض حتى يخلو للاخرين الجو لتنفيذ مخططاتهم وتعهداتهم تجاه دول كبرى وغيرها ، وهكذا سارت الأمور من سيىء الى أسوأ ، وظهرت مليشيات ، وتدخلت دول تساند هـذه المليشيات ، ونشطت مصانع السلاح فى الشرق والغرب تنتج قـدر استطاعتها حتى تستطيع ملاحقة طلبات الشراء من الجانبين ، وكانت فرصة ذهبية لتجار السـلاح

ووسطائه ، ولم يكن من مصلحة العـديد من الأطراف داخل لبنان وخارجها أن تخمد نيران هـذه الحرب الأهلية •

وعلى استحياء ، وبعـد أن تعمقت المرارة فى نفوس اللبنانيين جميعا تدخلت الجامعة العربية ووافقت على وضع قوات ردع عربية يمثل أفرادها عـدة دول عربية من بينها سوريا لتهـدئة الوضع والاصلاح بين أبنـاء الوطن الواحـد ، الا أن ذلك كله لم يؤد الى آى نتيجة ممـا جعل الدول المشاركة فى قوات الردع باستثناء سوريا تعمد الى سحب القوات التى بعثت بهـا الى لبنان ، وظلت سوريا فى الميدان وحيده ، ولكن صاحبة اليد العليا بما لهـا من تحالفات طبيعية داخل البلاد تمثلت فى الوجود الفلسطينى أولا ، فاستخدمته ضـد الموارنة ، ثم تحولت لتقف فى صف الموارنة ضـد الفلسطينيين ، ثم تحولت لتقف ضـد هؤلاء وهؤلاء ، وتمـد يدها الى الدروز ممـا جعلها تفقد مصداقيتها لدى الشعب اللبنانى بكامله •

ولمـا فشلت الجامعة العربيه بدأت الوساطات الفردية والجماعيـة والدولية والاقليمية ، الا أن اصرار الجميع على الاستمرار فى الدمار قـد كشف عن نية مبيته فى أن ما يجرى على أرض لبنـان هـو برضى ساسة لبنان مسلميها ومسيحييها ، ممـا جعل اسرائيل تقوم باحتلال الأراضى اللبنانية عام ١٩٨٢ ، وتتمركز فى بيروت ، ويطرد الفلسطينيون منها تاركين لبنان الى الشتات ، وأصبحت اسرائيل هى صاحبة اليد الطولى هناك ، ويقابله عجز عربى مطلق فى كافـة المجالات •

لقـد تحقق بوجود اسرائيل داخـل الأراضى اللبنانية ، وخـروج الفلسطينيين منها خسائر عربية لا حـدود لها ، فبالاضافة الى الخسائر المـادية التى خسرتها كل من سوريا والفلسطينيون فى المعـدات والرجال نتيجة للغزو الاسرائيلى نجـد أن المقـاومة الفلسطينية خسرت عمقـا استراتيجيا فى صراعها مع اسرائيل ، وذلك بسيطرة اسرائيل على الجنوب

اللبنانى بالكامل ، فى الوقت الذى نزحت فيه قوات منظمة التحرير الفلسطينية الى سبع دول عربية مما يجعل استخدامها كأداة عسكرية فى مواجهة اسرائيل مسألة معقده وتحتاج الى تكاليف ضخمة لاعادة تجميعها، أما بالنسبة للبنان نفسها فقد أصبحت دولة مواجهة مع اسرائيل ، وقد سعى رئيس لبنان لعقد معاهدة مع اسرائيل بحيث يكون للاخيرة حقوق داخل لبنان لم تكن تحلم بها ، وكانت قمة المأساة فى الفترة ما بين ١٥ ــ ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٢ حينما أدخلت القوات الاسرائيلية مجموعة من الميليشيات الى مخيمات اللاجئين فى صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ، حيث قامت بمذبحة كان معظم ضحاياها من النساء والشيوخ والأطفال ، مما أعاد الى الأذهان مذبحة دير ياسين •

ورغم أن هذه المذابح قد هزت الضمير العالمى ، الا أن اسرائيل لم تتراجع عن موقفها تماما ، كما لم يتراجع اللبنانيون عن مواقفهم بالقضاء على بعضهم البعض •

وبعثت الأمم المتحدة بقوات الى لبنان ، ووصلت البحرية الأمريكية الى لبنان وتمركزت بها ، ولحقت بها قوات فرنسية ، كل ذلك لفض الاشتباك ما بين لبنان واسرائيل أولا ، ثم بين اللبنانيين أنفسهم ، الا أن ذلك كله لم يؤت ثماره ، وأن كانت اسرائيل قد انسحبت داخل حدودها بعد أن اقتطعت جزءا من جنوب لبنان أطلقت عليه اسم الحزام الأمنى وزودته بالمسلحين الذين أطلق عليهم اسم جيش لبنان الحر تحت قيادة لبنانى مارونى وتسليح اسرائيلى ، ووقعت مذابح لرجال البحرية الأمريكية والقوات الفرنسية ، وانسحبتا من لبنان دون أن تحقق أية نتائج فى اعادة الأمن الى لبنان رغم خروج القوات الفلسطينية ودون أن تتراجع القوات الاسرائيلية الى داخل اسرائيل •

وبقيت القوات السورية بناء على طلب الحكومة الشرعية بعد أن عادت باقى قوات الردع العربية الى بلادها ، وكان المأمول أن تأخذ

سوريا موقفا حياديا بين الطوائف المتصارعة داخل لبنان ، ولكن ما حدث لها أنها أصبحت طرفا فى الخلاف داخل لبنان ، وفشلت كافة الوساطات الدولية والعربيه باقناع سوريا بالانسحاب وأن ترفع يدها عن لبنان ، وكانت النتيجة أن تعطلت الشرعية ، فلم يتم انتخاب نواب الشعب ولم يستطيع الباقون منهم على قيد الحياة أن يعقدوا اجتماعا لمجلس النواب للاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية ، وكانت النتيجة أن انتهت مدة الرئاسه الأولى وأصبح كرسى رئاسة الجمهورية خاليا ، ومن قبل خلا كرسى رئاسة الوزارة باعتيال رئيس الوزراء رشيد كرامى ، وأصبح هناك رئيسا للوزراء بالانابة ، وقبل أن يغادر رئيس الجمهورية مقعده عين رئيسا عسكريا للوزارة فأصبح هناك وزارتين ، وأتبع ذلك انتهاء مدة رئيس المجلس النيابى ، فلم يعد هناك رئيسا للمجلس ، كل هذا حدث فى عام ١٩٨٨ لا شرعيه ولا رئاسة أولى أو ثانية أو ثالثة ، وأصبح التواجد العسكرى السورى هو المسيطر ، يؤيده البعض، ويعارضه البعض ، ووسط هذا الخضم من الدمار المادى والمعنوى والشرعى اجتمع مؤتمر للقمة العربى لحل المشكله ، وانتهى الأمر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ملك المغرب وملك السعودية ورئيس جمهورية الجزائر ، ومنذ تشكيل اللجنه كان المأمول أن تهدأ الأمور على صعيد الدمار والقتل داخل لبنان ، الا أن قيام اللجنة بمباشرة مهامها كان بداية للقصف المركز ومقتل المئات وتدمير بيروت شرقها وغربها •

وكان ايجاد حل دائم للازمة فى لبنان يتوقف فى رأيى على عدة عناصر•

أولها — أن يقتنع اللبنانيون بكافه طوائفهم أن لبنان هى الوطن والملجأ لهم جميعا •

ثانيا — أن تكف سوريا يدها عن التدخل فى شئون لبنان •

ثالثا — أن يكون هناك وقفة عربية جادة لا مجاملة فيها ، تقول للمخطىء أنت مخطىء وتوقع عليه الجزاء أن لزم الأمر ، لأن فى ذلك خير العرب أولا ، ودعم للشرعية فى لبنان ثانيا •

والواقع أن المشهد فى العالم العربى يملاء النفس مراره ويعتصر القلب ألمـا ، لان الاوضاع تزداد تدهـورا ، والمواقف تزداد تأزما ، والمشكله تزداد تعقيدا •

لبنان المحطم هـو جرح عميق فى قلب العالم العربى وقمة مأسـاة تفكك العرب ، الاحباط يصيب الجميع ، والأحـداث المجنونة لا يحكمها منطق أو ضمير أو انسانية ، بحور من دماء أبناء البلد الواحـد تروى أرض لبنان ، أصبح الشك يسيطر على الجميع حيال الجميع ، الكراهيـة حلت محل التسامح ، الضغائن والأحقاد هى المسيطرة على عقلية أبنـاء الوطن الواحـد والمستفيد الوحيد هـو اسرائيل •

وحتى حينما اجتمع نواب الشعب اللبنانى فى الطائف لمدة عشرين يوما بناء على خطة وضعتها اللجنه الثلاثيه ، عاد معظم النواب الى لبنان لكى يقوموا بواجبهم نحـو انتخاب رئيس شرعى للجمهورية ورئيس لمجلس النواب ، ولكن رئيس الحكومة العسكرية لم يمكن النواب من الاجتماع فى بيروت مما اضطرهم الى الاجتماع فى قاعـدة القليعات شمال لبنان • وتم انتخاب السيد رينيه معوض رئيسا للجمهوريه ورحل الجنرال عـون الى فرنسا كملجأ له ، غير أنه ما لبث أن اغتيل السيد معوض وتم انتخاب خلف له هو السيد الياس الهراوى وبـدأ تشكيل وزارة متوازنة وبدأت الأمور تسـير •

الخلاف بين ليبيا وتشاد

أثار التدخل العسكرى الليبى فى تشاد تساؤلات عديدة بشأن قضية الأمن الأفريقى ، وكيفية المحافظة عليه لمعالجة الموقف ، والتصدى للصراعات الاقليمية التى تستغلها القوى الخارجية كثغرة تنفذ من خلالها للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقيه ، لتعمل على تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية فى تلك القارة ذات الموقع الاستراتيجى ، التى تذخر بالمواد الأوليه ، والثروات الطبيعية ، فالمحاولات التى بذلتها المنظمة الافريقية للهيمنة على أمن القارة عن طريق انشاء قوى ردع افريقية لم تكلل حتى الآن بالنجاح ، وهكذا لجأت الدول الأعضاء فى المنظمة — عند الضرورة — الى حلفاء من خارج القارة ، وهنا تكمن الخطورة التى يتعرض لها الاستقلال الافريقى الذى يصبح من الصعب صيانته بعد فتح الأبواب أمام التدخلات الأجنبية .

والازمة التى تعرضت لها تشاد نجد جذورها فى الحرب الأهلية التى نشبت بين الشمال والجنوب منذ حصولها على الاستقلال من فرنسا فى ١١ سبتمبر ١٩٦٠ ، والتى أنهكت قواها ، وأتاحت الفرصة أمام التدخل الخارجى خاصة بعد سحب المظلة العسكرية الفرنسية عنها بعد التوقيع على اتفاقية لاجوس فى ٢١ أغسطس ١٩٧٩ ، فما هى حقيقة الأهداف التى سعت ليبيا الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد ؟ وما هى العوامل التى أسهمت فى نجاح هذا التدخل ؟ ثم لنا أن نتساءل عن ماهية الموقف الفرنسى الذى تميز بالحذر المشوب بالترقب ، والذى يخالف الأساليب التى اتبعتها من قبل لحماية أمن مستعمراتها السابقة ، لا سيما أسلوب التدخل العسكرى سواء فى زائير أو أفريقيا الوسطى أو تشاد .

ويأتى بعد ذلك ضرورة القاء الضوء على ردود الفعل الافريقية والنتائج التى أسفرت عنها الازمة التشادية .

● سياسة ليبيـــا الافريقية :

تدور السياسة الخارجية الليبية بوجـــه عام حول فكرتين رئيسيتين هما تحقيق الوحـــدة العربية واعادة أفريقيا للافريقيين ، وفى عام ١٩٦٩ تبنى العقيد القـــذافى استراتيجية الدوائر الثلاث الناصرية ، تلك الدوائر هى الأمة العربية ، القارة الافريقية ، العالم الاسلامى ، وان كان هـــذا لم يمنعه من الاهتمام بمنطقة البحر المتوسط وفقـــا لمتطلبات الجغرافيا السياسية ، وركزت ليبيا كل طاقتها على العالمين العربى والافريقى طبقـــا لثلاثه محاور ، أحـــدهما يربط بين المغرب والمشرق ، والثانى خاص بالحزام الصحراوى الممتد من نواكشوط الى نجامينا عبر باماكو ونيامى ، وأخيرا المنطقة الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ، ومنذ عام ١٩٧٠ دأبت ليبيا على دعم الثوار المسلمين فى شمال تشاد ضـــد سيطرة رؤساء الحكومات المسيحيين من الجنوب ، ونتيجة الخلاف الرئيسى حول مشكلة الحـــدود اذ تصر الجماهيرية على احتلال قطاع عرضه ١٠٠ كيلو متر شمال تشاد يتسمل (بيراكورا ـــ يندى ـــ تيبتى) ، قطعت العلاقات بين الدولتين فى ١٩٧١/٨/٢ ونجحت وســـــاطة الرئيس النيجيرى السابق فى اعادتهـــا فى ١٩٧٢/٤/١٢ • وتستند ليبيا فى مطلبها التوسعى على اتفاقية قـــديمة ملغاة (اتفاقية لافال ـــ موسولينى) الموقعة مع فرنسا عام ١٩٣٥ ، وكان البرلمـــان الفرنسى قـــد رفض التصديق عليهـــا وألغيت بمجرد اعـــلان الحـــرب بين البلـــدين •

ويمكن تحـــديد مجموعة من الأهـــداف التى سعت القيادة الليبيـــة الى تحقيقها من وراء تدخلها العسكرى فى تشاد •

١ ـــ تكوين امبراطورية اسلامية صحراوية تضم كلا من تشاد والنيجر ومالى والسنغال وأجزاء من المستعمرات الفرنسية السابقة ، وتبلغ مساحتها ثمانية أمثال مساحة بريطانيا • ويبلغ عـــدد سكانها سبعة ملايين نسمة ،

ومن أجل تحقيق هـذا الهـدف صرح الرئيس الليبى : أنه يسعى لتحرير قبائل الطوارق التى من أصل ليبى ، وهى منتشرة فى تلك الدول •

٢ ــ ضمان استمرار الموالين لليبيا على قمه السلطة فى تشاد ، من خلال الدعم الليبى • وبشكل يحـد من المعارضات التى تواجهها الأطماع الاقليمية الليبية فى بعض الأراضى التشادية (منطقة أوزو) •

٣ ــ استعادة هيبه العقيد ومكانته التى آهـدرت بسبب فشـله الدبلوماسى والعسكرى المتكرر ، فقد فشلت التجارب الوحدوية السابقة التى أقدمت عليها ليبيا منذ عام ١٩٦٩ ، ويرجـع فشل تلك التجارب الى صعوبة فرضها على دول لها كيانها وتقاليدها مثل تونس ومصر ، أما عملية التوحيد مـع تشاد فقد آخـدت شكل « الضم » على جار لا حول لـه ولا قـوة ، ومع حكومة انتقالية غير دستورية لا تملك الاقـدام على هذه الخطـــوة •

٤ ــ معالجـــة الصعوبات التى تواجههـا ليبيا سواء على المستوى الخارجى « موقف العزلة » والداخلى « تعـدد حوادث التمرد » من خلال تحقيق انجاز ملموس يجـذب الاهتمامات الشعبية بما يؤكد قـدرة النظام الليبى على الحركة الايجابية والتعامل الفعال مع مختلف القوى •

٥ ــ تحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وعسكريه ، وذلك بالسيطرة على منطقة السهل الافريقى الغنية بالمعادن والمواد الخام وخاصة اليورانيوم لانعاش الأنشطة الاقتصادية والنوويه فى ليبيا •

٦ ــ اتخاذ الأراضى التشادية بمثابة عمق للحركة الليبية المضـادة ضـد بعض الدول الافريقية التى تسعى الى تأكيد نفوذها فيها (السودان وأفريقيا الوسطى) •

لقـد حققت ليبيا أول انتصار عسكرى بعـد الفشل المستمر الـذى

واجهته فى الساحة العربية والافريقية . ولا شك أن هناك بعض العوامل التى ساعدت على هـــذا النجاح :

— ارسال قـــوة عسكرية كبيرة غير متوقعة تضم ٤٠٠٠ جندى ، ومدعمة بـــ ٥٠ دبابة سوفيتية ممـــا أدى الى تقهقر قوات هبرى •

— أن ليبيا لديها الامكانيات الاقتصاديه والمـــالية التى تساعدها على ممارسة نفوذها على تشاد التى خربتها الحرب الأهلية •

— حرص ليبيا على تأسيس القاعـــدة القانونية لهـــذا الاحتلال المقنع ، ففى ١٥ يونيه ١٩٨٠ عندما انسحبت القوات الفرنسية عقـــدت ليبيا مع تشاد معاهـــدة صداقة وتحالف تتضمن ٨ مواد •

تنص المـــادة الأولى على أن الفريقين الاثنين يلتزمان بأن يدافـــع أحـــدهما عن الآخر فى حال تعرض الواحـــد منهما أو الاثنين معا لاعتداء خارجى مباشر أو غير مباشر ، ويرى الفريقان أن كل اعتداء على أحـــدهما هـــو اعتداء على الآخر •

ويتعهد البلدان بتبادل المعلومات على الأصعدة العسكريه والأمنيـــة والداخلية والخارجية مادة (٢) •

وأن تسهم ليبيا بوسائلها الاقتصادية والمـــالية والثقافية فى بنـــاء تشاد على الصعيدين الاقتصادى والعسكرى (مادة ٦) •

أما تشاد فانها « تتعهد بعدم اقامه أية قاعدة أجنبية أو وجود أية قوات عسكرية استعمارية على أراضيها (مادة ٧) •

وتبرز المقدمة العلاقات الروحية والاقتصاديه والانسانية والحضارية الناجمة عن الموقع الجغرافى ، وعن أجيال من التاريخ المشترك بين الشعبين•

- يؤكد بعض المراقبين أن نجاح العملية العسكرية فى نجامينا يرجع الى حصول ليبيا على مساعدة خارجية ضخمة من قبل الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية ، وأن التدخل العسكرى الليبى فى تشاد واعلان الوحدة الاندماجية بينهما ما هما الا مرحلة جدية من مراحل التسلل السوفيتى داخل أفريقيا •

- الموقف المتحفظ الذى اتخذته فرنسا ، الى جانب ضعف منظمه الوحدة الافريقية ورفض الأمم المتحدة التدخل •

وهنا تجدر الاشارة الى ان الحرب التشاديه قد سجلت أول اختبار لتصور العقيد القذافى « للفيلق الاسلامى » ، وتعكس هذه المحاوله تطلعه الى اداء مهمه تبشيريه ثوريه عربيه واسلاميه شامله ، ويتكون هذا الفيلق من متطوعين من غالبيه الدول المحيطه بتشاد . حيث يشترك فى هذه الفرقه رجال من أفريقيا الوسطى ومالى ونيجيريا والنيجر والسودان ، ويلاحظ ان منطقه الجنوب لأسباب دينيه وعرقيه وتاريخية ، وعلى الرغم من تقارب الكولونيل كاموج مع جوكونى عويدى رئيس حكومة الاتحاد الوطنى الانتقاليه ، اعتادت أن تعارض كل ما يتعلق بالعالم الاسلامى الذى ترتبط به الأقليات البيضاء فى الشمال • وحتى القبائل المسلمة فى الشمال منقسمه انقساما شديدا من حيث مواقفها ازاء ليبيا •

● مشكلة انعدام الولاء :

واجهت فرنسا من قبل ثورات متوطنة بين العديد ممن قامت باستقطابهم ، فمنذ حصول تشاد على الاستقلال أظهر رؤساء القبائل استعدادهم للحصول على الامدادات والأموال من أى مصدر دون انهيار الولاء لممولهم •

ان القبائل العربية الموجودة فى تشاد « أولاد سليمان » تنتمى الى السنوسية ، وبالتالى فهى ضد العقيد القذافى الذى أطاح بالملك السنوسى.

الحساسيات التى تثيرها أطماع ليبيا الاقليمية حتى مع جناح جوكونى المناصر لهـا وداخل قـواته .

ان القوات المسلحة الليبية لم تتعود تكرار المخاطرة على هـذا النحو بعيدا عن الوطن ولا سيما بعـد ما لحقها من مهانة فى تشاد من قبل ، وفشلها فى الاحتفاظ بعيدى أمين .

أما عن موقف فرنسا من الوضع فى تشاد فبرغم ما يطرحه الوضع الحالى من تأثير على مصالحها فى المنطقة ، فلأول مرة منذ فترة طويلة تبدو فرنسا مهزومة فى ميدان كانت التقاليد على الأقـل تدفعها الى حمايتـه من التدخـلات الأجنبية .

ويرى المراقبون أن هناك عددا من الأسباب التى وقفت وراء عـدم تدخـل فرنسا فى تشاد .

١ ــ العزوف عن زج القوات الفرنسية فى عمليـة تدخـل مباشر فى تشاد ، لمـا قـد يثيره ذلك من ردود فعل قـد تؤثر على وضع الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعـد ردود الفعل المعارضة للتدخلات الفرنسية السابقة .

٢ ــ أن رحيل القوات الفرنسية من تشاد كان باجماع كل الأطراف المعنية ، ولم تتقـدم الحكومة المؤقتة بأى طلب معونة .

٣ ــ اتاحة الفرصة لاستنزاف الأجنحة الشمالية بأقصى قـدر بحيث يمكنها بعـد ذلك دفع الجناح الجنوبى الموالى لهـا لممارسة دور فعال ، أو اتساع المجال أمام تطبيق مشروع الفيدرالية فى تشاد .

٤ ـ استغلال ما حدث فى تشاد لتخفيف الضغوط الموجهة ضد دول أخرى تمثل مصلحة حيوية لفرنسا عن طريق دعم الوجود الفرنسى فيهـــا •

٥ ـ هناك من يعتقد آن تحالف فرنسا المميز مع بعض الدول يعتبر متعارضا مع رغبتها فى الانفتاح على بعض الدول الأخرى ، أى أن التضحية بتشاد كان من أجل مصالحها الحقيقيه أو الوهمية فى ليبيا ، وهناك خمسون شركة فرنسية تعمل فى ليبيا ، كما توجد اتفاقات بين الجانبين فى المجال الصناعى قيمتها مليار دولار ، وأن شركات فرنسية مثل ايفيا ـ أكتين بدأت تنقب عن البترول الليبى الى جانب التعاون العسكرى بينهما •

٦ ـ وهناك أيضا عامل سيكولوجى يقف وراء عدم التدخل الفرنسى يتمثل فى نوع من العرفان الذى يكنه الرئيس ديستان للدور الذى لعبته ليبيا فى تحرير الرهائن الفرنسيين فى التابيستى عام ١٩٧٦ •

● وأيا كان السبب الحقيقى الذى يقف وراء الموقف الفرنسى فقد انهالت الانتقادات على الحكومة الفرنسية وسياستها الأخلاقيـة ، وليس فقط من جانب المعارضـة ، ولكن من جانب أغلبيـة الديجوليين البالغى الحساسية فى كل ما يتعلق بالقارة السوداء ، وبذلت حكومة فرنسا كل ما فى وسعها لطمأنة كل من يتشك فى فاعلية مظلتها العسكرية بعرضها تقديم المزيد من المساعدة العسكرية الى ساحل العاج والسنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون ، وارسال قوات الى النيجر والكاميرون وتقديم المعونة العسكرية للسودان ، وعملت على تكوين قوة جديدة للتدخل السريع متركزة فى منطقة « بيرينوين » فى جنوب فرنسا ، الى جانب فرقة مظلات فى « تولوز » ، وفرقة مشاه بحرية فى « سان مالوت » •

هـذا بالاضافة بالطبع الى مساندة فرنسا لكافة الجهود الدبلوماسية التى بذلتها القارة الافريقية لمواجهة الوضع فى تشاد •

والواضح أن القضية التشادية قـــد ساعدت على ابراز الحقائق التالية فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية فى أفريقيا •

أولا . من المعضلات التى تواجهها تلك السياسة ضرورة التحرك فى ميدانين متجاورين فى أفريقيا السوداء حيث نفوذها كبير •

ولقـــد أثبتت التجربة صعوبة التحرك على مثل هاتين الجبهتين ، ومن المستحيل اختيار واحـــدة منهما دون الأخرى •

ثانيا : أن القضية التشادية قـــد تكون هى الكاشف والموضح لسوء التفاهم العميق الموجود منذ فترة طويلة بين فرنسا وشركائها الأساسيين فى أفريقيا اذ أنهم لا يطلبون منها فقط المساندة والحماية ، ولكنهم يلزمونها بمسئوليات لا يمكنهم تحملها ماديا وسياسيا •

ثالثا : أنه رغم المصالح التى ترتبط بها فرنسا مع ليبيا ، الا أنها لم تسلم بأن تشاد تعتبر (مجالا جـــويا لليبيا) فقـــد رفضت فرنسا دعوة القـــذافى لتقسيم تشاد بحيث تستولى ليبيا على الشمال المسلم ، وتحتفظ فرنسا بنفوذها فى الجنوب المسيحى •

ردود الفعـــل الافريقية :

أثارت الازمة التشادية جوا من القلق والتوتر على الساحة الافريقية بعـــد أن شعرت بعض الدول الافريقية ــ ولديها أسبابها ــ بتعرضـــها للتهـــديد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، بل وأثر الموقف على ليبيـــا نفسها بعد أن أدت ادانة الرأى العام الافريقى الى أحكام عزلتها ، وتكثفت الجهود الدبلوماسية لمواجهة التحركات الليبية ، وتوالت النتائج التى يمكن تحـــديد أهمها فيما يلى :

أولا : اشاعة جـــو من القلق والتوتر خاصة بين الدول المجـــاورة

لليبيا ، فبعض نظم الحكم فى تلك الدول تعانى من قصور فى شعبيتها وضعف ركيزتها السياسية ، وبعضها الآخر يعانى من الفقر والضعف والانقسام الى خليط من القبائل والجماعات الوثنية ، وبعضا منهم يتضمن اتجاهات ذات ميول انفصالية (السودان – نيجيريا) ، فضلا عن ان فكرة الجمهورية الصحراوية ، وأن « ليبيا موطن كل الطوارق » • تهدد – بصورة مباشرة – دولتى مالى والنيجر ، وستكون لهما نتائج فى كل من تونس والجزائر ، وقد أصاب عدم الاستقرار الكميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب تدفق أعداد كثيرة من اللاجئين التشاديين عليهما ، كما ساد القلق كل من زائير والكونغو اللتين تزعزعهما توترات داخلية خطيرة ، بل أن بعض تلك الدول أدانت بالفعل التحركات الليبية داخل أراضيها ، كما حدث فى اقليم بورنو شمال النيجر وكانفجار الشعب الدينى فى ولاية كانو الشمالية فى النيجريا •

ثانيا – عزلة ليبيا على الساحة الافريقية :

أدى التدخل الليبى لمساندة قوى المعارضة الاسلامية خلال الفترة الماضية فى كل من جامبيا والسنغال وأفريقيا الوسطى الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا كما قطعت كل من غانا وسيراليون والجابون علاقاتها الدبلوماسية أيضا مع ليبيا ، ولا شك أن ادانة منظمة الوحدة الافريقية للتحرك الليبى الذى فسر بصورة عامة . كعملية ضم « قد زاد من عزلة ليبيا » •

كما بادرت بعض الدول الافريقية الى طرد ممثلى ليبيا « بالمكاتب الشعبية » التى تعمل كسفارات غير دبلوماسية لديها •

ثالثا : تكثيف الجهود الدبلوماسية الافريقية لمواجهة التدخل فى الشئون الداخلية لتشاد ، فقد انعقدت مؤتمرات أهمها المؤتمر الذى انعقد فى لاجوس فى ٢٣ ، ٢٤/١٢/١٩٨٠ بحضور ثلاثة عشر رئيسا أفريقيا

وقـــد انتهى الى التأكيد على أن اتفاقات لاجوس هى الأساس الوحيـــد لاستتباب السلام فى تشاد ، وبضرورة وجود قـــوة مراقبة فى تشاد لضمان حسن سير الانتخابات فى جـــو من العـــدل والحرية قبل نهاية يناير ١٩٨٢، وبالتعاون مع منظمة الوحـــدة الافريقية ، ويلاحظ أن هـــذا المؤتمر أيدته كل من نيجيريا وســـيراليون وليبيـــا والكونغـــو وبنين ، ولم تؤيده السودان والسنغال وتوجو وغينيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر، لأنه لم يفعل شيئا سوى توجيه الاتهام لأية قوة خارجية ، ولم يخفف من انزعاج الدول الافريقية من التدخل الليبى ، وقـــد قدمت الدول الســـبع التى لم تشترك فى الاجتماع الأخير للمؤتمر ، مشروع « بيان لاجوس » يدين فيه التدخل الليبى واحتـــلال ليبيـــا لتشـــاد بصفته انتهاكا صارخا لاتفاقيات لاجوس وميثاق منظمة الوحـــدة الافريقية وبصفته عامل عـــدم استقرار فى أفريقيا •

وفى ١٩٨١/١/١٥ اجتمعت فى لومى اثنتا عشرة دولة أفريقية نددت بالوجود العسكرى الليبى فى تشاد ، وبمشروع الوحـــدة الاندماجية بين البلدين ، كما طالبت باجراء انتخابات تشرف عليها منظمة الوحدة الافريقية قبـــل شـــهر أبريل عام ١٩٨١ •

رابعا : زيادة دعم الروابـــط الفرنسية الافريقية ، وتقـــارب فى العلاقات الفرنسية النيجيرية ، فقـــد تسعرت الدول الناطقـــة بالفرنسية بأهمية الدور الذى تلعبه فرنسا كحليف لحمايتها ، وتحسنت العلاقات مع نيجيريا بعـــد أن اتسمت بالفتور منذ أن ساندت باريس بيافرا فى الحرب الأهلية التى اشتعلت منذ سنوات •

فعملية التدخل الليبى فى تشاد تعـــد بمثابة ضربة عنيفة لتطلعـــات نيجيريا فى الزعامة التى أتاحت لهـــا أن تلعب دورا معنويا قياديا داخـــل منظمة الوحـــدة الافريقية ، سمح لهـــا بالاسهام فى حل المنازعات الحادة

(م ٧ ــ ج ٣)

التى تهز القارة فى المرحلة الراهنة (الصحراء الغربية ـ النزاع الاثيوبى الصومالى ـ ومشكلة تشاد) وان كان هـذا لا يعنى أن نيجيريا لم تتحفظ بشان ارسال فرنسا قوات اضافية الى الدول المجاورة الى تشاد بعـد اعلان الوحـدة ، ولا شك أن منظمة الوحـدة الافريقية بمالها من ثقـل أدبى لابد أن تضطلع بمسئولية التوصل الى حل يتصدى الى هـذا التدخل الليبى الذى يتناقض مع ميثاق منظمة الوحـدة الافريقية ، اذ تنص الفقرة الثانيه من المـادة الثالثة على مبدأ عـدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، كما تنص الفقره الخامسة من نفس المـادة على الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهـدام الذى تقوم به الدول المجاورة أو غيرها من الدول . ولكن يبـدو أن المنظمه بوضعها الحـالى لم تستطع اتخـاذ الاجراءات الفعالة الضرورية .

لذا فهناك من يطالب بتعـديل الميثاق ، وهناك اخرون ينادون بضرورة فرض عقوبات رادعة ، وهنا تبرز أهمية تضافر الجهود الافريقية المخلصة لصيانة أمن القارة واستقلالها ، وظلت الأمور على هـذا المنوال الى أن دب الخلاف بين ليبيا وحليفها فى تشاد ، واضطرت فرنسا فى عهـد الرئيس ميتران الى مساندة تشاد ، مما أوقع هزائم بالقوات الليبية ، وأسر بعضها ، وأخيرا هـدأت الأمور وتوقفت الحرب ، وان كانت الخلافات ما زالت قائمة ، وعهد الى منظمة الوحـدة الافريقية بالتوفيق بين الطرفين ، وفعلا تم الاتفاق بين البلدين فى نهاية شهر أغسطس عام ١٩٨٩ ، وأحيلت قضية أوزو ـ سبب الخلاف الرئيسى ـ الى محكمة العـدل الدولية بموافقـة الطرفين ، وزالت بذلك خلافات دامت أكثر من سبعة عشر عاما .

وسنعرض فيما يلى التطور الذى طرأ على مواقف كل من الجانبين منذ بداية الازمة :

أولا ــ تغير مواقف أطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى ــ التشادى لتكشف عن تبدل جوهرى فى مواقف طرفى الصراع ، ويبدو هــذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجيه والداخليه داخل البلدين ، هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية أن استمرار هــذا الصروع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وأفريقيا ودوليا ، صاحب هــذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهــديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى من الصراع ، فالسياسة الليبية فى الدائرة الافريقية تنبع من خــلال الدور الثورى الذى تعتقد القيادة الليبية أنها تقوم به فى القارة الافريقية ، ومن هنا كان التقييم الليبى للصراع ينطلق من بعــدين :

الأول : أن نظام الحكم فى تشاد بقيادة حسين حبرى الموالى للغرب يشكل خطرا على أمنهــا •

الثانى : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضه لليبيــا والدفاع عن قطاع أوزو والحــدود الجنوبيه لليبيا ، والتى تشكل عمقــا هاما ، خاصه مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها فى الشرق والغرب •

أما هــدف القياده التشاديه فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد، والقضاء على المعارضة التشاديه الموجودة فى الشمال للتأكيد على أنهــا الحكومة الشرعيه فى تشاد ، وتدمير القوات الليبيه المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو • واحراج السياسه الليبيه •

ويلاحظ أنه قــد طرأ ما يلى :

١ ــ التغير فى السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية ، فالتوجه الليبى لحل النزاع مع تشاد تزامن مع عــدة خطــوات أخرى اتخــذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع

مختلف الأطراف ، وخصوصا فى كثير من القضايا التى كان الموقف الليبى فيها مثارا للجــدل •

فقــد بدأت القيادة الليبيه باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العــديد من القضايا العربية ، بدأت مع تحسينها العلاقات مع المغرب ، حيث أوقفت ليبيا دعمهــا للبوليساريو ، ودعــا العقيد القــذافى فى أحد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضروره التخلى عن فكرة انشاء دولة الصحراء، والانضمام الى المغرب ، كما شهدت العلاقات المصريه ــ الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ فى تخفيف حــده التوتر بين البلدين ، بل ان العقيد القــذافى طالب بفتح الحــدود بين البلدين ، وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين ، ومن جهــة أخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعــد وصول زين العابدين بن على الى الحكم ، حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابى وسريع الى درجة كبيرة، وتطورت العلاقات مع الجزائر أيضا الى حــد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما ، صاحب هــذا الانفتاح الليبى على دول المغرب العربى رغبة القيادة الليبيه الدخول فى هــده التغيرات دون تردد ، يدفعها الى ذلك المنــاخ السائد فى التعاون بين دول المغرب العربى الخمس خصوصا بعــد عودة العلاقات المغربية ــ الجزائريه ، وبتشكيل لجنة مغربية لدراسة امكانيــة بناء المغرب العربى ، صاحب ذلك اجراءات عمليه قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحــدود مع تونس والجزائر ، ومن ناحية أخرى حاولت دول الغرب ــ على الأخص فرنسا والولايات المتحدة ــ الضغط على دول المغرب العربى من أجل ابعاد ليبيا عنها ، ولكنها لم تنجح فى ذلك ، لاقتناع قيادات هــذه الدول بأهمية المشاركة الليبية فى العمل المغربى ، من جهة أخرى تحسنت العلاقات الليبية ــ الفلسطينية ،خصوصا بعــد أن التقى العقيد القذافى مع ياسر عرفات ومعارضيه المقيمين فى دمشق وعلى رأسهم العقيد أبو موسى فى محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة احياء الذكرى الــ ١٩ لثورة الفــاتح من سبتمبر الليبية •

أما على المستوى الافريقى ملقد رأت القيادة الليبية فى حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الافريقيه المجاورة ، وصرح العقيد القذافى فى هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط فى حرب أهليـة تشـادية •

وأعادت ليبيا علاقاتها مع زائير ، وسهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريتسيوس ومالى ونيجيريا تحسنا ملحوظا •

وهناك محاولات ليبيه لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها ، وكان للرئيس التونسى زين العابدين بن على وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الاوربية وعلى رأسها فرنسا •

وحذر الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة من خطر الضغوط التى تمارسها على القيادة الليبية ، لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد فى المواقف ، لكن المواقف الغربية المضادة أخذت تضعف بعد ذلك بعد ما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها فى تصحيح علاقاتها ، وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال ، وكان لهذه السياسات الأثر البالغ فى تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا •

وقد صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر فى العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التى تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة ، فقد بدأ العقيد القذافى الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها انهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارستها ، وفى المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع الخاص فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها •

ومن العوامل المؤثرة فى التغيرات الداخلية العـــامل الاقتصادى ، فالمصــدر الاساسى للثروة فى ليبيا وهــو النفط قــد انخفضت عائداته بنسبة كبيرة •

وكان استمرار الصراع يعنى مزيدا من الضـــغوط الاقتصاديه فى الداخل ، واستنزافا للموارد الليبيه وبالدات النفط ، حيث ان الصراع اوقف الكثير من المشاريع التنمويه فى الداخل •

أما العامل الثانى فيتعلق بالتوازنات والتغييرات السياسية داخـل ليبيا ، ومن الاجراءات التى اتخـذت فى هــذا المجال السماح للمعارضين السياسيين بالعودة الى ليبيا بعــد أن تلقوا وعودا رسمية بالعفو عنهم وعــدم تقــديمهم للمحاكمه ، وخرج عــدد آحر من السجون ، ومنــح الممنوعون من السفر جوازاتهم حصوصا ان الصراع الليبى ـــ التشادى كان يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام ، الا أن هــذه التحولات والتغييرات الداخليه الليبيه المهمه والتى لها تأثيرات مستمرة كان لها أكثر من معنى : فلقــد أرادت القيادة الليبيه أن تبلغ العـــالم الخارجى أن خطواتها هــذه ليست نتيجة ضغوط أو تهــديدات خارجية ، وانمــا هى صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية فى مختلف المستويات، ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعــد •

كما أن هــذه التعــديلات والتحركات لا تعنى أبدا التحــول عن المبادىء الأساسية للحكم والخط السياسى السابق ، ولكنها قراءة جــديدة لمصالح البلاد وسياستها فى اطار مبادئها الثابتة ، هــذه القراءة أضــافت نوعا من المرونة •

٢ ـــ انهيار التحالف الليبى والمعارضة التشادية :

وكان حــدوث هــدا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتــائج الصراع فى المراحل الأخيرة منه ، وهــذا التغير فى تحالفات أطراف الصراع

والذى بدأ بانفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبى ابتداء من نهاية عـام ١٩٨٦ • ممـا أضعف من العناصر المؤيده لليبيا فى شمال تشاد . حيث تحول ولاء قوات المعارضه التشاديه التى كانت تحت قيـادة جوكونى عويضى من التحالف مع ليبيا الى الولاء للحكومة التشاديه ، ممـا جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعـد أن كانت تعتمد على هذه القوات فى تأمين المنطقه فى شمال تشاد . أصبحت هـذه القوات نفسها تشـكل تهـديدا لهـا ، هـذا كله أضعف من قـدرة باقى القـوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس الثورى الديمقراطى » حيث فشل ابن عمر فى استقطاب قوات كافية للمعارضه التشاديه ، وعلى العكس فان خسارة ليبيا لتأييد معارضه تشادية منظمـه كانت عاملا هاما وحاسما فى استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوات الحكومه التشادية بقيادة حسين حبرى ونقـل الصراع تقريبا من حـرب أهليه فى تشاد ، مستقطبة استقطابا اقليميا ودوليا الى الحرب المحـدودة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المـادى المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر فى هـذا الصراع . وكان الدور الأمريكى واضحا عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد ، كل هـذه التطورات أفقدت الحكومه الليبية القـدرة على المناورة السياسية اقليميا ودوليا ، حيث انها كانت تستند الى جوكونى عويضى كمصدر لتبرير تدخلها فى تشاد بصفتها ممثلة للحكومة الشرعيه فى تشـاد وليس حسين حبرى •

٣ ـ التوازن العسكرى بين أطراف الصراع :

بدأ من المراحل الأخيره فى الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد واقتناع الطرفين بأن كـلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جـديده ، حيث أن الصراع وصل الى حالة من التوازن العسكرى ، فلقـد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب فى شمال تشاد •

ففى نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القـوات التشادية باحتلال عـدة مناطق فى شمال تشاد مثل مدينتى « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » ، وفى مدينة فادا تدخلت القوات الليبية الى جانب قوات « ابن عمـر » بشكل مباشر •

وانضمت القوات المعارضه للرئيس التشادى السابق جوكونى عويضى فى الهجوم على « فادا » الى قوات الرئيس حسين حبرى ، واستطاعت أن تتغلب على باقى القوات التى استمرت مواليه للشيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة فى شمال شرق تشاد •

ثم قامت بهجوم فى مارس ١٩٨٧ استولت على أثرها على « فايـا لارجو » وشجع نجاح قوات الحكومه التشادية فى الاستيلاء على هـذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفـع الحكومة التشادية الى تحقيق مزيد من الانتصار على القـوات الليبية لاضعاف الحكومه الليبية واحراجها ، والحكومة التشادية وجـدت فى هـذا فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد ، واعادة وحـدة تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية الى داخل منطقه أوزو المتنازع عليهـا ، وقامت الادارة الأمريكية بتقـديم مساعدات مالية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقـديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومه تشاد وفقـدت القوات الليبية قواعـد متتالية نتيجة لهـذا الدعم العسكرى •

وقامت الحكومه التشاديه المدعومة بالاستيلاء على مدينه أوزو فى بداية أغسطس عام ١٩٨٧ ، ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية ، الا أن ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوى مكثف استمر لتسعه أيام، وزاد من صعوبة الموقف الليبى احتفاظ ليبيا بقوات فى مواجهة القـوات المصريه على حـدودها الشرقية ، وأخرى على حـدودها الغربيه مـع تونس قبل أن تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجـديد التهـديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مما جعل القيادة

الليبية وقـدرتها العسكرية مبعثرة فى اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغوط المحلية والاقليميه والدولية ، مما أدى الى استنزاف القوات العسكرية الليبية فى الصراع ، وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقـد حاد من القيـادة السـياسية •

كما أن الدعم العسكرى الفرنسى لتشاد أدى الى الحـد من التفوق الجـوى الليبى ، وخاصة بعـد حصول الطرف التشادى على صواريخ الدفاع الجوى الأمريكى من طراز « ستينجر » •

وكان لموقف بعض دول الفرانكفون فى تأمين القوات الفرنسية دور واضح ، فقد قامت زائير بتسهيل اعادة القـوات الفرنسية التى كانت متمركزة فيها الى تشاد •

كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى فى ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر فى « بانجى » عاصمتها •

ومن هنا نجـد أن تشاد وجـدت مساعدة من فرنسا وبعض الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجـد ليبيا فى المنطقة المحيطه بها أطرافا مساندة لهـا •

جهـود التسوية لحـل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفى الصراع فى ٣ أكتوبر ١٩٨٨ كثمـرة لعـديد من المحاولات التى قامت بها منظمة الوحـدة الافريقية والكثير من اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الأفارقة والعرب ، وقـد صـدر بيان مشترك حـدد مستقبل العلاقه فى نقاط محـددة أهمها :

١ ــ اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ، ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين •

٢ ـ احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما فى ١١ ديسمبر ١٩٨٧ بدقـــة •

٣ ـ معالجة الخلافات الاقليميه بالطرق السلمية فى اطار احترام ميثاق منظمة الوحـــده الافريقيه وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين، وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسئولية والتفهم بطبيعـــة مهمتهـــا •

من الواضح أن كلا من الدولتين قـــد تعرضتا لضغط أفريقى مكثف لعب فيه أكثر من رئيس أفريقى دورا مؤثرا لانجاحه ، وأهمهم الرئيس الجابونى نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفينى بوانييه، حيث ذكرت المصادر الأفريقيه أنه كان الصانع الرئيسى للمصالحة فى تكتم شـــديد ، وأكدت مصادر أخرى أن رئيس توجـــو الرئيس أياديمـــا بذل جهـــدا كبيرا فى تحقيقها ، وقـــد صرح بأن الاتفاق على اعادة العلاقات كان ثمرة مباحثات طويلة بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواســـطة مبعوثين من توجو ، وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجـــو بعلاقات طيبة مـــع زعيمى كل من ليبيا وتشاد •

وكان هناك دور عربى نشط فى الوســــــاطات ، حيث لعب الرئيس التونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه فى الضغط على ليبيا، وأعرب عن سعادته بهـــذا الحـــدث مؤكدا فى رسالتين بعث بهما الى العقيد القـــذافى وحسين حبرى أن القـــرار سيؤدى الى تســـوية سلمية لنزاع الدولتين ، وقال ان نتائج القرار ستمتد الى أفريقيا قاطبة •

وأيدت منظمة الوحـــدة الافريقيه عودة العلاقات ، وأعلن ســـكرتير عام منظمة الوحـــدة الافريقيه عيدى عمرو أن هـــذا القرار سيفتح الطريق أمام تسوية سلميه لجميع الخلافات ، وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعـــودة العلاقات ، لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحـــدود ، وقـــد

عينت تشاد البراهيمى محمد تيدى سفيرا لتشاد فى طرابلس فى منتصف أكتــــوبر ١٩٨٨ •

وقــد فشلت الكثير من مشروعات المصـــالحة قبل ذلك ، من بينهـــا المشروع الليبى فى مايو عام ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط لتطبيع العلاقات مع تشاد ، ولكن هــذه الخطـــه تتطلب التنازلات من الحكومة التشادية وحـــدها ومن شروطها :

١ ــ تطالب حكومه حبرى بالاعتراف بأن قطاع أوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هـــو جزء من التراب الليبى •

٢ ــ أن يوقـــع حبرى على اتفـــاق هـــدنه مـــع منافسه اللـــدود جـــوكونى عـــويضى •

٣ ــ يطالب بسحب القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد •

٤ ــ أطلاق سراح كل الأسرى الليبيين لـــــدى القوات الحكومية التشــــادية •

الا أن تشـــاد رفضت هـــذه الشروط الليبية ، ولـــكن بدايه التحسن فى العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافى بحكومه الرئيس حبرى القائمة فى نجامينا ، وأعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة الوحـــدة الافريقية ، وأنه سيحاول حل جميع المشاكل مع تشاد بطريقة وديه ، وأعلن أيضا عن استعداده لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينه وبين ثمانى دول أفريقية هى الجابون والسنغال وكينيـــا وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير •

وقـــد رفضت منظمة الوحـــدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخـــذه فى اتجاه أو آخر قـــد يؤدى الى حدوث انشقاق جـــديد داخل المنظمة الافريقية ، وكانت منظمة الوحدة الافريقية قـــد شكلت لجنة أسمتها « اللجنة الخاصة » وتتكون من الجزائر والكاميرون

والجابون وموزمبيق ونيجيريا والسنغال ، ثم اجتمع كل من وزير الخارجيه الليبية ووزير خارجيه تساد فى ليبرافيل ، وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع ، وعقدت هده الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين •

وأعلن السفير الليبى فى باريس — والمبعوث الخاص للعقيد القذافى، أن بلاده على استعداد لأى نقاش حول شريط أوزو ، وأكد أن بلاده راغبة فى انهاء الوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين ، كل هذا الاعتدال فى مواقف الرئيس الليبى العقيد القذافى ساهم فى تحسين العلاقة بين الطرفين ، وقام الرئيس القذافى باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة ، هذه المواقف وجدت صدى لها فى الطرف التشادى ، وقام الرئيس حسين حبرى فى نهايه يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطبيه مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق أمام مجالات الصداقة ، كما أن الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة ، وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات •

على أنه ما كادت الأمور تستقر فى ليبيا وتعود علاقاتها مع العالم فى التحسن ومع الغرب بصفه خاصه حتى ظهر الى الوجود موضوع حادثه اسقاط طائرة أمريكية فوق منطقه « لوكربى » فى اسكتلندا عام ١٩٨٨ ، ولم توجه التهم الى آى جهه فى حينه •

غير أنه فى مطلع عام ١٩٩٢ أعلنت الولايات المتحدة واليها تنتسب شركة الطيران التى أسقطت لها الطائرة — اتهام شخصين ليبيين بأنهما وراء حادث اسقاط الطائرة وطالبت ليبيا بتسليم هذين الشخصين لمحاكمتهما فى الولايات المتحدة ، الا أن ليبيا رفضت هذا الطلب معتبرة أنه ماسا بكرامتها الوطنية •

وعرض النزاع على الجهات الدوليه وأقرت فرض عقوبات على ليبيا ما لم تسلم الشخصين وكان أهم تلك العقوبات وقف حركة الطيران من ليبيا لتنفيذ قرار الأمم المتحده ورغم الوساطات خاصة المصريه لايجـاد حل سلمى للمشكلة الا أن الوضع لا زال متجمدا عند هـذا الحد والتهديد تارة بزيادة العقوبات وتارة أخرى تذكر الصحف أن ليبيـا على استعداد لتسليم الشخصين المتهمين لمحاكمتهما فى دولة ثالثه •• والأيام تمر والنتائج النهائية لهـذا الموقف فى علم الغيب وأخيرا أعلنت ليبيا فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٣ أنها على استعداد لتسليم الشخصين للمحاكمة فى اسكتلندا حتى تتجنب رفع العقوبات عليها يوم أول أكتوبر ١٩٩٣ •

الا أن ليبيا عادت وتراجعت ومنذ أكتوبر عام ١٩٩٣ وحتى مطـلع عام ١٩٩٤ لم يطرأ جـديد سوى اقتراح بمحاكمة المتهمين فى لاهـادى وأعلنت الصحف الموافقة الليبية الا أنه فى نهاية شهر يناير عام ١٩٩٤ ومـع اجتماع اللجان العـامة فى طرابلس أعلنت تلك اللجان معارضتها لهـذه الفكرة •• ولا زال الموقف متجمدا والعقوبات التى فرضها مجلس الأمن تتجـدد بين الحـين والآخـر •

● طبيعة النزاع بين الدولتين وتطوراته :

ان جــوهر النزاع بين هاتين الدولتين بصفه خاصة فى منطقه الخليج العربى يدور حول مسألة « الحـــدود » . وقـــد لعب الاستعمار البريطانى خاصه فى هـــذه المنطقه دورا كبيرا فى هـــذا بهـــدف جعل هـــذه المنطقة فى حالة نزاع دائم وعـــدم استقرار بمـــا يعوق تحقيق التكامل بين هـــذه البقعه من الوطن العربى ، شأنها شأن بقية بقاع المنطقة العربية كلهـــا ، ولكن سرعان ما ترتب على نزاع الحـــدود هـــذا أمور خطيرة • نظـــرا للتباين الأيديولوجى فى نظـــامى الحكم فى الدولتين ، وكان من أســـباب تطور هـــذا النزاع اعطاء الفرصة لتدخل دول خارجية فى اشعال نيرانه الى الحـــد الذى استمر خمسة عشر عاما •

وترجع بداية هـــذا النزاع الى الانسحاب البريطانى من منطقـــة الخليج فى أواخر الستينات ، فأحـــدثت فراغا أمنيا فى المنطقة كان بداية لاثارة القلاقل ونزاعات الحـــدود بين الوحـــدات السياسية فى الخليج ، فى الوقت الذى حصلت فيـــه اليمن الجنوبيه — على استقلالها فى عام ١٩٦٧ ، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الاتجاه الثورى التقـــدمى ، وعلى الجانب الآخر « جبهة الشباب » فى اقليم جبل « ظفار » — الواقع على حـــدود اليمن الجنوبية — وذلك لمقاومة واسقاط نظـــام الحكم فى عمان الذى كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور ، وتهـــدف هذه الجبهة الى تحرير عمان من الوجود الاستعمارى البريطانى ، وعرفت هذه الجماعة من الشباب بتوجهها الأيديولوجى ذات النزعة المـــاركسية الى الحد الذى كان تستهدف قلب نظام الحكم ، واقامة نظام حكم ماركسى •

وفى يوليو عام ١٩٧٠ م تم خلع السلطان/سعيد بن تيمور سلطان « مسقط » فى حركة تصحيحية ، قام بها ابنه السلطان قابوس الذى تولى الحكم بدلا من والده وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط الى سلطنة « عمان » وتحرك تجاه الثوار طالبا التفاهم معهم بهدف التعاون من أجل اصلاح البلاد مما يستلزم المصالحه والتعايس بين جميع أبناء الشعب » ، وعرض « قابوس » أن يشترك معه الثوار فى المسئوليه وفى شغل عدد من المناصب الوزاريه ، ولم يتمخض هذا عن شىء رغم قبول البعض من الثوار واستجابوا لمنطق « قابوس » ونزلوا من معاقلهم فى جبال ظفار واقتنعوا بالوضع الجديد ، مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام فى محاولة السيطرة على جبال ظفار ومواجهة « الثوار » فى الوقت الذى بدأ هؤلاء تلقى مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبيه الذى فتح البلاد أمامهم للهرب من سلطنة عمان . وقام النظام العدنى بتدريبهم ، ومن هنا زادت حده نزاعات الحدود ، فقد كانت البدايه مجرد نزاع على منطقة « الحدود » انتقلت الى نزاع يحكمه بعد أيديولوجى ، فقد تلاقت جبهة تحرير « ظفار » بتوجهها الماركسى مع نظام حكم اليمن الجنوبى . فكان الأخير مدعما لها فى مواجهة نظام الحكم العمانى فتعمق الخلاف بين عمان وبين اليمن الجنوبية ووصل الى حد الاشتباكات على الحدود بين آن وآخر .

وقعت اشتباكات فى الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة تحرير أقاليم ظفار الى اليمن الجنوبيه ، ثم تكررت الاشتباكات فى عام ١٩٧٤ ، وفى عام ١٩٧٥ ، وأيضا فى أكتوبر ١٩٧٨ م ، وفى مايو عام ١٩٧٩ م ، ثم فى سبتمبر عام ١٩٨٠ وكذلك فى فبراير ١٩٨١ ، وأيضا فى مارس ١٩٨٢ م ، وعلى أية حال كانت هذه الاشتباكات فى حدها الأدنى مجرد مناوشات وتهديدات بسيطه ، ولم تتخط فى حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من عمان على بعض القرى القريبة من حدودها فى اقليم ظفار ، ورغم ذلك فأن هذه الاشتباكات كانت تشكل

تهـديدا للمنطقة بأسرها خاصة لاصطباغها ببعـد أيديولوجى . على الرغم ـ أيضا ـ من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائيا على الثوار فى جبال ظفار واستعادة الاقليم . واتمام توحيد البلاد ، وذلك فى عام ١٩٧٥ وفر عـدد كبير من هؤلاء الثوار الى اليمن الجنوبية ، وظلت هذه الاشتباكات والنزاعات بين الدولتين تتفاقم فى الوقت الذى حاولت جهود الوسـاطة شـق طريقها لحل النزاع بينهما .

جهود الوساطة لحـل النزاع :

ان أهم سمة الجهود الوساطه انها لم تخرج عن الاطار العربى منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلا دون أن تصل الى شىء سواء أكانت جهودا جماعية أم جهودا فردية ، غير أنها توصلت فى النهاية الى اتفـاق بين الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوسـاطه عربية خليجية ، وفى الحقيقه أنه قـد بذلت جهود كبيره . وتوسطت أطراف عربية متعـددة وذلك طوال فترة النزاع ، وقـد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية نظرا لاشتعال القتـال فى جنوبى سلطنة عمان واليمن الجنوبية ، وقـد تشكلت الجامعة لجنة توفيق عربيه من مصر ، وسـوريا ، والجـزائر ، والكويت ، وتونس ، وليبيا . بناء على قرار لوزراء الخارجيه العرب خلال أبريل ١٩٧٤ . وذلك لايجاد تسوية للخلاف بين عمان واليمن الجنوبية ، وتم وضع برنامج عمل لهـذه اللجنة للاتصال بالأطراف المعنية ، واستمر عملها نحو الشهرين ، ثم سرعان ما توقف لمدة ستة شهور تقريبا ، ثم عاودت الاجتماع ثانية فى يناير ١٩٧٥ ، ثم رفضت اليمـن الجنوبية استقبال اللجنة ، وتجمد عملها حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى أكتوبر ١٩٧٥ حيث بحثـوا الوضع المتوتر بين الدولتين على أمل ايجـاد صيغة تقارب بينهما للانتقال الى مرحلة متقـدمة من الوساطة يمكن أن تتم فيها تسوية الموقف بينهما واعـداد صيغة مصالحة بين الحـكومة العمانية وبين جبهة تحرير عمان ، ولم تسفر المناقشات عن نتيجة ايجابية ،

فاضطر وزراء الخارجية الى التوصية باستمرار لجنه جنوبى عمان السابق تشكيلها فى مساعيها لتحقيق هـذا الغرض ، وعموما فان جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أى شىء •

● وبالنظر الى جهود الوساطة الفردية أى من قبل دوله عربيه ما فانها قـد بدأت بوساطه الرئيس السودانى/جعفر النميرى ، حيث قام بزيارة للبلدين خلال فبراير — مارس ١٩٧٧ لوضع حـد لخلافهما ، وأكد الرئيس النميرى فى حـديث لصحيفه القبس الكويتيه فى ١٩٧٧/٣/٢٤ آنذاك أن نتائج وساطته بين عمان وعـدن أنه لن يكون هناك قتـال بين البلدين ، وأن القطرين يعملان على ازالة الرواسب بينهما ، والواقع أن محاوله الرئيس نميرى لم تخرج عن كونها محاولة للتقريب بين وجهتى نظر الدولتين ، واقتصرت على مجرد زيارته لكلتا الدولتين فحسب •

● ثم بدأت دولة « الكويت » فى بذل مساعيها وحدها للوساطة بين الدولتين فى فبراير عام ١٩٨٠ ، الا أنها لم تصل الى شىء حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ، ثم انضمت « الامارات » الى الكويت بعـد عام من المحاولة الأولى ، وفى أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين « الكويت — الامارات » فى بذل مساعيهما لحل النزاع بين عـدن وعمان ، وقـد بدأت الوساطة بزيارة عـدن ثم عمان ، وبتشكيل فريق عمل من وزيرى خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة يتفهم المخاطر التى تسيرها القـوى العظمى ، وانهاء الخلاف بين البلدين فى مصلحتيهما معا ، ولكن هذه المحاولة أيضا لم تسفر عن شىء ، بل زادت التوتر بين الدولتين ، فى نفس الوقت اشترط رئيس اليمن الجنوبية — حتى تتم المفاوضات — أن تلغى عمـان اتفاقية التسهيلات العسكرية مـع الولايات المتحدة ، بينما لم يشترط الجانب العمانى أى شىء سوى علاقات حسن الجوار ، ولمـا باءت هـذه المحاولة بالفشل زاد التوتر بين الدولتين •

(م ٨ — ج ٢)

وقــد كان هــذا حافزا لمحاولة جـديدة للوساطة من « الكويت ــ الامارات » أيضا فى يونيو ١٩٨١ ، واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة ممــا تاد الى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا فى « الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيلا » ، وأيضا بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن أيضا دون جــدوى •

وعلى الرغم من ذلك فان الجهــود التى بذلتها « الكويت والامارات »

وبموافقة مجلس التعاون الخليجى الذى تشكل فى يناير عام ١٩٨١ وبقوة دفــع من السعودية ، فانها قــد أثمرت فى النهاية على موافقة الطرفين (عمان وعــدن) على تشكيل وعد لكل منهما على مستوى مديرى الادارات السياسية فى كلتا الدولتين . والاجتماع فى الكويت خلال الأسبوع الاول من يوليو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام ، وتم الاتفاق فى ختــام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات فى وقت لاحق بهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيرى خارجية الدولتين ، وكان هــذا أول لقاء رسمى بين المسئولين فى عــدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاما (فى عام ١٩٦٧) •

- وبالفعل تم اللقاء المتفق عليــه على مستوى وزيرى خارجية عمــان واليمن الجنوبيه ، حيث التقى كل مدهما على رأس وفــد من دولتيهما فى الكويت ، وبحضور وزيرى خارجيه الكويت والامارات ، وقــد بدأ هــذا اللقاء فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ ، واستمر نحو ثلاثة أيام أيضا، وكان جــدول أعمــال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقــاط رئيسية هى : (تسوية نزاع الحــدود ــ وقف الحملات الاعلامية ــ وضع القوات العسكرية الأجنبية ــ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين) وأسفر هــذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين فى السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٢ ، وتم التصديق عليه فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ . وخلاصة القول هــو أن الكويت

والامارات لعبتا دورا هاما ورئيسيا فى بذل مساعيهما لحل الخلاف بين الدولتين رغم تعثرهما طويلا ، مما استلزم جهـدا اضافيا كبيرا، وفى ضوء اصرارهما على دورهما الوساطى لحل النزاع فقد نجحتا فى تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخـليج •

ان اتفاق المصالحة بين الدولتين وفقا لمـا أعلن فور تصـديقهما عليه فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ قـد تضمن أربع نقاط رئيسية :

النقطـة الأولى :

التزام البلدين باقامة علاقات طبيعية فيمـا بينهمـا على أسـاس الاحترام المتبادل ، وعـدم التدخل فى الشئون الداخليـة ، واحترام السيادة الوطنية لكل منهما ، وحسن الجوار والتعاون معا ، وحل خلافتهما بالطرق السلمية والودية ، وعـدم السماح لأى أعمال معادية تؤدى الى زعزعة الاستقرار والأمن بالانطلاق من أراضى البلدين •

ومن ثم اتفق الطرفان أيضا على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الامارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول الى حل نهائى لقضية الحـدود بموجب حـدود كل منهما فى نوفمبر عـام ١٩٦٧ •

النقطـة الثانية :

الاتفاق على عـدم السماح لأى قوات أجنبية باستخدام أراضى أى من الدولتين للعـدوان على البلد الثانى •

النقطـة الثالثة :

التزام الطرفين بوقف الحملات الاعـلامية من وسائل الاذاعـة والتليفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أى منهما،

النقطـــة الرابعة :

اتفاق الطرفين على تبـــادل التمثيل الدبلوماسى ، ودعم العلاقات الثنائية ، وفتح مجالات منمرة للتعاون ، ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على اعلان اقامة العلاقات الثنائيه ، كذلك أتسير ضمن المباحثات الى ضرورة عقـــد مؤتمر قمة بين رئيسى دولة عمان ، واليمن الجنوبية وذلك فى أقرب وقت ممكن ، وعلى الفور أصـــدرت عمان عفوا عاما لأعضاء جبهة تحرير عمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم الى العـــودة لبلادهم ، وأنه لن يتم توقيع عقوبة على الثوار ، وحددت ٣٠ أبريل عام موعـــدا نهائيا لعودتهم •

● آفاق المصالحة والتحـــديات المطروحة :

لا شـــك أن هـــذا الاتفاق للمصالحه بين عمان واليمن الجنوبية قـــد تم فى وقت تعانى فيه الأمة العربيه من تفاقم حالة التقصير الكامل ازاء أحـــداث لبنان والتدخل الاسرائيلى فيها واحتلال أجزاء واســـعة من أراضيها ، وأيضا بعـــد أحـــداث « صبرا وشاتيلا » ، بعبارة أخرى فقد تم توقيع الاتفاق فى ظـــل التحـــديات الكبرى التى تواجه النظام العربى ، من أهمها محاولات الاستفزاز الاسرائيلية للارادة العربية دون أن يكون هناك استجابة عربية لذلك التحـــدى الاسرائيلى ، ومن ثم فان هـــذا الاتفاق قـــد أبرز عـــددا من النتائج الهامة ، وطرح عـــددا من التحديات لا تقل أهمية عن النتائج المستخلصة والتى تتمثل فى :

١ ـــ قـــدرة النظام العربى على حل المنازعات بين وحداته السياسية بالطرق السلمية فى اطار تباين الأنظمة العربية دون تدخل من أطراف غير عربية بما يؤكد حيوية هذا النظام على حل نزاعاته من الداخل ، وبالاعتماد على فاعلية النظام العربى ذاته فى ضوء مبدأ توزيع الأدوار •

٢ ـــ أن منطقة الخليج والجزيرة العربية أصبحت كتلة واحـــدة نظرا

لمـــا تجابهها من تحـــديات منسترکه متداخلة الأبعـــاد (بعـــد اقتصادی ، بعـــد امنی ـــ بعـــد استراتیجی) ، ومن ىم فان الاتفاق وان أكد هـــذه الحقیقه الا انه یؤکد مدی استعداد الأنظمة العربیه ـــ رعم تباینها سیاسیا وآیدیولوجیا ـــ بالتعایس وحـــل المنازعات بالطرق السلمیه •

٣ ـــ أكدت الاتفاقیه مدی الدور الهـــــام الذی تلعبه الدبلوماسیه الکویتیه فی المنطقة بمساعدة دبلوماسیة الامارات بمـــا یصبغ علی هانین الدولتین دورا فائدا بموافقه وتدعیم من السعودیه فی داخل منطقه الخلیج، ویأتی دورها فی اتمام هـــذه المصالحه متمما لدورها فی المصالحه واتمـــاق الوحـــده بین الیمن التسمالیه والیمن الجنوبیه مند فتره لیست ببعیدة ، ومع ذلك فأن دور الکویت فی المنطقة یاتی فی اطار توزیع الأدوار فی اداره المنطقة بالتنسیق الدائم بینها وبین المملکه العربیه السعودیة ، ولعل الموافقه العلنیه لمجلس التعاون الخلیجی علی جهود الکویت والامارات ، ىم الموافقه فیما بعـــد علی الاتفاق الذی نم خیر ىاکید علی ذلك •

٤ ـــ یعود نجاح الکویت فی الاصطلاع بهـــذا الدور القائد نسبیا ذلك الوضع التوازنی لهـــا من الناحیه الایدیولوجیه ، حیث تحتفظ بعلاقات طیبه مع الغرب والولایات المتحدة ، فی نفس الوقت قامت بتبادل التمثیل الدبلوماسی مع الاتحاد السوفیتی ، وعلاقات طیبه مع الکتلة الشرقیه مما کان عاملا هاما فی تأثیرها علی الیمن الجنوبیه ذات التوجه المـــارکسی ، وعمان ذات التوجه اللیبرالی ، وذلك الی جانب مؤثر هام وهـــو البعـــد الاقتصادی ، حیث یحتاج الطرفان (عمـــــان وعـــــدن) الی مساعدات ضخمة ، ولعل ما تقـــدمه السعودیه والکویت والامارات خیر ضمان لنجاح هـــذا الدور التأثیری علیهما •

٥ ـــ لا شك أن هـــذا الاتفاق قـــد وفر جهدا کبیرا من مقـــــدرات النظام العربی ، حیث أن الاستقرار فی هـــذه المنطقة یؤدی الی الترکیز

على قضايا أخرى ويعبىء النظام العربى تجـاه القضية الأصليـه وهى الصراع العربى الاسرائيلى •

٦ ـ اتضح من هـذا الاتفاق مدى تغليب المنطقة لعنصر المصـلحة القـومية على الاتجاه الأيديولوجى ، وأن قبول اليمن الجنوبية للتعايس وانهاءها لحركة تحرير عمان والخليج ، واغلاق مكاتبها لديها فى الوقت الدى تتعاون فيه مع السعوديه وتحصل على معونات اقتصادية منها ، وان كل هـذا التأكيد للاستنتاج بأهمية أن عنصر المصلحة يشكل أهمية أكبر من عنصر الأيديولوجيـة •

٧ ـ أن الاتفاق جاء ليؤكد تلك الجهود التى تبذل من جانب أطراف عربيه مختلفة ، لعـل فى مقـدمتها المملكة العربية السعودية لحل النزاعات العـربية •

المشـــكلة الفلســطينية

أكثر من أربعين عاما مضت على قيام المسكله الفلسطينية رسميا منذ ان أعلن عن قيام دولة اسرائيل فى الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨، وقـــد سبقتها أربعون عاما آخرى سيطرت فيها انجلترا على البـــلاد ، فقهرت المواطنين الأصليين ، وسهلت دخول المهاجرين اليهود ، وقد بدأت فى تتـــويج نشاطها يوم أعلنت فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ عن وعـــد بلفورد ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفلسطينيون فى استنكار الموقف البريطانى بكافه الوسائل من مظاهرات واضرابات كانت أخطرها ما وقع عام ١٩٣٦ ، وكانت نتيجة ذلك تسوية ووعود من جانب بريطانيا ليس الا ، أما على الجانب الآخر فقـــد بدأت الوكاله اليهوديه فى الترتيب والتخطيط للسيطره على أرض فلسطين وسكانها ، وساعدها فى ذلك رأس المـــــال الأمريكى والأوربى ، وغض نظر السلطات البريطانيه عما يحـــدث ممـــا جعلها تحقق ما رسمته من أهـــداف ، وقـــد ساعد على تحقيق ذلك بصفة أســـاسية غياب الدور العربى بالكامل لعـــدم وجود فعالية عربيه حقيقية آنذاك ، وقـــد تجلى ذلك باسمى صوره فى نتيجة الحرب التى قامت بين العـــرب واسرائيل عـــام ١٩٤٨ •

واعتقـــد أن الحـــديث عن المسكله الفلسطينية بالتفصيل ليس واردا فمئات الكتب ظهرت تسرد الآلام والمظـــالم التى تعرض لهـــا الشـــعب الفلسطينى ، ومئات القرارات صـــدرت عن هيئة الأمم المتحدة تناشـــد اسرائيل بضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وآلاف التصريحات المشتركه تصـــدر من مختلف الدول على مدى أربعين عاما تساند الحـــق الفلسطينى ، الا أن اسرائيل فى ظـــل المساندة الأمريكية لم تستجب لأى نداء ، ولم تستجب لصوت الضمير الانسانى الذى غاب فى ظـــل المذابح التى ارتكبتها وترتكبها حتى الآن فى حـــق الشيوخ والنساء والأطفال ، بدءا بدير ياسين ومرورا بصبرا وشاتيلا وحاليا ما يحـــدث فى نابلس وغزة

ولا نهاية لهـذه المذابح التى تشهدها الأرض المحتلة فى ظـل انتفاضـة شـعب لا يملك من السلاح سـوى الحجارة •

والواقع أن الدور الأمريكى فى الصراع العربى الاسرائيلى هو السبب الرئيسى فى اطالة أمد هـذا الصراع •• فقـد بدأ التدخل الأمريكى المباشر فى الصراع منذ قيام الدولة الفلسطينية ، لقـد سخرت الادارة الأمريكية كافة امكانياتها المـادية والمعنويه للحفاظ على الدولة اليهوديه والحيلولة دون قيـام أى تهـديد عربى جـدى ضـد الوجود الاسرائيلى . وقـد تمثل ذلك فى البيان الثلاثى الذى صـدر عام ١٩٥٠ عن أمريكا وانجلترا وفرنسا والذى أكد على تحويل خطوط الهـدنة الى حـدود فعلية •

كانت نتيجة حرب يونيو عام ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ، وظلت أمريكا على ولائها لاسرائيل تحافظ لهـا على الحـدود الجـديده ، ولا تمارس أى ضغط عليها للتخلى عن تلك المناطق حتى يعود السلام الى المنطقة ، متجـاهلة بذلك البيان الثلاثى الذى صـدر عام ١٩٥٠ وكان واضحا أن أمريكا من مصلحتها أن تظل اليد العليا لاسرائيل فى المنطقة ، لانها أيضا تضمن استمرار التفوق العسـكرى الاسرائيـلى •

وقـد عملت الولايات المتحدة دائما على تجاهل القضية الفلسطينية ، وكانت تنظر اليها على أنها مجرد قضية لاجئين ، ولم تلق بالا الى التشـرد والفاقـة التى حاقت بأهل البلاد الأصليين ، ولم تحاول حتى الاعتراف بوجودهم أو وجود أى تمثيل لهم ، وقـد تجلى ذلك فى عـدم اعترافهـا بمنظمة التحرير الفلسطينية التى ظهرت الى الوجود عام ١٩٦٤ ، حتى حينما اعترف العالم من أقصاه الى أقصاه بالدولة الفلسطينية ظلت الولايات المتحدة على عنادها مجاملة لاسرائيل •

ولم تحاول الولايات المتحده الاقتراب من المشكلة الا عقب حـرب

أكتوبر عام ١٩٧٣ حينما طرحت قضية التسوية السلمية للصراع فى الشرق الأوسط ، وكان المفهوم العربى أن الحل قريب وأكيد بعد النصر العربى فى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، الا أن كيسنجر استطاع أن يلف ويدور ويراوغ حتى تولى الرئيس كارتر الحكم فاعلن مستشاره للامن القومى الذى حل محل كيسنجر بأنه ينبغى أن تكون هناك تسوية شاملة فى الشرق الأوسط بدلا من الاتفاقيات الجزئية التى كان يتبنى نظرياتها كيسنجر ، وانه لتحقيق ذلك يجب عقد مؤتمر جنيف الذى سبق الاتفاق على عقده أثناء حكم نكسون ولم يتم ، ونادى بريجنسكى مستشار الرئيس كارتر بضرورة اشتراك الفلسطينيين فى المفاوضات •

وقد شجع ذلك الاتجاه الرئيس السادات بعد زيارة اسرائيل فى نوفمبر عام ١٩٧٧ والتى انتهت الى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ثم المعاهدة المصرية الاسرائيلية بعد ذلك • ويلاحظ انه من الواضح ان الدور الامريكى بدا ايجابيا خلال هذه الفترة الا اننا نرى أن الولايات المتحدة قد اخذت دائما على ان مساندة اسرائيل والحفاظ على امنها وتفوقها فى الشرق الاوسط سيظل التزاما امريكيا ومصلحة استراتيجية امريكية • وان اسرائيل لها الحق فى ان تعيش بين جيرانها فى امن وامان ، وانه مع ذلك يجب تحقيق المطالب المشروعة للفلسطينيين • ومع ذلك اعترضت على تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات • وان كانت امريكا رأت تحقيقا لشروطها انه يمكن للفلسطينيين ان يشاركوا من خلال الوفد المصرى او الاردنى •

وقد تهور الرئيس كارتر فى السادس من مارس عام ١٩٧٧ وطالب بوطن للفلسطينيين • ورحب العالم العربى بذلك الى أن ضغوط الصهاينة والمساندين لاسرائيل سرعان ما جعلت كارتر يتراجع عن تصريحاته ويعلن فى ديسمبر من نفس العام « أن وجهه نظره الشخصية تتمثل فى أن السلام الدائم يمكن تحقيقه اذا لم توجد دولة مستقلة متطرفة فى قلب منطقة

المشرق الأوسط » ولم تستطع الولايات المتحدة أن تقنع اسرائيل بقبـول أى حل خاصة بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية ، وأكد كارتر فى تصريح له بأن هناك حـدودا لمـا يمكن ان تفعله الولايات المتحدة لفرض ارادتها على دولة مستقلة .

وقـد ظلت الاداره الأمريكيه رافضة التعامل مع منظمه التحـرير الفلسطينيه ، وحتى يوم أن تعاملت معها بعـد عشر سنوات من كمب ديفيد كان هـذا التعامل على استحياء فى تونس وسرعان ما سحبت هـذا التعامل لأسـباب واهيـة .

وعلى الجانب الآخر نجـد ان الاتحاد السوفيتى يساند القضـية الفلسطينيه ، الا أن واقع هـذه المسانده لم يكن له ايجابيات تقريبا نظرا لفقدان الاتحـاد السوفيتى لأى أداه يمكن بهـا أن يضغط على اسرائيل . خاصه بعـد أن انهار واصبح أكثر من خمسة عشر دولة .

لقـد تبلور موقف القضية الفلسطينية بعـد ثلاثين عاما من المشكلة الفلسطينية وفى نهاية السبعينيات الى مجرد محاولة حصول الفلسطينيين على الحكم الذاتى .

لقـد سجل التاريخ أن الرئيس السادات خاطب الكنيست الاسرائيلى فى العشرين من نوفمبر عام ١٩٧٧ مطالبا بتسويه عادلة للنزاع فى الشرق الأوسط مؤكدا أهميه المشكلة الفلسطينيه وشعبها وحقوقه المشروعه التى لا يمكن لأحـد أن ينكرها ، بل أصبح المجتمـــع الدولى على علم بكل جوانبها ، بل يساندها ، وطالمـا بقيت المشكله الفلسطينيه بدون حل فان معنى ذلك استمرار الصراع وتصاعده ممـا لا يخـدم قضية السلام التى نسعى جميعا لتحقيقها ، وان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، ولا يمكن للسلام أن يتحقق بمحاولة فرض أوضاع وهمية أدار لهـا العالم ظهره ، أو الدخول فى حلقة مفرغة مع الحق الفلسطينى ، ومع كل الضمانات

المطلوبة لا يجوز أن يكون هناك خـوف من دولة وليدة تحتاج الى معونة كل دول العـالم وقيامها •

لقـد اقترح الرئيس السادات فى خطابه أمام الكنيست اتفاقيه سلام يكون آسـاسها ما يلى :

أولا — انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية التى احتلت عـام ١٩٦٧ •

ثانيا — الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وبصـفة خاصة حقـه فى تقرير مصيره بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته المستقلة •

ثالثا — حق كل دوله فى المنطقه فى العيش فى سلام داخل حـدودها الامنيه والمضمونه عن طريق اجراءات يتفق عليها تحقق الامن المناسـب للحـدود الدوليه بالاضافه الى الضمانات الدوليه المناسبه •

رابعا — تلتزم كل دول المنطقه باداره العلاقات فيما بينها طبقـا لاهـداف ومبادىء ميثاق الامم المتحده • وبصفه خاصة عـدم الالتجاء الى القـوه • وحل الخلافات فيما بينهم بالطرق السلميه •

خامسا — انهاء حالة الحرب القائمه فى المنطقه •

ولم تكن مبادرة الرئيس السادات الأولى من نوعها ، بل سـبقها محاولات ، واكدت جميع المبادرات والمقترحات المصريه اللاحقة لهـذا الاقتراح ضرورة حمايه الحقوق الفلسطينيه ، ففى مؤتمر القاهره (ديسمبر ١٩٧٧) وجهت الدعوة الى منظمه التحرير الفلسطينيه للحضور على قـدم المساواه مـع جميع الأطراف الاخرى بما فى ذلك اسرائيل • كما أكـد الرئيس السادات فى اجتماعه بالاسماعيليه مع مناحم بيجين فى ٢٤ ديسمبر

١٩٧٧ أن الموقف المصرى يتلخص فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

وكان الموقف المصرى فى اللجنة السياسية التابعة لمؤتمر القاهرة والتى انعقدت فى اسرائيل فى يناير عام ١٩٧٨ هـو ضرورة تحقيق تسوية عادلة تغطى جميع أوجـه المشكلة الفلسطينية على أساس حق تقرر المصـير وذلك بمشاركة مصر والاردن واسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى •

وقـد نجحت الدبلوماسيه المصرية فى كسب التأييد الأمريكى للخط السياسى المصرى العام فيما يختص بالمسألة الفلسطنيه ، واعتبار أنهـا مشكله سياسية وليست مشكلة لاجئين . وأنها تمثل لب النزاع فى الشرق الأوسط ، وأنه لا يمكن الوصول الى تسوية سلمية ودائمة دون حل هذه المشكلة حلا عادلا على أساس من ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القـانون الدولى والشرعية الدولية •

ومن الطبيعى أن يظل موقف مصر ثابتا تجاه المشكلة الفلسطينيه خلال جميع المفاوضات التى عقدت فى عام ١٩٧٨ ، وقـد أعلنت مصر موقفهـا بوضوح ، واقترحت عقـد اجتماع ثلاثى بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وتم عقـد الاجتماع فعلا ، وقـد تلخص موقف مصر فى أنه لا يمكن قبول تسوية جزئيه ، كما أنه لا يمكن الوصول الى اتفاق دون تمهيد الطريق للفلسطينيين لكى يستخدموا حقهم فى تقرر المصير داخل اطار حل شامل ، وقـد تحقق ذلك فعلا فى اطار خطاب النوايا فى كامب ديفيد الموقع فى واشنطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ والذى ينص على أن المفاوضات حول حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها يجب أن تكون بمشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى واسرائيل ومصر والاردن •

وقـد نص الاطار فى القسم الخاص بالضفة الغربية وغـزة على اجراءات وترتيبات انتقالية لمدة لا تزيد على خمس سنوات يقوم خلالها

نظام للحكم الذاتى الكامل وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية فور انتخاب سلطة الحكم الذاتى انتخابا حرا من قبل السكان لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ، كما تعطى الاجراءات الانتقالية الأهمية اللازمة لكل من مبدأ الحكم الذاتى لسكان هذه الأرض ، والاهتمامات المشروعة للامن بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، وأما الانسحاب الاسرائيلى من الأرض الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بداية الفترة الانتقالية ، بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة فى موعد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ، ويجب أن يعترف الحل الذى تسفر عنه المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى .

وكان المفروض طبقا لهذا الاطار أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهيد الطريق لحل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمنا الحفاظ على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وعلى المحافظة على أمن جميع الأطراف بما فى ذلك اسرائيل والفلسطينيين .

استرد العالم أنفاسه وتفاءل بتوقيع اطار كامب ديفيد ، واعتبر أن المشكلة الفلسطينية قد وجدت الطريق الى حل . ولكن وقبل أن يجف مداد كامب ديفيد أعلن رئيس وزراء اسرائيل تفسيره للحكم الذاتى ومفهومه له بطريقة لم تخطر على بال أحد وهو أن الموافقة على الحكم الذاتى ليست بالنسبة للارض بل للمواطنين فقط . وأن هذا الحكم الذاتى سيكون قاصرا على مهام ادارية ، وأن جميع المهام السيادية الحيوية فهى من حق دولة اسرائيل تمارسها نيابة عن الفلسطينيين . فالأمن والجمارك والعملة والعلاقات الخارجية وما شابهها هى اختصاصات اسرائيلية ، وقد رفضت مصر قبول التفسيرات الاسرائيلية .

لقد كانت موافقات اسرائيل المبدئية مجرد ستار تخفى وراءه نواياها التوسعية ، فخلال عام ١٩٧٨ والمباحثات دائرة حول المشكلة

الفلسطينية قامت بغزو جنوب لبنان بحجة الزعم بوقف التهديد الذى يمثله الفلسطينيون الموجودون فى لبنان لأمن المستوطنات الاسرائيلية الواقعة قرب الحدود اللبنانية ، وضرورة وضع حد لهذا التهديد من المنبع ، وشل قواعد المقاومة الفلسطينية فى الجنوب اللبنانى ، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لغزو لبنان ، بل لقد أعلن رئيس وزراء اسرائيل أن تدخلهم فى لبنان ياتى نتيجة التزام اسرائيل بمنع ابادة المسيحيين على يد القوات الفلسطينية والقوات السورية .

والحقيقة أن الدوافع الحقيقية للتدخل الاسرائيلى فى لبنان كانت اكثر عمقا مما يبديه القادة الاسرائيليون ، فأساس هذه الدوافع هى الأطماع الاسرائيلية التوسعية بوجه عام ، واسرائيل ترى أن حدودها يجب أن تمتد الى بيروت شمالا ، وبذلك تتحكم فى مياه نهر الليطانى ، ولكنها اكتفت فى المرحلة الأولى باحتلال جنوب لبنان بعد تدمير شبه شامل للقرى الجنوبية وعزلها ، وانهيار جميع الأنشطة الاقتصادية بالجنوب كما أنها أثرت على وضع المقاومة الفلسطينية تأثيرا بالغا وشلت تحركاتها وأصبحت تعمل فى نطاق محدود أدى فى النهاية الى خروجها من لبنان فى ظل الضغط الاسرائيلى عام ١٩٨٢ .

وكانت الحرب الأهلية فى لبنان ، والتدخل السورى هناك ، وضعف الجامعة العربية ، وعدم مبالاة الرأى العام بأوضاع الفلسطينيين ، وعدم اهتمام الدول العربية باتخاذ موقف جاد وحاسم بعيدا عن المجاملات فرصة ذهبية لاسرائيل لاطلاق يدها للتصرف على هواها ، وظل الأمر على هذا الحال الى أن قامت الانتفاضة على أيدى أطفال وشباب ، سلاحهم الايمان والحجارة ، واستخدمت اسرائيل كافة أساليب القمع والوحشية والقتل وكان فى اعتقادها أنها مجرد فورة ما تلبث أن تزول ، ولكن استمرت الانتفاضة أكثر من سبعة أعوام ، ودفع المئات من الشباب والأطفال أرواحهم

ثمنا لهـــا ، حينئذ فقط بدأ الضمير العالمى يهتز اذ يرى أمامه أطفالا عزلا جياعا يسكنون خياما ممزقة صيفا وشتاء كل سلاحهم حجر يقـــذفون به السيارات الاسرائيلية المصفحة والدبابات ويستعذبون الاستشهاد فى سبيل الحرية ، ووقف العالم يدين اسرائيل وهمجيتها وأصبح لا فارق بينها وبين الحكم النازى الذين عاشـــوا فى ظله •

وازداد اهتمام العالم بالقضية الفلسطينيه منذ أن وقف ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أمام المجلس الوطنى الفلسطينى الذى كان منعقدا فى الجزائر وأعلن مبادرته السلمية ، وأعلن موافقته على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ التى كانت معظم الدول الغربية تتذرع بأن عدم اعتراف الفلسطينيين بهذين القرارين يعطى الحجة لاسرائيل لعدم قيامها بأية مفاوضات ومعارضة أى مؤتمر دولى ، ويومها أعلن قيام الدولة الفلسطينية ، وزالت حجة اسرائيل وحجة الولايات المتحدة ، وكان المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل لكى تنصت لنداءات العالم ولنداء الضمير لديها ، ولكى توقف مذبحة الأطفال بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن تنسحب من الجنـــــوب اللبنانى ، ولكن لم يتحقق أى نجاح لهـــذه النداءات ، كل ما فعلته الولايات المتحـــدة ــ وعلى استحياء ــ أن أعلنت أن سفيرها فى تونس سوف يقوم بالاتصال والتباحث مع مسئولين من منظمة التحـــرير الفلسطينية ، وتم اجتماع واجتماعات على فترات متباعـــدة ودون أن تعلن أمريكا الضغط على اسرائيل لقبول الاشتراك فى المؤتمر الدولى خاصة وأن عقبة كبرى قد زالت من الطريق ، وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يعيشان حاليا فى ظل وفاق لم يشهداه من قبل ، وليس هناك أية حساسية تمنع احـــدى الدولتين من الاشتراك فى المؤتمر •

ولكن الطفل المدلل يرفض ويرفض ويمارس أقسى أنواع الأعمـــال الوحشية ولا ادانة من الولايات المتحده ، ولا اجتماع لمجلس الأمن ، وان كان قد صدر عن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية استنكارا لمـــا حدث •

ويوم أن يجتمع مجلس الأمن لاصـــدار قرار يدين اسرائيل فـــان الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل حـــق الفيتو ٠

ولو وقعت تلك الحوادث من بلد آخر غير اسرائيل والاعتداء على حرمات دولة أخرى لاهتزت أعمدة البيت الأبيض وهـــدد البنتاجـــون بالويل والثبور كما حـــدث فى أفغانستان ونيكاراجوا ، ولكنها اسرائيل ، فلتفعل ما تشاء فسلامتها تضمنها الولايات المتحدة ، وتعهداتها لهـــا بأن تكون أقـــوى دول المنطقة تسليحاً قائماً ، فماذا يهمها ٠ ؟ !!

فلســـــــــطين

لم يكن للفلسطينيين قبل الاحتلال البريطـانى لفلسطين .فى أوائل عام ١٩١٧ ، حركة سياسية مستقلة تعبر عنهم•فقدكان الفلسطينيون جزءا من الشعوب التى تألفت منها الامبراطورية العثمانية وانضوى زعماؤهم تحت الوية الجمعيات والهيئات العثمانية ، ومع نمو روح القـــومية العربية وتأسيس أحزاب وحركات عربية شارك فيها الفلسطينيون بشكل محدود، ولم تبدأ الحركة الوطنية الفلسطينية فى التبلور كحركة قطرية متميزة عن الاطار العام للحركة القومية العربية البازغة فى أوائل هــذا القرن الا بفعل تزامن عــدد من العوامل التاريخية آهمها :

١ ـ تبلور فلسطين ككيان جغرافى وسياسى متميز لأول مرة بعد أن كانت قبل ذلك جزءا من بلاد الشام أو ما يسمى « بسوريا الطبيعية » ، فقــد فصلتها اتفاقية « سايكس بيكو » عن هــذا الاقليم الذى خضع معظمــه « سوريا والبنان » للانتداب الفرنسى ، قبل أن توضــع تحت الحكم العسكرى البريطانى فى أكتوبر عام ١٩١٧ ، ثم الانتــداب البريطانى فى أبريل عام ١٩٢٠ •

٢ ـ المشروع البريطانى لاقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وهو المشروع المعلن به وعــد بلفورد فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ ، والذى بدأ تنفيذه عمليا مع وصول البعثة الصهيونية الى فلسطين فى أبريل عام ١٩١٨ ، ثم تعيين هربرت صموئيل اليهودى المرتبط بالحركة الصهيونية كأول مندوب سـامٍ بفلسطين عـام ١٩٢٠ •

٣ ـ تشتت الحركة القومية العربية وهزيمتها أمام الاتفاقات التى

(م ٩ ـ ج ٢)

أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى ، ممـا أدى الى احباط الآمال التى علقها الشـعب الفلسطينى على هـذه الحركة التى كانت تسعى الى « استقلال سوريا بحـدودها الطبيعية بما فيها فلسطين ، وتنصيب فيصل ملكا عليها ، ورفض المزاعم الصهيونية بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود » وفقا لمـا جاء فى مقررات المؤتمر السورى الثانى المنعقد بدمشق فى مارس عام ١٩٢٠ ، فكان اختلاف ميزان القوى لصالح الحلفاء المنتصرين فى الحرب عائقا أمام طموحات الحركة القومية العربية ، حيث تم احتلال سـوريا ، وتصفية الحكم الفيصلى الذى كان مركزا للحركة العربية ، ممـا أدى الى تشتتها فى مسارات قطرية ، وكان تحول العـدو الرئيسى للعرب من الاستعمار التركى الى أكثر من عـدو بحكم توزع النفوذ الاستعمارى بين بريطانيا وفرنسا فى الأساس ، الى جانب ظهور الخطـر الصهيونى فى فلسطين ، من أهم العوامل التى قادت الى هـذا التشتت • فعلى سبيل المثال أصبح السوريون يرون فى فرنسا الخطر الأول ، بينما يرى العراقيون هـذا الخطر فى الاحتلال البريطانى ، والفلسطينيون فى الحركة الصهيونية •

وفى هـذا الاطار نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية لتأخـذ بين أيديها مهمة الدفاع عن فلسطين رغم ضعف ومحـدودية امكانات هـذه الحركة ، بعـد أن تحـول الفلسطينيون فجأة من الاعتماد على الحركة القومية العربية الى الاعتماد على النفس قبل أن تتبلور حركتهم الوطنية سياسيا بشكل واضح ، ولعل هـذا ما يفسر غلبة الطابع الدينى على مرحلة نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث تشكلت جمعيات اسلامية مسيحية فى محاولة لمواجهة التغلغل اليهودى المنظم ، لكن لم يكن الطابع الدينى لهذه الحركة يعكس نزوعا الى السلفية ، وانما كان محاولة لتأكيد الوحـدة بين المسلمين والمسيحيين ، واحباط أية محاولة طائفية يمكن أن تقسم صـفوف الشعب الفلسطينى ، ومع ذلك فثمة ما يؤكد وجود تشجيع بريطانى على انشاء هـذه الجمعيات بهـدف توفير امكانية لتبرير النشاط الذى تقوم به البعثة الصهيونية فى فلسطين ، على أساس أن للمسلمين والمسيحيين

جمعيات قائمة ، وفى نفس الوقت لم يكن من أهـداف هـذه الجمعيات ممارسة كفاح وطنى ضـد الاستعمار البريطانى ، وفى ظـل اعتقاد مؤداه أن الصهيونية هى العـدو الأول ، وأن بريطانيا ليست طرفا مباشرا فى الصراع الفلسطينى ضـد الصهيونية ، ومع ذلك كان هناك خلاف ، أو بالأحرى عـدم وضوح كامل للرؤية بين هـذه الجمعيات حـول مستقبل فلسطين وأبعاد الصراع حولها ، ورغم أن الفلسطينيين بدأوا فى ذلك الوقت يأخـذون قضيتهم بين أيديهم ، فقد ظل الهدف الأساسى للحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة هـو الانضمام الى سوريا العربية المستقلة ، ويتضح ذلك من خلال متابعة المؤتمرات الفلسطينية المتعـددة التى عقـدت فى ذلك الوقت ، الأمر الذى يؤكـد استمرارية التواصـل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية .

لكن تعاظم الخطر الصهيونى وظهور التواطؤ البريطانى مع اليهود تدريجيا ساهما فى اكساب تلك الحركة بعـدا قطريا أكثر وضوحا تزامن مع اتجاهها الى العنف الذى كانت بدايتـه فى مظاهرات القـدس التى اشترك فيها أكثر من ٢٠ ألفا فى فبراير عام ١٩٢٠ ، وامتدت الى يافا وحيفا وبيت لحـم .

ولم يمض شهران على هـذه المظاهرات حتى حـدثت أول معركة مباشرة بين الفلسطينيين واليهود فى أبريل عام ١٩٢٠ نتيجة استفزاز اليهود لمشاعر المسلمين .

وقـد شهد عام ١٩٢٠ عـدة أحـداث ساهمت فى تدعيم الطابع المستقل للحركة الوطنية الفلسطينية ، وأهمها سقوط الحكومة العربية فى دمشق ، وضرب الثورة العراقية ، فضلا عن اعلان الانتداب البريطانى على فلسطين ، وكان المؤتمر الفلسطينى بحيفا فى ديسمبر عام ١٩٢٠ أول مظهر واضح لهذا التطور ، حيث كان مطلبهم الرئيسى تشكيل حكومة وطنية فى فلسطين ، وليس الانضمام الى سوريا ، وقـد أسفر ذلك المؤتمر عن

وضــع « الميثاق الوطنى الفلسطينى » الأول الــذى تصــدره مطلب الحكومة الوطنية ، وتشكيل لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنيــة الفلسطينية خلال الفترة التالية ، وقــد اتسم التركيب الاجتماعى لهــذه اللجنة بسيطرة الأعيان وكبار الملاك الزراعيين وكبار التجار الذين كان أفقهم النضالى محــدودا بالعمل ذى الطابع الدبلوماسى من تقــــديم عرائض ومطالب واحتجاجات ، مع السعى الى عــدم تشجيع استخدام العنف الذى لم يكن ثمة مفر منه فى مواجهة تعاظم الخطــر الصهيونى والدعم البريطانى للهجرة اليهودية ، وقــد وقفت هــذه القيادة موقفا سلبيا من انتفاضة ١٩٢١ ، التى جاءت تعبيرا عن حالة القلق العامة التى كانت تسود بين الفلسطينيين لأسباب عــديدة أهمها : فتح أبواب بلادهم للهجرة اليهودية ، والاجراءات القمعية لسلطات الانتداب ، والســلوك الاستفزازى اليهودى الذى فجر الانتفاضة ، ففى صباح أول مايو ١٩٢١ قامت أعــداد كبيرة من اليهود بمظاهرة تنشد أناشيد استفزازية للعرب تحت ستار الاحتفال بيوم العمال • فتصدى لهم العرب فى يافا وما حولها لتنشب معركة كانت بداية لتلك الانتفاضة التى انتشر لهيبها الى المستوطنات اليهودية المجاورة ليافا ، واستمرت تلك الانتفاضــة أكثر من أسبوعين ، واستشهد خلالها ٤٨ فلسطينيا فضلا عن اصابة ٧٣ آخرين مقابل ٤٧ قتيلا، و ١٤٦ جريحا يهوديا ، وقــد انحازت الادارة البريطانية الى اليهود ، وعملت على القضاء على الانتفاضة بأعنف الوسائل •

ورغم أن الفترة التالية شهدت تأسيس عــدة أحزاب فلسطينية ، لم يكن التركيب الاجتماعى لمعظمها يختلف عن تركيب اللجنة التنفيذية كما هو حال الحزب الوطنى (١٩٢٣) وحزب الزراع (١٩٢٤) • وحتى حزب الأهالى والحزب الحر الفلسطينى اختلف تركيبهما الاجتماعى بفعل غلبــة المثقفين والمهنيين وصغار التجار عليهما ، ولكنهما لم يقوما بدور جدى فى

تصعيد الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية للتصدى للخطر الصهيونى المتصاعد ، رغم أن تردى الأوضاع الاقتصادية كان يمثل مناخا مواتيا للثورة حيث انتشرت البطالة ، وعم الفقر نتيجة التزايد المستمر فى الهجرة اليهودية ، وانتهاج اليهود لسياسة « العمل العبرى » فى ظل دعم بريطانى مباشر ، فكان الشارع الفلسطينى مستنفرا للتحرك العنيف ، لكنه يفتقد الى القيادة التى توجهه وكان أوضح دليل على ذلك حادث البراق الشهير فى أغسطس ١٩٢٩ عندما وصلت الاستفزازات اليهودية الى أقصاها بتنظيم مظاهرات فى ذكرى « تدمير هيكل سليمان » ورفع العلم الصهيونى على حائط البراق الذى يسميه اليهود « حائط المبكى » ، مما دفع الفلسطينيين الى تنظيم مظاهرات مضادة ، وتطور الموقف الى سلسلة من أعمال العنف ترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الطرفين ٠

وكان لانتفاضة البراق تأثير هام على مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث كشفت الأبعاد الحقيقية لسياسة القيادة التقليدية وخاصة بعد تدخل القوات البريطانية لصالح اليهود بشكل سافر ، ورغم أن هذه القيادة لعبت دورا فى تنظيم التحركات الجماعية من مظاهرات وبرقيات احتجاج ، الا أنها كانت بعيدة تماما عن الاضطرابات العنيفة التى حدثت فى بعض المدن متجاوزة منهج هذه القيادة ، كما ظهرت دعوات للاضراب العام وللامتناع عن دفع الضرائب ، ومقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية ، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية ، ومقاطعة كل عربى يشترى من اليهود غير الأرض ٠

ومع ذلك ظلت القيادة التقليدية أسيرة تركيبها الاجتماعى الذى دفعها للاستمرار فى سياسة مهادنة سلطة الانتداب ، بل والعمل على تهدئة الشعب ومطالبته بالتزام الهدوء ، وتجلى موقفها هذا بوضوح عندما أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ يدعو الى

عدم الاحتجاج بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، وعدم القيام باضراب عام ، هذه السياسة أخذت تثير رد فعل شعبى معارض انعكس بوضوح فى هجوم مباشر عليها خلال مؤتمر عام بنابلس فى سبتمبر ١٩٣١ ، وبدأت تظهر اتجاهات تتجاوز نهج هذه القيادة وتدعو الى العنف فى مواجهة الاستعمار البريطانى ، وليس فقط الحركة الصهيونية التى كانت القيادة التقليدية تعتبرها العدو الوحيد ، وفى هذه الظروف بدأت أولى محاولات الكفاح المسلح الفلسطينى عندما ظهرت فى صيف ١٩٣٣ مجموعة مسلحة فى منطقتى نابلس والخليل يقودها فلاح يدعى « أبو خليفة » ، وركزت تلك المجموعة نشاطها ضد مراكز البوليس البريطانى ، وساهمت فى انتفاضة أكتوبر ١٩٣٣ العنيفة التى شملت مظاهرات واسعة ، وهجوما على مراكز البوليس ومحطات السكك الحديدية ، كما ظهر الشيخ عز الدين القسام الذى حمل دعوة الكفاح المسلح ، وأعطاها طابعا اسلاميا جهاديا ، فأخذ يدعو الناس الى حمل السلاح ، ومقاومة القوة بالقوة ، وقد استشهد فى معركة غير متكافئة بين مجموعته والقوات البريطانية فى نوفمبر ١٩٣٥ .

وبفشل هذه المحاولة المسلحة عاد الكفاح الفلسطينى ليأخذ شكل الاجتماعات والاحتجاجات والمظاهرات ، خاصة وأن الأحزاب الفلسطينية التى نشأت لسد الفراغ الناجم عن حل اللجنة التنفيذية تبنت الدعوة الى المقاومة السياسية ، وأهمها الحزب العربى الفلسطينى ، وحزب الاصلاح ، وحزب الكتلة الوطنية ، وحزب الدفاع .

وازاء استمرار الانحياز البريطانى لليهود فى الوقت الذى أدى صعود النازية للحكم فى ألمانيا الى مزيد من تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، تصاعدت المظاهرات والاضرابات متأثرة أيضا بالموجة المعادية للاستعمار التى اجتاحت العديد من الشعوب العربية فى عامى ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ والتى تميزت بالعنف عموما بغض النظر عن تباين ظروف الأقطار العربية واختلاف درجات تطورها .

وفى هـذا الاطار دعت مختلف الأحزاب والهيئات الى اضراب مفتوح حتى ترجع سلطة الانتداب عن سياستها فى تهـويد فلسطين ، وقـد بدأ الاضراب فى حيفا قبل منتصف أبريل ١٩٣٦ ليمتد بسرعة الى سائر أنحاء فلسطين فى ١٩ أبريل ، وتحت ضغط الحركة الجماهيرية تألفت الهيئـة العربية العليا لفلسطين التى ضمت جميع الأحزاب برئاسة الحـاج أمين الحسينى ، وأعلنت أنها ستستمر فى الدعوة للاضراب والجهاد حتى تجاب مطالب الفلسطينيين ، وأهمها . ايقاف الهجرة اليهودية نهائيا ، ومنع انتقال الأراضى الى اليهود ، وانشاء حكومة وطنية فى اطار حياة برلمـانية •

وبذلت سلطة الانتداب جهودا ضخمة لايقاف الاضراب ، ولمـا فشلت قررت الحكومة البريطانية ارسال لجنة ملكية للتحقيق ، فأعلن المضربون مقاطعتها ، وفى نفس الوقت قام مئات من الرجال المسلحين بثورة مسلحة ضـد المستعمرين عززها قـدوم متطوعين عرب فى مجموعات ، أهمها : مجموعة فوزى القاوقجى من العراق التى قادت تلك الثورة حتى أصبحت منطقة وسط فلسطين التى سميت باسم « مثلث الرعب » محـرمة على القوات البريطانية ، وشهدت تلك الفترة معارك بطولية مثل معركة بلعـا قرب نابلس ، ومعركة ترشيحا قرب عكا ، ومعركة جبـع بقضاء جنين • وبلغت أعـداد القوات البريطانية التى زجت فى هـذه المعارك حوالى ٢٠ ألفا ، فضلا عن قوات الشرطة وشرطة المستوطنات اليهودية الأمر [illegible] خلق منـاخ حرب حقيقية •

وكان اضراب ١٩٣٦ وما واكبه من عمليات مسلحة هـو أول ثورة فلسطينية تأخـذ طابع الاجماع الوطنى الشامل ، وبدعم مباشر من القيادة التقليدية التى توحـدت فى الهيئة العربية العليـا ، لمـا فشلت سـلطة الانتداب فى التفريق بين فئات الشعب الفلسطينى وفى ايقاف الاضراب ، جاءها العـون من الحكام العرب الذين أصـدروا نداءهم الشهير الى كل أبناء فلسطين بوقف الاضراب والاعتماد على « حسن نـوايا صـديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العـدل » •

وقــد أعــاد ذلك النـــداء القيادة التقليدية الفلسطينية الى سابق عهدها فى المراهنة على الحكومة البريطانية ، خاصة وأن الثورة كانت قــد أبرزت قيادات ثورية جــديدة تشكل تحــديا لهــذه القيادة • فأعلنت الهيئة العربية العليا أنها قررت بالاجماع تلبية ذلك النداء ، والدعــوة لانهاء الاضراب فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٦ • وبذلك توقف الاضراب الكبير الذى استمر نحو ستة شهور ، بما يجعله أطــول اضراب شــامل فى التاريخ العربى المعاصر على أمل أن تفى بريطانيا بوعــدها ، لكن هــذا الأمل لم يلبث أن تبدد عندما استغلت سلطة الانتداب فرصة هــدوء الأوضــاع لتقوم بحملات قمعية ضــد كل من تشك فى أن لــه دورا فى الثورة ، فى الوقت الذى تم تشكيل لجنة ملكيه لتقصى الحقائق على الطريقة البريطانية، وقــد انتهت تلك اللجنة الى توصية بتقسيم فلسطين الى دولتين أحداها عربية والأخرى يهــودية ، والابقاء على منطقــة ثالثة تحت الانتداب البريطانى وهــو ما رفضه الشعب الفلسطينى لتستمر أعمال المقاومة بشكل غير منظم حتى عام ١٩٣٩ ، ولعب الفلاحون الدور الرئيسى فيها من خلال جماعات منهم لزمت الجبال وقــدمت لهم القرى المعونة والمــأوى ومعهم قطاعات من الشباب المتحمس للوحــدة العربية ، ولم يكن للقيادة التقليدية دور فى استمرار هــذه المقاومة ، حيث كانت عناصرها مبعــدة خــارج فلسطين ، لكنها قامت بتشكيل « لجنة الجهاد المركزية » بهــدف توجيــه الثورة وامدادها واسعاف منكوبيها ، والتى قامت بدور هام فى تقــديم المساعدات المــاليه والطبية للثورة ، بالاضافة الى المساعدات العسكريه لمن يدينون لهــا بالولاء ، لكن هــذه الثوره وصلت الى طريق مسدود بفعل ظروف أهمها تزايد فرص التدخل العربى فى توجيه الأحــداث فى فلسطين، وحرص بريطانيا على دعم هــذا الاتجاه بفعل الطابع المحافظ للنظم العربية حينئذ ، الأمر الذى أدى الى تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية مــع اشتعال الحرب العالمية الثانية التى طغت على القضايا الاقليمية •

● تعريب القضـــية الفلسطينية :

وفى تلك الظروف دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جـديدة يمكن أن نطلق عليها مرحلة تعريبها ، والمقصود بالتعريب هنا ادخالها فى اطار التعامل الرسمى العربى ، الذى انتقل بدوره الى مرحلة جـديدة بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وكان التدخل العربى الرسمى لانهـاء اضراب ١٩٣٦ هو نقطة التحول الرئيسيه التى قادت الى هذه المرحلة .

وقـد بدأت تلك العمليه وتواصلت فى ظروف مؤداها اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية للبحث عن دعم عربى لهـا منذ اخفاق انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ التى أكدت للفلسطينيين تحالف بريطانيا مع الحركة الصهيونية .

وازاء محـدودية الامكانات الفلسطينية فى مواجهة ذلك التحالف ، عادت الحركة الوطنية الفلسطينية لتبحث عن دعم لدى الحركة القـومية العربية التى ارتبطت بها لكن دون وعى بأن هـذه الحركة لم يعـد لهـا وجـود بعد تشتتها فى بداية العشرينات لتحل محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية وضيقة تسعى لتحقيقها من خلال القوى الاستعمارية لا فى مواجهتها ، كما اصبحت هناك حـدود قطرية جـديدة تسعى القيادات العربية للحفاظ عليها ، وتركيز جهودها ضمن ما يخصها من هذه الحدود .

اذن فقـد عاد شعار الوحـدة العربية والانتماء العربى لفلسطين يتصـدر الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الثلاثينات ، وصاغ عـدد من قيادات هـذه الحركة فى ديسمبر ١٩٣١ ما أطلق عليه « الميثاق العربى القومى » الذى أكد أن « البلاد العربية وحـدة تامة ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به » ، وفى هـذا الاطار أخـذ التيار القومى الغالب فى الحركة الوطنية الفلسطينية حينئذ يراهن على دور عربى فى دعم هـذه الحركة وسعى الى اقامة حزب سياسى قـومى فى أغسطس ١٩٣٢ (حزب الاستقلال) الذى اتخذ موقفا واضحا ضد سياسة

المهادنة التى تنهجها القيادة التقليدية ، وكانت تلك التطورات بمثابة مرحلة انتقالية نحـــو تعريب القضيه الفلسطينية التى ظلت القيـــادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية حريصة على ابقائها فى الاطار القطرى ، حتى أدركت أن الأمور أخـــذت تفلت من ايديها مع اضراب ١٩٣٦ الذى هـــدد بانتقال زمام المبادرة الى قيادات جـــديدة ، فوجدت تلك القيادة فى الدور العربى ذى الطابع المحافظ ضرورة للحيلولة دون اكتمال هـــذا التحول ، فكان التدخل العربى الرسمى لانهاء الاضراب هـــو نقطة التحول التى قادت للانتقال الى مرحلة تعريب القضية الفلسطينية ، فى ظـــل ظروف غير مواتية لأى دور عربى ايجابى • فقـــد أدى انتصار الحلفاء فى الحـــرب الثانية الى تشديد قبضتهم على المنطقة وتعزيز مكانة الأنظمة العـــربية المرتبطة بهم ،والتى أقامت جامعة الدول العربية لتلعب الدور الرئيسى فى معالجة القضية الفلسطينية عقب الحرب على نحو كرس تعريبها رسميا من خلال الملحق الخاص بفلسطين فى ميثاق الجامعة ، وقـــد خول ذلك الملحق للجامعة حـــق تعيين مندوبى شـــعب فلسطين ، وهـــو الأمـــر الذى لقى معارضة من الهيئة العربية العليا التى لم تتصور أن يقود الاعتماد على الأنظمة العربية الى هـــذا الحـــد الذى يعنى اقصاءها من اللعبة وعزلها عن ممارسة الدور الرئيسى فى العمل الفلسطينى ، أو ما أســـماه أمين الحسينى تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقها الطبيعى فى قيـــادة الكفـــاح فى فلســـطين •

وتصاعد الخلاف بين جامعة الدول العربية والقيادة الفلسطينية ممثلة فى الهيئة العربية العليا مع صـــدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ ، حيث سعت الهيئة الى استثماره واقامة ادارة مدنية فلسطينية ، وتقـــدمت الهيئة بهـــذا المطلب عقب اعلان قيام دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ورغم الاستجابة العربية لهـــذا المطلب ، الا أن الحكومات العربية التى دخلت جيوشـــها فلسطين حينئذ قررت أقامة ادارة مدنية فلسطينية محـــدودة الاختصاصات ، ولا تمارس الشئون السياسية العليا ، الأمر الذى رفضته

الهيئة العربية العليا ، ازاء ذلك قبلت الأقطـار العربية باستثناء الاردن فكرة اقامة حكومة فلسطينية ، ورفض الاردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين التى أعلنت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، بدعوى أنه « بما أن الجبهـة الوسطى الى السهل فرام الله هى فى عهـدة الجيش العربى الاردنى ، ولا تزال الأمور معقدة ، فلا تستطيع ادخال يد ثانية ضـمن مسئوليات حكومتنا العسكرية وبالأخص الاشخاص الذين يرغبون فى الحكم ويسعون الى ذلك ، عـدا أن تشكيل حكومة كهـذه أمر يفرض على أهل فلسطين بدون اختيارهم » ، وتلا ذلك التحرك الاردنى الهادف الى اكتساب الس... الفلسطينية عبر مؤتمرى عمان فى ١ أكتوبر ١٩٤٨ وأريحا فى ١ ديسمبر ١٩٤٨ ، فقد فوض مؤتمر عمان الملك عبد الله تفويضا تاما فى أن يتحدث باسم عرب فلسطين ، أما مؤتمر أريحا فهو الذى قرر أن تتألف من فلسطين والاردن مملكة واحـدة ومبايعة الملك عبد الله ملكا عليها •

ورغم معارضة حكومة عموم فلسطين لقرارات مؤتمر أريحا ، الا أنها كانت عاجزة عن القيام بأى تحرك فاعل ، الأمر الذى أدى الى ضم الضفة الغربية لشرق الاردن ، وظهر واضحا العجز العربى عن تقـديم أى دعم لحكومة عموم فلسطين رغم عـدم القبول العربى العـام لتلك الخطوة ، بل وباتت حكومة عموم فلسطين تمثل عبئا على الحكومات العربية الساعية الى التخلص من التزاماتها العسكرية تجاه فلسطين •

ورغم نجاح هـذه الحكومات فى ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن مساعيها لاغلاق هـذا الملف مـع توقيع اتفاقيات الهـدنة فيما بين فبراير ويوليو ١٩٤٩ ، وبشكل يتواكب مع تحول بند القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة الى بند التقرير السنوى « لوكالة الاغاثة » بما يعنيه ذلك من اعتبارها قضية لاجئين ، الا أن التغير السياسى الذى شـهدته بعض الأقطار العربية بسرعة ــ خاصة سوريا ومصر ــ أدى الى ولوج مرحلة جـديدة أكثر ايجابية فى اطار حقبة تعريب القضية الفلسطينية ، وهى

مرحلة العمل القومى العربى الــــذى استقطب الغالبية العظمى من الفلسطينيين السيسين فى اطار شعار الوحــدة العربية كطريق لتحـــرير فلسطين ، حيث العمل الوطنى الفلسطينى مندمجا فى العمل القومى العربى بتياراته الرئيسية من بعث وناصرية وحركة القوميين العرب •

وشملت تلك المرحلة عقد الخمسينيات ونحو نصف عقد الستينيات، وهى فى الواقع مرحلة صعود الحركة القومية العربية الراديكالية ، التى أعطت للقضية الفلسطينية أولوية متقــدمة من منطلق قومى ووحــدوى أساسه أن فلسطين هى البــوابة التى دخلت منهـــا الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لضرب الأمة العربية وطموحاتها فى التقــدم والوحدة، ولتهــديد وجودها وشخصيتها القومية بمـــا يعنيه ذلك من ضرورة تصدى الأمة العربية بكاملها للخطر ، وليس الشعب الفلسطينى وحـــده ، وفى هذا النطاق أصبحت قضية الوحـــدة والعمل العربى المشترك بمثابة الطريق الى تحرير فلسطين وكان من الطبيعى أن يؤدى دلك الى غياب العمـــــل الفلسطينى المستقل ، ليس فقط لاندماج الفلسطينيين فى العمل العربى القومى ، ولكن أيضا لأن عقـــد الخمسينيات كان يمثل اقصى مراحل المعاناه بالنسبة للشعب الفلسطينى اقتصاديا واجتماعيا فى ظـــل واقع الشـــتات وحيـــاة البؤس فى المخيمات •

وفى ثنايا تلك الحقبة القومية بدأت ارهاصات العمـــل الفلسطينى المستقل فى الظهور بشكل تدريجى ، بدءا بالتمايز داخل الأطراف التنظيمية لبعض الحركات القومية ، وبالدات حركة القوميين العرب التى تشكلت فى داخلها « لجنة فلسطين » عام ١٩٥٨ وساهمت بعض الخـــلافات العربية وخاصة الخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم فى اذكـــاء هـــذا التطور ، حيث بدأت الدعوة العربية الرسمية الى اعـــداد الشعب الفلسطينى للمعركة ، وأخـــذ مجلس الجامعة العربية ابتداء من سبتمبر ١٩٥٩ فى بحث قضية الكيان السياسى الفلسطينى رغم معارضة الاردن ،

الأمر الذى قاد الى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية فى أوائل عام ١٩٦٤، وفى اطار العمل العربى الرسمى فى نفس الوقت وجدت منظمات فلسطينية ثورية خارج ذلك العمل أهمها حركة « فتح » التى مارست العمل الميدانى ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، الأمر الذى كان بمثابة هزة للعمل العربى الرسمى اجمالا بما فى ذلك القوى القديمة الراديكالية التى انحصرت تصوراتها الاستراتيجية بشأن تحرير فلسطين فى مفهوم الحرب النظامية وانطلاقا من شعار الوحدة طريق التحرير .

وكان ميلاد هذه المنظمات الفدائية وانطلاقة العمل المسلح نقطة التحول الرئيسية التى قادت الى تكريس العمل الفلسطينى المستقل عقب هزيمة الحركة القومية العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، وبدأ حينئذ أن الثورة الفلسطينية المسلحة التى ولدت على أيدى هذه المنظمات الفدائية تعرف الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين .. بعد أن ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية والحركة القومية العربية لما يزيد على نصف قرن ، وبالفعل نجحت الثورة الفلسطينية فى فرض نفسها وأسلوبها النضالى القائم على الكفاح المسلح .

وقد كان على هذه الثورة التى ولدت خارج الأراضى المحتلة سواء عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٤٨ ، أن تجد طريقها الى داخل هذه الأراضى الفلسطينية ، مما طرح لأول مرة قضية « الداخل الفلسطينى » ، « والخارج الفلسطينى » بعد أن كان الخارج فى العادة عربيا .

وبذلك اصبحت هناك ثلاثة أضلاع للعمل الفلسطينى ، خاصة وأن امتلاك الثورة الفلسطينية لزمام المبادرة لم يبلغ أهمية « الخارج العربى » وخاصة مع عجز هذه الثورة عن بناء قواعدها الأساسية داخل الأراضى المحتلة خلال الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ولجوئها الى اقامة هذه القواعد

فى الأراضى العربية المحيطة بفلسطين والخاضعة لسيادة أفكار عربية لهـا مواقفها تجاه العمل الفــدائى .

وقــد أدت خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة القواعد الآمنة داخل الأراضى المحتلة ، واخفاق محاولاتها فى هــذا الاتجاه عقب حــرب ١٩٦٧ الى الحــد من فاعليتها فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى ، والى اضطرارها للارتباط بالواقع العربى الذى اتجه صوب مواقع محافظة فى الغالب الأعم عقب تلك الحرب وبتأثيراتها .

والمؤكد أن هناك عوامل متعــددة ومتشابكة ساهمت فى هـــذه الخسارة ، لكن فى مقــدمتها ثلاثة عوامل رئيسية :

١ ــ قصــور استراتيجية المقــاومة :

بدا منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية أن هناك نوعا من المبالغــة فى التأثر بالقوانين العامة أدى الى تعاظم الاتجاه لنسخ أساليب الكفاح من تجارب أخرى على حساب السعى الى اشتقاق هــذه الأساليب من الواقع الفلسطينى المعين وكانت محصلة ذلك خلطــا بين مستويات العمل الفدائى ، وعــدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية ، فأعطى كثير من قادة الثورة للعمل الفــدائى فى بدايته الأولى صفة حرب الشعب ، رغم أن الميثاق الوطنى الفلسطينى كان مصيبا فى التمييز بين هذا العمل لحظة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين الحرب الشعبية ، وأدى هــذا الخلط بين العمل الفــدائى فى مرحلة بدائيــــة ، التى كانت دون حرب العصابات ، وبين حرب التحرير الشعبية الى تحــديد مداخل وهميــة لهــذا العمل مشتقة من التجربة الصينية دون تصرف :

المرحلة الأولى : اضرب واهرب .

والثانية : المواجهة المحدودة •

والثالثة : الاحتلال المؤقت •

والرابعة : الاحتلال الثابت •

والأهم من ذلك ما ترتب عليه من تبسيط ضار عندما اعتقد البعض أن الثورة الفلسطينية أنجزت المرحلة الثانيه ، أى المواجهة المحدودة بخوضها معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ وأنها اجتازت المرحلة الثالثة : أى الاحتلال المؤقت ـ مع احتلالها لقرية الحمة شمالى فلسطين فى مايو ١٩٦٩ ، ورغم أن اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك أظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه ، وساعد على التراجع عن هذا التصور المنقول حرفيا من تجربة أخرى ، الا أنه ترك آثارا ضارة كان من الصعب تداركها ، كما أنه أدى الى اصدار أحكام غير دقيقة على الثورة فى مجملها خلال الجدل الذى دار على الصعيد العربى فى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينيات ، حيث حكم بعض المفكرين العرب عليها بالفشل ، وعلى حرب التحرير الشعبية بالاخفاق قبل أن توجد على أرض الواقع ، وفى نفس الوقت حددت الثورة الفلسطينية هدفها فى البداية بشكل مبالغ فيه ، وهو تصفية الوجود الصهيونى فى فلسطين على نحو يتجاوز كل قدراتها المتواضعة ، وقد اعترف بعض قادتها بعد ذلك بأن اعلان ذلك الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم بينما كان الهدف الحقيقى هو مناوشة العدو وابقاؤه فى حالة تيقظ واستعداد وارباك اقتصاده •

ويضاف الى ذلك أيضا عدم تحديد طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح والكفاح السياسى والخلاف الواضح بين الفصائل المختلفة للثورة الفلسطينية حول هذه العلاقة ، وبالذات بين حركة فتح من ناحية وفصائل اليسار الفلسطينى من ناحية أخرى •

وقد حال هذا القصور فى الأساس النظرى لاستراتيجية الكفاح المسلح دون امكانية تبلور نظرية فلسطينية متكاملة فى المقاومة الوطنية ، وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا القصور على الممارسة العملية لهذا الكفاح ، فقد ظلت انطلاقة العمل الفدائى فى أضيق نطاق عقب حرب ١٩٦٧ ، ورغم تناميها بعد ذلك ، الا أنها ظلت أسيرة القانون الذى حكم وجودها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل الفدائى داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفاعليته ، فكانت الثورة الفلسطينية قد حاولت بالفعل اقامة قواعدها الرئيسية داخل الضفة والقطاع عقب حرب ١٩٦٧ ، لكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب تتعلق بقصور استراتيجيتها ، وبالأوضاع الاجتماعية السياسية فى المنطقة ، وبفاعلية الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة عليها ، وأدت خسارة الثورة لمعركة المناطق القاعدية الآمنة فى الأراضى المحتلة الى اتجاهها الى تركيز هذه القواعد خارجها ، وفضلا عن المشكلات التى أثارها انتقال الجسم السياسى والعسكرى للثورة الى الاردن ولبنان ، كان هذا الانتقال يصب فى اتجاه مراحلة المقاومة بالداخل فى مدار العجز عن التحول الى حرب عصابات طويلة النفس ، ووجه التصور هنا أن العمل الفدائى لم يقم من البداية على اعطاء الضفة والقطاع الأهمية المركزية والأولوية الأولى فى العمل المقاوم ، ولذا ظل الجزء اللاجىء من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر الأهم فى المقاومة ، فكان على مخيمات اللاجئين فى الاردن ولبنان أن تشكل المحيط الاجتماعى الذى نهلت منه المقاومة ، وهذا لا يعنى أنه حدثت قطيعة بين الثورة وجماهير الداخل ، بل على العكس شهدت الضفة والقطاع نهوضا وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية ، لكن فى نطاق لا يتجاوز الحدود الدنيا حتى الانتفاضة الأخيرة ، فكان وجود العمل الفدائى فى صراعات جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وأبقى تأثيرا محدودا على العدو المتفوق عسكريا والقادر على امتصاص وتعويض الضربات التى توجهها له بين الحين والآخر .

٢ ـ عدم ملاءمة الاطار السياسى ـ الاجتماعى فى الأراضى المحتلة :

ولم يكن قصور استراتيجية المقاومه هو وحده مصدر هذا الخلل البنيوى ، وانما أيضا التركيب الاجتماعى للاراضى المحتلة الذى يعتبر العامل الأهم وراء هذا الخلل . فهذا التركيب هو الذى ساعد على نجاح السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة عقب الاحتلال ، وحال دون أن تصبح الأراضى المحتلة بمثابة « البحر بالنسبة للسمك » كما تقول عبارة ماوتسى تونج الشهيرة ، فكانت بعض عائلات الطبقة العليا فى الضفة الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجديد الناجم عن الاحتلال الذى ابدى استعدادا سريعا للحفاظ لها على مواقعها وامتيازاتها، وكانت سياسة الجسور المفتوحة التى اتبعها الاحتلال من أهم السياسات التى اتخذت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعى لهذه الطبقة ، بما يحول دون كسادها بانعكاساته السلبية على جناحها التجارى أيضا .

والواقع أن هذا السلوك لم يكن غير متوقع من بعض عائلات الوجهاء التى ساهمت ـ بعد هزيمة ١٩٤٨ ـ فى ضم الضفة العربية الى الاردن ، وكما اتضح من مرحلة نشأة الحركة الوطنية الفلسطينيه لم تشارك هذه الطبقة عموما فى العمل الوطنى الا بدور دبلوماسى هادىء ، وان كانت بعض المصادر تؤكد أن عناصر من هذه الطبقة تحلت بروح مثالية وحملت السلاح ضد الانجليز والصهاينة . لكن ليس ثابتا ان أيا من عناصر هذه الطبقة قام بحمل السلاح سوى الشهيد عبد القادر الحسينى قائد جيش الجهاد المقدس فى حرب ١٩٤٨ .

فتاريخ الارستقراطية الفلسطينية يؤكد أنها طبقه نبلاء غير مقاتله فى الغالب ، وشديدة التمسك بالأساليب الشرعية فى العمل السياسى ، فكان ملاذها فى مواجهة الخطر الصهيونى هو التحرك الدبلوماسى . ومحاوله تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر العرائض والتصريحات

والتحــذيرات ، وهــذا هو حــدود دورها التى تتفق عليها أهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولذلك وقــع على متوســط وصغار التجار وبعض الحرفيين والفلاحين ثم العمال عبء النضال السياسى ذى الطابع العنيف •

ورغم أن حجم هذه الطبقة كان محــدودا عند الاحتلال الاسرائيلى ، الا أنها كانت تمسك بمفاتيح السيطرة على الضفة الغربية فى الوقت الذى كانت الطبقة الوسطى المدنية والريفية مهشمة سياسيا ، رغم أنها تمثــل غالبية سكان الضفة ، وكان الملاك الزراعيون هم الأكثر نفوذا داخل هــذه الطبقة بتأثيرهم النافــذ على الريف الفلسطينى ، ولا يستند هــذا النفوذ الى أدوات القمع فى الأساس ، وانما الى علاقات اجتماعية تجعله أكثر قبولا من صغار وفقراء الفلاحين الذين يفترض أنهم مصدر الدعم الحقيقى لأية حركة مقاومة فى بلد زراعى ، وقــد بقيت تأثيرات هــذه العلاقات قائمة رغم التغير الاجتماعى الذى شهدته هذه المنطقة مع التطور الرأسمالى البطىء للزراعة والانتشار النسبى للتعليم الحــديث ، وزيادة الاتصــال المباشر بالثقافة الأوربية ، والتصاعد النسبى فى أهمية الطبقة الوسطى •

٢ ــ الانقسامات الفلسطينية :

عانت الثورة الفلسطينية منذ مرحلتها التكوينية من تعــدد سياسى وفكرى يمكن اعتباره امتدادا للتيارات المتباينة على الساحة العربية بدءا بالقومية العربية وحتى الاشتراكية المــاركسية بتنوعاتها مرورا بالتيــار الوطنى الفلسطينى بطبيعة الحال ، واقترن هــذا التعــدد بانقســـام تنظيمى وحركى تزايدت حــدته مع مئات الانشقاقات فى صفوف بعض فصائل المقاومة ، وتكرس هــذا الانقسام بفعل ثلاث عوامل رئيسية :

(أ) دور بعض الأقطار العربية التى عمدت الى انشاء فصــــائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها •

(ب) المصالح الذاتية ، حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل سوى نزعات ذاتية لبعض الأفراد الطامحين الى الزعامة •

(جـ) ضيق الأفق السياسى ، أى العجز عن الاحاطة بالأبعاد الحقيقية للمقاومة ، وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية ، والواقع أن هذا الانقسام لم يكن ليلقى بهـذا القـدر من تأثيراته السلبية على الثورة الفلسطينية لو انه لم يمتد الى العمل العسكرى•

فقد حال هـذا الانقسام دون توفر الوحـدة العسكرية للثورة ، وقاد الى تعـدد الخطط العسكرية ، وغياب الخط العسكرى السـياسى الواحـد ، وهـذا الظرف الخاص بالثـورة الفلسطينية يتناقض مـع أحـد القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة ، حيث كان وجود قيـادة عسكرية موحـدة بمثابة كيان عام لكل هـذه التجارب ، فكان غياب العمل العسكرى الموحـد بفعل الانقسام السياسى الفلسطينى من أهم العوامل التى أثرت سلبيا على مسار الثورة منذ انطلاقتها رغم انضواء جميع الفصائل تحت لواء منظمة التحرير ـ باستثناء انسحابات قليلة ومؤقتة لبعضها حتى عام ١٩٨٣ ، الذى شهد انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير • ورغم أن عام ١٩٨٧ شهد مصالحة وطنية فلسطينية توجها الى انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (١٩ ـ ٢٠ أبريل ١٩٨٧) • الا أن هـذه المصالحة التى شملت أهم الفصائل الفلسطينية لم تشمل تجاوز الوضع الانقسامى الذى كان سائدا قبل ١٩٨٣ ، ولم تتطرق الى مسألة الوحـدة العسكرية للثورة •

وهكذا تجمعت هـذه العوامل الثلاثة الى جانب فاعلية الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة على المناطق المحتلة فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ ؛ لتقود الى خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة اقامة قواعـدها الرئيسية فى الداخل ، وازاء ذلك لجأت الثورة الى اقامة هـذه القواعـد على الأراضى

العربية المتاخمة للمناطق المحتلة بدءا بالضفة الشرقية لنهر الاردن ، حيث توجد الأرض التى تتاخم القطاع الأطول من الضفة الغربية المحتلة بطول حوالى ٦٠٠ كيلو متر ، حيث يعيش أكبر عدد من الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة ، وأدى ذلك الى اثارة التوتر بين الثورة وبين الحكومة الاردنية ، الأمر الذى جعل توفير القواعد الأمنية الضرورية لحرب العصابات أهم معضلة تواجه هذه الثورة ، والمعروف أن لهذه القواعد أهمية فائقة فى جميع نظريات المقاومه وتجاربها ، لما توفره من امكانات للتجمع والتدريب والتثقيف والاستعداد لمواصلة المعركة .

وقد نبع التوتر بين الثورة وبين السلطات الاردنية ، ثم اللبنانية من طبيعة القاعدة الآمنة نفسها ، باعتبارها المكان الذى تمارس فيه الثورة السيطرة بل والسلطة الكاملة وسط شعب مؤمن بها ، ولم يكن ثمة أى نظام عربى يمكن أن يسمح للثورة الفلسطينية بمثل هذه السيطرة على الأرض والشعب ، فضلا عن اختلاف تصورات هذه النظم ، لأسلوب ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، وعدم ايمانها بالعمل الفدائى .

وازاء ذلك كان الصدام السريع بين الثورة والسلطات الاردنية ، ولدى أسرع به تبنى بعض فصائل هذه الثورة أفكارا راديكالية دعت الى تحقيق نوع من التغير الاجتماعى الراديكالى فى الوطن العربى كأحد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامى ، وانتهى ذلك الصدام بمعارك أحراش جرش وعجلون فى يوليو عام ١٩٧١ ، التى أنهت الوجود المسلح للثورة بالاردن ، وحرمتها من أهم مناطق قاعدية يمكن أن تعتمد عليها بعد أن عجزت عن التمركز فى داخل الأراضى المحتلة .

أما المناطق القاعدية التى أقامتها الثورة الفلسطينيه فى لبنان بعد ذلك ، والتى كان بعضها قد أقيم بالفعل قبل الخروج من الاردن ، فلم تكن لتؤدى الدور الحيوى الذى يكفله الوجود فى الأراضى الاردنية

المتاخمة للاراضى المحتلة ، وبامتداد طويل على خط الحــدود يصعب احكام إغلاقه نهائيا ، ومع ذلك سعت المقاومة الى الافادة من قــدرتها على اقامة مناطق قاعــدية بلبنان لتوجيه ضربات الى منطقة الجليل المحتلة عام ١٩٤٨، ولذلك كانت القواعــد التى أقامتها الثورة الفلسطينية فى لبنان دات فاعلية فى دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربى أكثر من أهميتها فى دعم العمل الفــدائى بالضفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد ، فقــد قنعت الثورة بعــد الخروج من الاردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة مــع قيادة المقــاومة السياسية الى جانب القوى الوطنية الأخرى داخــل الاراضى المحتــلة .

وفى نفس الوقت لم تسع الثورة الفلسطينية الى اقامة مناطق قاعدية لهــا داخل الأراضى السورية من الأصل بسبب الرفض السورى لاستقلال العمل الفــدائى ، ولكن الملاحظ أنها تجنبت من البداية اثارة مشــكلات مع السلطات السورية فى هــذا المجال ، وبررت ذلك بعــدم ملاءمة الواقع الجغرافى للعمل الفدائى ، بمعنى أن المناطق الحــدودية عند هضبة الجولان لا تصلح لحرب العصابات لافتقادها الى الأهــداف الحيوية التى يمكن ضربها . ولعــدم وجود كثافة سكانية فلسطينية عند الجانب الســورى للحــدود يمكن أن تنزرع فيها القوات الفــدائية .

وعلى هــذا النحو لم تجــد الثورة الفلسطينية سوى لبنان ، وبالــذات جنوبه المحاذى لشمال اسرائيل ، كموقع لاقامــة قواعــداها الرئيسية مستفيدة من ضعف السلطة اللبنانية ، ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية فى لبنان تؤيد الوجود الفلسطينى المستقل ، لكن هــذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة فى لبنان بالشكل الذى كان عليــه بدا دائما كأمر مؤقت ، وخاصة بعــد نشوب الحرب الأهلية وتورطها فيهــا ; وتضافر التدخلات السورية فى الساحة اللبنانية ، ومع ذلك فقــد نجحت المقاومة فى الحفاظ على هــذا الوجود فى ظل الحرب الأهلية ، حتى تعرضت لضربة قاصمة عبر الغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ .

وهكذا يمكن القول بأن خسارة الثورة الفلسطينية لمعركة القواعد الآمنة فى الضفة قبل نهاية عام ١٩٦٧ ، وفى غزة مع أواخر ١٩٧١ ، وعدم اصرارها على متابعة هـذه المعركة ، ولجوئها للبحث عن أماكن لاقامة هذه القواعد فى أقطار الطوق العربية ، قادها الى أزمة اعتمادها على هـذه الأقطار لوجود قواعد الفدائيين على أرضها ، بما يعنيه ذلك من اعتمادها على عوامل خارجة عنها ولا تستطيع التحكم فيها ، ولذلك كان عليها أن تواجه مشكلات فى علاقاتها مـع هـذه الأقطار على نحو وضع قيـود كبيرة على قراراتها • وكان ذلك الوضع الذى اضطرت اليه الثورة الفلسطينية أهم مصدر للخلل البنيوى فى حركتها ، ممـا أدخلها فى صراعات جانبية واسعة النطاق ألهتها عن صراعها الرئيسى ، واستنزفت الكثير من طاقاتها ، وفرض عليها أن تنضبط فى اطار أحكام قوانين الوضع العربى ، الأمر الذى زاد عجزها عن المواجهة الفاعلة للاحتلال الاسرائيلى ، واكب ذلك تزايد مستمر فى العجز العربى العام قاد الى التعليق بسرابيات حل سلمى ممكن خارج اطار الشروط الاسرائيلية المجحفة •

لكن فى الوقت الذى كانت هـذه الظروف تهـدد فى محصلتها النهائية استمرار الثورة الفلسطينية ، أخـذت قيادتها تتنبه الى ضرورة العـودة للعمل فى داخل الأراضى المحتلة وخاصة بعـد أن أكدت حرب ١٩٨٢ الفلسطينية اللبنانية — الاسرائيلية عجز « الخارج العربى » وعدم قدرة « الخارج الفلسطينى » على الاستمرار دون تصعيد الكفاح الوطنى فى الداخل ، وفى ذلك الوقت كانت الأراضى الفلسطينية المحتلة ، التى شهدت عملية تغير اجتماعى بطىء لكن عميق ، قـد باتت مهيأة لأن تأخـذ زمام المبادرة فى الحركة الوطنية الفلسطينية ، حيث أخـذ الوضـع الذاتى الضرورى للاستجابة لتحـدى الاحتلال يتحقق كمحصلة لهـذا التغيير الاجتماعى الذى يمكن تلخيص أهم معالمـه فى :

١ — اكتمال نضج جيل فلسطينى جـديد من أبناء الأراضى المحتلة يتميز بقـدرات أعلى فى مواجهة الاحتلال من الجيل السابق عليه ، ويوصف

هـذا الجيل بأنه أقـل خوفا من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة في مواجهتها، لأنه لم يعايش صـدمة الاحتلال وهزيمة ثلاثة جيوش عربيـة في حرب ١٩٦٧ ، ولم يعتقد في يوم ما أن الجيش الاسرائيلي لا يمكن أن ينهزم على عكس الجيل السابق عليه الذي شهد هـذا الجيش يقتحم الضفة والقطاع دونما عناء ، وتعـدى زحفة أراضي الدول العربية المجاورة .

وقـد أخـذ وعي هـذا الجيل الجـديد في التفتح مع حرب ١٩٧٣، حيث عايش خبرة التراجع النسبي لهـذا الجيش فيها ، كما عايش خبرة حرب ١٩٨٢ اللبنانية وعجـز هـذا الجيش عن القضـاء على المقـاومة الفلسطينية وقطاع محـدود من القوى الوطنية اللبنانية التي صمدت في مواجهته ٨٨ يوما دون أي عـون عربي . ثم اضطراره للانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية التي احتلها ، وفضلا عن ذلك فان نشأة هـذا الجيل في ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة والندية ، حيث تعود على التعامل مع السلطة المحتلة في الصباح والمساء وعند كل مفترق طرق ، وتؤكد الاحصاءات الاسرائيلية أن غالبية أعمال العنف في الأراضي المحتلة يقوم بها شـباب أو صبية من أبناء هـذا الجيل ، الذي تنعكس روحه القتالية بالضرورة على الجيل السابق — أي الآباء والأجـداد — الذين تدل أحـداث الانتفاضة الكبيرة على دورهم الفعال فيها الى جانب أبنائهم ، ويزيد من الحالة الثورية لهـذا الجيل ادراكه المتنامي لعجز الوضع العربي عن ممارسة أي دور جدي من أجل تحريره ، وبالتالي فليس أمامه سوى الاعتماد على نفسه اذا أراد التحـرر من الاحتـلال .

٢ — تصاعد دور الجامعات الفلسطينية بالداخل في الحركة الوطنية مع التزايد المستمر في أعـداد طلابها من أبناء هـذا الجيل الذين تصطدم أبسط حقوقهم في الحياة بواقع الاحتلال ، فهؤلاء الطلاب لا يجدون العمل بعـد تخرجهم ، وخاصة بعـد أن أخـذت فرص العمل تقل في الأقطار العربية مع الانحسار النسبي للموجة النفطية ، في الوقت الذي تزداد

أعـــدادهم بسرعة بعـــد القفزة الهائلة التى شـــهدتها جامعات الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٧٥ ، والتى كانت محصلتها استيعاب هـــذه الجامعات لحوالى ١٧ ألف طالب عام ١٩٨٧ ، ويأتى معظمهم من الطبقـــة الوســـطى والدنيا التى باتت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتـــلال ، كما أن نسبة عالية منهم من أبناء المخيمات الذين ليس لديهم ما يفقدونه فى المواجهـــة مـــع سلطات الاحتلال ، وهـــذا التطور هـــو ما يفسر كيف تصاعد دور الجامعات فى الحركة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات المـــاضية لتصبح احـــدى وأهم ركائزها وأحـــد أبرز مراكز الاشعاع الثورى بانعكاساتها المباشرة على محيطها الجغرافى ٠

٣ ــ تزايد مشاركة العمال والفلاحين فى الحركة الوطنية ، فقد شهدت الفترة المـــاضية تزايدا مطردا فى أعـــداد القوة العاملة المـــأجورة نتيجة فقدان كثير من صغار الفلاحين لأراضيهم فى ظـــل سياسة المصادرة التى تنتهجها ســـلطات الاحتلال لأغراض استيطانية أو عسكرية أو انتقامية من المشاركين فى المقاومة أو المتعاطفين معها ، ويضاف الى ذلك تسرب أبنـــاء الفئات الدنيا من الدراسة وتوجههم الى سوق العمل تحت ضغط الحاجة ، وكانت سلطات الاحتلال قـــد سعت الى استيعاب هـــذه الظاهرة المتنامية من خلال فتح سوق العمل الاسرائيلية أمام عمال الضفة والقطاع ، والذين تصل أعـــدادهم الى ما يزيد على مئة ألف من العمال ، لكن سياسة فتـــح باب العمل لعمال الضفة والقطاع فى اسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة فى ظـــل الاتساع المستمر فى قاعـــدة الطبقة العاملة ، وتقلص فرص العمل بالأراضى المحتلة ، والثابت أن هناك علاقة طردية بين انتشار البطالة وبين انخراط أعـــداد متزايدة من العمال فى الحركة الوطنيه ، وواكب ذلك بدء مشاركة قطاعات من الفلاحين فى هـــذه الحركه منذ انتفاضة يوم الأرض فى ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ ٠

٤ ــ تزايد دور التجـــار فى الحركة الوطنية وخاصـــة خلال الأعوام

السابقة عندما أخـذ هـذا الدور طابعا مبادرا ومنظما ، حيث لم تعـد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين باغلاق المحلات ، بل تطورت فى اتجـاه المبادرة بالدعـوة للاضراب ، وهـو الدور الذى ظهرت فاعليته بوضوح خلال الانتفاضة •

فلم تعد هناك مدينة فى الأراضى المحتلة لايشارك تجارها فى الاضراب بمـا فى ذلك مدينة رام الله التى ضرب تجارها الأثرياء مثالا فـذا فى التضحية ، على عكس معظم التوقعات الاسرائيلية التى ذهبت للمراهنـة على ابعاد هـذه المدينه المزدهرة عن الانتفاضة ، خاصة وأن سكانها عموما من الطبقة الوسطى التى تعمل بالأعمال الحرة ؛ وليس فيهم لاجئون من الذين فقـدوا أملاكهم عام ١٩٤٨ •

وقـد أدى هـذا التغير الاجتماعى الى تهيئـة الوضـع الذاتى فى الأراضى المحتلة لمواجهة جـديدة مع الاحتلال فى حالة توفر المناخ العام اللازم لهـذه المواجهة ، وهو المناخ الذى أخـذ يتخلق منذ أوائل عام ١٩٨٦ بعـد سقوط آخر رهان كبير على التسوية السلمية من خلال تجربة اتفاق عمان ، ليصل الى ذروته فى أواخر عام ١٩٨٧ •

وقـد ساهمت مختلف القوى الفلسطينية فى الداخل فى خلق هـذا المناخ ، لكن مع دور أكثر تأثيرا للتيار الاسلامى فى قطاع غزة حيث تفجرت الانتفاضة لتنتقل الى الضفة الغربيه ، وقـد تمكن المجاهـدون العاملون فى اطار « سرايا الجهاد الاسلامى » بصفة خاصة من تحريك الركود الذى ظل يسيطر على القطاع لفترة طويلة وخلق مناخ جـديد بين أهله ، من خلال تصعيد المقاومة السياسية والمسلحة داخله خـلال عام ١٩٨٧ بمعدلات تجاوزت المقاومة التى شهدتها الضفة الغربية لأول مرة منذ فترة طـويلة حيث ظلت الضفة مركز المقاومة ضـد الاحتلال •

ويجدر الاشارة بأن انضواء التيار الاسلامى فى اطار هذه « الجبهة »

ينبغى أن يحـد من المخاوف المبالغ فيها من أن يؤدى تصاعد هـذا التيار الى صبغ الحركة الوطنية والفلسطينية بصبغة دينية ، وهى مخاوف، قد تكون مبررة نظريا ، لكنها لا تأخـذ فى اعتبارها عـدة معطيات هـامة أبرزهـا •

١ ـ التباين الضرورى بين أنشطة التيارات الاسلامية المعارضة لأنظمة الحكم فى بعض البلاد والساعية لاقامة دول اسلامية ، وبين نشاط تيار اسلامى يقاتل من أجل تحرير وطنه فى المقام الأول بما يعنيه ذلك من ضرورة تأجيل أى خلاف حول نوع الدولة التى ينبغى اقامتها بعد التحرير ، وتبرز أهمية هـذا التباين لا من وجهته النظرية فحسب وانما من رصـد حركة التيار الاسلامى الفلسطينى فى الواقع ، والتى تؤكد تغلب الاتجاه التحريرى المتحالف مع القوى الوطنية الأخرى بقيادة « فتح » فى الداخل وعزلة الاتجاه الانقسامى الذى يعطى الأولوية لقضايا أيديولوجية •

٢ ـ البناء الفكرى لقطاع رئيسى من التيار الاسلامى الفلسطينى الفاعل وبالذات سرايا الجهاد ، والذى ينطوى على مكون وطنى وعروبى واضح كما يبدو من الصحيفة المعبرة عنها (البيان) التى تصـدر فى لندن ومن مطبوعاته السرية فى قطاع غزة ، حيث يمكن اعتبار الفكرة الاسلامية احـدى صياغات البحث عن الاستقلال الوطنى واسترداد الهوية ، وهى هنا ليست مجرد هوية اسلامية ، وانما ـ أيضا ـ هوية الوطنيه الفلسطينية فى مرحلتها الراهنة والحاسمة ، روحا قتالية استشهادية تزيد من قـدرتها على المواجهة ومن فاعليتها انطلاقا من المبدأ الاسلامى «النصر أو الشهادة»•

وفى هـذا الاطار يمكن القول بان التحالف الذى قام بين أهم تنظيمين للتيار الاسلامى (الجهاد والاخوان) وبين القوى الوطنية الاخرى بقيادة حركة « فتح » لعب أهم دور فى استمرار الانتفاضه من خـلال القيادة الوطنية الموحـدة التى امسكت برمام الموقف وعملت على توجيه الانتفاضه

فى مسارات محـــددة من خلال البلاغات والمنشورات التى توزع فى مختلف أنحاء الضفة والقطاع ، وتضم هـــذه القيـــادة عناصر من الصـــف الثانى والثالث (٢٥ ـــ ٤٠ عاما) بدلا من عناصر الصف الأول المعروف معظمها لسلطات الاحتلال ، وترتبط هـــذه القيادة بعلاقة تنسيق وثيقة مع قيادة منظمة التحرير فيما يتعلق بالتحركات الرئيسية فى مجرى الانتفاضة •

والى جانب هـــذه القيادة الوطنية الموحـــدة ، هناك لجان شـــعبية فى مختلف المناطق تتولى متابعة الموقف وتقـــدير ما تقتضيه الظروف من تصعيد أو تهـــدئة مؤقتة لالتقاط الأنفاس ونقـــل النشاط من منطقة الى أخرى ، تعمل معـــا فى تناغم غير مسبوق ، لاحظه معظم المراقبين عنـــدما وجـــدوا ايقاع الانتفاضة يجرى بشكل منظم ، وتقوم هـــذه اللجـــان بتكوين جماعات الدعم للذين يواجهون صـــعوبات معيشية بسبب توقف العمـــل •

وهـــذه اللجان تجتمع وتدرس وتقوم مراحل الانتفاضة ، ثم تتخـــذ القرارات المناسبة لادارة عملية المواجهة ، وتنبثق عنها أطر مركزية وأخرى فرعيه مترابطة فيما بينها ، وتنسق أعمالها بشكل مدروس وبوسائل اتصال متعـــددة وسرية ، وقـــد قاد تطور الانتفاضه على هـــذا النحو الى عزل القيادات التقليدية المهادنة ، والى اضطرار بعضها للرضوخ للمناخ الجديد، كمـــا يظهر من تراجع رشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق عن موقفـــه المطالب بالحكم الذاتى الى المطالبه بالانسحاب والدولة المستقلة ، معلنـــا ان جماهير الشارع الفلسطينى اكدت صحه هـــذا الطلب ولابد من الوقوف الى جانبهـــا •

وفى هـــذا الاطار حققت الانتفاضة أوسع مشاركة وطنية فى مواجهه الاحتلال منذ ١٩٦٧ على نحو يجعل من استراتيجية العصيان المدنى أمرا متاحا لأول مرة منذ فشل محاوله تطبيقها الوحيدة فى الشـــهور التالية للاحتـــلال •

وقد دعت بعض البيانات الصادرة عن « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » بالفعل الى الاستعداد لهذا العصيان الذى ينبغى الاعداد له بجدية ، وسرعة استثمار لقوة الدفع التى حققتها الانتفاضة فى الأراضى المحتلة فى اطار خطة تدريجية تصاعدية تبدأ بمقاطعة السلع الاسرائيلية التى يمكن الاستغناء عنها ، مع العمل من أجل توفير بدائل للسلع الأخرى اعتمادا على الجهود الذاتية الأساسيه ، مع الامتناع عن دفع الضرائب تدريجيا ، ورفض البطاقات الاسرائيلية ، وعدم ملء الاستمارات الرسمية الا باللغة العربية ، والامتناع التدريجى عن العمل داخل اسرائيل أو فى المنشآت الاسرائيلية بالأراضى المحتلة ، والسعى الى توفير تغطية اقتصادية لتعويض الأجور التى يحصل عليها أكثر من مائة ألف عامل حتى يمكن توفير أعمال لهم داخل الأراضى المحتلة ، فاذا انتهت الانتفاضة بارساء حجر الأساس لهذا العصيان . وكسر حاجز التردد والخوف من المضى فيه ، وأمكن تنفيذ بعض خطواته الأولية بما يتيح البناء فوقها تدريجيا تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة أكثر تطورا من أى وقت مضى •

الانتفاضـــة :

اذا كانت كلمة الانتفاضة لغويا تعنى ، الاستيقاظ فجأة ، أو التحرك من أجل التخلص من كابوس ، أو الابتعاد عن شىء مزعج ، وان كانت سياسيا تعنى التخلص من الاحتلال فانها سيكولوجيا تعنى عمليه ولادة جديدة •

وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ، المفاهيم السياسية والاقتصادية . بل حتى طالت المفاهيم العسكرية المتعارف عليها فى الصراع الفلسطينى ــ الاسرائيلى منذ أربعين سنة ، ففى أقل من سنة أدت

الانتفاضه الى تغيرات اجتماعيه على مستوى الاتجاهات العامة وعلى مستوى السلوك الفردى •

ولكن قبل التفصيل فى موضوع الآثار النفسية والاجتماعية على الفلسطينيين يجب أن نتعرف على طبيعه الجو النفسى السائد فى الأراضى المحتلة قبل اندلاع الانتفاضة الشعبيه - أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ • حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومى والمنظم ضد كل فرد فلسطينى خلال العشرين سنة الأخيرة ، بهدف وضع أفراد هذا المجتمع فى حاله مستمرة من التوتر النفسى والاجتماعى •

فعن طريق مصادرة الأراضى ، وبناء المستوطنات ، وطرق جديدة للمستوطنين واعطاء بعض الامتيازات الهامشية لبعض القطاعات فى المجتمع الفلسطينى ، كان هدف الاحتلال التفريق بين أبناء المجتمع على أسس طائفيه أو اجتماعية من أجل تفسيخ نسيج المجتمع الواحد •

وعن طريق ابعاد المئات واعتقال الآلاف ، وفرض نظام منع التجول ، والعمل على نشر وباء المخدرات فى الوسط الفلسطينى . كانت سلطات الاحتلال تهدف الى تدمير البناء التقليدى للعائله الفلسطينيه سيكولوجيا على مدار العشرين سنة الأولى من الاحتلال وكانت الحصيلة جملة من الاحباطات والصراعات . وما نتج عنها من حالات تعانى القلق ، والاجهاد النفسى ، أمراض نفسية — وجسمية ومظاهر أخرى من السلوك المرضى •

فالاحتلال الاسرائيلى بطبيعته الاستيطانية الاستعمارية يرمز الى الغاء كل مظاهر الوجود الفلسطينى . ذلك أن طبيعة اللقاء الاجبارى هذا بين المستعمر والمستعمر يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية والأفكار العنصرية ، والتى تنطلق من مفهوم الاسرائيلى المستعمر والفلسطينى المستعمر وأهمها :

* أن الاسرائيلي كمستعمر هـو الذى ربح المعركة فى عام ١٩٦٧ ، فهو الأقوى وهـو السيد ، بينما الفلسطينى العربى هـو الخاسر ، فهو الأضعف وهـو العبد .

* أن الاسرائيليين أكثر ذكاء وأكثر حضارة ، وأكثر أخلاقا ، بينما الفلسطينيين أقـل ذكاء ، أقـل حضارة ، وأقـل أخلاقا .

* أن الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة أمورهم بأنفسهم سـياسـيا واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون الاستقلال وبحاجة الى من يدير أمورهم حتى لو أعطوا شيئا من الاستقلالية فسيصابون بالاحباط ، ولن يحسنوا استغلالها .

ومن بين وسائل هـذه الحرب السيكولوجية التى تقود الى حالات من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى ـ الاجتماعى، نرى الحـالات الآتيـة :

١ ـ حـالات الاحبـاط :

والتى تنتج غالبا عن اجراءات السلطة المحتلة المتمثلة فى منع الناس من السفر ، من الدراسة ، من زراعة أراضيهم ، ومن اختيـار نوعية ما يزرعونه ، بالاضافة الى منع الناس من جنى محصولهم كعقاب جماعى ، وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار ولفترات خاصـة فى المناطق الشعبية (المخيمات) المزدحمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء والمـاء من حين لآخر ، ومن أقوى الأمثلة على مخطط السـلطة فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هـو منعهم من التعبير عـن مشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد أحـدهم برصاص الجيش أو المستوطنين ، كذلك منع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكرى، بالاضافة الى منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية ، وذلك بمنع

المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة •

٢ ـ حالة الضغوط :

وتتمثل فى فرض السلطة المحتلة شروطا مستحيلة فى مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين ، فهناك ضغوط فى مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم وفتح المدارس والجامعات ، كتعهد الأباء والمدرسين بأن أبناء مدرسة ما لا يلقون الحجارة ، وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين فى السجون البعيدة عن أماكن سكنهم ، وتوزيع أفراد العائلة على أكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة ، بالاضافة الى رفض الزيارات بعد أن تكون العائلة والسجين قد هيئوا نفسيا لمثل هذه الزيارت •

ومنذ بدء الانتفاضة زاد على ذلك ما يسمى بالضغوط الاداريه ، حيث يضطر المواطنون للحصول على توقيعات قد تتراوح ما بين سبعة الى عشرة توقيعات من دوائر الحكم العسكرى المختلفة لانهاء أى معاملة ما . وبعد أن يتم جمع هذه التوقعات ، يعود الكثير من المواطنين الى الحاكم العسكرى لأخذ الموافقة النهائية على معاملاتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفتره المحدده لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة أسابيع فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكرى أو ما يسمى بالادارة المدنية . ولكن عليه أن يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة أخرى •

بالاضافة الى المعاملة المهينة من قبل جنود الاحتلال لطوابير المراجعين ، وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة ، بالاضافة الى ساعات الانتظار الطويلة •

ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل

سلطات الاحتلال هى رفض سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية، فهناك المئات من الحالات والتى تعيش فيها الأسرة الأب والطفل فى دولة فلسطين المحتلة والأم فى عمان ، انها احـــدى صور العـــذاب النفسى لمثل هـــذه الضغوط النفسية ـــ الاجتماعيه •

٢ ـــ حـــالة الصـــراع :

حيث تلجـــأ السلطات المحتلة فى محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق العقاب على المستوى الفردى والجماعى وذلك فى وضع المجموعة أو الفرد فى حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجـــأ أجهزة السلطة الى استعمال هـــذا النهج فى حالة الفرد السجين حيث تضع أمامه الاختيار بين أمرين احـــلاهما مر ، مثل :

- الاعتراف أو التعـــذيب •
- الابعـــاد او البقـــاء فى السجن •
- التجار يخيرون بين دفع الضرائب أو اقفال المحل التجارى •
- هـــذا ومن بين الاختيارات الأكثر صعوبه والأقـــل انسانيه اعتقال أى فرد من العائلة وغالبا ما يكون الأب ، وان يسلم الابن نفسه ، أو الاختيار بين سجن طفـــل يقـــل عمره عن ١٥ عاما أو دفع غرامة مالية عالية من قبـــل الأسرة •

وفى مثل هـــذا الوضع لم يجـــد الفلسطينيون أمامهم سوى اللجوء الى استعمال « العـــلاج النفسى ـــ الذاتى الفـــردى » ، أى أن كل فرد حاول أن يكيف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » •

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج •

وهكذا من أجل التكيف مع هــذا الاحتلال الكابوس وهــذه الحيــاة التى أصــبحت من خلاله معضلة وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا نسيئا يهد أمن الدولة لجأوا الى استعمال وسائل الدفاع مثل :

التعويض ، الاسقاط ، التبرير ، التقمص ، أو مسايرة العــدو •

ـ التعــــويض :

ويلاحظ بتسـقيه الايجـابى والسلب •

ايجابيــا :

ويتمثل ذلك فى اقبال الفلســطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق أساسيات لدولة فى الأراضى المحتلة مثل اقــامة الجمعيات والمؤسســات المختلفــة •

ســلبيا :

مثل الهجرة بحثا عن عمل أو دراســة ، العودة للمــاضى ، المبالغة فى اقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالحج ، وقــد يعود ذلك الى منع السلطات لمظاهر التعبير عن المشاعر والأحاسيس فى مناسبات أخرى ، حيث لم تترك أمام الناس ســوى هذه المنافذ •

ـ الاســقاط :

ويتمثل ذلك فى اسناد صفات الفرد ومسلكياته الى الآخرين كاعتبار الدول العربية وغياب النظام والوحــدة فيما بينها مسئولا عن استمرارية الاحتــلال•

ـ التبــرير :

ويتمثل ذلك فى ابداء أسباب تبدو منطقية لتفسير الفشل كقول الناس بأن الابتعاد عن الدين والوحدة هى سبب الهزيمة ، أو أن تدين الاسرائيليين ووحـدتهم هما سبب انتصارهم •

(م ١١ ـ ج ٢)

الاندماجيــة أو مسايرة العــدو :

وهى عملية التقمص اللاشعورى لعــدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها ، وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العملاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل « المعتــدى » وذلك بعــد أن فشــلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصــة •

كما يلاحظ وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات وبطريقة مبالغ فيهــا أحيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، وأحيانا بطريقة جــدية ، وفى حالة انفعالية ، ومع انطلاقة الانتفاضة أخلت طريقة العلاج الفردى الذاتى المكان الى نوع آخر من العلاج الجماعى ، والذى يشارك فيه كافة أفــراد الشعب ، ان الانتفاضــة كظاهرة نفسية ــ اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شــعورى •

لقــد اتخذت العــلاقة بين الفلسطينيين وســلطات الاحتلال منــذ ديسمبر ١٩٨٧ اتجاها جديدا ، وهــو صــدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى •

لقد ولدت الانتفاضة الفلسطينية من مجموعة من الاثارات والاستجابات والتى حصلت ضمن جــو عام من الاحباط العام ، ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاما ووزير دفاعهم عاما آخــر حتى اضطر فى الســابع من نوفمبر ١٩٨٨ الى الاعتراف بقوله : ان مشاعر الكراهية عند الفلسطينيين نحــونا تأتى من احبــاطاتهم •

وهكذا فانه بعــد أكثر من سنة من الانتفاضة وضحت معالم طريق جــديدة للناس فى حياتهم اليومية ، حيث يعايش الناس الانتفاضــة وما نتج عنها من مسلكيات جــديدة كعملية تطهير نفسى تشمل كل أفراد المجتمع وفئاته ، والتى يمكننا ملاحظاتها على المستويين الجماعى والفردى •

أولا ـ على المستوى الجماعى :

تأكيد الاحساس بالهوية الجماعية ، والانتماء الى مجتمع واحد ومصير واحد . فلقد أدت الانتفاضة كحركة شعبية الى تقليص الفجوات الاجتماعية والاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتى حاول المحتل تثبيتها على مدار العشرين سنه الأخيرة . فكل طبقة اجتماعية وحسب امكانياتها شاركت وبنضال سلامى فى العملية .

فقد ساهم التجار وأصحاب المصانع جنبا الى جنب مع العمال فى شل الحركة الاقتصادية مع ضمان تأمين الحد الأدنى من احتياجات السكان . وذلك ببرمجه وتنظيم مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التى يوجد لها بديل فى السوق الفلسطينى مع تشجيع الصناعات الوطنية .

- العمال الفلسطينيون العاملون فى اسرائيل يتناقص عددهم باستمرار فمن ١٠٠،٠٠٠ (مائة ألف عامل) تقلص عددهم الى حوالى ٤٠،٠٠٠ (أربعين ألف عامل) .

- أصحاب العقارات لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو بيوتهم ، كما أن الكثير منهم استوفى جزءا منها تفهما للوضع الجديد للسكان ، وقسما اخر من أصحاب العقارات وضعها فى خدمة اللجان الشعبية .

كذلك أرسل المزارعون الفائض من انتاجهم الزراعى ، أو باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة ، وسكان المناطق المحاصرة عن طريق اللجان الشعبية .

- كماأن عددا كبيرا من الموظفين العاملين فى أجهزة الحكم العسكرى من رجال الشرطة ، والضرائب والمكاتب الادارية قدموا استقالاتهم ، بالرغم من ذلك ، وبسبب ذلك فان نسبة الجريمة وتعاطى المخدرات والسرقات قد انخفضت وبنسبة كبيرة فى المجتمع الفلسطينى .

— وفى النهاية حدث تغير اجتماعى هام ذا مغزى شعبى له علاقة بالزواج حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار بدلا من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ دينار أردنى ٠

ان مثل هذه التغيرات كان يود الفلسطينيون اجراءها منذ بداية هذا القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات الشعبية والاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكن يلاحظ أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت انجاز ذلك وفى أقل من سنة ٠

ثانيا — على المستوى الفردى :

ساهمت الانتفاضة كحركة شعبية على المستوى النفسى — الاجتماعى فى احداث تغيير جذرى فى دور الفرد ذكرا كان أم أنثى ، صغيرا كان أم كبيرا ٠

— فيما يتعلق بالمرأة :

بالرغم من بقاء المرأة الفلسطينية فى بعض الأوساط الاجتماعية تلعب دورا تقليديا الا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى السياسى ، فهى واعية لدورها كأم وكمعلمة سياسية لأبنائها ، لقد شاركت المرأة بفئات عمرها المختلفة فى مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقد واجهت الجنود مباشرة ، وشاركت فى المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من قوة فى وضع جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين الأطفال والشباب لحمايتهم من اعتداءات الجيش بالضرب أو الاعتقال ، كما ساهمت المرأة فى المشاركة والاعداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات واضرابات عن الطعام ، كذلك كان لها دور رئيسى فى حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج الصوف للسجناء وزيارة عائلات السجناء والجرحى والشهداء ، كما تمكنت المرأة بحكم وضعها من فرص الحوار مع الجنود الذين يميلون غالبا الى عدم التحدث مع ضحاياهم ، أو الى استعمال كلمات نابية (للتأثير

على موقف المـرأة وصـمودها انطـلاقا من أفكارهم التقليدية عن المرأة الشرقية) فما كان من النساء الا رد الصاع صـاعين وبنفس اللغة ، هـذا ونادرا ما كان يحـدث بعض الحوار خاصة فى حالة تأثر بعض الجنـود بموقف المـرأة منهم •

ـ فيما يتعلق بالمراهقين أو مرحلة الشـباب :

ان الشباب يمثلون الأمل والطليعة فى المجتمع الفلسـطينى ، كما هـو الحال فى بقية المجتمعات ، وقـد تأكد ذلك فى مختلف مراحل الانتفاضـة الحالية ، كما تأكد فى مجموعة الانتفاضات السابقة والتى جرت فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ •

لقـد أثرت الانتفاضة الحالية باستمراريتها على دور وحياة الشباب، فالدور السائد للمراهق فى المجتمع الفلسطينى هـو كونه طالبا فى المدرسة، لكن مع اغلاق السـلطات للمدارس وملاحقاتها للشباب وجـد الشـباب أنفسهم فى الشوارع يضربون ويهانون ويعتقلون بدون أى سبب ، وهكذا لم تترك السلطات المحتلة بارهابها للشباب حلا الا الثورة ، وهكذا أيضـا وضع الشباب أنفسـهم عفويا وتدريجيا فى خـدمة القطاعات المختلفة فى مجتمعهم ؛ مما أدى فيما بعد الى ولادة اللجان الشعبية ، بدأت هذه اللجان فى الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة فى المناطق والأحياء الشعبية بهدف تقـديم خـدمات اجتماعية ، تربوية ، صـحية ، زراعيـة وتموينية وذلك بدلا من السـلطة المحتلة التى زادت من فرض قيودها على تقـديم القليل من هـذه الخـدمات ، لقـد أقـدمت سلطات الاحتلال على اغلاق جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، لقـد حولت السلطات بعض المدارس الى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش فى المدن ، كما حولت السلطات معظم المدارس فى القرى لخـدمة أهدافها ، بالاضافة الى تخريب محتويات هـذه المدارس وأبنيتها •

كما حاول الشباب تنظيم رجال الحراسة لاحباط محاولات السرقة المنظمة التى قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن فى الأراضى المحتلة خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلى •

وعلى المستوى النفسى ـ الاجتماعى ساهمت اللجان الشعبية فى توجيه الشباب لطاقاتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لوحظ انخفاضا فى عدد المدمنين على تناول المخدرات ، هذا المرض الخطير الذى حاولت السلطات الاسرائيلية نشره فى الوسط الفلسطينى فى السنوات العشر الأخيرة ، كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس وأفرادهم كانت تحل بالتوجه للجان الشعبية أو الشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لمحاكم وشرطة السلطة ، هذه التغيرات فى دور الفرد وضعت الشباب مباشرة فى خدمة مجتمعهم فقسم منهم يساهم فى تعليم أطفال حارته بعد أن أغلقت السلطات المدارس الحكومية ، وهكذا ولدت فكرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبى ، وقسم آخر يزرع الأرض فى فناء منزله أو منزل جيرانه ، والقسم الآخر يشارك فى المظاهرات والاعتصامات أو مرافقة الصحفيين فى جولاتهم ••• الخ •

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وبواقعهم، يمكن القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان اهم دور فى الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الآثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا فى الانتفاضة •

كما يلاحظ أن الحاجز النفسى وهو الخوف من الجيش الذى يمثل الموت قد تم التغلب عليه ، فالشباب الذين وجدوا أنفسهم فى مجابهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيد عارية لم يخافوا رصاص الجنود بل تحدوهم •

وهناك ملاحظة هامة على التغير الشامل الذى حدث فى اتجاهات هؤلاء الشباب بفعل الانتفاضة ، فالشباب الفلسطينى الذى كان متطرفا فى تصريحاته السياسية وتحليله للوضع ، نظرا للقمع الاسرائيلى المستمر والذى لم يترك للشباب الفلسطينى على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى التطرف اللفظى ، نرى أن الانتفاضة ومساهمة الشباب كعنصر رئيسى فى انطلاقتها واستمراريتها ساهمت بدورها فى اتخاذهم لقرارات وتصريحات واقعية ، وخير دليل على ذلك التركيز على استخدام الوسائل الاسلامية فى تسيير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للافكار المعتدلة فى تصريحاتهم للصحافه وممارستهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام .

ــ أما فيما يتعلق بالأطفال :

يمكن القول أن جو الاحتلال الملىء بالعنف من جهة ، وبالالتزام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك آثارا هامة على حياة الأطفال .

فالطفل الفلسطينى يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير الى فئة عمر أعلى من سنه الفعلى ، فهو يتعرض للعنف العسكرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد البالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعورى ، فهو يشارك فى المظاهرة يقذف العدو بالحجارة ، يبنى الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يشاهد نشرات الأخبار ويناقش ذلك مع الكبار ، أو يستمع الى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للاطفال ، فالحقيقة اذن هى أن الطفل الفلسطينى غالبا وبسرعة يدخل الى عالم الكبار والى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو أخيه الذى استشهد أو الفار من وجه السلطة .

وهناك ظاهرة هامة تتعلق فى حياة الأطفال وهى اختيار الاسم للمولود

الجـديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقــة بالمواقع التاريخية والجغرافية فى فلسطين مثل اختيار أسماء : جنين ، بيسان أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثــل : ناصر ، جمال ، عرابى ، عز الدين ... الخ .

ويمكن القول أن هناك تحولات جــذرية فى أدوار هؤلاء الأفراد من شباب وأطفال ونساء ، والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعيــة جـديدة ، فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار الســن وفى كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب ــ المعلم ــ وبعض المؤسسات التقليدية ، فقــد اعتبر الجيل الجـديد الجيل القــديم كجيل انهزامى على مــدى الأربعين ســنة الأخيرة ، وأن هــذا الجيل الجـديد هــو الذى تحدى الجندى والسلطة ، هــذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هــده الثورة تثير بعض الأسئلة ونقاشات داخل الأوساط الاكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول الى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع .

اذن بالاضافة الى الآثار والنتائج الايجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة فى دولة فلســطين المحتلة ، نجــد الاجراءات الارهابيــة من قبل السلطة تركت بعض الاضطرابات عند بعض الأفراد خاصــة فئتى الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال ، وفئة الأطفال الذين تحت العــاشرة .

ففى دراســة حديثة لباحثة اجتماعية فلسطينية توصلت الدراسة الى معرفة الآثار الســلوكية والنفسية على شخصية الطفل فى الأراضى المحتلة حيث يعانى الأطفال من الآلام المختلفــة ، كما لاحظت الباحثة بعض مظاهر العــدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان وعــدم الطاعة ، رمى الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس تتعلق بالهرب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال أما بالهراوات أو باطــلاق النــار .

مما تقـدم يلاحظ آنه بالرغم من تعـرض الفلســطينيين الى عنف منهجى خلال السنه الأولى من الانتفاضة فانهم فى وضـع صـحى نفسى أفضـل مما كانوا عليه فى العشرين سنة الأخيرة ، فمعنوياتهم عاليـة ، وآمالهم كبيرة ، والتفـاؤل يغلب على توقعاتهم ، وعندهم الرغبـة فى استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على المسنويات الاجتماعية والنفسية والسـياسية •

فقبل ديسمبر عام ١٩٨٧ ـ كانوا يلجأون للادوية والمهدئات لحمـاية أجسادهم من خطر المرض والانهيار ، وعلى الصعيد النفسى كانوا يلجأون للاستعمال المكثف لوسائل الدفاع اللاشعورية ، وعلى الصعيد الاجتماعى كانوا ضحايا للشائعات وللخرافات ولوسائل الاعلام الاسرائيلية •

لكن الآن أصبح الفلسـطينيون يملكون وعيا جماعيا بقـدرتهم على أن يرفعوا رأسهم عاليا امام العـدو المحتل ، فالشـعور السـلوكى « أنا وعائلتى » قـد استبدلته الانتفاضـة بـ « نحن والآخرون » • وهكـذا فان الفرد فى مواقف اليأس يجـد نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرر الوطنى ، وبالتنازل عن كل آماله وأهـدافه الخاصة ، والتضحية بكل شىء من أجل خدمة الهدف الاسمى الذى حددته الأمه التى ينتمى اليها •

● الانتفاضـة على الصـعيد العالمى :

عندما اندلعت الشرارة الأولى لأحـداث الانتفاضـة الفلسطينية فى صـورة اشتباكات دامية فى كل من غزة ورفح وتصـدت لهـا القـوات الاسرائيلية بمزيد من أعمـال القمـع والعنف ، لم يتوقـع أحـد لهـا البقاء طويلا ، أو يرى فيها ما يميزها عن غيرها من سلسلة الأحـداث التى شهدتها الأراضى المحتلة على امتداد الأعوام العشرين المـاضية •

على أن الصـورة الجـديدة التى اتخـذتها الانتفاضـة من حيث استمرارها ، واتساع دائرة شمولها ، وعـدم فتور حماستها ، وما أحدثته

من تعاطف دولى صريح ونادر مع الشعب الفلسطينى ، وادانة مقابلة لاسرائيل ، بالاضافة الى فشل الأخيرة فى قمع الانتفاضة أو تبرير موقفها — كل هذه الأحداث تؤكد نجاح الانتفاضة فى فرض نفسها على رأس قائمة الاهتمامات الدولية والهموم العربية ، دفرضت ضرورة ايجاد حل عادل وسريع لاحتواء الازمة ، قائم على فهم جديد لآراء ومصالح كلا الطرفين •

وبطبيعة الحال فقد تطلعت كافة الأنظار على المستويين العربى والعالمى الى الولايات المتحدة للقيام بتحرك ايجابى فى هذا الصدد ، لما لها من علاقة « خاصة » ووثيقة مع اسرائيل •

غير أن رد الفعل الأمريكى جاء ضعيفا ومتذبذبا ومخيبا للامال العربية والتوقعات العالميه •

وهو يعكس بهذا واقع السياسة الأمريكية القائم على ايجاد توازن دقيق وخطر بين التزامات ومصالح هى فى حقيقة الأمر متناقضة ، ويعتبر ابراز هذا التناقض أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، والتحدى الرئيسى الذى يواجه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والعلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، فلأول مرة يفرض تحرك عربى قيودا بارزة على الالتزام الأمريكى الاسرائيلى « المطلق » والاسطورى •

● **الانتفاضة الفلسطينية وأبعادها :**

تضافرت مجموعة من العوامل الجديدة الداخلية والخارجية فى تمييز احداث الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة ، والارتفاع بها عن مستوى « المضايقات » العابرة ، أو الاضطرابات العادية : الأمر الذى يجعلها نقطة تحول رئيسية فى مستقبل القضية الفلسطينية وتطور الحركة الوطنية فى الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ •

أولا ـ الأبعاد الداخلية والخاصة بالانتفاضة :

١ ـ استمرارية الانتفاضة :

مما لا شك فيه أن عنصر الاستمرارية هو أقوى العناصر الجديدة التى تحتسب لصالح الانتفاضة ، وأهم عوامل نجاحها بشكل مذهل فى جذب الأنظار على المستويين العربى والعالمى الى القضية الفلسطينية ، واستمرار احتفاظها بهذا الاهتمام . ويعكس تأخر وسائل الاعلام العالمى فى تغطيه أحداث الضفة هذه الحقيقه ، فقد اشتعلت الشرارة الأولى للأحداث فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك التاريخ ـ وعلى الرغم من استمرار الحكومة الاسرائيليه فى تطبيق سياسة القبضة الحديدية وسعيها الى تكثيف اجراءات القمع والعنف والتجويع فيها ، وفى الوقت الذى ارتفع فيه عدد الضحايا والجرحى من الشباب والأطفال الى المئات والألوف ـ فقد أكدت الانباء العالميه استمرار ارتفاع الروح المعنوية فى غزة بصفه خاصه وفى سائر المخيمات عامة ، وعلى الرغم من توالى تاييد الرأى العالمى لاحداث الانتفاضة فان هذا لم يحل دون استمرار المظاهرات أو يؤثر على حماس الشباب الفلسطينى الثائر .

وقد ترتب على هذا الاستمرار فى المقومة ان عجزت السلطات الاسرائيلية عن احتواء الموقف ، مما ساهم فى الكشف عن مدى قوة الموقف الفلسطينى بالمقارنة بالضعف الاسرائيلى على الرغم من تفوق الطرف الاخير فى كافة المجالات . كما تصاعدت المخاوف والتشكوك داخل كل من اسرائيل والولايات المتحدة بشأن قدرة قوات الاحتلال على الاستمرار فى السيطرة على الأرض المحتلة .

٢ ـ شمولية الانتفاضة :

لم تقتصر أحداث الانتفاضة على جهة واحدة داخل الأراضى المحتلة ، أو على فئة معينة من فئات الشعب الفلسطينى ، فقد بدأت أولى

الأحـــداث فى صورة اشتباكات عادية فى غزة وخان يونس ودير البلح ، وسرعان ما انتقلت بسرعة مذهلة الى نابلس وباقى المخيمـــات ومدينتى الخليل وبير زيت بجامعاتها حتى وصلت الى ضـــاحية بات يام المجـــاورة لتـــل أبيب •

وعلى الرغم من ميل البعض فى أوائل الأمر الى وصـــف الأحـــداث على انها مخطط من قبل أقلية محـــدودة ومتطرفة ، الا أن الغالبية العظمى أكدت ما قـــد أصبح فى غضون ايام قليلة حقيقة واضحة لا تحتمل النقاش أو التفسير ، على أن الأحـــداث الاخيرة تعادل ثورة شعبية شاملة اشتركت فيها كافة فئات الشـــعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجهـــا ، من الداخل جاءت غالبية المتظاهرين من الجيل الجـــديد وأغلبه شباب • وقـــد شجعت حماســـه كافة العناصر والفئات الأخـــرى من الشـــيوخ والأطفال والنساء على المشاركة ، بالاضافة الى التجار والعمال والفلاحين ورؤساء النوادى الرياضية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنيـــة ، ولم تقتصر على أعضاء الجمعيات الاسلامية •

كذلك أكدت وكالات الأنباء العالمية استمرار اتصـــال المجاهدين فى الانتفاضة فى الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاتصـــالات الهاتفيـــــــة •

وقـــد جاء تعاطف الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة وداخل اسرائيل (عرب اسرائيل) ومشاركتهم للاحـــداث من خلال التظاهر الجمـــاعى فى فرنسا والولايات المتحدة ومختلف العواصم الأوربية ليؤكد على حقيقـــة الهوية الفلســـطينية التى طالمـــا أنكرتها كل من اسرائيل والولايات المتحدة بغرض فرض الهوية الاسرائيلية •

٣ ـــ عنصر التحـــدى والقوة المحركة للانتفاضـــة :

والى جانب شمولية الانتفاضة فان غالبية المتظاهرين تنتمى الى جيل

جـديد من الشباب والأولاد حديثى السن ، جيل يعانى المـأساة الحقيقية للاحتلال ، اذ ولد وترتبى فى ظله ، ولم يذق طعم الحرية ، أو عزة النفس، وقد قرر هذا الشباب أنه لن يخسر شيئا عن طريق الثورة أو المواجهة •

ويتميز هـذا الجيل الجـديد بما يلى :

١ ــ الجرأة غير المعهودة ، وسببها اليأس وحـداثة السن •

٢ ــ اتحاد صفوفه على هـدف واحـد وغاية واحـدة ، وهما تحرير الأرض وضرورة قهر الاستعباد بانهاء الاحتلال •

٣ ــ الفقر الشديد ، وبالتالى عـدم الخوف من احتمالات أية معاناة مستقبلية من تجويع أو تعذيب أو حصـار ، وما قـد تفرضـه الحكومة الاسرائيلية من اجراءات •

٤ ــ الاصرار على تحريك مسار القضية أو الموت ، وقـد ساعد على اذكاء هـذه الروح القوية انضمام أغلبهم الى جماعات اسلامية •

وبالنظر الى تلك الصفات المشتركة يتضح أن هـذا الجيل هـو الطاقة الكامنة والقوة المحركة لأحداث الانتفاضة ، وأهم أسباب استمرارها وعدم انطفـاء جـذوتها •

٤ ــ واقعيـة الانتفاضـة :

تميزت الأحـداث بالواقعيـة ، وذلك بالنظر الى عزوف المتظاهرين عن اللجوء الى استخدام الأسلحة النارية ، ماكتفوا بالقـذف بالحجارة ، ورفـع الراية الفلسطينية المحرمة من قبل سـلطات الاحتلال ، واشـعال النار فى اطارات السيارات لتعبير عن السخط العام •

وهـذه نقطة تحسب أما لصـالح نظام الأمن الصـارم وكفاءته ، أو لقدرة الفلسطينيين على ضبط النفس ، واغلب الظن أنهم قـد توقعوا

ببعـد نظر غريزى ، ووليد اللحظة أن ذلك من شأنه تصعيد الأحـداث الى درجـة تحريض واثارة رد فعـل انتقامى مسـتفعل من جانب القـوات الاسرائيلية من شأنه قمع الانتفاضة تماما وعرقلة استمرارها والذى يعتبر أهم عوامل فاعليتها ، كما ظهر الفلسطينيون عبر شاشات التليفزيون فى كافة أرجاء العالم فى صورة شعب لاجىء أعزل مسلوبة حقوقه فى مواجهة العنف المسـتهتر والقسـوة العارمة . وغير المبالية من قبل قوات الجيش الاسرائيلى الذى استعان بالأسلحة الحية فى محاولة يائسة منـه لاحتواء الانتفاضـة •

وقـد سـاهم فى افتضـاح الصورة الحقيقة للاحتلال الاسرائيلى فى نفس الوقت الذى ازداد فيه تعاطف الرأى العالمى مع الصورة الجـديدة للقضـية •

٥ ــ تلقائيـة الانتفاضـة :

أكدت كل المصـادر والأحـداث على أن الانتفاضة جاءت بصـورة تلقائية ، وعلى حـد تعبير أحـد مساعدى شامير « أن أحدا لم يضغط على الزر ، ولم يكن هنـاك تخطيط سـابق أو قيادة معروفة » ، كذلك لم يعبر الشباب الفلسطينى الثائر عن برنامج عمل محـدد ، ولا عن قائمة جديدة من النقاط المناقشـة ، أو عن اقتراحات وعروض جيـدة . كل ما ظهـر هـو الرغبة القوية والعنيفة فى تخليص الارض من الاحتلال •

وقـد أدى غياب قيادة واضحة ومسئولة عن المظاهرات ، الى تقليص مساحة الجـدل والنقاش السياسى داخل اسرائيل بهـدف تفسير اندلاع « الكارثة » . واختلاف أسباب من شأنها تشويه صورة الحركة الوطنيـة أمام الرأى العام الأمريكى والعالمى ، فلم تسـتطع اسرائيل ايجاد مبرر أو حجـة لتفسـير لجوئها لهـذا الكم من العنف المسلح ، واكتفت بخلق

المصاعب أمام الصحافة العالمية لمنع مزيد من التغطية الاعلامية لأحداث الضفة وغزة •

من جهة ثانية ساهمت تلك الصورة التلقائية فى ابراز مدى معاناة الشعب الفلسطينى ويأسه عن المطالبة بأية حقوق أو طلبات محددة ، ومقدار تجاهل الضمير العالمى والعربى لتلك الظروف على امتداد الأعوام الطويلة الماضية ، وتعكس تصريحات وزير الخارجية البريطانى مدى الصدمة التى أصابت الرأى العام العالمى ، حيث وصف ظروف المعيشة فى الأرض المحتلة بأنها « اهانة لأية معايير حضارية » •

٦ ــ عنصر المباغتة والشراسة :

اجمعت الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة فى صورة ضربة قاسية ومباغتة ، وبدون أية تمهيدات مقدمة أو احتمالات تهدئة فى وجه الاحتلال الاسرائيلى من جهة ، ووجه السياسة الأمريكية من جهة أخرى . فكان ذلك من شأنه التأكيد على حيوية القضية الفلسطينية وضرورة ايجاد حل عادل وسريع لها •

وقد انعكست آثار هذين العنصرين بصورة واضحة ، وذلك بالنظر الى التخطيط الذى أصاب الموقف الأمريكى وخاصة فى مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى انعكست فيه تلك الأبعاد بآثار سلبية أخرى ، فقد تصاعد الشعور العام داخل اسرائيل بالصدمة وعدم الأمان ، وجاء تأكيد الجميع ــ حكومة وشعبا ــ على ضرورة تصعيد اجراءات القمع والعنف لمنع استمرار الانتفاضة واستفحالها على هذا النحو المفاجىء •

ثانيا ــ الأبعاد الخارجية للانتفاضة :

يتمثل البعد الخارجى للانتفاضة فى مواكبتها للعديد من المتغيرات الدولية والأحداث المحلية ، مما يشير الى المناخ العام الذى سيتحدد فى اطاره مصير الانتفاضة وتطور الدور الأمريكى فى المستقبل •

● الأحـــداث والظروف العالميـــة :

١ ــ قمـــة ريجـــان وجورباتشوف :

اندلعت أحـــداث الضفة بعـــد قرابة أســـبوع واحـــد من انعقـــاد القمة الأمريكية السوفيتية فى ديسمبر ١٩٨٧ والتى انتهت بتوقيع اتفاقيـــة الحـــد من الأسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى ، وما صاحب ذلك من خلق مناخ يدعـــو لتحقيق الوفاق ويبشر بعصر جـــديد من التعايش الســـلمى ، فى ظل هـــذا المناخ لا يسع أمريكا الوقوف موقف المتفـــرج اللامبال ازاء أحـــداث الانتفاضة بما قـــد يسمح بتعزيز الدور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال الســـلام •

٢ ــ تطورات القضـــية الأفغـــانية :

بنفس الطريقة تجىء أحـــداث الانتفاضة وسط المســـاعى الأمريكية ومحاولتها التوسط من خلال باكستان للعمل على الانسحاب السوفيتى من الأراضى الأفغانية ، وقـــد أعلن الاتحاد السوفيتى فى الأسبوع الاول من فبراير عام ١٩٨٧ عن وعده بالانسحاب انهائى من البلاد فى منتصف مايو ، الأمر الذى يشـــير الى تصـــاعد شعبية الاتحاد السوفيتى كدولة محبـــة السلام أمام الرأى العام العربى والعـــالمى ، فى نفس الوقت الذى ينحسر فيه التواجـــد العسكرى له فى المنطقـــة •

٣ ــ تطورت حـــرب الخليج :

لا يمكن أن تذكر أحـــداث الانتفاضـــة بمعزل عن التطورات الأخيرة بالنســـبة لحرب الخليج ، وبصفة خاصـــة بالنسبة لتطور الدور الأمريكى واصرار الولايات المتحدة على اســـتمرار بقاء أسطولها فى المياه الدوليـــة للخليج • وقيامها برفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية بهدف حمايتها ، من ناحية أخرى تواجه الادارة الأمريكية المزيد من المعارضـــة الداخليـــة

لاستمرار بقائها فى الخليج على أساس ما تتكلفه الحكومة من تكاليف باهظـــة •

وهـــذا يعنى أن تقاعس الولايات المتحدة عن تسوية الوضـــع فى الأراضى المحتلة أو تأييدها لاسرائيل من شأنه اضعاف مركزها فى الخليج والعمل على تصعيد وتأكيد الشكوك التى تدور حـــول حقيقة التواجـــد الأمريكى فى مياه الخـــليج •

فى الوقت نفسه جاءت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجيـــة السعودى الى الاتحاد السوفيتي فى ٢٩ من يناير ١٩٨٨ فى اطار محاولات المملكة العربية السعودية اللجوء الى موسكو بغرض فرض عقوبات على ايران • وضغوط مكثفة من أجـــل انهاء الحرب الدائرة ، ومناقشة الوضع فى الأراضى المحتلة ، وتعتبر هـــذه الزيارة دليلا جـــديدا على التقـــدم الذى أحرزته موسكو فى علاقاتها مع الدول العربية المعتدلة •

وجـــاءت زيارة وزير الدفاع الاسرائيلى اسحق رابين الأخيرة الى واشنطن فى ٢٢ من ديسمبر ١٩٨٨ فى اطار التعاون المشترك فى نطـــاق أبحاث وتنمية السلام ، والذى تم التوقيع عليه فى ١٩٨٤ والاتفـــاق على صفقة يتم بمقتضاها تزويد القاذفات الأمريكية طراز بى ٥٢ بصـــواريخ متوسطة المدى من صنع اسرائيل وتعرف باسم «باباى» ، والتى ستحل محل الصواريخ الأمريكية • وتقـــدر هـــذه الصفقة بنحو ٣ر٣ مليار دولار تعـــود بالتالى الى الخزائن الاسرائيلية ، وقـــد جاء توقيع هذه الصفقة وسط تصاعد أحـــداث الانتفاضة ، الأمر الذى يعنى فرض مزيد من القيود الرسمية على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وعجـــزها عن فرض أية عقوبات أو ضغوط عسكرية على اسرائيل ، والدليل على هـــذا محاولة نائب وزير الخارجية الأمريكية مايكل أرمو - كاست اقناع رابين ابان نفس الزيارة بالعـــدول عن استخدام العنف مـــع الشـــباب

(م ١٢ — ج ٢)

الفلسطينى دون جـدوى ، بل على العكس ما أن وصل رابين الى اسرائيل حتى أعلن أنه « لن يقبل أية تهديدات أمريكية ، ولن يعـدل عن سياسة القبضـة الحـديدية » •

(ب) التطورات السياسية العربية والاقليمية المواكبة للانتفاضة :

١ ــ قمـة عمـان العـربية :

على صعيد آخر تجىء أحـداث الانتفاضة فى أعقاب اجتماع القمة العربية الحادية عشر ، والتى عقدت فى ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان من أهم نتائجها قيام معظم الدول العربية ــ باستثناء سوريا وليبيا والجزائر ــ باعادة علاقاتها الدبلوماسية مـع مصر ، ويعكس هـذا الحـدث تغييرا شاملا فى توازن القوى ، وفى المصالح الأمريكية فى المنطقة ، فهو يوحـد الموقف العربى ، ويضع موقف سوريا وليبيا المتطرف فى شبه عزلة ، وهذا يزيد من احتمالات توحيد السياسات العربية فى اتجاهات التهـديد على أمريكا واسرائيل بضرورة فرض تسوية عادلة من شأنها الحفاظ على الحق العربى الفلسطينى وعـدم التفريط فيه ، فى الوقت نفسه فان هـذا يعنى مرة ثانية استبعاد أية احتمالات فرض عقوبات عسكرية من قبل الولايات المتحـدة الأمريكية للضغط على اسرائيل بمـا قـد يضعف القـدرات العسكرية الاسرائيلية وبخاصة قـدراتها الهجومية ازاء التوازن العسكرى الجـديد مـع الدول العربية •

٢ ــ موقف دول مجلس التعاون الخليجى بالنسبة لتطورات حرب الخليج :

جاءت قرارات المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ لتعكس رغبة واستعداد دول المنطقة فى تسوية الأوضاع عن طريق الحلول السلمية ، وليس عن طريق المواجهة العسكرية ، من ناحية أخرى فشل مجلس التعاون الخليجى الذى عقـد فى أواخر عام ١٩٨٨

فى ايجاد مزيد من التعاون الأمنى الفعلى لدولة فى مواجهة التهديد الايرانى، وترك أمن المنطقة لمسئولية الدول الكبرى ، الأمر الذى يؤكد أن المنطقـــة لا تزال بؤرة حرجة لمزيد من التنافس والتصارع بين القوتين العظميين على الرغم من الوعود السوفيتية بالانسحاب العسكرى من أفغانستان .

وباختصار تعنى هـــذه التطورات الاقليمية الأخيرة ازديادا مؤكـــدا فى الحضور السوفيتى فى المنطقة كوسيط لاحلال السلام على حساب النفوذ الأمريكى فى حالة عجز الولايات المتحدة عن احتـــــواء الموقف الحالى فى الأراضى المحتلة ، أو محاولتها فرض تسوية سلمية على حساب الحـــق الفلســـــطينى .

ولعل طلب الحماية الأمريكية فى الخليج يعكس من المنظور الأمريكى استعداد الدول العربية اللجوء الى أمريكا للعمـــل على اقرار السلام فى المنطقـــــــة .

* أصـــداء الانتفاضـــة ونتائجهـــا :

أولا ــ الموقف الأمريكى :

١ ــ موقف الرأى العـــام الأمريكى :

ان الاهتمام المكثف الذى أولته وسائل الاعلام الأمريكى والوكالات العالمية بمتابعة أخبار الانتفاضة ، والحرص على نقل الأحداث بأمانة ودون مبالغة فى اظهار أساليب العنف الاسرائيلى ، أو تقصير بحـــذف أى منها يعكس تغيرا واضحا فى صورة الشعب الفلسطينى من منظور الرأى العام والاعلام الأمريكى ، فقد ظهر المواطن الفلسطينى ولأول مرة فى صـــورة الانسان البسيط الأعزل . والفقير الذى تمارس ضـــده أبشع الجرائم الوحشية والقسوة وانتهاك الحريات على مسمع ومرآى من العالم كله ، وهـــذا انجاز لا يجوز الأستهانة به . فقد تعود المواطن الأمريكى على رؤية الفلسطينى فى صورة الارهابى المسلح الذى لا هم له سوى قتل الأبرياء

دون وجه حق ، وبناء على حقد أعمى وغضب غير مفهوم أو عشواء للجندي السامي .

من ناحية ثانية أدى اهتمام الاعلام الأمريكي بتغطية الأحداث بالضفة الغربية وقطاع غزة بأمانة الى التأكيد بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة على هوية الشعب الفلسطيني ، فلأول مرة أصبح يشار الى القوات الاسرائيلية بعبارات « جيش الاحتلال » و « القمع الاسرائيلي » كما ركز الوصف الاعلامي على صلابة الفلسطينيين وصمودهم والقاع روحهم المعنوية رغم كل ما يلقونه من معاناة ، واكد على أهمية العلم الفلسطيني المحرم من قبل سلطات الاحتلال .

وكذلك أبرزت وسائل الاعلام الأمريكي بصورة واضحة حقيقة الاحتلال الاسرائيلي ومدى تناقضه مع ما تدعيه الحكومة الاسرائيلية من قيم ومبادىء انسانية وديمقراطية . فأكدت على مدى تدهور الأحوال المعيشية فى الأراضى المحتلة ، واستحالة الحياة فيها فى ظل الأوضاع القائمة .

والأهم من هذا فقد سلطت الانتفاضة الضوء على حقيقة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والتى اتخذت لنفسها هدفا ثابتا هو تشجيع الحرية والديمقراطية ، ومع ذلك فقد ظلت راضية طوال العشرين عاما الماضية دون احتجاج أو معارضة استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، ومن ثم جاء اللوم المباشر عليها ، فقد اجتمع فى واشنطن يوم ٢٧ يناير ١٩٨٨ أكثر من ٢٠٠ يهودى ومسلم ومسيحى وصدر عنهم بيان طويل انتهى بمطالبة حكومة الرئيس ريجان باعطاء قضية السلام فى الشرق الأوسط الأولوية العاجلة فى سياسته الخارجية الحالية .

وفى الوقت نفسه تظاهرت أعداد كبيرة من اليهود والأرثوذكس فقاموا بتوزيع المنشورات أمام مبنى الأمم المتحدة والتى تندد باسرائيل !

وتؤكد أن الصهيونية لا تمثل الشعب اليهودي ، وراحوا يخرقون العلم الاسرائيلي ، كما قامت الجماعات اليهودية بمناشدة اسرائيل للتحرك لأنهاء الاحتلال في بعض الأراضي العربية ، الأمر الذي اضطر السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الى الحضور الى نيويورك وعقد اجتماعات مع هذه الجماعات بهدف احتواء نقدها الصريح لاسرائيل •

وفي هذا الصدد هناك ثلاث ملاحظات هامة بالنسبة لموقف الاعلام والرأى العام الأمريكى من الانتفاضة •

١ ـ أن موقف الاعلام الأمريكي الايجابي تجاه القضية لا يجوز المبالغة فيه ، فمن الصعب والخطأ التصور أن الرأي العام الأمريكي أو وسائل الاعلام قد تبنت القضية الفلسطينية بين ليلة وضحاها فقد انحصر الدور الاعلامي فى اطار الصدق في نقل أحداث الانتفاضة لأول مرة ، وما تبع هذا كان نتيجة غير متصورة وغير مباشرة •

٢ ـ كذلك لم يشتمل أي تعليق على تأييد صريح من قبل الرأي العام للقضية الفلسطينية ، وانما نظر الى تفادي الجانب السياسي المباشر للقضية ، وهذا يعكس عدم الوعى الأمريكى الكامل بأبعاد القضية •

٣ ـ اكتفى الرأي العام الأمريكي بتوجيه اللوم الى اسرائيل باعتبار أن سياستها غير واقعية ومنافية لما تدعو اليه من قيم غربية مثل الحرية والديمقراطية ، كذلك اتخذ اللوم في معظم الأحيان صيغة النصح ، بأنه من صالح اسرائيل التصرف باسلوب مختلف •

٢ ـ موقف الادارة الأمريكية :

مع تصاعد الأحداث بالأراضي المحتلة على نحو لم تشهده من قبل جاء الموقف الأمريكي متحفظا وفاترا • • •

فبعـد فترة طويلة من الصمت اقتصر رد الفعل الأمريكى على بيان مقتضب أصدرته الخارجية الأمريكية فى أواخر ديسمبر عام ١٩٨٧ يناشد الجانبين ضبط النفس ، ولم يتعـد البيان وصف الأوضاع الدامية التى تعيشها الأراضى المحتلة ، كما لم يحمل فى طياته أية ادانة مباشرة لسلطات الاحتـلال لاسرائيلى .

وهـذا التحفظ هـو أمر بديهى ومتوقع بالنظر الى ثلاثة أسباب هـامة :

١ ــ أن الادارة الأمريكية (الحكومة والكونجرس) تجعل استرضاء اسرائيل والتزامها تجاه أمن اسرائيل حكومة وشعبا سياسة ثابتة لهـا ، ومن الطبيعى اذن أن تأخـذ وقتا فى القيام بأى تحرك أو تصريح من شأنه التعارض مع التزامات مسبقة وقوية كعلاقاتها مع اسرائيل ، خاصة وأنها بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك تعامل كحليف وشريك .

٢ ــ أيضا من المرجح أن الادارة قـد التزمت الصمت مدة طـويلة اعتقادا منها أنها مجرد زوبعة ستنتهى فى صمت ، وثقة منها فى كفاءة وفاعلية نظام الاحتلال والأمن الاسرائيلى فى القضاء على الانتفاضة .

٣ ــ أن الموقف الأمريكى الفاتر والمتحفظ تجاه الانتفاضة هـو أمر مألوف . وذلك بالنظر الى الأسلوب الذى تتبعه الادارة الأمريكية تجاه أى جـديد بشأن القضية الفلسطينية ، وهـو المعروف بسياسة الحـذر والترقب ، على عكس سياستها التى تتطلب منها تدخلا عسكريا هجوميا فى نفس الوقت لا يحمل فى طياته احتمالات مواجهة سوفيتية مباشرة مثلمـا حـدث عند اتخاذها قرار غزو جريناد فى عام ١٩٨٣ ، وقرار ضرب ليبيا فى عام ١٩٨٦ بالطائرات الأمريكية ، والأهم من هـذا موقفها ابان حرب ١٩٧٣ واسراعها فى اقامة جسر جوى كان من شأنه تغيير مسار الحرب .

غير أن فشل القوات الاسرائيلية فى احتواء الانتفاضة ، وادانة الرأى العام العالمى بشده ولأول مرة لأعمال العنف الاسرائيلى ترتب عليه موقف متخبط ومتردد من قبل الادارة الأمريكية بعد خروجها عن صمتها ، ففى الكونجرس وعلى الرغم من تجاهل الرئيس ريجان تماما لأوضاع الضفة فى بيانه السنوى والأخير أمام الكونجرس الأمريكى ، والمعروف باسم « خطاب الاتحاد » ، ومرة أخرى فى خطابه أمام مجلس الشيوخ والنواب مجتمعين •

على الرغم من ذلك فقد أشار ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى بيان له أمام اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الى أن التقرير السنوى الذى تعده الخارجية الأمريكية يؤكد على أن الاجراءات الأمنية الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة تخالف كافة المواثيق الدولية ، كما أكد على أن واشنطن كثيرا ما ناقشت بعض الممارسات الاسرائيلية العنيفة مع الحكومة الاسرائيلية دون جدوى ، ووصف الموقف الفلسطينى الحالى بأنه واقعى لانه يتطلع الى امكانية التسوية السياسية المستقبلية ، وليس عنفا لمجرد العنف أو الارهاب •

بنفس الطريقة يعكس الموقف الامريكى فى اجتماعات الأمم المتحدة نفس سياسة التردد والتخبط ، وهو ما وصف من قبل جميع الأطراف بأنه موقف متناقض ومثير للدهشة ، فعند انعقاد أولى اجتماعات مجلس الأمن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ التزم المبعوث الأمريكى بالصمت ، واكتفى بمراقبة ما يحدث داخل المجلس ، ثم امتنع عن التصويت لاصدار قرار بشجب أعمال العنف الاسرائيلى ، ويدعوا الحكومة الاسرائيلية الالتزام بنصوص معاهدة جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب •

غير أنه أكد بصراحة خارج قاعة المجلس عن قلقه البالغ لتصاعد التوتر فى الأراضى المحتلة •

وفى مطلع عام ١٩٨٩ حدث تحول واضح فى الموقف الأمريكى أدى الى توتر العلاقات الأمريكية والاسرائيلية ، فقد قامت الولايات المتحدة لأول مرة بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن يطالب اسرائيل بالعدول عن سياسة العنف ويناشدها الالتزام بنصوص معاهدة جنيف ، وقد أكدت الولايات المتحدة موقفها هذا مرة أخرى بالامتناع عن استخدام حق الفيتو لمنع صدور قرار المجلس فى ١٠ فبراير ١٩٨٩ ، والذى يشجب بشدة ما تتبعه اسرائيل من سياسات فى الضفة الغربية وغزة ، ويطالبها مرة ثالثة بالالتزام فورا باتفاقية جنيف .

وقد أدى هذا الموقف الايجابى الى اثارة المشاعر الاسرائيلية ، فى الوقت نفسه تعلقت الآمال العربية والدولية ومزيد من التفاؤل الى الولايات المتحدة . ويتضح هذا فى المبادرة المصرية التى قدمها الرئيس المصرى حسنى مبارك أثناء زيارته لواشنطن فى ٢٨ من يناير ١٩٨٩ .

وقد جاء رد الفعل الاسرائيلى عنيفا ، ويظهر ذلك واضحا فى التصريحات التى أدلى بها اسحاق شامير حيث وصف الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن بأنه « مبالغ فيه ومنافق » كما أكد عزم الحكومة الاسرائيلية على مواصلة أسلوب القوة ، وعلى أن حكومته لن تقبل النصح أو التهديد من قبل الادارة الأمريكية فيما يتعلق بالأسلوب الذى تنتهجه للمحافظة على استتباب الأمن « الداخلى » الاسرائيلى ، بل تمادى المسئولون الاسرائيليون فى غضبهم الى حد توجيه القذف المباشر الى كل من الادارة الأمريكية وبريطانيا ، بالاشارة الى قصف الأولى ليبيا وسياسة القمع والتعذيب التى تنتهجها الثانية فى أيرلندا الشمالية .

ازاء تصاعد التوتر فى العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، والتحدى السافر من قبل مسئولى الحكومة الاسرائيلية لسياسة الولايات المتحدة تراجعت الأخيرة عن موقفها المعتدل ، فقامت باستخدام حق الفيتو لاحباط

مشروع القرار المقدم من مجلس الأمن بادانة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الضفة الغربية وغزة ، على الرغم من اجماع كافة الدول الأخرى على التصويت لصالح نفس القرار ، وبرغم الجهود التى بذلها المجلس فى اعداد صيغة مشروع القرار تجنبا للفيتو الأمريكى .

ويعكس هــذا التردد الواضح والتناقض الصريح فى الموقف الأمريكى ما فرضه واقع الانتفاضة من تناقض فى المصالح والاهتمامات الأمريكية ، ذلك أن الالتزام الأمريكى تجاه اسرائيل اليوم يتعارض مع التزامها كقوة عظمى محبة للسلام ، ومع اهتماماتها ومصالحها فى الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن هــذا الموقف الأمريكى جاء مخيبا للآمال العربية والتوقعات العالمية ، ومثيرا للدهشة والاستنكار معا ، فانه يعكس مدى نجاح الانتفاضة فى فرض واقع جــديد على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وبالتالى وضع قيود غير مسبوقة على التزامها المطلق تجاه اسرائيل .

وقــد تطور الدور الأمريكى ليعكس نفس هــذا التوتر والتذبذب من قبل الادارة الأمريكية ، وقــد ارتكز الدور الأمريكى على اتجاهــين متــوازيين .

أولا : قيام الولايات المتحدة بالتأكيد صراحة عن عزمها على احتواء الأزمة ، وايجاد حــل سريع وعاجل كخطوة مبدئيــة لتسوية القضـــية الفلسطينية ، ومن الدلالات التى تشير الى احتمال صــدق النوايا الأمريكية للمضى فى هــذا الاتجاه . اجتماع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٨ ينــاير ١٩٨٨ بكل من حنــا سنيورا وفايز أبو رحمــى وهمــا فلسطينيان معتدلان لمناقشة المطالب الفلسطينية ، بعــد أن نجحت الولايات المتحدة فى اقناع اسرائيل بالسماح بالسفر لهــذين الزعيمين .

كما قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بتنشيط جهودها الدبلوماسية

عن طريق ارسال كل من مساعد وزير الخارجية الأمريكى رينشارد ميرفى ، ثم وزير الخارجية نفسه جورج شولتز فى جـــولات مكوكية الى الشرق الأوسط تستهدف محاولات اقناع الأطراف المعنية بالمقترحات الأمريكية الجـــديدة ، والتى تنص على منح الحكم الذاتى المؤقت للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتـــلة •

ثانيا : من ناحية أخرى التزمت الادارة الأمريكية بعـــدم ادانة السلطات الاسرائيلية صراحة بأى شكل من الأشكال ، وكذلك لم يحـــدد موقفها من الاجتماع الدولى فلم تؤيده أو تعارضـــه •

كما جاء اتهامها الى كلا الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى بعدم الجدية فأكدت على ضرورة تمتع « جميع » الأطراف بقـــدر كاف من الاحساس بالواقعية ، ولم تختص اسرائيل وحـــدها •

وفى ضـــوء التذبذب الحالى للسياسة الأمريكية تظهر ثلاث حقـــائق رئيســـية •

أولا : أن الادارة الأمريكية غير جادة فى السعى للتوصل الى تسوية عادلة من شأنها احتواء التصاعد الخطير فى أحداث الضفة وغزة •

ثانيا : أن ما لا تستطيع واشنطن عملة اليوم يفوق بمراحل ما تستطيع عملة لتسوية الازمة الحالية ، فهى لا تستطيع فرض ضغوط أو عقـــوبات عسكرية أو اقتصادية على اسرائيل لقبول عقـــد مؤتمر السلام أو اتخاذ أى موقف من شأنه الاضرار بمصلحة اسرائيل التى تعامل معاملة الحليف الشريك بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجى المشترك بين البلدين ، والذى تم التوقيع عليه فى ١٩٨٤ ، كما أن نفس هـــذا التحالف بين البلدين يفرض قيودا عـــديدة تعمل على شل حركة الجهود الدبلوماسية الأمريكية وتحد من قـــدرتها على التفاوض واتخاذ القرارات •

ثالثا : أن الأسلوب الوحيد الذى تستطيع واشنطن اتخـاذه هـو محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بانه فى صالحها هى أولا وأخيرا قبول الحل السلمى لانقاذ صورتها امام الرأى العام العالمى •

ثانيا ـ الموقف فى اسرائيل :

وسط تصاعـد أحـداث الضفة ، وعـدم فتور حماسها ، وتزايد ادانة الرأى العام العالمى لاسرائيل ، أكدت الحكومة الاسرائيلية استمرارها فى سياسة القبضة الحـديدية والتى ارتبطت باسم اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى •

كما أدى تفاعل هـذا الموقف الاسرائيلى المتشدد مع الأبعاد الجديدة التى اشتملت عليها الانتفاضة الى ظهور سلسلة من الصعوبات التى تواجهها الحكومه الاسرائيلية فى الوقت الحالى . وتعتبر أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج مباشرة نوجزها فيما يلى .

١ ـ فشل القوات الاسرائيلية فى اخماد الانتفاضة :

ويعتبر هـذا الفشل أهم ما حققته الانتفاضة من نتائج ، وقـد اعتبرت بعض الدوائر العسكرية الاسرائيلية هـذا الفشل هزيمة عسكرية رئيسية لاسرائيل ، وأيضا هزيمة للفكر العسكرى القائم على الاقنـاع بفاعلية القوة الهائلة للسلاح ، وهـذا انجاز لا يجوز الاستهانة به بالنظر الى قوة اسرائيل العسكرية ، كما نتج عن هـذا الفشل تصاعـد المخاوف والشعور بالصـدمة فى صـفوف الجيش الاسرائيلى ، وخاصـة جنـود الاحتياط وذوى الرتب الأصغر ، وقـد عبر المستوطنون الاسرائيليون عن غضبهم ازاء عجز الجيش الاسرائيلى عن احتـواء الانتفاضـة ، فقاموا بانفسهم بحمل السلاح ومشاركة قوات الاحتلال •

٢ ـ انقسام الحكومة على نفسها :

احتدام الخلاف بين اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى من ناحية وبين شيمون بيريز وزير الخارجية .

شامير يؤكد رفضه لعقد المؤتمر الدولى ، بينما بيريز ينتقد شامير بشدة ويعلن عزمه على تنشيط حملته الرامية الى عقد المؤتمر الدولى بهدف وقف أعمال العنف ، والتخلى عن الأراضى المحتلة .

ولم تقتصر الخلافات بين اليمين واليسار فحسب ، ولكنها امتدت داخل كل حزب ، وان كانت الأغلبية فى كافة الأحزاب ما زالت متشددة ، وعلى سبيل المثال فان فشل بيريز (زعيم حزب العمل) فى اقناع الحكومة بتغيير سياستها أو تفنيد حججها نتج عنه ازدياد شعبية رابين الأكثر تشددا فى نظر أتباع ومؤيدى حزب العمل .

٣ ـ فرضت الانتفاضة على الجيش الاسرائيلى مزيدا من النفقات تقدر بملايين الدولارات ، كما أدت الى تحويل طليعة القوات عن المهام الرئيسية ، وهى تأمين الحدود ، وتوقف برامج التدريب .

٤ ـ توتر العلاقات الاسرائيلية الأوروبية :

أدى افتضاح الصورة الحقيقية للاحتلال الاسرائيلى الى تعاطف الرأى العام العالمى والأوربى بصفة خاصة مع الشعب الفلسطينى ، وقد أدانت معظم البلاد الأوربية وبخاصة فرنسا وانجلترا وهولندا ورومانيا وألمانيا الغربية أعمال العنف الاسرائيلى ، واكدت على ضرورة الاسراع بعقد مؤتمر دولى لتسوية الموقف .

وقد ترجمت دول أوربا الغربية موقفها هذا فى صورة بيان أصدره وزراء المجموعة الأوربية عقب اجتماعهم بالملك حسين عاهل الأردن فى بون

فى التاسع من فبراير عام ١٩٨٨ ، وقد طالب البيان بوقف الاجراءات الاسرائيلية القمعية ، ووصفوها بأنها انتهاك للقانون الدولى وحقوق الانســان •

كذلك رفض البرلمان الأوربى للمرة الثانية الموافقة على اتفاق تجارى بين دول السوق واسرائيل احتجاجا على أعمال القمع التى تمارسها فى الأراضى المحتلة •

٥ ــ توتر العلاقات الاسرائيلية الأمريكية :

فى ضوء موقف الولايات المتحدة المتذبذب فى مواقفها فى مجلس الأمن ، وقيامها بالتصويت مرة ، ثم بالامتناع عن استخدام الفيتو مرة أخرى لصدور قرار ادانة لاسرائيل فقد ظهرت فى اسرائيل مخاوف من امكانية احتمالات التدخل الأمريكى بفرض اجراءات من شأنها تهديد الكيان الاسرائيلى وأمنه وسلامته •

● تقييم نتائج الانتفاضة :

فى اطار ما حققته الانتفاضة من نتائج ينبغى تناول ما تعنيه من تحديات بالنسبة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ومستقبل العلاقات الأمريكية الاسرائيلية •

١ ــ أثبتت الانتفاضة فشل الاستراتيجية الأمريكية القائمة على دعم اسرائيل ماديا وعسكريا بما يحقق تفوقها باعتبارها قاعدة لحماية المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة ، فقد اثبتت أن قوة الحجارة التى يلقيها الفلسطينيون العزل أقوى من المساعدات العسكرية والتكنولوجيا الحربية المتطورة وأساليب القمع المسلح التى انتهجتها اسرائيل بمؤازرة من أمريكا •

٢ ــ كما أثبتت فشل الدبلوماسية الأمريكية القائمة على المماطلة فى ادانة اسرائيل فى تسوية المسألة الفلسطينية بهدف استمرار فرض الأمر الواقع ، فقد أكدت الانتفاضة استحالة استمرار الأمر الواقع •

٣ ـ أكدت الانتفاضة على حيوية القضية الفلسطينية وعلى حقيقة هـوية الشعب الفلسطينى التى طالما أنكرتها اسرائيل والولايات المتحدة، فظهر واضحا أن صميم المشكلة فى الشرق الأوسط ليست هى عدم اعتراف العرب باسرائيل ، بل هى ضرورة اعادة الأراضى المحتلة (الضفة الغربية ـ غـزة) للعـرب •

٤ ـ سلطت الانتفاضة الضوء على التناقض الصارخ فى المبـادىء الأخلاقية التى تحكم السياسة الأمريكية ، فمن ناحية هى تساند مجاهدى الكونترا فى نيكارجـوا ومجاهـدى أفغانستان بدعـوى تحقيق الحرية والديمقراطية ، وفى الوقت نفسه تغمض عينيها عن أبشع ما يرتكب من أعمال العنف والقمع الاسرائيلى ، وفى نفس الوقت الذى تبذل كافة الجهود لمواجهة الارهاب الدولى والتصدى لـه بحزم فهى تعلن تأييدها لأعمال العنف والقمع الاسرائيلى والتى وصفت « بالبربرية » بموقفها الأخير فى مجلس الأمن •

٥ ـ ألقت الانتفاضة الضوء على التناقض بين المصالح الأمريكية والاسرائيلية ، فمن مصلحة أمريكا اليوم كقوة عظمى أن تضغط على اسرائيل وتفرض عليها قبول تسوية سلمية عادلة من شأنها احتواء الازمة ، وتعزيز الدور الأمريكى كوسيط على حساب احتمالات التوسع السوفيتى فى هـذا الصـدد ، وبالتالى فان أى تأييـد منها لاسرائيل يعنى تمكين الاتحـاد السوفيتى من بسط نفوذه على هـذه المنطقة الهامة والغنية ، وهـو ما يتعارض مع المصالح لأمريكية •

فى الوقت نفسه فان تأييد الولايات المتحدة العلنى لاسرائيل يعنى تواطؤها مع الحكومة الاسرائيلية وتأييدها لأعمال القمع والممارسـات العـدوانية الاسرائيلية ، وتشويه صورتها أمام الرأى العـام الأمريكى والعـالمى •

٦ ــ فرضت الانتفاضة ثلاث صعوبات أخرى على الادارة الأمريكية الحالية سيتحدد فى اطارها الدور الأمريكى فى المستقبل :

أولا : فهى مطالبة من قبل الرأى العــام الأمريكى بضرورة قطــع هــذا الجمود وتلك اللامبالاه لمــا يحــدث فى الأراضى المحتلة •

ثانيا : من المتوقع أن يؤثر موقف الادارة السلبى وسكوتها على ما يرتكب من جرائم على الرأى العام الأمريكى •

ثالثا : تواجه الادارة الأمريكية صعوبة خاصة فى عجزها عن احتواء الانتفاضة واتخاذ موقف حازم يليق بمركزها كاحــدى القوتين العظميين ، وبصفة خاصة موقفها أمام الاتحاد السوفيتى ، وسيكون من السخرية أن تدعى الولايات المتحدة الرغبة والقــدرة على نشر الأمن والسلام العالمى بينما هى عاجزة عن استغلال علاقاتها المتميزة مع اسرائيل فى وقف القمع الاسرائيلى أو حماية الشعب الفلسطينى الأعزل •

معنى ما سبق فى الحقيقة أن الادارة الأمريكية لا ترى أن قضــية الصراع العربى ــ الاسرائيلى لها الأولوية ، وانما تأتى فى مرتبة ثانيــة بعــد معالجة « السوفيت » هــذه ، ويعنى من ناحية ثانية أن الولايات المتحدة تتقــدم اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسى ، وعليها يقــع عبء الدور الأكبر فى عملية المواجهة مع السوفيت •

هــذا فيما يتعلق بموقع الصراع العربى ــ الاسرائيلى فى أولويات اهتمامات السياسة الأمريكية فى ظــل ريجان بشكل عام ، أما فيما يتعلق بموقف الادارة من قضايا الصراع فكل المسئولين فى الادارة واضــحون تماما فى هــذا الاطار ، بعبارة أخرى أعلن ريجان ومساعدوه ومرارا رفضهم المطلق لاقامة دولة فلسطينية ، ورفضهم التعــامل مــع منظمة التحرير

الفلسطينية تحت أية ظروف ، ووصفها ريجان أكثر من مرة بأنها « عصابة من الارهابيين » ، وبالمقابل لا يكف مسئولو الادارة في كل مناسبة عن الاعلان عن انحيازهم الكامل والمطلق لاسرائيل ، وان كانت هذه النظرة قد تغيرت في عهد الرئيس بوش الذي كلف السفير الأمريكي في تونس ببدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت من تونس مقرا لها بعد خروجها من لبنان •

واذا أردنا أن نخلص الى نتيجة من الاستعراض السابق لأمكننا القول أنه طوال مراحل الصراع العربى — الاسرائيلى وبصفة خاصة فى الفترة الأخيرة تمثلت خلاصة الأسس التى تنطلق منها السياسة الأمريكية ازاء قضايا الصراع فى الجوانب التالية :

١ — التأييد الكامل والمطلق لاسرائيل فى كل الحالات ، وفى ظل أى ظروف وترجمة هذا التأييد دائما ترجمة عملية •

٢ — عدم قدرة الادارة الأمريكيه ، وعدم رغبتها — فى الحقيقة — على ممارسة أى شكل من أشكال الضغط الجدى على اسرائيل ، حتى فى الحالات التى يبدى فيها بعض المسئولين الأمريكيين تحفظات على السلوك الاسرائيلى •

٣ — تبلورت المصالح العربية فى الصراع منذ فترة طويلة فى ثلاثة أمور محددة :

— الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة •
— اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى والمتحدث باسمه •

— الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وبصفة أساسية حقه فى اقامة دولته المستقلة .

فيمكن القول أن السياسة الأمريكية اتخذت فى كل الحالات وبأشكال مختلفة موقفا عدائيا ازاء المصالح العربية هذه ، ومتبنيا فى التحليل الأخير للموقف الاسرائيلى منها .

وعلى أية حال يبقى التساؤل الأساسى الذى ثار دوما ولا زال مثارا مطروحا والمتعلق بالى أى حد يمكن أن يتغير الموقف الأمريكى فى صالح المطالب العربية وفى ظل أية شروط يمكن تحقيق ذلك ؟

بداية من الأمور البديهية أن الأمل فى أن يتحول الموقف الأمريكى تماما من تأييده الكامل لاسرائيل الى التأييد الكامل للمصالح العربية ، وهو أمل غير واقعى ، وغير قابل للتحقيق حتى فى الأمد الطويل .

والأمل أيضا فى أن يتحول الموقف الأمريكى لكى يصبح محايدا تماما فى الصراع العربى الاسرائيلى أمل أيضا غير واقعى .

وتبقى الامكانية الوحيدة المطروحة حقيقة امكانية حدوث تحول جزئى فى الموقف الأمريكى فى اطاره لا تصبح السياسة الأمريكية منساقة تماما وراء الرؤية الاسرائيلية ، وتأخذ بعناية جدية المطالب العربية .

وامكانية تحقيق هذا الاحتمال الأخير متوقفة فى التحليل الأخير على مدى قدرة الأطراف العربية على ممارسة ضغوط جدية ومنظمة على الادارة الأمريكية .

لقد أثبتت خبرة الصراع الطويلة أن الموقف الأمريكى ازاء اسرائيل لم يكن نابعا فقط من قناعة الادارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية تأييد اسرائيل

من منطلق المصلحة الأمريكية ، وانما نابعا أيضا — وربما بالأساس — من حقيقة الضغوط الهائلة والمنظمة التى تمارسها اسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية عبر مسالك وأساليب لا حصر لها .

وبنفس هذا المنطق ، يمكن للسياسة العربية نظريا أن تمارس مثل هذه الضغوط ، والسؤال هل يملك العرب مقومات مثل هذا الضغط وامكانياته ؟ والاجابة ، بالتأكيد يملكون ، هناك النفط ، وهناك المال والاستثمارات ، وهناك المصالح الأمريكية فى المنطقة . وهناك أمور أخرى كثيرة ، ولكن استخدام مثل هذه الأمور بفاعلية متوقف فى التحليل الأخير على جانبين أساسيين :

الأول : وجود استراتيجية عربية واضحة لتسوية الصراع أو تصفيته باستراتيجية تجيب بوضوح على أكثر من سؤال فى مقدمتها ، ماذا نريد بالتحديد ؟

كيف يمكن تحقيق ما نريد ؟ متى وفى ظل أى ظروف ؟

الثانى : وجود الرغبة الجدية لممارسة ضغوط حقيقية على السياسة الأمريكية لا مجرد الرغبة اللفظية فقط .

● الانتفاضة ومستقبل السلام :

ينتقد وليام كوانت — وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين — الاتجاه الذى يقول بأن الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف فى حركة السلام ، وجاءت الانتفاضة فأوقفت التحرك ، وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فان الأمر المؤكد هو أن الانتفاضة هى التى كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية

الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكل يتناولها بشكل أو بآخر ، وهـذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة •

النقطة الثانية التى ستساعد على وضع أسس السلام هى : تطور الموقف الفلسطينى هـذا التطور الايجابى منذ بداية الانتفاضة ، قـد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين ما زالوا يشكون فى امكانية احلال السلام ، ولكن الذى لا شك فيـه هـو أن التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام •

النقطة الثالثة هى : تطور الموقف السوفيتى ، لقـد كان السوفييت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عـدم قبول القرار ٢٤٢ ، وكانوا يستخدمون نفوذهم فى بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هـذا الموقف الى خوفهم فى ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد أخرى دون مشاركتهم ، والآن أصبح الموقف السوفيتى مختلفا تماما ، وهناك دلائل أكيدة على أن موسكو قـد شجعت المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية ، وهـذا يعنى أن القـوتين العظميين يتحـدثان الآن بنفس اللغة ، وحتى اذا لم يذهب الأمر الى أبعـد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قـد خرجت من دائرة الحرب الباردة ، وهـذا وحـده يعتبر انجازا ، وبالاضافة الى ذلك فلم يعـد هناك وجود للاتحاد السوفيتى •

التطور الرابع الذى يساعد على وضع أسس السلام فى المستقبل هـو استعداد الساحة السياسية الدولية فى الوقت الحالى لمساندة اعتدال منظمة التحرير ، وفى الواقع لم يبق شىء من جبهة الرفض ، كما أن الاردن قـد تغير أيضا ، فبعـد أن كان منافسا للمنظمة فى حـق تمثيل الفلسطينيين فى المفاوضات مع اسرائيل قام اليـوم بالتنازل تماما عن أى تمثيـل

للفلسطينيين ،وهـذه ايجابية فى الاتجاه السليم والتركيز على الطرفين الرئيسيين فى الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين •

النقطة الخامسة هى : تطور الموقف الأمريكى ، فخلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هنـاك من بين الأمريكيين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحـدث شىء من شأنه جـذب الانتباه الاعلامى الى هـذا المجال ، ولكن عندما توالت أحـداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ما روعـه وصـدمه ، واستنكر الأساليب الوحشية الاسرائيلية فى قمـع الانتفاضة ، وتطور لدى الأمريكيين شعور بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى أن الرأى العام الأمريكى يهتم فى الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الادارة الأمريكية على البدء فى عملية السـلام •

أما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا بطيئا فى اتجاه مزيد من الواقعية ، أن الخيار الاردنى الذى تعلقت به الادارة الأمريكية كان وهما وسرابا ، واليوم نجـد أن الادارة الأمريكية مقتنعة تماما بأن عمليـة السلام ــ لكى يقـدر لها النجاح ــ يجب أن تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع •

لقـد استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشنطن لكى تبدأ الحوار معها ، ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب ، حقا انها قبلت الحوار ، ولكن هناك كثير من التردد وكثير من التلكؤ ، ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هـدفا فى حـد ذاته، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة ، ولا يجب المبالغـة فى حجم هـذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة فى اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد وعموما فان الحوار لم يستمر الا فترة قليـلة وتوقـف •

● الانتفاضـــة والمجتمع الاسرائيلى :

بعــد اعوام من الهجمات العسكرية الشجاعة التى غطت كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة جاءت الانتفاضة الفلسطينيه لتنهى عام ١٩٨٧ بأكبر وأهم انتفاضة منذ يونيو ١٩٦٧ ، ولتعيد القضية الفلسطينية الى واجهـــة الأحـــداث ، فمنـــذ الثامن من ديسمبر عام ١٩٨٧ والصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى الارض المحتلة لا يهـدأ ، حيث زادت دورة العنف والعـداء وازدادت المواقف صـلابة ، رغم ان هـذه الانتفاضـة ليست الأولى من نوعها فى الضفة والقطاع خلال العقدين المـاضيين ، لكن الجـديد فيها أنها كسرت العزلة ، ووحـدت القـوى السياسية على الأرض ، وفاجأت أيضا السلطات الاسرائيلية وأصحاب القرارات على الصعيدين الاقليمى والدولى بشمولها كل فئات الشعب الفلسطينى رجاله ونسائه وأطفاله ، بجميع توجهاته السياسية بعـد أن أصبح التنافس حول التضحية والتصـدى لجنود العـدو هـو المقياس •

واذا كانت الانتفاضة فى نظر الكثير من المراقبين السياسيين لا تشكل تهـديدا خطيرا للسيطرة العسكرية الاسرائيلية فى الوقت الحاضر ، الا أنها تمثل بداية جـديدة لمرحلة أكثر حـدة وانتشارا ، وهـو الأمر الذى سيترك تأثيراته على المجتمع الأسرائيلى وتفكير قياداته •

ومن هنا ودون تجاهل حقيقة أن أحـداث الانتفاضة تعتبر حلقـة من سلسلة الأحـداث التى تشهدها الأراضى المحتلة بين الحين والآخر ، التى هى أيضا محصلة طبيعة لتراكمات عشرين عاما من الممارسات التعسفية والقمعية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية ، فان العامل الأكثر أهمية أن هذه الانتفاضة تبرز الواقع الصعب لسكان هـذه الأراضى ، يتجاوز كونهـا مجرد أعمال عنف وفوضى تقليدية لتصبح دليلا على زيف ادعاءات اسرائيل حـول التعايش السلمى ، وأنه بامكانها تحقيق هـذا التعايش بين العرب

واليهود فى الضفة والقطاع ، لقــد اعترفت القيادة لااسرائيلية بصعوبة المحافظة على النظام فى المناطق المحتلة . بعــد أن أفلست سياستها القائمة على استراتيجية العنف والقمع فى اخماد ثورة الحجارة الفلسطينية النابعة من داخــل الأراضى الفلسطينية ، لتؤكد أن سكان الأراضى المحتلة هم الذين يمثلون العنصر الهام فى مسيرة التحرير .

● المجلس الوطنى الفلسطينى :

من الحقائق التى سيسجلها التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية أن الدورة غير العادية للمجلس الوطنى الفلسطينى المنعقــدة فى الجزائر (**نوفمبر ١٩٨٨) دورة تاريخية** وحاسمة فى مسيرة النضال الفلسطينى بل هى فريدة فى تاريخ منظمة التحرير ، حيث انها من دون سائر دورات المجلس الوطنى أخرجت الحلم الفلسطينى فى الحرية والاستقلال الوطنى الى طور **من أطوار التحقق** ، وذهبت بكفاح الشعب الفلسطينى (ومنه الانتفاضة) الى حيث يقطف ثمار الشرعية ، والى حيث لا تضيع منه ترسانة الجهــد المبذول عرقا ودما حرية وحياة ، انها دورة النضج السياسى والواقعيــة الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية المستقلة .

أسباب وعوامل عــديدة تلك التى دعت الى عقــد هــذه الدورة فى هــذا الظرف والى اصــدار القرارات بهــذه الكيفية التى صدرت بهــا وأثارت الكثير من الجــدل ، أما عن أسباب انعقاد المجلس الوطنى فى هذا الظرف بالــذات فمنها :

(أ) الحاجة الى الاجابة سياسيا عن مطالب الانتفاضـــــة ، ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطا كبيرا انتقلت فيه بشعاراتها من مطالب حياتية مدنية وسياسية جــزئية الى مطلب تقــــرير المصير والاستقلال الوطنى وبناء دولة فلسطينية ، وكان من الطبيعى أن تتقــدم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مــع

هـذا التحول الكبير فى شعارات الانتفاضة ، وأن نلتقط معطياته لتصوغ الموقف الوطنى الفلسطينى فى شعار واضح وصريح هـو حق تقرير المصير وبنـاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، خصوصاً وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتـلة وفى سياق انتفاضة متصاعدة أتى ليشكل أول اعلان فلسطينى حاسم عن بدء تنفيذ البرنامج الوطنى المرحلى « لمنظمة التحرير الفلسطينية » (الذى صدر عام ١٩٧٤) ، بل أول اعلان حاسم عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال الى اجواء الثقة بالذات والممارسة واضحة الأهـداف ، ولم يكن ممكنـا تقـديم هـذه الاجابة السياسية ـ من هـذا الحجم وبهـذه الأهمية ـ الا من خلال دعـوة المجلس الوطنى الفلسطينى الى الانعقـاد •

(ب) الحاجة الى استثمار التعاطف الدولى مع الانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية بصفته عامل ضـغط استراتيجى لانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وعلى ذلك فلم يكن معقولا أن تظل المراهنات الفلسطينية على المواقف الدوليـة المؤيدة محصورة فى المستوى « الانسانى » بل كانت الحاجة ماسه الى التقـدم الى الرأى العام العالمى ببرنامج سياسى واقعى لحل الازمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى بما يراعى اتجاهات وحـدود الموقف الدولى ، وبما يسمح بشق جبهة الأعـداء ، وعزل الموقف الاسرائيلى على الساحة الدولية ، ثم بما يضمن جزءا من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى •

(جـ) الحاجة الى ملء الفراغ القانونى الذى خلقته الخطوة الاردنية عقب اعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانونى والادارى بين عمان والضفة الغربية ، وهـو الأمر الذى كان من شـأن

تجاهله فلسطينيا — أن يحـدث حالة من الأمر الواقع (فى ظل القـوانين العسكرية الصهيونية) قـد تستفيد منـه اسرائيل تدفعها الى اعلان ضم مناطق جـديدة من الأرض المحتلة الى كيانها كما فعلت مع القـدس والجولان •

لهـذه الأسباب جميعها ، ولأسباب أخرى عـديدة ، دعى المجلس الوطنى الى الانعقاد فى الجزائر ، وبعـد أن صار شبه مؤكد أن جولات الحوار الوطنى الطويلة التى سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة شهور استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفـق عليها ، وعلى قضـايا محـدودة ومعروفة بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لفض وحسم المسائل الخلافية ، ولم يعـد ممكنا بعـد أن نضجت شروط موضوعية وذاتية لمجلس وطنى أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين الا أن ينعقد دون تردد أو تسويف •

ولقـد انعقد المجلس فى يوم تاريخى مشهود ، وأعلن ياسر عرفات « بسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين » •

وما أن انفضت اجتماعات دورة المجلس حتى بدأت « عملية الحساب ليختلف المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسى •

بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والآخر رأى فيها انتصارا للتكتيك ، بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والآخر لم يقرأ فيهـا غير رسوب الأيديولوجية ، وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه بحرية ، ولم يكن حقا لأحـد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه ، وحـق شـعبه فى الحيـاة •

ولعله اذا ما تجاوزنا موضوع « اعـلان الاستقلال » الذى حظى باجماع الفصائل والقوى الرئيسية فى منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير

من قبل الأطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصادر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخـذة فيه كان المـادة الأساسية التى دار حولها الخلاف ، وكانت مثار نقـد ونقـد مضاد ، وربما كانت الفقرة المتعلقة باعتراف المجلس الوطنى بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هى أكثر ما حظى بذلك النقـد ، سواء خلال مداولات المجلس واجتماعاته (وتجلى ذلك فى تصويت قسم من المندوبين ضـد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقـدى حول مقررات دورة المجلس يأخـذ مجـراه ، ويستطيع المتتبع لمـا جاء به هـذا النقـد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هـذه الدورة بأنها قرارات معتدلة فى اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس ــ بل بمبدأ الاعتراف أصلا ــ بالقرارين الامميين • باعتباره تنازلا مجانيا لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستدرار المزيد من التنازلات •

واذ لا يسع المحلل الموضوعى الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هـذا التحليل ، والا أن يرى فى تلك المقررات (خصوصا المتعلقة بالاعتراف) ذروة الاعتدال فى السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى فى سياق وفى ظل أحكام « الاتفاق الاردنى ــ الفلسطينى » ، فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوصية للمواقف منقبـا عن الشرطية التى تتحكم بصنعها ، باحثا عن الفواصل المقبوله بين الشعارات والواقع الذى يمكن التفكير والعمل فى حـدوده دون تجريد مبدئى •

عوامل كثيرة ــ لعبت دورها فى اعتدال قرارات المجلس الوطنى :

١ ــ ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمـل بأحكام الوفاق الدولى الجارى ، ولم يكن تقلص الهامش الذى كان يتيح العمـل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أى ضغوط خارجية ، لم يكن هـذا التقلص ناشئا دائما عن ضعف ذاتى ، أو خلل فى

المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفى السياسات التى ترفضها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت ــ بتفاوت ــ عوائق اعتراضية أمام حركة العمل الوطنى الفلسطينى ، وحكمت عليه بأن يجرى فى مواقع دفاعية وبايقاع تراجعى ، وكما ضاق هامش العمل الفلسطينى . ضاق ــ بالنتيجة ــ هامش الاختيار أمام القيادة الوطنية ، هذه التى وجدت نفسها ــ فى النهاية ــ مدعوة الى التحرك بمراعاة هذه المتغيرات ــ السلبيه فى الغالب والايجابية فى النادر ــ المتراكمة فى المحيطين العربى والدولى ، ومدعوة الى التعامل بواقعية مع لوحة التناقضات التى رسمها الصراع العربى ــ الصهيونى منذ عشرين عاما على الأقل والتقدم نحو قطف ما يمكن قطفه من ثمار أنضجتها الانتفاضة ، وتعاطف الرأى العام وعزلة اسرائيل ، والسمعة الحسنة لمنظمة التحرير .

٢ ــ مراعاة الموقف السوفيتى المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لأزمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقد المؤتمر الدولى ، واذا كانت هذه المطالبة السوفيتية بضرورة اصدار موقف فلسطينى ايجابى ــ واضح وصريح ــ من القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ تعكس حدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسى السوفيتى فى المنطقة ، وموقعة فى خريطة أى حل سياسى دولى لازمتها ، فهى تعكس بالتالى ــ وبالنتيجة ضعف الموقف السوفيتى (قياسا الى الأمريكى) فى المنطقة العربية ، وهشاشة مرتكزاته الاقليمية . هذا عندما كان هناك اتحاد سوفيتى .

٣ ــ زوال الشكوك من احتمالات الالحاق الاردنى ، وهى احتمالات اذا لم تكن الغتها تطمينات المسئولين الاردنيين لقادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الاردنية قبل وبعد الاتفاق « الاردنى ــ الفلسطينى » المعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ، والى الوفاق الدولى بعد أن

اختار العالم العربى رد السيئ، الى غمــدة ــ أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت بأكثر مما فعلوه خصوصا وأن وضعها فى المحيط العربى ليس قــويا الى الحــد الذى يفرض تغييرات كبيرة فى الموقف العربى ، ويخلق فى المنطقة توازنات جــديدة وينسجع السوفييت على تصلب الموقف السياسى ، ولقــد أثمر كلا الموقفين الفلسطينى والسوفيتى فى المنطقــة العربية تفاهما ــ ضمنيا أو صريحا على ممارسة سياسة واقعية لا نتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدى امريكا وشريكها الصهيونى •

واذا كان الرد العربى قــد ارتفع بعــد حرب أكتوبر ــ أحيــانا الى مستوى الدعم المــالى والمساندة السياسية ، فقد انحــدر أحايين آخرى الى مستوى تصفية الثـــورة الفلسطينية عسكريا بحروب الابادة البشعه ، وتصفيتها سياسيا بتنظيم الانشقاق فى جسمها السياسى والتنظيمى أو بالمساس بحقها التمثيلى •

ولقــد زادت ــ فى امتداد ذلك كله ــ القناعة الفلسطينية رســوخا بين المعركة الأربح والأهم فى المحيط العربى هى معركة انتزاع القــرار الوطنى الفلسطينى المستقل ، ووضع حــدود تراجع الموقف العــربى ، وضمان استمرار دعمه السياسى والمــادى للمنظمة ، وما عــدا ذلك لم يعــد واردا لحسابات قصيرة المــدى •

٤ ــ ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعــد مخاض عسير ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع وهو الاحتلال •

أن هــده الواقعية ــ كما عبرت عنها وثائق المجلس الوطنى ــ هى تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطينى الراهنة الى تقــرير مصيره بأى صيغة من الصيغ وبين مطالبه التاريخية المقــدسة فى كامل تراب وطنه (وهى التى لا يجوز آن يتوقف تطبيق حــق تقرير المصير للشعب الفلسطينى على توافر شروطها وأسبابها) ، ولقــد أثبتت هــذه

الواقعية – من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التى أعقبت صدور قرارات المجلس الوطنى – أن فى الامكان الحاق هزيمة جديدة بالأعداء فى جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تغييب الخطاب الوطنى الفلسطينى منها مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطينى من الأيديولوجية الى السياسة من الحلم الى التاريخ •

٥ – ادراك القيادة الفلسطينية – الموقف الفعلى الأمريكى – الاسرائيلى كموقف رافض لتنفيذ القرار ٢٤٢ ورفضه لا تبدى فحسب فى أنه يؤول تأويلا خاطئا مقتضيات هذا القرار ، وخصوصا المتعلق منها بمسألة الانسحاب ، « مثلا تحويل عبارة الأراضى المحتلة الى أراض محتلة » ، ولكن أيضا وأساسا فى أنه استبعد أن يكون القرار ٢٤٢ من حيث المبدأ قاعدة الى حل سياسى للنزاع ، واذا كان رفض هذا القرار يبدو الآن جليا من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولى) « الذى يفترض أن ينعقد على أساسه » فهو يبدو أيضا فى استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وهى الحل الأمريكى الوحيد المطبق حتى الآن فى المنطقة لمقتضياته وأحكامه ، وترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار لأنه يقضى بضرورة الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى التى احتلت فى عدوان ١٩٦٧ ، وهو ما يعاكس الهدف الأصلى الذى من أجله شن هذا العدوان الأمريكى – الصهيونى • وهو تحقيق التوسع الاسرائيلى جغرافيا ، وتصفية ما تبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطنى وتحرير قومى ، ولأنه بسبب ذلك – يعيد عقارب الساعة فى المنطقة الى ما قبل تاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ • ويطيح بكل الوقائع التى بنتها والمكاسب التى حققتها أمريكا واسرائيل فى المنطقة •

وتدعى الولايات المتحدة الأمريكيه واسرائيل قبولهما بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟ من باب المزايدة والابتزاز ، وظنا منهما أن الاستمرار فى ادعاء

قبوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد فى الموقف العربى والفلسطينى ، وهـو ما يكفى — فى نظرهما وتقديرهما — لعـزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدوليه ، وتصويرهم للتسوية السياسية السلمية فى منطقة « الشرق الأوسط » •

ولقـد أتيح للعـالم أن يتبين حقيقة المواقف الأمريكية الاسرائيلية الفعلية من القرارين عندما أقدمت منظمة التحرير على الاعتراف بهما فى دورة المجلس الوطنى عام ١٩٨٨ ، وتبين — تبعا لذلك — من هى الأطراف التى تعرقل التسوية ومن التى تضحى — دون ان تفرط — فى سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها ، ولقد كان من نتائج ذلك أن فتحت أمكانية هائلة أمام الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على المزيد من المكاسب على الجبهة العالميه : دولا ورأيا شعبيا عاما •

٦ — وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعـدم تحـول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجى هى اعلان قيـام الدولة الفلسطينية المستقلة ، اذ من شأن هـذا الاعلان أن يكون القاعـدة التى على أساسها يعود مطلوبا ليس فقط تطبيق هـذا القرار القاضى بالانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة ، بل الالحاح على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره •

فالمعركة تصبح هنـا — بهـذا المعنى — معركة عـودة السيادة الفلسطينية التى عطلها الاحتلال ، ومدخلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو ما يقره القرار ٢٤٢ وبعـده القرار ٣٣٨ •

● الموقف الفلسطينى من المفاوضات :

بعـد توقيع اتفاقية الاطار فى كامب ديفيد ، والتى نصت على أن تقوم مصر واسرائيل باجـراء مفاوضات بغرض تحقيق الحكم الذاتى للفلسطينيين . وقف الفلسطينيون على اختلاف منظماتهم وتجمعاتهم

السياسية ، موقفا رافضا لهذه المفاوضات والمشاركة فيها ، ومعارضا فكرة الحكم الذاتى •

● موقف القيادة المحلية فى الضفة والقطاع من المفاوضات :

رفض الاشتراك للاسباب التالية :

أولا : القول بغموض نص الحكم الذاتى فى اتفاقية الاطار ، وأنها لا تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين ، فضلا عن أن الحكم الذاتى ليس هناك ما يشير الى أنه حل مؤقت ، أو أحد المراحل الوثيقة لبناء واقامة الدولة الفلسطينية ، والواقع أن ممارسات اسرائيل لا تساعد على تجاوز مثل هذا الاعتبار ، وبصورة محددة مواقف رئيس الوزراء ضد انشاء الدولة الفلسطينية •

ثانيا : غموض شكل المشاركة الفلسطينية فى مفاوضات الحكم الذاتى ، اذ أن الاتفاقية لم تشر الى سبك هذه المشاركة الفلسطينية وأحالت الأمر الى أطراف أخرى غير فلسطينية مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية •

كذلك فان غياب منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المفاوضات بالاضافة الى رفضها — لا يسمح بالتصدى من وجهة نظر عمد الضفة الغربية وغزة لجوهر المشكلة الفلسطينية •

فعدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يقود الى قناعة لدى هؤلاء القادة المحليين بأن موقفهم حال اشتراكهم فى المفاوضات سيكون ضعيفا ، لأنهم سوف يقعون تحت ضغوط الاحتلال الاسرائيلى •

ثالثا : اغفال القدس من مفاوضات الحكم الذاتى ، وعدم الاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية حال قيامها ، والجدير بالذكر أن السلوك

الاسرائيلى بشأن اعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل يدعو القادة المحليين بالضفة والقطاع ، الى التمسك بهذا الاعتبار كمبرر قوى لرفضهم المشاركة فى مفاوضات الحكم الذاتى •

رابعا : القول باستمرارية الاحتلال الاسرائيلى « حيث ان اسرائيل ستكون لديها قوة اعتراضية لأى قرار يتخذه مجلس الحكم الذاتى ، ومن هنا فالاحتلال الاسرائيلى سيظل قائما ، ومن هنا فان خطة الحكم الذاتى مرفوضة شكلا وموضوعا وتعد انقلابا ضد حقوق الشعب الفلسطينى وآماله فى الدولة المستقلة ، وحق تقرير المصير » كما جاء فى اعلان « مؤتمر القدس » أكتوبر ١٩٧٨ ، ويوضح رشاد الشوا عمدة غزة قائلا : « ان بيجين يدعى بأن كل الأراضى اسرائيلية ، وأن الاسرائيليين يمكنهم الاستيطان أينما وحينما يريدون ، وأن الحكم الذاتى للسكان وليس للاقليم » ـ « اذا لن تكون هناك دولة فلسطينية ، وعلى هذا ، على أى شىء سأذهب من أجل التفاوض • ؟ ان بيجين لا يقصد بالحكم الذاتى الا اسما آخر للاحتلال » •

● **موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات الحكم الذاتى :**

يمكن اعتبار ما كشف عنه اجتماع المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧٨ نوعا من تحديد التيارات والاتجاهات السياسية التى تشكلت رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية تجاه مفاوضات الحكم الذاتى ، ففى هذا الاجتماع ، ظهر اتجاهان :

الأول : يرى ضرورة رفض خطة الحكم الذاتى تماما ، ودعوة العناصر الفلسطينية فى الأرض المحتلة الى مقاطعة الانتخابات التى تعقد وفقا لما ورد فى اتفاقية الاطار بكامب ديفيد •

الثانى : يدعو هذا الاتجاه الى انتقاد الحكم الذاتى مع عدم مقاطعة الانتخابات حال حدوثها ، ويبرر أنصار هذا الاتجاه عدم

مقاطعة الانتخابات بأن مشاركة العناصر الفلسطينية الوطنية فى هـــذه الانتخابات وانتصارها سيجعل من المؤكد احباط خطة الحكم الذاتى من الداخـــل •

وبالرغم من هذا الخلاف بين الاتجاهين ازاء كيفية التعامل مـــع مفاوضات الحكم الذاتى ونتائجها فان معارضة المنظمة لهـــذه المفاوضات جاءت مكثفة وتركزت حول نوعين من الاعتراضات :

النـــوع الأول :

اعتراضـــات قانونيـــة •

النـــوع الثـــانى :

اعتراضات سياسية ترتبط بطبيعة الحكم الذاتى كما ورد فى اتفاقية الاطر بكامب ديفيد ، ومدى ما يقـــدمه من وجهة نظر المنظمة من تطـــور على طريق الحـــل النهائى للمشكلة الفلسطينية •

فبالنسبة للنوع الأول (الاعتراضات القانونية) فان المنظمة ترى أن اتفاقية كامب ديفيد والمتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى باطلة من وجهة نظر القانون الدولى ، وترى أن هناك ثلاث حجـــج رئيسية تدعم هـــذه النتيجـــة •

(أ) عـــدم أهلية الأطراف المشاركة فى المفاوضات أو اختصاصها ، لأنه ليس من اختصاص اسرائيل أو الاردن أو مصر أو الولايات المتحدة صلاحية تقرير حقوق الشعب الفلسطينى •

(ب) تجاوز الحقوق القومية الفلسطينية بما فى ذلك حق السيادة، وأنه من غير الممكن منح حكم ذاتى للفلسطينيين فى أرضهم ، ففى هـــذ ه الحالة يعد الحكم الذاتى المنوح خطوة الى الوراء وليس حـــلا للمشكلة الفلسطينية •

(ج) انتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التى دعت الى الكيان المستقل القدس ، وحددت آراضى الدولة العربية والدولة اليهودية ودعت الى انسحاب اسرائيـل من الأراضى العربية ، وأوصت بعودة شعب فلسطين الى آراضيهم ، وبناء على هذه الحجج الثلاث تخلص المنظمة الى أن مفاوضات الحكم الذاتى باطلة أيضـا استنادا الى أحد مبادىء القانون العام : من أن ما بنى على باطل فهو باطل أيضـا •

وبناء على هذا التحليل القانونى لخطه الحكم الذاتى يرى محللو المنظمة بأن خدلة الحكم الذاتى ستؤدى الى وضع الضـفة العربية وقطـاع عزة تحت انتداب اسرائيلى شبيه بالانتداب البريطانى (١٩٢٢ / ١٩٤٨) مـع فارقين :

١ ــ أن الانتداب البريطانى كان بطبيعته انتـدابا مؤقتـا ، فى حين سيكون الانتداب الاسرائيلى دائمـا •

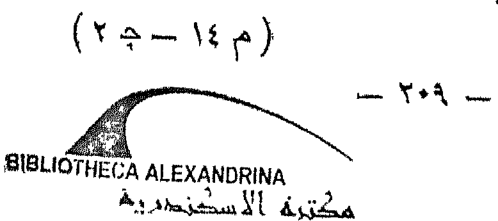
٢ ــ أن الهدف من الانتداب البريطانى كان السير بالفلسطينيين نحـو الاستقلال ، أما الهدف من الانتداب الاسرائيلى فهو استعباد الفلسطينيين•

وبالنسبة للاعتراضـات السياسية فان موقف المنظمة ــ وكما ظهـر على لسـان قادتها ــ يرجع الى :

١ ــ أن الحكم الذاتى يعطى الشرعيـة للعـدوان الاسرائيلى ، وأنه لا يضمن حـق تقرير المصير ودولة فلسطينية •

٢ ــ أنه يمنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم، وأنه سكوت على ضم اسرائيل للقـدس ، وقبـول بالتخلى عن السـيادة العربية بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة •

(م ١٤ ــ ج ٢)



ويرى باحثو المنظمة ومحللوها أن هناك خمس قضايا رئيسية ، ليست فى صالح المشكلة الفلسطينية ، خواها اطار عمـــل كامب ديفيد ، وهـــذه القضـــــايا هى :

(أ) محـــدودية المشاركة الفلسطينية ، لان هـــذه المشاركة ستخضع لنوع من التحـــديد الفعلى بناء على :

١ ـــ عـــدم الزامية ضم عناصر فلسطينية فى أى من الوفدين المصرى والاردنى .

٢ ـــ أن ضم أى من الوفـــدين المصرى والاردنى عناصر فلسطينية ، فهـــذه العناصر الفلسطينية المختارة قـــد لا تكون ممثلة للشـــعب الفلسطينى .

٣ ـــ ضرورة موافقـــة اسرائيل على مشاركة أى عضـــــو فلســـــطينى .

٤ ـــ ضرورة موافقة الوفـــد العربى على ما يطرحه العضو الفلسطينى حال اشتراكه .

٥ ـــ ضرورة موافقة الوفـــد الاسرائيلى على ما يطرحـــه العضـــو الفلسطينى حال اشتراكه ـــ وقبل أن يدون فى الاتفاق النهـــــائى .

(ب) اعاقة ســـلطات الحكم الذاتى . لأن اجراء الانتخابات المؤدية لقيام سلطة الحكم الذاتى ستكون فى ظل الاحتلال الاسرائيلى مع غياب شرط محدد لانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية قبـــل الانتخابات ، أو على الأقل تعليقها خلال الحملة الانتخابية وأثناء اجراء الانتخابا ت. فضلا عن غياب شرط اشراف دولى غير متحيز من أجـــل سلامة العملية الانتخابية ونتائجها .

(جـ) استثناء القدس المحتلة من صلاحيات ونطاق سلطة الحكم الذاتى •

(د) غموض الموقف بالنسبة للمستوطنات الاسرائيليه فى الضفة الغربية وغزة ، وما اذا كان سيسمح باشتراك المستوطنين الاسرائيليين فى الانتخابات أم لا •

(هـ) غموض صلاحيات سلطة الحكم الذاتى ازاء بعض القضايا الهامة مثل هل ستمتد صلاحياتها حتى تشمل المستوطنة الاسرائيلية أم لا ؟ وما هو مدى صلاحياتها ازاء اعادة الأراضى الفلسطينية الى أصحابها العرب ، والتى صادرتها سلطات الإحتلال الاسرائيلى خلال فترة الاحتلال ؟ •

● القضية الفلسطينية وكامب ديفيد :

عند حديثنا عن المشكلة الفلسطينية لا يجب أن ننسى المحاولة التى بذلها الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى كامب ديفيد بالنسبة لمحاولة الحصول على الحكم الذاتى للفلسطينيين ، ورغم النقد الشديد الذى وجه الى هذه المبادرة من جانب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الا أنها كانت خطوة على الطريق ، ورغم أنها كانت خطوة متواضعة الا أن اسرائيل استطاعت أن تتحلل منها ، وبذلك عادت المشكلة الى نقطة البداية مما أدى الى قيام الانتفاضة بعد ذلك بسبع سنوات •

وفيما يلى نثبت للتاريخ نص اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ولعلنا نقارنه بنص اتفاق المبادىء الذى وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ •

نصوص الاتفاقات :

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات

الولايات المتحدة الأمريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط ، وهم يدعون أطراف النزاع العربى الاسرائيلى الأخرى الى الانضمام اليه .

ان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتى :

أن القاعدة المتفق عليها لتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وسترفق القرارات رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة :

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ، وان شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب .

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وأن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأية دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هى أمر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ٠

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف ، وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع للتحرك نحو عصر جديد من التصالح فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقلال وتأكيد الأمن ٠

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية ، وبالاضافة الى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية ، وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة، والترتيبات الأخرى التى يتفقون على أنها ذات فائدة ٠

ان الأطراف اذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما ، وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام ، وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكى يصبح دائما يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير ٠

اذا فانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب فى رأيهم ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل جيرانها،

الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس .

ان الأطراف اذ تضع هذا الهدف فى الاعتبار فقد اتفقت على المضى قدما على النحو التالى :

الضفة الغربية وغزة :

١ — ينبغى أن تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغى ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل والأردن على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة مع الأخذ فى الاعتبار اهتمامات الأمن الخاصة بكل الأطراف فانه يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان فى هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضى . واهتمامات الأمن الشرعية من الأطراف المعنية .

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والأردن على تفاصيل اقامة سلطة

الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وغزة ، وقد يضم وفدا يضم مصر والأردن ممثلين للفلسطينيين من الضفه الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقيه تحدد مسئوليات الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفه الغربيه وغزة ، وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية ، وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية المتبقيه فى مواقع أمن معينة ، وستضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتاكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين ، وبالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة ، وفى تقييم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(جـ) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى (مجلس ادارى) فى الضفة الغربية وغزة ، وفى أسرع وقت ممكن ودون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وسوف تجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى فى الضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكن مرتبطتين ، احدى اللجنتين تتكون من ممثلى الأطراف الأربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة

الثانية من ممثلى الاردن ، ويشترك معهم الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة التفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم الوصول اليه بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على كافة نصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ، ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة . وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

١ — أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة على المسائل المعلقة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ — أن يعرضوا اتفاقهم هذا للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن سكان المنطقة الغربية وغزة .

٣ — اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن سكان الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

٤ — المشاركة كما ذكر أعلاه فى عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية ، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وستكون قوة

الشرطة على اتصال مستمر فى أمورها بالضـباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لهـذا الغرض .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة دائمة تقرر عن طريق الاتفـاق اجراءات السماح بعودة النازحين من الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ وذلك مع التدابير الضرورية لمنع الاضطرابات والاخلال بالنظام ، ويجوز أيضا لهـذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل سويا ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

٤ ـ خطـابات مصاحبة أرسـلها الرئيس
السادات الى الرئيس كارتر :

١ ـ القـدس (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

عـزيزى السيد الرئيس ..

أكتب اليكم أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس:

١ ـ تعتبر القـدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينه .

٢ ـ أن القـدس العربيه يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ أن من حـق السكان الفلسطينيين فى القـدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضـفة الغـربية .

٤ ــ أن القرارات الصــادرة من مجلس الأمن وخاصـــه القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس ، وأن كافة الاجراءات التى اتخـذتها اسرائيل لتغيير وضــع المدينة لاغية وباطلة ويجب ابطال آثارهـــا •

٥ ــ يجب أن تتوافر للكل حرية الوصول الى القـدس ، وممارســة الشعائر الدينية ، وحق زياره الأماكن المقـدسة بدون أى تمييز أو تفرقه •

٦ ــ يجوز وضـع الأماكن المقـدسة لكل دين من الأديان الثـلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هـذا الدين •

٧ ــ ينبغى الا تقسم الوظائف الضروريه فى المدينة ، ويمكن اقامة مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على القيــام بهـذه الوظائف . وبهـذه الطريقـة فانه لن يتم تقسـيم المـدينة •

المخلص توقيع
محمد أنور السادات

ب ــ تطبيق التســوية الشاملة
(١٧ ســـبتمبر ١٩٧٨)

عــزيزى السيد الرئيس ••

اتصالا « باطار السلام فى الشرق الأوسط » أكتب اليكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربيه بشأن تطبيق التسوية الشاملة•

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقه بالضفة الغربية وغزة من أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى المترتب على هـذه البنود وذلك بعد التشاور مــع الاردن وممثلى الشعب الفلسطينى •

توقيـــع
محمد انور السادات

مفكرة مصرية حول اجراءات بناء الثقة التى ستتبع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨)

كان الاتفاق على اطارات السلام فى الشرق الأوسط فى كامب ديفيد من أجل السلام ، ويهدف الى تسهيل تقدم سير العمل من أجل حل المسائل الرئيسية التى تقع فى صميم مشكلة الشرق الأوسط •

ويعتقد وفد جمهورية مصر العربية أن اجراءات بناء الثقة يجب اتخاذها فورا فى الضفه الغربيه وقطاع غزة لخلق جو جديد ايجابى وانسانى ، ويؤدى الى تخفيف التوتر ، ومن المؤكد أن بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يكون فى صالح السلام ، اذ أن ذلك يخلق جوا ايجابيا يشجع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة لأن ينظروا جديا فى المشاركة فى المفاوضات •

وفى هذا الصدد فمن الأوفق وضع الخطوات التالية فى عين الاعتبار •

١ — تجميد اقامة المستوطنات فى الضفه الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية •

٢ — أن تكون اسرائيل على استعداد للتعامل مع أى جماعة فلسطينية تقبل القرار رقم ٢٤٢ •

٣ — ألا يشترك المستوطنون الاسرائيليون فى الضفة الغربية وغزة فى الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية •

٤ — الاعتراف بحقيقة أن عرب القدس الشرقية يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى ويجب أن يشاركوا فى الاقتراع الخاص باقامة السلطة الفلسطينية •

٥ ـ اعادة الأراضى والملكيات المصادرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى السلطة الفلسطينية بما فى ذلك الأملاك العـامة ٠

٦ ـ السماح للمصارف العربية فى الضـفة الغربية وغزة فى أن تعاود القيام بعملياتها التجارية بحرية ، كما يجب أن تعيد اسرائيل اليها الودائع المصادرة أو المجمـدة ٠

٧ ـ اتخاذ التدابير الضرورية للقيام بما يلى :

(أ) رفع الحظر على الاجتماعات السياسية ٠

(ب) السماح بحرية التعبير فى الضفة الغربية وغزة ٠

(ج) وقف أية سياسات أو ممارسات من شأنها أن تخلق توترا أو تجعل من الصـعب تنفيـذ أحكام الاطار الخاصـة باقامة السـلطة الفلسطينية وذلك الى حين اقامة هذه السياسة ٠

(د) الغاء جميع القيود على حرية انتقال سـكان الضـفة الغربيـة وقطاع غـزة ٠

(هـ) وقف المناورات العسكرية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ٠

(و) العفو عن المسجونين السياسيين الفلسـطينيين ٠

(ز) لم شـمل العائلات الفلسطينية عن طريق السـماح بعودة اعداد من الأفراد النازحين منذ عـام ١٩٦٧ ٠

(ح) السـماح لأعـداد من النازحين بالعودة الى الضـفة الغربيـة وقطاع غـزة قبل التوصل الى التدابير التى يتفق عليها فى هذا الصـدد ٠

وفيما يتعلق بقطاع غزة تمت مطالبة اسرائيل للقيام بما يلى :

(أ) رفع القيود على استعمال المياه فى رى مزارع غـزة ٠

(ب) الامتناع عن فرض أى قيود على العرب المنتجين للموالح فى مراحل الانتـاج المختلفـة ٠

وعلاوة على هذا فقد طلبت مصر أن تعلن اسرائيل :

١ ـ الموافقة على قيام الأمم المتحـدة أو مراقبين دوليين بالاشراف على الانتخابات الخاصـة بالمجلس الفلسطينى ٠

٢ ـ اتمام انسـحابات فورية لبعض قواتها من أجـزاء من الضـفة الغربية وقطاع غـزة ٠

٣ ـ بدء عملية اعادة توزيع القوات الاسرائيلية التى تظل فى الضـفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية ٠

٦ ـ من مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (٢٣ فبرايـــر ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

بالاشارة الى الأنباء المتعلقة بمفاهيم اسرائيلية معنية بشـأن سـلطة الحكم الذاتى المبينة باطار كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبصفة خاصـة تلك المتعلقة بتقارير ومقترحات اللجنة التى أنشأها مجلس الوزراء الاسرائيلى ٠

أود أن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تعتبر هذه التقارير والمفاهيم المعلنة أو المنشـورة مرفوضة رفضـا تاما لمخالفتها الخطيرة لنص وروح اطار كامب ديفيد ، وفضلا عن ذلك فان هذه التقارير تنطوى على استفزاز للسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل الشـعب الفلسطينى كله ، وتشكل بكل تأكيد تهديدا خطيرا لعملية السلام بأكملها ٠

مصـطفى خليـل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٧ ـ من د. مصطفى خليـل رئيس الوزراء
الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عـزيزى الوزير فانس ..

اتصالا بالمباحثات الجارية الخاصه بخصوص اطار السلام فى الشرق الأوسط الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد فى جزئه الخاص بالضفة الغربية وقطـاع غزة ، أود الاشـارة الى مسألة المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة التى تقيمها سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والتى اتخـذت الولايات المتحدة منها موقفا ثابتا ، حيث عبر الرئيس كارتر عن عـدم موافقتـه على هـذه التصرفات الاسرائيلية ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، فضلا عن أنه بعـد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد أبرز أهمية وقف اقـامة المستوطنات أثناء عملية المفاوضات . اعلن أن هناك اتفاقا بين الحكومة الأمريكية والحكومة الاسرائيلية على تجميد مسألة اقامة المستوطنات خـلال هـذه العمليـة .

وبالرغم من ذلك كله فقـد استمرت الحكومة الاسرائيلية فى السماح باقامة مستوطنات جـديدة والتوسع فى المستوطنات القائمة ، وأود أن أكرر بصفة حاسمة موقف الحكومة المصرية الثابت من أن كل هـذه التصرفات غير مشروعة ، وهى لذلك لاغية وباطلة بطلانا مطلقا .

وأننى لعلى ثقة من أنكم تتفقون معى فى أن هذه السياسة الاسرائيلية تعتبر انتهاكا واضحا لروح كامب ديفيد واطاره ، بالاضافة الى تعارضها مع مبادىء القانون الدولى ، وهـذا بالاضافـة الى أن هـذا الموقف الاسرائيلى انما يعتبر استثارة خطيرة للفلسطينيين المقيمين فى الضـفة الغربية وقطاع غزة وللشعب الفلسطينى كله .

وأود أن أسجل فى النهاية أن استمرار اسرائيل فى مثل هذه السياسات يعتبر تهـديدا خطيرا لعملية السلام كلها والتى تم الاتفاق عليها فى كامب ديفيد ، وفى النهاية وبالنظر الى الموقف المتماثل الذى تتخـذه حكومتانا فى هذا الشأن والدور الرئيسى الذى تلعبه حكومتكم فى عملية السلام الجارية فأرجو أن تتفضلوا بابلاغى بالخطوات التى تتخـذها حكومة الولايات المتحـدة فى هـذا الشـأن •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٨ ـ من د• مصطفى خليل
الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٣ فبراير ١٩٧٩)

عـزيزى الوزير فانس ••

اتصالا بالمحادثات الجارية حاليا حول أحكام اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد والمتعلقة بالمفاوضات حول الضـفة الغربية وقطاع غزة ، أود الاشارة الى المذكرة التى قـدمها اليكم الوفـد المصرى فى يوم ١٣ أكتوبر عام ١٩٧٨ والتى تتضمن الخطوات التى يتعين على حكومة اسرائيل اتخاذها لخلق مناخ يؤدى الى تنفيذ سليم للاحكام سـالفة الذكـر •

وانى أؤكد من جـديد أن حكومة مصر ترى أن لهـذه الخطـوات أهمية قصوى فيما يتعلق بجهودنا المشتركة الخاصة بالمضى فى تنفيذ أحكام الاطار المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة •

هـذا وأرجو أن توافونى بنتائج اتصالاتكم بالجانب الاسرائيلى فى هـذا الصـدد •

مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٩ ــ نقاط خمس عاجلة مقترحة من مصر كمقدمة لاجراءات بنــاء الثقــة فى الأراضى المحتــلة

١ ــ رفع الحظر على الأنشطة السياسية ، والسماح بمزاولتها •

٢ ــ ازالة القيود على حرية انتقال الســكان •

٣ ــ العفو عن المســجونين السياسيين •

٤ ــ اتخاذ الخطوات لجمع شمل العائلات من خلال عودة أعــداد من النازحين منــذ عام ١٩٦٧ •

٥ ــ نقل مقار قيادة القوات الاسرائيلية من مواقعها الحالية الى مواقع خارج المدن والقرى فى الضفة الغربية وقطاع غــزة ، ووقف المنــاورات العسكرية فى هذه الأراضى •

١٠ ــ من د• مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (١٥ مارس ١٩٧٩)

عزيزى الوزير فانس

أود أن أشــير الى كتابى اليكم المؤرخ فى ٢٣ فبراير ١٩٧٩ وللورقة المقدمة منكم بشأن « المفاهيم الخاصة بالخطوات من جانب واحــد ، والتى تمت المناقشة بشأنها فى القدس مع رئيس الوزراء بيجين » •

ولعلكم تذكرون أن الخطوات التى اقترحتها مصر انما استهدفت خلق مناخ يؤدى الى التنفيذ السليم لاحكام اطار عمل كامب ديفيد •

واننا نقدر لكم اثارتكم لهذا الموضوع مع رئيس الوزراء بيجين •

ونعتقد بكل اخلاص أن هــذه الخطوات اذا تم اتخاذها على الفــور فلابد وأن يكون لهــا تأثير ايجابى لدى الفلسطينيين •

بيد أننى أود ابلاغكم أننا نرى أن عــددا من التأكيدات المنقولة الينا يعتبر محــدود النطاق : فتضمن الفقرة (ج) تأكيدا لرئيس الوزراء بيجين بأنه ســوف يتم اطلاق سراح كافة المحتجزين لجرائم لا تتســم بالعنف السياسى ونحن نعتبر هــذا غير كاف • اذ نعتقد أن الأمر يقتضى تقــديم الحكومة الاسرائيلية التعهدات باطلاق سراح كافــة المسجونين السياسيين الذين تم احتجازهم لأسباب تتعلق بالاحتلال •

كذلك فاننا غير راضــين عن تاكيــدات رئيس الوزراء بيجين التى تضمنتها الفقرة (هـ) والخاصه بنقل القيادة العامة الاسرائيلية الى مواقع جــديدة خارج المراكز الآهلة بالسكان ووقف المناورات العسكرية ، ولعلكم فى هــــذا الصــدد قـــد لاحظتم آن التاكيدات كانت مقصورة على « غزة » ، ونحن نرى اتخاذ هــذه الخطوة فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمــا اتفقنا عليــه •

وانى لأقــدر جهودكم فى هــذا الشأن •

د• مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١١ ــ من د• مصطفى خليل رئيس الوزراء الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى (٢٦ مــارس ١٩٧٩)

عــزيزى الوزير فانس ••

بالاشارة الى خطابى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٧٩ المتعلق بالخطــوات التى يجب أن تتخــذها اسرائيل بهــدف خلق مناخ موات للتنفيذ السليم

(م ١٥ ــ ج ٢)

لاطار كامب ديفيد ، فأود أن أوضح على أهمية هـــذه الخطوات بتنفيذ الاتفـــاق الذى يتضمنه الخطـــاب المشترك الذى يتم توقيعه اليوم مـــع المعاهـــدة •

وانى لأتوقع أن توافونى فى أقرب وقت ممكن بما تسفر عنه جهودكم فى هـــذا الشأن •

د• مصطفى خليل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٢ ـــ الخطاب المتبادل حول محادثات الحكم الذاتى
(٢٦ مـــارس ١٩٧٩)

عـــزيزى السيد الرئيس :

يؤكد هـــذا الخطاب أن كلا من مصر واسرائيل قـــد اتفقتا على النحو التـــالى :

تؤكد حكومتا مصر واسرائيل أنهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد واطار لعقد معاهـــدة ســـلام بين مصر واسرائيل » •

وبغية التوصل الى تسوية سلمية شاملة وفقا للاطارين المشار اليهما عاليه تشرع مصر واسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وقـــد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شـــهر من تبـــادل الوثائق للتصديق على معاهـــدة السلام ، ووفقا لـــ « اطار السلام فى الشرق الأوسط » فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعـــوة للاشتراك فى المفاوضات ، ويمكن أن يضم وفـــدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك ، وسيكون هدف

المفاوضات هـو الاتفاق قبل اجراء الانتخابات على ترتيبات اقامة سلطة الحـكم الذاتى المنتخبـة (المجلس الادارى) وتحـديد صلاحياتها ومسئولياتها والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى •

وفى حالة قرار الاردن عـدم الاشـتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل •

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصـفة مستمرة وبحسن نيـة من أجل الانتهاء من هـذه المفاوضـات فى أقرب تاريخ ممكن ، كما تتفق الحكومتان على أن الهـدف من المفاوضات هـو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان •

وقـد حـددت مصر واسرائيل لنفسيهما هـدفا هـو الانتهاء من المفاوضات خلال عام واحـد حتى يمكن اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعـد أن يكون الأطراف قـد توصلوا الى اتفاق •

وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار اليها فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، وتبدأ عملها فى خـلال شهر من انتخابها ، وتبـدء وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية ، وتنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هـو محـدد فى « اطار السلام فى الشرق الأوسط » ، ويتم حينذاك انسحاب القـوات المسلحة الاسرائيلية ، ويجرى اعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقيـة فى مواقـع أمن محـددة •

محمد أنور السادات

عن حكومة جمهورية مصر العربية

مناحـم بيجـين

عن حكومة اسرائيل

١٣ ــ من د. مصطفى خليل رئيس الوزراء
الى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى
(٢٧ مــارس ١٩٧٩)

عــزيزى السيد الوزير ..

ايماءا الى خطابكم المؤرخ ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ والذى أكدتم فيــه حــديثكم السابق معى حــول الضفة العربية وقطاع غزة . فاننى آلاحظ ــ مــع الأسف ــ أن تأكيدات اسرائيل بشأن نقــل مقر القيادة العــامة للحكومة العسكرية الاسرائيلية من المناطق الآهلة بالسكان قاصرة على مدينة غــزة .

كما يؤسفنى أيضا التأكيدات الاسرائيلية بعــدم قيــام الجيش الاسرائيلى بمناورات عسكرية فى المناطق الآهــلة بالسكان قاصرة على مدينــة غــزة .

وحيث ان هــذه التأكيدات لا تتفق وما تم التوصل اليه بين حكومتى مصر والولايات المتحدة فى هــذا الصــدد فاننى آرجــو أن آتلقى منكم ما يؤكد أن الخطوات سالفة الذكر سوف تشمل أيضا الضفة الغربيه .

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بموضوع اعتقال الأفراد دون محاكمة فى الأراضى المحتلة فأود آن أوضح لكم أن هــذه الممارسات غير قانونية ، وأنه يتعين بالتالى اطلاق صراح كافــة الأفراد المتعلقين بمقتضاها ، وفى هــذا الصــدد أود أن أحيطكم علما بآن مصر ترى أن اسرائيل ــ باعتبارها قــوة الاحتلال ــ لا يحق لها تطبيق قوانين اسرائيلية فى الأراضى المحتلة.

د. مصطفى خليل
رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٤ ــ كلمــة السيد كمال حسن على وزير الدفاع ونائب رئيس الوفــد المصرى فى الجلسة الافتتاحية لمباحثات الحكم الذاتى
(٢٥ مايــو ١٩٧٩)

أود قبــل أن أبدأ كلمتى أن ابلغكم بما يلى :

أنه بناء على تعليمات الرئيس السادات ، فلم يتمكن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء لاعتبارات خاصــــة من المشاركة فى هــذه الجلسة الافتتاحيه ، وقــد طلب منى رئيس الوزراء القــاء الكلمة التى أعــدها لتــلك المناســبة •

هــذا وســوف يسر رئيس الوزراء كثيرا الترحيب بالوفــدين فى اجتماعنا المقبل الذى سيعقد فى ٣ يونيه فى الاسكندرية •

الــوزير فانس ••

الــوزير بــورج ••

الأصــدقاء الأعــزاء ••

اننا نلتقى فى يوم تاريخى آخر ، لنواصل مسعانا الذى لا يهــدأ من أجــل السلام ، هــذا المسعى الذى بدأه الرئيس السادات بزيارته للقدس فى ذلك اليوم الذى لا ينسى ، ومنذ ذلك الحين أخــذنا على أنفسنا عهدا بانهاء العــداء والكراهية والحروب الى الأبد ، واقامة سلام شامل وعادل الذى سيؤدى الى علاقات صــداقة طبيعية بين شعوبنا فى الشرق الأوسط حتى تتاح لهما الفرصــة بتوجيه طاقاتها وقــدراتها الخلاقة نحو الهــدف المشترك فى تحقيق الرفاهية والتقــدم لكل فرد فى المنطقة •

وتحقيقا لذلك فقد قررت كل من مصر واسرائيل رغم كونها فى حالة حرب ، المبادرة باتخاذ الخطوة الأولى بالجلوس سويا والتفاوض بتصميم للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، وليس الى اتفاقية سلام منفصلة ،

وذلك بالاشتراك الفعال للولايات المتحدة كشريك كامل ، ان الأطراف الثلاثة تدرك دون أى شك أن اقرار سلام شامل وعادل فى الشرق الأوسط ليس أمرا يتفق مـــع صالح شعوبهم فحسب ، بل انه يعتبر انجازا حيـــويا لصالح كل دول العالم ، حيث سيكون الأساس الصلب المتين لاقامة النظام والاستقرار ، ومحو أسباب الصراع وعـــدم الاستقرار والتدخل الخارجى فى المستقبل .

لقـــد كنا مقـــدرين تماما لمدى صعوبة العمل وضخامة التحـــدى ، الا أن كلانا كان مدركا لمدى الحاجـــة لاقرار سلام للاجيـــال الحالية والمســـــتقبلة .

وقـــد واجهتنا منذ البداية عقبات كان من الضرورى التغلب عليها ، ان مبادرة الرئيس السادات التاريخية كانت قـــد كسرت بالفعل الحاجز النفسى ، ونقلت بالصراع كله الى اطار مختلف ، ومع ذلك فما زلنا فى حالة صراع ، كما لا زالت هناك درجة معينة من التوتر المستمر القت مواطـــن الضعف فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بثقلها على عملية السلام كلها .

لقد هبطت عزيمة الكثيرين وضعفت معنوياتهم بفعل تلك الصعوبات والعقبات ، وبدا الأمر فى بعض الأحيان وكأننا نتحرك فى حلقة مفرغة ، ورغم هـــذا فان قـــوة الدفع نحو السلام أثبتت أنها أقوى بكثير من كل تلك العقبـــات مجتمعـــة .

لقـــد أكد الرئيس السادات مرارا أن المشكلة الفلسطينية هى قلب الصراع وجوهره ، وقـــد أمكننا بالصبر والمثابرة الوصول الى اتفـــاق فى كامب ديفيد بدأ باطار للسلام فى الشرق الأوسط ، وكانت هـــذه هى المرة الأولى التى تصاغ فيها مثل هـــذه الوثيقة ويتم الاتفاق عليها كأســـاس للسير نحو تسوية سلمية ، فهى تعالج الجوانب المختلفة بأسلوب واضح ، ولا تشجع أسلوب التفسيرات المتعـــددة ، ومن ثم فقـــد نرى على الفور

ترجمة الوثيقة الى طرق عملية على طريق السلام ، وكان ذلك فى معاهدتين ، ووثيقتين تكميليتين تم توقيعهما جميعــا فى نفس الوقت يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ •

اننا نجتمع هنا اليوم لتنفيذ الاتفاقية التى وقعناها بشأن تأسيس سلطات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، ولقــد قيل الكثير عــن الصعوبات التى كانت تحول دون الوصول الى اتفاق حول هــذه النقطة ، وقــد أدت المواقف والأعمال التى تم القيام بها أخيرا الى اضعاف آمال الكثيرين منا فى ايجاد حل قــد يشكل الخطوة الأولى والرسمية على طريق التسوية الشاملة ، ورغم هــذا فانى مؤمن بان علينا آلا نفقد التسـجاعة وآلا نترك موضوعات الخلاف تفقدنا القــدرة على رؤية الحقائق الجديدة ، اننا اليوم نتفاوض فى ظل ظروف تختلف كلية ، فلم نعــد اعــداء الأمس ، بل جيران طيبون يضعون الأساس الصلب لصداقة دائمة بين الاسرائيليين وكل العرب ، بالاضافة الى اننا لا نعمل من فراغ ، فلدينا « اطار » والاتفاق حــول تأسيس سلطة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزة ، أن الكثير من العرب والاسرائيليين ، بل ان ملايين الأصــدقاء فى جميع أنحاء العالم يتابعون أعمالنا ومناقشاتنا بأمل وتوقع ، وليس بمقــدور أحــد منا تحمل مسئولية رفض تلك الآمال او كبت تلك التوقعات ، ولن يغفــر لأى منا اذا ما أطاح بالروح الجــديدة الهادفة للسلام والتسوية •

ان ما نحتاجه هــو سلوك أكثر تنورا يقوم على الوعى بالنتــائج الخطيرة لشل مجهوداتنا ، وكلنا يعلم أن الكثير يعتمد على نجاح مسعانا ، وأما ما يتبقى فهو أن تكون لنــا مطلق الثقة فى السلام وفى معالجة المشاكل بحكمة وتصميم على التوصل الى اتفاق •

واقترح أننا نضع فى أذهاننا الخطوط الاسترشادية التالية :

أولا : أننا لسنا هنا لتقرير مستقبل الشــعب الفلسطينى ، لأن الفلسطينيين وحــدهم القادرون على اتخاذ مثل هــذا القرار ، اذ أن

تقرير المصير هــو حقهم الذى قرره الله لهم ، ولا يتعــدى واجبنا سوى تحــديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الكامل واجراءات لانتخابهــا وذلك طبقا لنص وروح اطار كامب ديفيد والوثائق المتعلقة به ، وتتمثل مسئولياتنا المشتركة فى ضرورة الاتفاق على الخطوات اللازمة لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى الحكومة الفلسطينية .

ثانيا : ضرورة احترام مبدأ بعــدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالحرب ، كما نص عليه القرار ٢٤٢ . وتطبيقه فيما يتعلق بالضــــفة الغربية ، بما فى ذلك القــدس العربية وقطاع غزة ، وهى الأراضى التى جرى احتلالها فى عام ١٩٦٧ ، وفى ذلك تصبح القــدس العربية دليلا حيا على امكانية التعايش والتعاون لكل شعوب المنطقة .

ثالثا : من الضرورى احترام قرار ٢٤٢ بكل أجزائه بالنسبة للحــل الكامل للمشكلة الفلسطينية كما نص عليها « الاطار » .

رابعا : ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين فى وقت الحرب مطبقة بالنسبة الى كافــة الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وبالتالى فان كل الاجراءات التى اتخــذتها اسرائيل فى الضفة الغربية وغزة والتى تهـدف الى تغـــيير التشكيل السكانى أو التركيب الجغرافى وبخاصة اقامة المستوطنات خالية من كل شرعية ، ومن ناحيــة أخرى فان كافــة الاجراءات الاسرائيلية التشريعية والادارية والأعمال الأخرى التى اتخــذت بهــدف تغيير وضع القــدس العربية هى باطلة بطــلانا مطلقــا .

خامسا : احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للشـــعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة احتراما فوريا كاملا .

وفى الختام فأود القــول بأن قــدراتنا على القيام بالتزاماتنا سوف يعززها ولا شك الدور الايجابى بشريكنا الكامل ، لقــد كان الرئيس كارتر

رائدا حين تعهد بالقيام بهـــذا الدور طوال مسيرة عملية السلام وحتى يتم اقرار السلام بين اسرائيل وكل جيرانها ، ونحن نقـــدر هـــذا الالتزام الحازم من زعيم هـــده الدولة الكبرى . ونأمل أن نظل سويا على طريق السلام حتى يتم رفع كل ضيم ، وازاله كل أنواع المعاناة •

١٥ ــ المفاوضات حــول اقامة سلطة الحكم الذاتى في الضفة الغربية وقطاع غزة كتنظيم انتقالى (٢٥ يونيـــه ١٩٧٩)

قائمـــة الموضـــوعات :

أولا ــ الأسس المتفق عليها :

١ ــ نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدوليـــــة •

٢ ــ كافة نصوص ومبادىء قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ •

٣ ــ اطار السلام فى الشرق الاوسط والمتفق عليه فى كامب ديفيد والذى يشكل أساس السلام بين اسرائيل وكل من جاراتها •

٤ ــ الخطاب المشترك الموجه للرئيس كارتر فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ •

٥ ــ اشتراك كل أولئك الذين تأثروا تماما بالصراع •

ثانيا ــ الهـــــدف :

١ ــ النهـــــائى :

تحقيق تسوية عادلة شاملة ودائمة للنزاع فى الشرق الأوسط عن طريق معاهدات سلام تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى كافة أجزائهما واللذان يهدفان الى قيام السلام وعلاقات حسن الجوار •

وباعتبار أن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الأوسط

فيجب التوصل الى حلها بكل جوانبها وفقا للاسس المتفق عليها والسابق ذكرها •

ومن حق الشعب الفلسطينى تقرير مستقبله دون تدخل خارجى•

٢ ــ انتقالى :

اقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تزيد عن خمس سنوات حيث تحل سلطة حكم ذاتى فلسطينية منتخبة انتخابا حرا محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية •

ثالثا ــ الهدف من الفترة الانتقالية :

١ ــ ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة الى الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة •

٢ ــ توفير الظروف المناسبة للشعب الفلسطينى للمشاركة فى كل المفاوضات التى تؤدى الى حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •

٣ ــ اجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن بحيث لا تتأخر عن العام الثالث من الفترة الانتقالية بهدف حل المشكلة الفلسطينية فى كل جوانبها بما فى ذلك :

(أ) تقرير الوضوع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة •

(ب) الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة •

٤ ــ وجوب بدء المفاوضات حول الموضوعات المرتبطة بأقصى سرعة ممكنة مع مشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى •

رابعا ــ الفــترة الانتقاليــة :

١ ــ عبارة عن ترتيب انتقالى خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة ٠

٢ ــ لا يجب أن تتعــدى خمس سنوات ٠

٣ ــ تبدأ عند تأسيس سلطة الحكم الذاتى وتوليها السلطة فى الضفة الغــربية وقطــاع غــزة ٠

٤ ــ من الضرورى أن تعطى الترتيبات الانتقالية الاهتمام المناسب فى كل من مبدأ الحكم الذاتى فى أراضى الضـــفة الغربية وقطاع غزة ولاعتبارات الأمن الشرعى للاطراف المعنية ٠

٥ ــ سيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية كما ستنتقل القوات الاسرائيلية المتبقية خلال الفترة الانتقالية الى مواقع أمن محــددة ٠

٦ ــ وستعقد مفاوضات خلال تلك الفترة بمشاركة ممثلى الشــعب الفلسطينى لمناقشة القضية الفلسطينية بكل جوانبها بمــا فى ذلك مشكلة النازحين عام ١٩٦٧ ولاجئى عام ١٩٤٨ مع أخــذ كافة الحقــوق الشرعية للشــعب الفلســطينى ٠

خامسا ــ ســلطة الحــكم الذاتى :

١ ــ تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية ٠

٢ ــ تقوم فى الضفة الغربية وقطاع غزة كــكل متكامل ٠

٣ ــ يجب انتخابها بحرية ، وفى هــذا ستتخــذ الحكومة الاسرائيلية الخطــوات الضرورية تجــاه :

ــ الافراج عن كل المسجونين السياسيين الفلسطينيين قبل الانتخابات ٠

ــ ضمان حرية التعبير السياسى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ٠

— عدم حجز الفلسطينيين دون محاكمة .

— نقل مقر الحكومة العسكرية خارج الضفة الغربية وغزة .

— تسهيل عودة الفلسطينيين النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ٥ يونيه ١٩٦٧ للمشاركة فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى وسيوضع ما تقدم تحت الاشراف الدولى .

٤ — ستجرى الانتخابات تحت اشراف دولى متفق عليه .

٥ — كافة الفلسطينيين الذين كان لهم محل اقامة شرعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الرابع من يونيه عام ١٩٦٧ ، مؤهلون للمشاركة فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى .

٦ — يشارك الفلسطينيون المقيمون فى القدس الشرقية فى الانتخابات .

٧ — تتكون « السلطة » من جمعية تشريعية تتكون من ٨٠ — ١٠٠ عضو ينتخبون من بين أعضاء الجمعية التشريعية ، وسيتكون المجلس من ١٠ — ١٥ عضوا .

سادسا — صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى :

١ — القانونية (الجمعية التشريعية) :

(أ) تشريع وسن القوانين واللوائح .

(ب) فرض الضرائب وتقرير اللوائح المالية ... الخ .

(جـ) الاشراف بين أمور أخرى على ما يلى :

— ادارة كافة الخدمات العامة .

— المحافظة على النظام العام وتولى السلطة العاملة على قوة البوليس •

— حركة الأشخاص والبضائع من والى الضفة الغربية وقطاع غزة •

— اصدار مستندات الهوية للسكان •

— ادارة العدالة •

— حرية العبادة وحرية الوصول الى ومن أماكن العبادة •

— احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية •

— ضمان حرية التعبير السياسى وحرية تكوين الأحزاب السياسية •

(د) تولى الملكية العامة وممتلكات الحكومة ومصادر الماء والطاقة•

(هـ) التصديق على سياسات التعليم والاقتصاد والصحة والحياة الاجتماعية والثقافية والسياسات الأخرى المرتبطة بالادارة وتحقيق رفاهية الشعب •

٢ ــ السلطة التنفيذية :

سيتولى مجلس الحكم الذاتى الادارة الفعلية بالنسبة لكافة الأمور التى سبق الاشارة اليها ، وسيكون المجلس مسئولا أمام الجمعية التشريعية ، ويقدم لها اقتراحاته فى شأن الادارة •

وستوضع قوة البوليس الدائم تحت السلطة المباشرة للمجلس الذى سوف يقوم بتعيين قائدها وكذلك التعيينات فى مستوى الضباط ، كما سيكون تكوين القوة من مسئولية المجلس •

٣ ـ السلطة السياسية :

(أ) ستشارك السلطة فى كل مراحل المفاوضات أثناء الفترة الانتقالية والتى تستهدف حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها •

(ب) ستقوم السلطة بالاستيثاق من آراء الشعب الفلسطينى بشأن كل الأمور المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية •

النص الكامل للمشروع المصرى لقيام الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين فى الضفة وغزة

أولا :

(أ) نص اطار كامب ديفيد للسلام على انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، ونقل سلطتها الى سلطة الحكم الذاتى التى ستحل محلها •

(ب) أن مجموعة العمل ـ من خلال استعراض سلطات وصلاحيات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ـ كانت تستطلع عن طريق مدخل عملى السلطات والمسئوليات التى سوف تمارسها سلطة الحكم الذاتى عند حلولها محل الحكومة العسكرية وادارتها المدنية على نحو ما نص عليه اطار كامب ديفيد •

وقد كان ذلك هو الهدف من استعراض الأوضاع الحالية كوسيلة لشق منفذ فى الطريق المسدود الذى أدى اليه الأسلوب الذى اتبع فى البداية للمناقشات الشاملة للمبادىء الكلية ، وكان ذلك أيضا خطوة لتزويد الأطراف بالمعلومات الأساسية اللازمة للبحث فى نقل السلطة ، وبالواقع فان عرض سلطات مسئوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية كان المقصود به أن يقود مجموعة العمل فى ضوء ذلك

العرض وبصــدد نقل السلطة الى اعــداد نموذج للسلطات وللصلاحيات التى تمارسها سلطة اللحكم الذاتى ٠

وقــد أقر اجتماع لندن لرؤساء الوفود بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٩ هــذا الأسلوب حيث قرر ما يلى :

« ان استعراض الأوضاع السائدة حاليــا سوف يزود الأطراف بالمعلومات الأساسية التى تتيح لهم مناقشة نقــل السلطة على النحــو الذى نص عليه اطار كامب ديفيد ، الأمر الذى أدى بالتالى الى الدعــوة التى وجهتها اللجنة العامة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ الى مجموعة العمــل لاعــداد نموذج مقترح للسلطات والمسئوليات التى تمارس بواسطة سلطة الحكم الذاتى ، وعرضه على اللجنة العامة للنظر فيه » ٠

(ج) بعــد بيان المنهج على هــذا النحو يصبح من الواضح أنه عند اعــداد نموذج لسلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى ، فان الاطار الواجب الاهتــداء به ينبغى أن يكون سلطات مسئوليات الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، كما ينبغى أن تكون النقاط الأساسية لبحث ذلك النموذج هى :

١ ـــ انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية ٠

٢ ـــ نقــل الســلطة ٠

٣ ـــ أجهزة سلطة الحكم الذاتى التى ســوف تتسلم السلطة من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية وتحل محلها ٠

ثانيا ـــ الحكومة العسكرية وادارتها المدنية :

(أ) فى ٧ يونيو ١٩٦٧ نشر الحاكم العسكرى الاسرائيلى اعلانا رقم « ٢ » بعنوان « اعلان عن القانون والادارة » اختص جزء منه

بتولى الحكومة بواسطة قوات الدفاع الاسرائيلية وتحت بند « تولى السلطات » يقول :

« ان أى سلطة للحكومة ، أو التشريع ، أو التعيينات ، أو الادارة فيما يتعلق بالاقليم أو بسكانه سوف تتمثل من الآن فصاعدا فى شخصى بمفردى ، وسوف تمارس فقط بواسطتى أو بواسطة شخص معين من جانبى لهذا الغرض ، أو يعمل بالنيابة عنى » •

(ب) ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية القائمة حاليا فى الضفة الغربية وقطاع غزة لديها سلطات كاملة شاملة ، فهى تمارس سلطة وضع كل السياسات وتنسيق كل الأنشطة ، وينبع صنع القرار فيها من قنوات مختلفة ومتصلة بمجلس الوزراء الاسرائيلى ، وبمستويات وزارية مختلفة بالاضافة الى سلسلة من القيادات العسكرية التى تصل الى قائد المنطقة أو القائد المقيم « قائد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة » الذى زود فى منطقته بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة على النحو المبين ز الفقرة السابقة •

ويصدر الحاكم العسكرى عن طريق الأوامر العسكرية مراسيم تشريعية جديدة وتعديلات على القوانين القائمة •

وتحدد السياسة تبعا للاعتبارات التى يقررها مكتب منسق الأنشطة والوزارة الاسرائيلية المختصة وقائد المنطقة •

(ج) السلطة الادارية مفوضة لقادة الاقاليم والأقسام ، كما أن الواجبات الادارية الروتينية ، وتسيير الأنشطة العادية متروكة للمؤسسات المختصة لتى كانت تقوم بها بالفعل فى الضفة الغربية وغزة ، وكذلك الوحدات الادارية الجديدة للخدمات •

وتتولى الادارة المدنية للحكومة العسكرية فروعا ، تختص كل منها بالاشراف على عـــدد من الوحدات وتقوم الوحدات بتسيير أمور الحياة اليومية •

ويخضع رؤساء الوحدات من خلال رئيس الفرع للحاكم العسكرى مباشرة ، ولأنهم يخضعون — فى نفس الوقت وذلك فى المسائل الفنية — للوزارات المعنية فيتلقون منها التعليمات فى تلك المسائل ، وكيفيه التصرف فيها ، ومعالجة المشاكل التى تنشأ من الحياة اليومية ، كما يتلقون من الحاكم العسكرى من خلال رئيس الفرع التوجيه السياسى والسلطة التنفيذية •

(د) وعلى ذلك فالحكومة العسكرية وادراتها المدنيـــة تتكون من مستويات مختلفة تمارس درجات مختلفة من السلطة ، احداها تشرع وتضع السياسات والأخرى تنفــذ وتطبق السياسات •

وقـــد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين ، فالأمر لا يتعلق بنقل التركيبة الادارية التى تطبق الأوامر ، وانمـــا يتعلق بالسلطة التى تختص بصلاحية اصـــدار الأوامر •

(هـ) وتجـــدر الاشارة الى ان الادارة المدنية للحكومة العسكرية تتكون أساسا وحتى وقتنا الحاضر من الفلسطينيين •

وطبقا لاحصائيات ديسمبر ١٩٨٨ كان فى الضفة الغربية ١١١٦٥ موظفا فلسطينيا فى الادارة المدنية و ٩٨٠ اسرائيليا فقط ، وفى قطاع عزة هناك ١٤ وحـــدة أساسية يرأسها مديرون عامون من الفلسطينيين •

ولذلك فانه يمكن القول أنه حتى فى الوقت الحالى فان الفلسطينيين يتولون معظم مسئولية تسيير الأمور فى حياتهم اليومية ، ولكنهم ينفـــذون قرارات اتخـــذت لهم ، ويطبقون سياسات شكلت بواسطة غيرهم •

ولذلك فانه عندما يعـدهم اطار كامب ديفيد بحكم ذاتى كامل فان ذلك لا يمكن الا أن يعنى أنهم فى ظل سلطة الحكم الذاتى سيكون بامكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم ، وصنع سياساتهم الخاصة بأنفسهم •

ولا يمكن للحكم الذاتى الكامل الذى ينص عليه اطار كامب ديفيد للسلام ألا يبدو مجرد كونه اعادة تنظيم لمـا هو بالفعل فى يد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، ولكن الطبيعى أن يكون مبنيا على ذلك التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها وبالتالى انسحاب الحكومة العسكرية ، ونقـل سلطاتها المختلفة الى السكان •

ثالثا ـ انسحاب الحكومة العسكرية ونقـل السلطة :

(أ) ان أول خطوة لاقامة الحـكم الذاتى يجب أن تكون انسحاب الحكومة العسكرية •

لقـد نص اطار كامب ديفيد للسلام بوضوح على :

« أن الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحب بمجرد انتخاب سكان هـذه المناطق بحرية لسلطة الحكم الذاتى التى تحل محل الحكومة العسكرية القائمة » •

كما نص الاتفاق التكميلى بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ على :

« سوف تنسحب الحكومة العسكرية وادارتها المدنيـة لتحل محلها سلطة الحكم الذاتى » •

(ب) وقـد فرق كل من اطار كامب ديفيد والاتفاق التكميلى بين نوعية الانسحاب الذى تم فى شكل خطابات متبادلة من الانسحاب :

الأول ـ انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنيـة والذى يجب أن يكون تاما ومطلقا •

الثانى ـ انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذى سيكون جزئياً ، وبأنه سيكون هناك اعادة لتوزيع القـــوات المتبقية فى مناطق أمنية محـــددة •

(جـ) ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية والذى يتم بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى لهـــو أول خطوة لتولى هـــذه السلطة سلطاتها ومسئولياتها ، ويتم نقـــل السلطة بتسليم الحكومة العسكرية وادارتهـــا المدنيه ، ولكـــل صلاحياتها ومسئولياتها للسلطة الجـــديدة المنتخبة •

وبهـــذا تحل سلطة الحكم الذاتى محل النظام القديم •

(د) وفى هـــذا المجال يجب التأكيد على العوامل الآتية :

١ ـ ان نقل السلطة يعنى تسليم كل السلطات والمسئوليات التى تمارسها الحكومة العسكرية وادارتها المدنية •

٢ ـ ان نقل السلطة يجب أن يتم بطريقة سلمية ومنظمة•

٣ ـ عند عملية نقل السلطة اذا وجـــد جهاز فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من الادارة المدنية الحالية يمكنه أن يتولى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العســكرية وادارتها المدنية ، ولكن فى حالة ما اذا كانت هناك صلاحيات أو سلطات جـــديدة تنتقل لسلطة الحكم الذاتى ولم تكن تمارس قبلا بواسطة الفلسطينيين تحت الحكم العسكرى فانه فى هذه الحالة يمكن البحث عن أجهزة جـــديدة •

(هـ) يجب التأكيد على السلطات والصلاحيات التى لم تكن تمارس قبلا بواسطة الفلسطينيين فى ظـــل النظام العسكرى ، وذلك بغرض اقتراح الأجهزة الضرورية اللازمة لذلك ، ان الفلسطينيين

قاموا بالدور الرئيسى فى الادارة المدنية والتى نفذت السياسات والأوامر الصادرة من النظام العسكرى ، أما فى ظـل الحكم الذاتى فتقضى الضرورة بوجود جهاز يزاول السلطة الجديدة ليقوم بصنع قراراته وتشكيل سياسته الخاصة ، ولا شك أن سلطة الحكم الذاتى المنتخبة ستكون هـذا الجهاز •

رابعا ــ السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى :

لتحـديد نماذج السلطات والمسئوليات التى تمارسها سلطة الحكم الذاتى فان ثمة كلمات فى نص اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام تعتبر مفتاحا ومرشدا ، وينبغى التأكيد عليها منذ البداية :

(أ) فهى سلطة حكم ذاتى بمعنى أنها تحكم ذاتها بذاتها ، وتتولد سلطتها من داخلها ، وما من مصدر خارجى يفرض عليهـا سـلطة •

(ب) تهيىء حكم ذاتى كامل وليس جزئيا أو منقوصا •

(جـ) وهى تتحقق من خلال انتخابات حرة مما يجعلها سـلطة حكم ديمقراطى للشعب وبالشعب ، وبما أنها جهاز منتخب فهى ذات صفة تمثيلية وتمارس جميـع الاختصاصات والسـلطات التى تمارسها عادة أى سلطة منتخبة •

١ ــ طبيعة سـلطة الحكم الذاتى :

تعتبر سـلطة الحكم الذاتى ترتيبا مؤقتـا لفترة انتقالية لا تتجاوز السنوات الخمس ، وهـذه العملية الانتقالية التى بدايتها انسـحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، واقامة سـلطة الحكم الذاتى ، يمكن لهـا أن تبرهن على أن المشاكل العملية المترتبة على الانتقال الى السلام يمكن حلها بطريقة مرضية ، فالفترة الانتقالية تستهدف تغييرا

فى المواقف يمكن حلها بتسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ويضمن الأمن لجميع الأطراف •

والهدف من هذه الترتيبات الانتقالية هو :

(أ) تأمين انتقال السلطه الى الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربيه وقطاع غزة بطريقة سلمية ومنظمة •

(ب) مساعدة الشعب الفلسطينى على تطوير مؤسساته السياسيه والاقتصادية والاجتماعيه فى الضفة الغربية وقطاع غزة ليتسنى تحقيق مبدأ الحكم الذاتى الكامل الذى توفره السلطة الذاتيه•

(جـ) لتهيئة الظروف الملائمة للشعب الفلسطينى للاشتراك فى المفاوضات التى تؤدى الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير •

٢ ــ مدى سلطة الحكم الذاتى :

(أ) تمتد سلطة الحكم الذاتى على جميع المناطق الفلسطينية التى احتلت بعد ٥ يونيه ١٩٦٧ ، والتى حددتها اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ (اتفاقيه الهدنة المصرية الاسرائيلية فى ٢ أبريل ١٩٤٩ بالنسبة لقطاع غزة ، واتفاقيه الهدنة الأردنية الاسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بالنسبة للضفة الغربية بما فيها القدس العربية) •

(ب) تمتد سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى كل من السكان والأرض على السواء •

(جـ) تنطبق كل السلطات واختصاصات الحكم الذاتى على الضفة

الغربية وقطاع غزة اللذين سيعتبران فى ظل الحكم الذاتى الكامل اقليما واحدا .

(د) كل التغيرات فى الطبيعة الجغرافية أو التكوين البشرى أو الوضع القانونى لكل أو جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر باطلا ويجب الغاؤه ، نظرا لأنه يعرقل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى كما حددتها اتفاقيه كامب ديفيد لاطار السلام وخصوصا بالنسبه لما يلى :

١ ـ القدس الشرقية التى يعتبر قرار اسرائيل بضمها باطلا ، ويجب الغاؤه ، وينبغى تطبيق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن ولا سيما تطبيق قرارى ٢٤٢ و ٢٦٧ بالنسبة للقدس التى هى جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، كما ينبغى احترام واعادة الحقوق العربية والتاريخية فى المدينة .

٢ ـ المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهى غير قانونية ، ويجب فى اطار الحل النهائى سحبها ، كما يلزم وضع حد لبناء أى مستوطنات جديدة او توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية ، وعندما تقوم سلطة الحكم الذاتى فان جميع المستوطنات والمستوطنين فى الضفة يصبحون تحت ادارتها .

٣ ـ السلطات والمسئوليات العامة للحكم الذاتى :

١ ـ سن القوانين واللوائح .

٢ ـ رسم السياسات ومراقبة تنفيذها .

٣ ـ اعداد الميزانية واقرارها .

٤ ـ فرض وتحصيل الضرائب .

٥ ــ تعيين الأفراد ٠

٦ ــ اصدار الهويات ووثائق السفر ٠

٧ ــ السيطرة على دخول وخروج الأفراد والبضائع الى الاقليم ٠

٨ ــ أهلية تحمل الالتزامات والتمليك ٠

٩ ــ سلطة امتلاك الأراضى العامة ٠

١٠ ــ سلطة التقاضى ٠

١١ ــ سلطة ابرام العقود ٠

١٢ ــ سلطة الاشتراك فى المفاوضات النهائية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ولاستطلاع آراء الفلسطينيين ٠

١٣ ــ تحمل المسئوليات التالية :

* الادارة العامة ٠
* الخدمة العامة ٠
* الأمن الداخلى والنظام العام والبوليس ٠
* الأملاك العامة والموارد الطبيعية ٠
* المجالات الاقتصادية والمالية ٠
* المجالات الاجتماعية والثقافية ٠
* احترام حقوق الانسان والحريات العامة ٠

١٤ ــ سلطة القضاء وتحقيق العدالة ٠

٤ ــ هيكل سلطة الحكم الذاتى :

(أ) تتشكل سلطة الحكم الذاتى من ٨٠ الى ١٠٠ عضو ممن يتم انتخابهم بشكل حر من جانب الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ٠

(ب) يضم هيكل سلطة الحكم الذاتى مؤسستين :

* مجلس نيابى يضم من الذين تم انتخابهم بحرية كممثلين للضفة الغـربية وقطـاع غـزة •

* مجلس تنفيذى يضم ١٠ الى ١٥ عضوا يتم انتخابهم من أعضاء المجلس النيابى •

(جـ) المجلس النيـابى :

(أ) يتولى المجلس النيابى سـلطة الحكومة العسكرية ويحل محلها فى سن القوانين واللوائح ورسم السياسات ومراقبة تنفيذها واقرار الميزانية وفرض الضرائب ••• الخ •

(ب) يقرر المجلس نظامه الداخلى بنفسه كما يقرر تشـكيل رئاسة من رئيس ونائب له أو أكثر ، وكذلك يقرر عـدد لجانه الداخلية وتشكيلها •

(د) المجلس التنفيذى :

(أ) يتولى المجلس التنفيذى الادارة الفعلية للضفة الغربيـة وقطاع غـزة ، وينفـذ السياسات التى رسمها المجلس النيابى فى مختلف المجالات •

(ب) له سـلطة شاملة فى جميع المجالات ، ويكون له مطـلق الصلاحيات للتنظيم والادارة وتعيين الأفراد والاشراف على الفروع التالية : التعليم ـ الثقافـة والاعـلام ـ الصحة ـ النقـل والمواصلات ـ الشئون الاجتماعية ـ العمل ـ السياحة ـ الأمن الداخلى ـ الاسكان ـ الشئون الدينية ـ الزراعـة ـ الشئون الاقتصادية ـ الشئون المـالية والتجارية ـ الصناعة ـ العـدل •

(جـ) ينشىء المجلس ادارته واقسامه حسبما يرى ضروريا لحسن أداء مهماته ، ويحـــدد عـــدد الدوائر وتنظيماتها الداخلية وأجهزة التنسيق بينها بما يتفق مـــع مقتضيات الأداء الأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق انشطتها ، ويمكن لـــه فى هـــذا الصـــدد طلب الاستعانة بالخبرة من جانب الاطراف الأخـــرى •

(هـ) يتحقق تنظيم القضاء فى نظام للمحاكم ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا مع توفير الضمانات الكاملة لاستقلاله ، ولحسن تحقيقه للعـــدالة •

(و) سيكون لسلطة الحكم الذاتى ممثل الى جانب ممثلى اسرائيل ومصر والاردن فى اللجنة الدائمة المنبثقة عن اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام (مادة ٣) ، ويمكن حل جميع المسائل التى تهم اسرائيل وسلطة الحكم الذاتى وتقتضى حلولا مشتركة عن طريق اللجنـــة المذكورة •

٥ ــ مقر ســـلطة الحكم الذاتى :

يكون مقر سلطة الحكم الذاتى فى القـــدس الشرقية •

٦ ــ ترتيبـــات اضـــافية :

(أ) فـــور قيام سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واعادة توزيع القوات التى ستبقى فى مواقـــع أمن محـــددة ، أى تحرك للقـــوات العسكرية الى أو عبر الاقليم يتطلب الحصول على اذن بذلك •

(ب) تقتضى اتفاقية كامب ديفيد لاطار السلام أن تتم مفاوضات بين

الأطراف بشأن اتفـاقية تتضمن ـ بين ما تتضمنه ـ تحـديد ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظـام العـام ، مسئولية الأمن والنظام العام تتقرر بالاشتراك بين الأطراف وهم يضـمون الفلسطينيين والاسرائيليين والمصريين والاردنيين وسوف تشترك الولايات المتحدة بالكامل فى هـذه التسوية .

(جـ) سيتم تشكيل قـوة بوليس محليـة : قـوة فى الضـفة الغربية وقـوة فى قطاع غزة ، سيقوم بانشائها سلطة الحكم الذاتى ، ويتم تشكيلها من أهالى الضفة الغربية وقطاع غزة .

(د) انشاء خط برى بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاق على ترتيبات الربط بين المنطقتين .

● **موقف اسرائيل من الحكم الذاتى :**

يمكن القول بداية أن مجموعة الصحف الاسرائيلية قـد اتفقت على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وذلك فى الموعد الذى حـددته بعام انتهى بالفعل فى ١٦ مايو ١٩٨٠ دون التوصـل الى اتفاق ، بل ربما أمكن القول بأن الاعتبارات التى ساقتها هـذه الصـحف كسند لهـذا التوقع تكاد تشير الى صعوبة التوصل الى اتفاق فى هـذا الصـدد على وجه الاطلاق ، اذ أن الموقف الاسرائيلى لا تحركه فقط اعتبارات المناورة السياسية وتكتيكات فن التفاوض ، وانما يستند أيضـا الى مجموعة من الأسانيد التاريخية والدينية الجامدة مهما كانت زائفة .

١ ـ مفهـوم الحكم الذاتى :

استقر فى ادراك غالبية الأطراف المرتبطـة بالصراع العربى ـ الاسرائيلى أن قضية الشعب الفلسطينى هى جوهر الصراع ، ومن هنـا

يعمد الطرف العربى مثلا الى التمسك بحق هـذا الشعب فى الوجـــود المستقل ، بما يعنيه ذلك من حقـه فى تقرير المصير ، وبناء دولته المستقلة، بينما تعمد اسرائيل على النقيض من ذلك ولنفس السبب الى انكار أى وجود مستقل للشعب الفلسطينى . ومحاولة تشويه هويته حال العجز عن تدمير كيانه ووجوده المـادى ذاته •

وانطلاقا من هـذا الموقف الاسرائيلى فقـد عبرت بعض الصحف عن ادراكها مفهوم الحكم الذاتى انطلاقا من ادراكها مفهوم حـق تقرير المصير حتى تصل فى النهاية الى أن المصير النهائى للضفة الغربية وغزة وهو الاندماج فى اسرائيل •

فعلى سبيل المثال أشار « يهوشع بن يوسف » فى صحيفة يديعوت أحرونوت فى ١٩٨٠/٥/٩ الى أن « جوهر المشكلة » هو عـدم الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير ، وبحق الوجود المستقل بين العرب واسرائيل ، وهـذا صحيح • ولكنه يضيف الى ذلك أن « الأصل فى تلك المشكلة » هـو عـدم اعتراف الدول العربية والشعب الفلسطينى بوجود اسرائيل وحقها فى الحياة دون اشتراط أن تعترف اسرائيل بحـق الشعب الفلسطينى فى الوجود المستقل ، وحـق الدول العربية فى الأمن ، لأن « جـذور المشكلة » لديه لا تتمثل فى قيام اسرائيل على أساس من الاستعمار الاستيطانى بما ينطوى عليه من اغتصاب وعدوان وعنصرية ، وانما تتمثل فى رفض العرب لهـذا الوجود ، كذلك يضيف « اليعازر جرنوت » فى صحيفة عل همشمار فى ١٩٨٠/٥/٢ أن التزام قطاعات عـديدة من الاسرائيليين بحق تقـرير المصير بالنسبة للشعب اليهودى وانكار هـذا الحق على الشعب الفلسطينى، لا يمثل فقط موقفا سياسيا ، وانما يستند هـذا الموقف أيضا الى خلفية فكرية وتاريخية ، تقود تلقائيا الى خطورة أعمال هـذا الحق بالنسبة للشعب الفلسطينى ، من منظور « الميثاق الوطنى » الذى تلتزم به قيادة هـذا الشـعب » •

وفى ضوء هــذه التطورات كان من الطبيعى ان يرد « اليكس بنسملن » فى صحيفة عل همشمار فى ١٩٨٠/٥/٢٣ على اقتراح الرئيس الســادات ببدء تطبيق الحكم الذاتى فى عزة أولا ، بانه على اسرائيل ان تقــوم هى بهــذه المبادرة ، على ان يكون « الهــدف النهائى هــو ضم مناطق الحكم الذاتى ، لاسرائيل بعــد مضى الفترة الانتقالية » انما ينبغى فى رأيه اتبــاع تكتيك أكثر ملاءمة •

ويمكن القول آن ادراك رئيس وزراء اسرائيل لهــذه المفاهيم ــ وهو يشكل ركنا أساسيا فى السياسه الاسرائيلية ــ يعتبر هاما للغاية ، ولقــد أشار « بولس » فى صحيفة هاأرتس فى ١٩٨٠/٣/٣١ الى هــذا المعنى عندما خلص الى آن بيجين عندما قــدم مشروعه للمــرة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ثم الى مصر فى ديسمبر عام ١٩٧٧ انما كان يقصــد •• حلا نهائيا لمشكلة الشعب الفلسطينى وليس حلا مؤقتا ، ولهـــذا رفضته مصر ، وعندما تم التوصل الى اتفاقيتى كامب ديفيد فان كلا من الرئيسين السادات وكارتر لم يقبل الحكم الذاتى كحل دائم ، وانما كحل مؤقت لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ولكن بيجين ظل يعمل طول الوقت وكأنما مؤتمر كامب ديفيد لم يؤثر أبدا ــ كما يرى الكاتب ــ على مشروع الحكم الذاتى كما وضعه من قبل فى شهرى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٧٧ ، وهــو ما يعنى فى رأى (حاييم صادوق فى معاريف ١٩٨٠/١/١٨) آن المسالة تعتبر مفاضلة بين الحكم الذاتى الكامل والحكم الذاتى المفرغ من محتواه ، وان تفسيرات بيجين متشددة لا تتمشى مع ما اتفق عليــــه من الالتزام باخلاص باتفاقيات كامب ديفيد •

٢ ــ مأزق مفاوضات الحكم الذاتى :

اتفقت أغلبية الصحف الاسرائيلية على صعوبة التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل حــول موضوع الحكم الذاتى خلال العام الذى حددته

اتفاقيات كامب ديفيد ، بل أكثر من ذلك يكاد « شلومو أفنيرى » مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية فى صحيفة معاريف ١٩٨٠/٤/٤ ، أن يجزم بعدم امكانية التوصل الى تسوية بشأن الحكم الذاتى فى ظل حكم كتلة ليكود ومناحم بيجين ، وهو ما يعنى أنه ليست مصر وحدها التى ربطت بين عرقلة مباحثات الحكم الذاتى واستمرار كتلة ليكود ومناحم بيجين فى السلطة ، وانما بعض القوى الاسرائيلية أيضا ، وأساس ذلك ــ كما أشار شلومو أفنيرى ــ « أن كل من يفكر فى بدائل سياسية مطالب أيضا بالتفكير فيما تعرضه حكومة بديلة كحل » •• ولذلك يطالب بافساح المجال لصعود كتلة المعراخ الى السلطة ، باعتباره البديل الذى سيعيد ثقة العالم فى استعداد اسرائيل للسلام •

ويوضح رصد مجموعة الاتجاهات العامة فى الصحف الاسرائيلية أن توقعاتها المسبقة حول صعوبة التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتى ترجع لأكثر من سبب :

أولاها : أن القيادة الاسرائيلية تفرق بين المواقف التى تم اتخاذها خلال المفاوضات مع مصر حول المعاهدة وتلك التى تتخذها اسرائيل الآن حول الحكم الذاتى ، حيث لا مجال « للتفاوض » •

ثانيها : أنه بينما جرت صياغة عبارات توقيتات المعاهدة المصرية الاسرائيلية بدقة شديدة ، فان اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتى بنصوصه الواردة فى الاتفاقية تتسم بالعمومية والغموض ، وهى لذلك تحمل وجهات نظر متعددة ، ويعتبر ذلك هو أساس اختلاف التصورات بين مصر واسرائيل •

ثالثها : أن الدوائر الحاكمة فى اسرائيل فيما يبدو أدركت أنها قد وقعت فى الخطأ عند الاتفاق على موضوع الحكم الذاتى بنصوصه الواردة

فى اتفاقيـــة كامب ديفيد والمسألة المطروحـــة فى اسرائيل هى تحـديد أين أخطأت الحكومة ؟ وكيف السبيل الى تدارك ذلك ؟

رابعا : سلوك رئيس وزراء اسرائيل بصفة عامة ، وسلوك الحكومة الاسرائيلية بصفة خاصة ، وترد هنا مسألتا القـدس والمستوطنات كمـا ترد الاشارة ــ فى رأى الصـحف الاسرائيلية ــ الى أن رئيس الوزراء الاسرائيلى قـد صـدق فى « التفسير القانونى » لما تم الاتفاق عليـه بين مصر واسرائيل ، ولكنه لم يصدق فى تعليقه على « روح » الاتفاق .

خامسا : أن مصر تربط فعـلا بين المعاهـدة والتقـدم فى مباحثات الحكم الذاتى ، وهـو ما يعنى أن مصر ما تزال عند التزامها بحقوق الشعب الفلســطينى .

ولذلك اتفقت مجموعة الصحف الاسرائيلية على أن عـدم التوصل الى اتفاق مـع مصر بخصوص موضوع الحكم الذاتى يشكل خطرا على المعاهدة معها ، ومن هنا نفهم اشارة « هاركابى » فى صحيفة عل همشمار فى ١٩٨٠/٣/٣١ فى نقـده سلوك الحكومة الاسرائيلية الى أهمية تفهم القـوى التاريخية التى تعمل فى المنطقة بدلا من سياسة بيجين ووزرائه التى تؤكـد (هـذا هـو ما عندنا) ولذلك يشـير « هاركابى » الى أنه اذا انفجر « السلام » فان السبب فى ذلك سيكون الضفة الغربية .

سادسا : توحـد اتجاهات مختلف القـوى السياسية الأساسية فى اسرائيل موقفها حول المستقبل النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، أى حول الحل النهائى للمشكلة الفلسطينية ، والذى يقوم على مفاهيم الدمج والضم التى يعلنها رئيس الوزراء الاسرائيلى بيجين ، وان اختلفت المبررات لدى كل فريق ، حيث تنطلق كتلة ليكود أساسا من الاعتبارات التاريخية ــ الدينية ، بينما تنطلق كتلة المعراخ من الاعتبارات الاستراتيجية ــ الأمنية .

٣ — الوضع فى الضفة الغربية وغزة « الخطر الفلسطينى » :

تواجه الحكومة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلتين أساسيتين :

أولهما : مشكلة السيطرة على الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال .

وثانيهما : مشكلة « تمرير » اتفاقيات كامب ديفيد والتوصل الى « طرف فلسطينى معتدل » يقبل التوقيع على صكوك الحكم الذاتى طبقا لهذه الاتفاقيات ، ومن الواضح أن هناك تناقضا جوهريا بين هاتين المشكلتين ، لأن متطلبات السيطرة تفرض المزيد من العنف والقمع ، بينما ضرورات التسوية تفترض بناء جسور التعاون والثقة وابداء حسن النية .

ولقد انعكست هذه المواجهة بين متطلبات السيطرة وضرورات التسوية على اتجاهات الصحف الاسرائيلية التى تتبنى فى معظمها مفهوما للحكم الذاتى يؤدى فى النهاية الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل ، ولذلك أخذت هذه الصحف ازاء تدهور أوضاع الأمن واستمرار موجات التمرد الفلسطينى الذى اقترن بالضرورة برفض اتفاقيات كامب ديفيد ومفاهيم الحكم الذاتى فى الحديث عما أسمته « الخطر الفلسطينى » .

وفضلا عن ذلك ، فقد منيت اسرائيل بخيبة أمل مرة أخرى ، وذلك بمناسبة تشكيل « لجنة التوجيه الوطنى » بالضفة الغربية فى عام ١٩٧٨ التى تشكلت لمحاربة مشروع الحكم الذاتى تحت سيطرة الجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش ، فقد تصورت اسرائيل أن هذه اللجنة قد تصبح بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاذا بها تعلن دائما أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ولقد أضيف الى ذلك كله تدهور أوضاع الأمن بدرجة خطيرة فى

الضفة الغربية وقطاع غزة بعـد محاولة اغتيال رؤساء مدينتى نابلس ورام الله على أيدى المتطرفين الاسرائيليين ، وهكذا تفاقمت مشكلة السيطرة فى الوقت الذى تضاءلت فيه امكانية التوصل الى « تسوية » مقبولة حتى من وجهة نظر مصر أولا ٠

٤ ــ الاطار الدولى للمفاوضات :

أولت الصحف الاسرائيلية جانبا أساسيا من اهتماماتها لطبيعـة الاطار الدولى المرتبط بعملية التسوية فى المرحلة الراهنة ، ولقـد ركزت بصفة خاصة على ثلاث قـوى :

أولاها ــ الولايات المتحـدة الأمريكية ٠
وثانيها ــ أوربا الغربيـة ٠
وثالثها ــ الأمم المتحـدة ٠

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولدورها فى مفاوضات الحكم الذاتى يمكن استكشاف خطين أساسيين عبرت عنهما مجموعات الصـحف الاسرائيليـة ٠

أولهما ــ يميل الى المبالغة فى نقـد الدور الأمريكى فى عمليـة التسوية ، اذ ذهبت بعض الصحف ، الى أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل مصر قـد تجاوزت اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتصل بموضوع الحكم الذاتى ، وأن موقفهما قـد يؤدى لاقامة دولة فلسطينية فى نهـاية الأمر ، ممـا يبشر بفجوه بين الولايات المتحدة واسرائيل ٠

غير أن الهجوم الحقيقى على موقف الولايات المتحدة الذى تجاوز مجرد النقـد قـد أنصب على السياسة الأمريكية فى مجـال صفقات السلاح للدول العربية بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة ٠ اذ ترى اسرائيل أن ذلك الموقف يضر بأمنها ضررا بليغا من ناحيه ، كما يؤدى الى تعـزيز

التشدد العربى المعادى لاتفاقيات كامب ديفيد من ناحية أخرى ، ومن الغريب أن اسرائيل تصر فى نفس الوقت على أن ضمانة أمنها — فضلا عن امكانيات كسر حدة الرفض العربى — لا يحققها غير استمرار صفقات الأسلحة الأمريكية لها ، وخاصة المتفوقة من الناحية التكنولوجية •

ثانيهما — يغلب عليه التقدير الواقعى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية اذ يذهب الى أن الولايات المتحدة — كما أثبتت مختلف اللقاءات على غالبية المستويات وخاصة كما أثبت لقاء كارتر وبيجين فى أعقاب توقف مباحثات الحكم الذاتى — قد حرصت على ابراز تفهمها لموقف اسرائيل رغم الاختلاف بين الموقف الأمريكى والموقف الاسرائيلى فى بعض القضايا مثل القدس والمستوطنات والحكم الذاتى ، كذلك فقد اتضح فهم الولايات المتحدة لعدم امكانية الضغط على اسرائيل فى قضايا معينة يعتبر أى « تنازل » فيها من وجهة النظر الاسرائيلية — تجاوزا للحدود •

أما بالنسبة لدول أوربا الغربية فقد شنت الصحف الاسرائيلية بصفة عامة هجوما حادا على « المبادرة الأوربية » المتوقعة على طريق « التسوية الشاملة » ، وتساءلت تلك الصحف عن سبب تجاهل التحرك الأوربى لاتفاقيات كامب ديفيد ، والبحث عن اطار اخر للتسوية •

وقد أرجعت غالبية الصحف ذلك الموقف الأوربى الى حاجة أوربا الغربية للبترول العربى من ناحية ، والى سياسة حكومة بيجين وخاصة فيما يتصل بقضيتى القدس والمستوطنات من ناحية أخرى ، ولذلك اقترحت بعض هذه الصحف مخرجا لذلك يتمثل فى ضرورة نجاح محادثات الحكم الذاتى ، لمنع ومواجهة التحرك الأوربى •

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الصحف ، ذهب الى أن اختيار « اسحاق شامير » كوزير لخارجية اسرائيل انما جاء فى ضوء التغيرات العديدة على الساحة الدولية ، وخاصة اعتراف دول السوق الأوربية

المشتركة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وارتفاع شأن منظمة التحرير الفلسطينية فى محيط دول السوق ، فضلا عن محاولات تعديل القرار رقم ٢٤٢ الذى أصدره مجلس الأمن فى نوفمبر عام ١٩٦٧ كأساس للتسوية •

وأخيرا واصلت مجموعة الصحف الاسرائيلية انتقادها للامم المتحدة، حتى لقد انطلق « يوزف » فى صحيفة هاآرتس فى ١٩٨٠/٤/٤ الى أن المنظمة الدولية فى مفهوم اسرائيل عبارة عن « كلمات •• كلمات •• كلمات •• » وأساس ذلك لديه ، أنها فشلت فى المهمة التى قامت من أجلها وهى تحقيق السلام بين الشعب العربى والشعب الاسرائيلى بطبيعة الحال ، ولقد هاجم الكاتب أيضا تعاظم دور دول العالم الثالث داخل المنظمة على حساب الدول الغربية ، واقترح حلا لذلك ، تدعيم الاتجاه الى تجاوز وجود الأمم المتحدة ، والبحث عن تدعيم حل للمشكلات الدولية خارج نطاقها •

واستمرت نغمة النقد وعدم الموافقة على اطار السلام لحل المشكلة الفلسطينية ، وكان النقد وعدم الرضا من الجانبين على حد سواء واتهم الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالخيانة وانتهت حياته فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وبوفاته توقف الحديث عن اطار السلام ••

ومرت عشر سنوات وقامت الانتفاضة •• الا أن كل ذلك لم يجعل اسرائيل تسعى وراء السلام مع الفلسطينيين ••

الى أن قامت العراق باحتلال الكويت وتحركت امريكا وساعدتها بعض الدول العربية لاخراج العراق من الكويت •

ولما كانت الأمم المتحدة التى تحركت وتركت الولايات المتحدة لكى

تنقل أكثر من نصف مليون جندى الى الصحراء السعودية للدفاع عن الحق والشرعية وطرد المعتدى العراقى •• ولما ارتفعت الأصوات تعبر عن رأيها بأن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تكيل بمكيالين •• واذا لم يكن ذلك كذلك •• فما هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية•

ووعد الرئيس بوش – تهدئة للمشاعر العربية – بأنه سوف يعمل على حل المشكلة الفلسطينية فور اخراج العراق من الكويت ••

وفعلا نفذ ما وعد فى صورة اجتماع عقد فى مدريد فى شهر أكتوبر عام ١٩٩١ ضم ممثلين عن كل من اسرائيل وسوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين (بقيود) ومصر •• وكان المفروض أن تصل الوفود الى نتيجة فى بحر عام من تاريخ الانعقاد •

ولكن مر عام وعامان وعقدت جولات بلغت عشر جولات دون أى تقدم يذكر ••

التقدم الوحيد هو ازدياد حدة القتل الاسرائيلى للعرب وطردهم وبدلا من أن كانوا يطردون فرادى • طرد فى مرة واحدة فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ ، ٤١٨ فلسطينيا الى منطقة جبلية على الحدود بين لبنان واسرائيل • ورغم استنكار العالم للتصرف الاسرائيلى وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بعودة المبعدين الى ديارهم الا أن اسرائيل تجاهلت قرار مجلس الأمن،ولم يستطع مجلس الأمن تنفيذ قراره، وأما عن الولايات المتحدة فلم تحاول عمل شىء سوى بعض النداءات تستعطف فيها اسرائيل بأن تعمل على عودة المبعدين أو بعضهم ، ومرت الشهور والفلسطينيون يعيشون زمهرير الشتاء وقيظ الصيف والعالم الغربى يستنكر والعالم العربى عاجز من أن يفعل شيئا وأخيرا تكرمت اسرائيل بالموافقة على عودة نصف المبعدين فى شهر سبتمبر ١٩٩٣ •

وفجأة وبدون مقدمات وقبل أن تبدأ الجولة الحادية عشر فى ٣١

أغسطس عام ١٩٩٣ أعلنت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن اتفاقهما على ترتيب مراحل للحكم الذاتى فى كل من قطاع غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية •• نتيجة لأربعة عشر اجتماعا سريا عقدت فى النرويج منذ مطلع يناير عام ١٩٩٣ •

وقد قوبل هذا الاعلان بردود فعل متباينة فقد رحبت به غالبية الدول العربية وصمتت دول أخرى وعارضته قلة منها •

أما على الصعيد الشعبى فقد عارضه الاسرائيليون المتطرفون كما عارضه الفلسطينيون المتطرفون أيضا • ويهمنى أن أنقل هنا ما أذيع من بنود عن الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية فيما يلى :

اعلان مبادىء لترتيبات الحكومية الذاتية الانتقالية :

أن حكومة اسرائيل والفريق الفلسطينى (فى الوفد الاردنى • الفلسطينى المشترك) لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط (الوفد الفلسطينى) ممثلا للشعب الفلسطينى قد وافقوا أنه قد حان الوقت لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية وليكافحوا للعيش ، فى سلام وتعايش وبكرامة وأمن متبادل وليحققوا تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها •

وعليه ، فأن الجانبين قد اتفقا على المبادىء التالية :

المادة ١

هدف المفاوضات

١ ـــ أن هدف المفاوضات الاسرائيلية ـــ الفلسطينية ، من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية هى من بين أشياء أخرى لتأسيس

سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية ، المجلس المنتخب «المجلس» للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات ، تقود الى تسوية دائمـــة على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ •

٢ ـــ من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وأن مفاوضات الوضع النهائى ستقود الى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ •

المـــادة ٢

الاطار العـــام للمرحلة الانتقـــالية

ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقا فى اعلان المبـــادىء هـــذا •

المـــادة ٣

الانتخــــــــابات

١ ـــ لتمكين الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم حسب مبادىء الديمقراطية ، فان انتخبابات مباشرة ، حرة وسياسية عامة ، سوف يتم اجراؤها لانتخاب « المجلس » تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية ، بينما سيتولى البوليس الفلسطينى تأمين الأمن العام •

٢ ـــ سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها حســـــب البروتوكول المرفق (الملحـــق رقم ١) يهـــدف اجراء الانتخابات فى مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المبادىء هذا •

٣ ـــ ستشكل هـــذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة •

المادة ٤

الولاية (نطاق السلطة)

ان نطاق سلطة المجلس سيغطى الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع النهائى • ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة ، وان وحدة وسلامة أراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية •

المادة ٥

المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائى

١ ـ سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة واريحا •

٢ ـ ستبدأ مفاوضات الوضع النهائى بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى فى أسرع وقت ممكن ، ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلى الشعب الفلسطينى •

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها : القدس ، اللاجئون ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع الآخرين وأية قضايا أخرى ذات فوائد مشتركة •

٤ ـ اتفق الطرفان على أن حصيلة مفاوضات الوضع النهائى يجب أن لا يجحف بها أو يعتدى عليها بالاتفاق الذى يتم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية •

المـادة ٦

تحـويل السلطات والمسئوليات التمهيدى

١ ـ عند التصديق على اعلان المبادىء هـذا والانسحاب من غـزة ومنطقة اريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومات العسكرية الآسرائيلية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهـذه المهمات ، كما هـو مبين هنا سيكون تحويل السلطات هـذا ذا طبيعة تمهيدية الى حـين تنصيب المجلس •

٢ ـ حالا وبعـد التصـديق على اعلان المبادىء هـذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ولأغراض تشجيع وترويج التنمية الاقتصادية فى الضفة العربية وقطاع غزة فان السلطات التاليـة سيتم تحـويلها للفلسطينيين : التعليم والثقافة والصحة ، الشئون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والسـياحة • وسيبدأ الجانب الفلسطينى فى بناء قـوة البوليس الفلسطينى كما يتفق عليه والى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين أن يتفاوضان على تحويل سلطات ومسئوليات أخرى كما يتفق عليه •

المـادة ٧

الاتفاقيـة الانتقاليـة

١ ـ سيتفاوض الوفـدان الاسرائيلى والفلسطينى لعقـد اتفاقية للفترة الانتقالية « الاتفاقية الانتقالية » •

٢ ـ ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين أشياء أخرى هيئة المجلس وعـدد أعضائه وتحويل السلطات والمسئوليات من الحكومة العسـكرية الاسرائيلية وادارتها المدنيه الى المجلس • ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية حسب المـادة ٩ أدناه وجهاز القضـاء الفلسطينى المستقل •

٣ ــ ستشمل الاتفاقية الانتقالية ترتيبات للتنفيذ بعـــد تنصيب المجلس لتسلم السلطات والمسئوليات التى تم تحويلها سابقا حســب المــادة ٦ أعـــلاه .

٤ ــ ليتمكن المجلس بعـد تنصيبه من الترويج والتشجيع للنمو الاقتصادى فان المجلس سيشكل من بين أشياء أخرى : السلطة الفلسطينية الكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحرى ، بنك التنمية الفلسطينى ، سلطة مجلس تشجيع الصادرات الفلسطينيه ، السلطة الفلسطينية للبيئة ، السلطة الفلسطينية للاراضى ، والسلطة الفلسطينية لادارة المياه ، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها . وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التى ستفصل سـلطاتها ومسئوليتها .

٥ ــ بعـد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الادارة المدنية سيتم حلها والحكومة العسكرية سيتم انسحابها .

المــادة ٨
الأمــن والأمــن العــام

لضمان الأمن العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قـويا بينما ستستمر اسرائيل فى تحمل مسئوليات الدفاع ضـد التهـديدات الخارجية ، وكذلك جميع مسئوليات الأمن للاسرائيليين لأغـراض حمـاية أمنهم الداخلى والعـــام .

المــادة ٩
القــوانين والأوامــر العســكرية

١ ــ سيكون المجلس مخولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية فى اطار جميع السلطات المحـولة اليه .

٢ ـــ سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القـــوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن فى المجالات المتبقية •

المـــادة ١٠

لجنـــة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة

لضمان تنفيذ هادىء لهـــذا الاعلان وأية اتفاقيات لاحقـــة تتعلق بالمرحلة الانتقالية فسيتم بعـــد التصـــديق على هـــذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية اسرائيلية مشتركه للتعامل مع القضايا التى تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام المشترك او الخلافية •

المـــادة ١١

التعاون الفلسطينى ـــ الاسرائيلى فى المجالات الاقتصادية

اقرارا بالمنفعة المتبادلة من التعاون فى تشجيع التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل فانه سيتم بعـــد التصـــديق على اعلان المبادىء هـــذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية ـــ فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة فى الملحق (٣) والملحق (٤) بشكل تعاونى •

المـــادة ١٢

الارتبـــاط والتعاون مـــع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الاردن ومصر للمشاركة فى تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى من جهة وحكومتى مصر والاردن من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم •

أن هـــذه الترتيبات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حـــول أشـــكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطـــاع غزة عام ١٩٦٧ ، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب، وستتعامل هـــذه اللجنة كذلك مع القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك•

المـادة ١٣

اعـادة نشر القوات الاسرائيلية

١ ـ بعـد التصـديق على اعلان المبادىء هـذا ، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس ، ستقوم اسرائيل باعادة نشر قواتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى انسحاب القـوات الاسرائيلية المبينة فى المـادة (١٤) •

٢ ـ ستسترشد اسرائيل فى اعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ أن قواتها العسكرية يجب أن يتم نشرها خارج المناطق المـأهولة بالسكان •

٣ ـ اعادة نشر أخرى لمواقع محـددة سيتم تنفيذها تدريجيا مـع تسلم قـوة البوليس الفلسطينى لمسئوليات الأمن العام والأمن الداخلى بمـا يتوافق مـع المـادة (٨) أعلاه •

المـادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هـو مبين فى البروتوكول المرفق كملحـق رقم (٢) •

المـادة ١٥

القـرارات والخـلافات

١ ـ الخلافات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادىء هـذا ، أو أية اتفاقيات لاحقـة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى سيتم تشكيلها حسب المـادة (١٠) أعـــلاه •

٢ ـ الخلافات التى لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين •

٣ — يمكن للطرفين أن يعرضا على التحكيم خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتى لا يمكن حلها من خلال (التسوية) ، والى هـذا الحـد ، وباتفاق الطرفين فأن الطرفين سينسكلان لجنة تحكيم •

المـادة ١٦

التعاون الاسرائيلى — الفلسطينى فى البرامج الاقليمية

ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعـددة الأطراف كآليـة مناسبة للترويج لمشروع مارشال ، وللبرامج الاقليمية والبرامج الأخرى ، وبما يشمل برامج خاصـة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هـو مبين فى (الملحـق ٤) •

المـادة ١٧

ملاحـق نثرية

١ — أن اعلان المبادىء هـذا سيدخل حيز التنفيذ بعـد شـهر من تاريخ التوقيـع عليه •

٢ — جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادىء هـذا ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزءا لا يتجزأ منه •

الملحـــق رقم ١

بروتوكول حـــول صيغة وشروط الانتخابات

١ ــ فلسطينيو القـــدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حـــق المشاركة فى عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين •

٢ ــ اضافة الى ذلك ، فان اتفاقية الانتخابات يجب أن تشمل بين أشياء أخرى القضايا التالية :

(أ) نظـــام الانتخـــابات •

(ب) صيغة المراقبة المتفق عليها والاشراف الدولى وعدد الأشخاص •

(جـ) الأحكام والأنظمة الخاصة بالحملة الانتخابية ، بمـــا فى ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية وامكانية الترخيص لمحطـــة تلفـــزيون •

٣ ــ الوضـــع المستقبلى للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين فى ٤/٦/١٩٦٧ لن يجحف به لأنهم لم يتمكنوا من المشاركة فى العمليـــة الانتخابية لأسباب عملية •

الملحـــق رقم ٢

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ ــ سيبرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصـــديق على اعلان المبادىء هـــذا ، اتفاقية حـــول انسحاب القوات العســكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ستشمل هـــذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق فى قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلى •

٢ ــ سوف تنفـــذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجـــدولا لقـــواتها

العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا يبدأ حالا مـع توقيع اتفاقية غزة ـ اريحا ويتم الانتهاء منه خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر من تاريخ توقيـع هـذه الاتفـاقية •

٣ ـ ستشمل هـذه الاتفاقية من بين أشياء أخرى على :

(أ) ترتيبات لنقل سلمى وهادىء للسلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين •

(ب) بنية سلطات ومسئوليات السلطة الفلسطينية فى هـذه المناطق باستثناء الأمن الخارجى ، المستوطنات ، الاسرائيليين ، العلاقات الخارجية والقضايا الأخرى التى يتم الاتفاق عليها •

(جـ) ترتيبات لتسلم قـوات البوليس الفلسطينى للأمن الداخلى والأمن العام ، التى تتكون من بوليس يتم تجنيده محليـا ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية والوثائق الفلسطينية الصـادرة من مصر) • أولئك الذين سيشاركون فى البوليس الفلسطينى والذين سيأتون من الخارج ، يجب تدريبهم كقوات بوليس وضباط بوليس •

(د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت متفق عليه •

(هـ) تشكيل لجنـة فلسطينية اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبـادل •

(و) برنامج تنمية واستقرار ، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارىء لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ولدعم المـالى والاقتصادى ، كـلا الطرفين سيتعاونان وينسقان بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدولية لدعم هـذه الأهـداف •

(ز) ترتيبات للمحافظة على أمن الأفراد والمواصلات للانتقال بين قطاع غزة ومنطقة اريحا •

٤ ــ الاتفاقية أعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن المعابر :

(أ) غزة • مصر •

(ب) اريحا • الاردن •

٥ ــ المكاتب التى ستتولى السلطات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية فى هذا الملحق (٢) وفى المادة (٦) من اعلان المبادىء سيكون مقرها فى قطاع غزة ومنطقة اريحا الى حين تنصيب المجلس •

٦ ــ وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها فأن وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا سوف يستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وسوف لن يتغير فى المرحلة الانتقالية •

الملحق رقم (٣)

برتوكول للتعاون الاسرائيلى • الفلسطينى فى المجال الاقتصادى وبرامج التنمية •

لقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة فلسطينية اسرائيلية مستمرة للتعاون الاقتصادى مع التركيز من بين أشياء أخرى على ما يلى :

١ ــ التعاون فى مجال المياه ، بما فى ذلك برنامج لتطوير المياه يتم تحضيره من قبل خبراء من الجانبين يحدد كذلك صيغة التعاون فى ادارة مصادر المياه فى الضفة وقطاع غزة ويشمل مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف بما فى ذلك الاستخدام العادل لمصادر المياه المشتركة ليتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية وبعدها •

٢ — التعاون فى مجال الكهرباء بما يشمل برنامج تطـوير للكهرباء يحـدد كذلك صيغة التعاون فى مجال انتاج ، صيانة ، شراء وبيـع مصادر الـكهرباء •

٣ — التعاون فى مجال الطاقة وبما يشمل تطوير برامج لتنمية الطاقة ويعرض لاستكشاف الزيت والغاز للاغراض الصناعية ، وخاصة فى قطاع غزة والنقب ، وكذلك للتشجيع على استكشافات مشتركة لمصادر أخـرى للطـاقة ، وهـذا البرنامج قـد يتعرض كذلك لاقامة مجمـع صناعات بتروكيماوية فى قطاع غزة وبناء آنابيب للزيت والغاز •

٤ — التعاون فى المجال المـالى بما يشمل برنامج عمل وتطوير مالى لتشجيع الاستثمارات الدولية فى الضفة العربية وقطاع غـزة واسرائيل وكذلك انشاء بنك فلسطينى للتنمية •

٥ — التعاون فى مجال النقل والاتصالات بما يشمل برنامجا يحـدد خطوطا واطارا لتأسيس منطقة ميناء غزة البحرى واقامة خطوط اتصالات ومواصلات من والى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل والى أقطار أخرى ، اضافة الى ذلك فالبرنامج سيعمل على تقديم برامج لبناء الطرق والسكك الحـديدية وخطوط الآتصالات ••• الخ •

٦ — التعاون فى مجال التجارة بما يشمل دراسات وبرنامجا لتنمية التجارة بما يشجع التجارة الاقليمية وعيرها ، وكذلك اعـداد دراسـة جـدوى اقتصادية لامكانية انشاء منطقة تجارة حرة فى غزة وفى اسرائيل مع العبور المشترك الى هـذه المناطـق والتعـاون فى المجالات الأخرى المتعلقـة بالتجـارة •

٧ — التعاون فى مجال الصناعة بما يشمل برنامجا للتنمية الصـناعية والذى سيتعرض الى تأسيس مراكز اسرائيلية فلسطينية مشتركة للأبحاث

والتطوير ، وتروج للمشاريع الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة وتعـرض مؤشرات واطار للتعاون فى مجال النسيج والصناعات الغذائية والصيدلية والالكترونية والالمـاس والكومبيوتر والصناعات العلمية .

٨ — برنامج للتعاون ولتنظيم علاقات العمل والتعاون فى المجالات الاجتماعيـة .

٩ — خطة للتعاون فى مجال تنمية المصادر البشرية ، تعرض لاقامة ورش عمل وندوات فلسطينية مشتركة ومؤسسات وأبحاث وبنوك معلومات.

١٠ — خطة لحماية البيئة تعرض لاجراءات مشتركة أو منسقة فى هـذا المجـال .

برتوكول تعـاون اسرائيلى فلسطينى بخصوص برامـج التنميـة الاقليميـة

١ — سيتعاون الطرفان فى اطار جهود المفاوضات المتعـددة الأطراف لترويج برامج للتنمية الاقليمية بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ولتتم بمبادرة (مجموعة السبعة) ، سـتطلب الأطراف من مجموعة السبعة البحث عن أطراف أخرى للمشاركة فى هـذه البرامج كأعضاء منظمـات التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤسسات التنمية فى المنطقة العربية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ — يتكون برنامج التنمية من عنصرين :

(أ) برنامج تنمية اقتصادى للضفة الغربية وقطاع غزة .
(ب) برنامج تنمية اقتصادى اقليمى .

(أ) برنامج التنمية الاقتصادى للضفة الغربية وغزة يتكون من العناصر التاليـــة :

(أ) برنامج اعادة التأهيل الاجتماعى ويشمل برنامج اسكان وبناء •
(ب) خطة لمشاريع تنمية صغيرة ومتوسطة الحجم •

٣ ـ برنامج لتنمية البنى التحتية (المياه ، الكهرباء ، المواصلات والاتصـالات ••• الخ) •

٤ ـ خطـة تنمية المصادر البشرية •

٥ ـ برامـج أخـرى •

(ب) برنامج التنمية الاقتصادى الاقليمى يتكون من العناصر التالية :

١ ـ تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وكخطوة تالية انشاء بنـك تنمية للشرق الأوسط •

٢ ـ خطة تنميـة اسرائيلية فلسطينية اردنيـة مشتركة لتنسيق استكشافات منسقة لمنطقة البحر الميت •

٣ ـ قناة البحر المتوسط (غزة) • البحر الميت •

٤ ـ محطات تحلية اقليمية للمياه ومشاريع أخرى لتطوير المياه •

٥ ـ خطة اقليمية للتطوير الزراعى ، بما فى ذلك تنسيق الجهـود الاقليمية للحماية من التصحر •

٦ ـ ربط شـبكات الكهرباء •

٧ ـ تعاون اقليمى لتحويل وتوزيع واستكشاف وتصنيع الغـاز والزيت ومصادر الطاقـة الأخرى •

٨ ـ خطة تنمية اقليمية للسياحة والمواصلات والاتصالات السـلكية واللاسـلكية •

٩ ـ تعـاون اقليمى فى قضـايا أخرى •

(م ١٨ ـ ج ٢)

٣ ـ سيقوم الطرفان بتشجيع مجموعة العمل المتعـددة الأطراف وسوف ينسقان لنجاحها • سيشجع الطرفان النشاطات فى ما بين اجتماع المجموعات بمـا فى ذلك دراسات الجـدوى وما قبل الجدوى الاقتصادية من خلال مجموعات العمل المتعـددة الأطراف المختلفة •

محضر اجتماع متفق عليه لاعلان المبادىء لترتيبات الحـكومة الذاتيـة الانتقاليـة

(أ) تفـاهم واتفـاق عـام :

أية صلاحيات أو مسئوليات خولت للفلسطينيين بما يتوافق مع اعلان المبادىء قبل تنصيب المجلس سوف تخضع الى نفس المبادىء العـائدة (للمـادة ٤) كما هـو مبين فى محضر الاجتماع أدناه •

(ب) تفـاهم واتفـاق محـدد :

من المفهـوم أن :

١ ـ نطاق سلطة المجلس سوف تغطى الضفة الغربية وقطاع غـزة باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع النهائى (القـدس • اللاجئين • المستوطنات • مواقع الجيش الاسرائيلى) •

٢ ـ نطاق سلطة المجلس سـوف يطبق بخصوص الصلاحيات والمسئوليات والمجالات والسلطات المخولة اليه •

المـادة (٤)
من المتفق عليه أن تحـويل السلطات سـيكون على النحـو التالى

١ ـ سيقوم الجانب الفلسطينى بابلاغ الجانب الاسرائيلى بأسماء الفلسطينيين المخولين الذين سوف يتسلمون السلطة والمسئولية والصلاحيات

التى ستحول للفلسطينيين حسب اعلان المبادىء فى المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضريبة المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى يتفق عليها .

٢ – من المفهوم أن الحقوق والالتزامات لهذه المكاتب لن يتم تأثرها .

٣ – كل من المجالات المشار اليها أعلاه سوف تظل تتمتع بتخصيصات الميزانية القائمة حسب الترتيبات التى سيتم الاتفاق عليها ، هذه الترتيبات ستزود كذلك بالتعديلات الضرورية ليؤخذ فى الاعتبار الضرائب التى يتم جبايتها من خلال مكتب الضريبة المباشرة .

٤ – بعد اتمام اعلان المبادىء فان الوفود الاسرائيلية والفلسطينية ستبدأ حالا فى التفاوض على خطة تفصيلية لتحويل السلطات للمكاتب المشار اليها أعلاه .

المادة (٦)

الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل كذلك ترتيبات للتنسيق والتعاون

المادة (٧)

أن انسحاب الحكومة العسكرية سوف لن يحول دون ممارسة اسرائيل السلطات والمسئوليات التى لم توكل للمجلس .

المادة (٨)

من المفهوم أن الاتفاقية المؤقتة سوف تشمل ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين بهذا الخصوص ومن المتفق عليه كذلك أن تحويل السلطات والمسئوليات الى البوليس الفلسطينى سيتم تنفيذها على مراحل كما سيتفق عليه فى الاتفاقية المؤقتة .

المـادة (٩)

من المتفق عليه أنه بعد المصادقة على اعلان المبادىء فأن الوفد الاسرائيلى والوفد الفلسطينى سوف يتبادلان أسماء الأشخاص المعينيين من قبلهم كأعضاء فى لجنة الارتباط الاسرائيلية ـ الفلسطينية •

من المتفق عليه كذلك أنه سيكون لكل طرف عدد أعضاء متساو من الأعضاء فى لجنة الارتباط وستتخذ قرارات لجنة الارتباط بالاتفاق ويمكن للجنة الارتباط أن تضيف أسماء أخرى من الجانبين بعد موافقة اللجنة •

الملحق (٢)

من المفهوم أنه تبعا للانسحاب الاسرائيلى فأن مسئولية اسرائيل ستستمر عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين ومن الممكن أن تستمر القوات الاسرائيلية والمدنيون فى استخدام الطرقات بحرية فى قطاع غزة ومنطقة اريحا •

وقد تم التوقيع على هذا الاعلان فى واشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وكان أول لقاء مباشر بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ورئيس ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين فى القاهرة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٣ •

ومع ذلك لا زالت اسرائيل تماطل فى تنفيذ الاتفاقية •

أزمة الصحراء

عقب استقلال المملكة المغربية فى منتصف الخمسينات بدأت تطالب أسبانيا برفع يدها عن اقليم الصحراء ، على اعتبار أنه جزء من أراضيها ، واتخذت المغرب من جميع المنابر الاقليمية والعالمية وسيلة للوصول الى تحقيق أهدفها ، وأخيرا وفى عام ١٩٧٥ أعلنت أسبانيا تخليها عن اقليم الصحراء .

وقد تبع هذا الاعلان تفجر المشكلة التى تعرف حاليا باسم مشكلة الصحراء ، فبعض أبناء هذه المنطقة أرادوا لها الاستقلال ، وساندتهم فى ذلك الجزائر وليبيا ، وفى الوقت نفسه تمسكت المغرب بضمها اليها على اعتبار أنها جزءا من أراضيها ، ويبلغ تعداد السكان فى الصحراء حسب احصاءات أسبانيا خمسة وسبعين ألف شخص وحسب تقديرات الشخصيات الصحراوية حوالى مليون شخص ، والاقليم مترامى الأطراف ، ينقصه كافة الخدمات الضرورية .

وازاء الخلاف بين وجهتى نظر السكان والمغرب بدأت الأخيرة تتدخل عسكريا لاثبات حقها فى السيطرة على الاقليم ، وبدأت حرب أشبه بحرب العصابات تكبد فيها الجانبان خسائر فى الأرواح والمعدات ، وترتب عليها أن خصصت المغرب جزءا كبيرا من دخلها للانفاق على هذه الحرب مما أثر فى برامج التنمية الداخلية وكانت نتيجتها قطع العلاقات بين المغرب وجيرانها كموريتانيا والجزائر ثم ليبيا ، وبدأت الدول الافريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى بلغ عدد الدول المعترف بها عام ١٩٨١ ثمان وعشرين دولة من بين احدى وخمسين (منظمة الوحدة الافريقية) مما جعل الملك الحسن يفكر فى الانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية ، الا أنه بدلا من ذلك فقد أعلن فى خطاب له فى يونيو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى نيروبى موافقته على وقف اطلاق النار مع الجمهورية الصحراوية واجراء استفتاء فى الصحراء تحت اشراف ورقابة

الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية استجابة لتوصياتها ، وقـد اعتبر البعض موافقة الملك الحسن على ذلك مجرد مناورة نظرا لأنه يعتبر أن ضم الصحراء هـو مطلب قومى ، وأنه سبق أن أعلن قبل يومين من خطابه فى نيروبى أنه لن يتخلى عن أى حبة رمل من الصحراء المغربية •

وقـد طرح الملك الحسن مبادرته فى ظـل جو عربى متدهور ، خاصة بعـد الهجوم الاسرائيلى على المفاعل الذرى العراقى ، واعتبر الملك ضرورة توحيد الجهود العربية لمواجهة التحـدى الاسرائيلى ، ولذلك كان لابد من تهـدئة الموقف على جبهة المغرب العربى ، ومحاولة اعادة العلاقات بين دول المغرب العربى الى طبيعتها حتى تبدو جبهة متماسكة فى مواجهة أى عـدوان ومشاركة دول المشرق فى محنتها •

وقـد حقق الملك الحسن بمبادرته هـذه الكثير من المكاسب منهـا عرقلة ضم البوليساريو الى منظمـة الوحـدة الافريقية ، بالاضافة الى اقلال الانفاق العسكرى لبلاده وتخصيص جزء أكبر من الميزانية للنواحى الاقتصادية الداخلية ، ثم ليأت الاستفتاء فى أى وقت خاصة وأن الملك على ثقة من أن المواطنين المغاربة فى الصحراء سيؤكدون من خلال الاستفتاء مظاهر الاخلاص والولاء للمغرب ، وقال انه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون فى مدينة تندوف الجزائرية ، والذين يقـدر عـددهم حوالى مائة ألف مواطن يعودون الى الصحراء للاشتراك فى الاستفتاء •

وقـد بادرت الجبهة بالتنديد بمبادرة الملك ، واعتبرتها محاولة لاضفاء الصيغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء ، وطالبت الملك تأكيدا لحسن النوايا بسحب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء ، وعودة كافـة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف ، كما طالب الصحراويون باقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الحكومة الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومظنمة الوحـدة الافريقية •

وقــد رحب الرئيس الشاذلى بن جــديد رئيس الجمهورية الجزائرية بمبادرة الملك الحسن ووصفها بأنها أول خطوة على الطريق الصحيح لاقرار السلام فى الصحراء ، على أن يتم انسحاب القوات المغربية قبل اجراء الاســـتفتاء •

وقــد واكب تصريحات الملك الحسن هــدوء على ساحة دول المغرب العربى ، حيث استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا بفضل وســاطة الملك خالــد ملك المملكة العربية السعودية والتى توجت بعقد اتفاقيــة الطائف ، وتعهدت المغرب وموريتانيا بعــدم السماح لأى قوى سياسية أو عسكرية باستخدام أراضيهما ضــد بعضهما بعضا •

ويعنى هذا أساسا عــدم استخدام البوليساريو الأراضى الموريتانية كنقطة انطلاق لشن هجمات ضد المغرب ، وكانت العلاقات قد توترت بين المغرب وموريتانيا منذ أغسطس عام ١٩٧٩ عندما قررت موريتانيا التخلى عن دعاويها التاريخية حــول أحقيتها فى ضم جزء من اقليم الصحراء الى أراضيها فى معاهــدة وقعتها مع البوليساريو ، ثم بادرت بسحب قواتها من اقليم « تيرس » المغربية ، حيث بادرت القــوات المغربية باحتلالها وأصبحت المواجهة محتدمة منذ ذلك الحين بين البوليساريو والمغرب وزاد على ذلك اتهام موريتانيا للمغرب بتدبير انقلاب ضــد نظام الحكم هناك •

واستؤنفت العلاقات بين ليبيا والمغرب فى يوليو عام ١٩٨١ وكانت قد قطعت من قبل فى نفس العام بسبب اعتراف ليبيــا رسميا بالجمهورية الصحراوية ، وتقــديم معونات كبيرة لهــا •

ومرت ســنوات دون أن يجرى الاستفتاء ، وبدأت الغزوات بين الجانبين ما بين حين وآخر وكانت الخسائر فادحة كما أسلفت فى الأرواح والأمــوال •

الا أنه مرت فترات طويلة يسودها الهـدوء الى أن قام الملك الحسن فى نهاية عام ١٩٨٨ بدعوة وفـد من المسئولين فى الصحراء لتبادل الرأى حول ايجاد حل للمشكلة وتجـدد اللقاء أكثر من مرة ، وكان ذلك سببا فى تهـدئة الأمور الى حـد كبير ، ممـا أدى الى عودة المغرب الى مقعدها فى منظمة الوحـدة الافريقية بعـد أن كانت انسحبت منها منذ عـدة سنوات عقب موافقة أغلبية الدول الافريقيه على ضم البوليساريو كعضو بالمنظمة .

والأمل كبير فى أن يسود العقل ووحـدة الصف العربى على ايجاد حـل مناسب لهـذه المشكلة خاصة بعـد أن أعلنت الأمم المتحدة عـن تبنيها موضوع الاستفتاء والاشراف عليه رغم تأجيله من عام الى عام .

وسوف نعرض فيما يلى الجـذور التاريخية لمشكلة الصحراء .

جـذور المشـكلة :

الخلفية التاريخية لوضع الصحراء الأسبانية هى أنه فى ٢٧ يونيـو عام ١٩٠٠ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهـدة أولى فى باريس ، تحـدد الممتلكات الفرنسية والأسبانية على ساحلى الصحراء وخليج غينيا ، ولكن المعاهـدة لم توضح الحـدود الشرقية والغربية لما كان يسمى « بأفريقيا الغربية الفرنسية » . وفى أكتوبر عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة ثانية فى باريس كان الهـدف منها الحصول على تأييد أسبانيا للاعـلان الفرنسى البريطانى الصادر فى ٤ أبريل من نفس العام . وذلك مقابل اعتراف فرنسا لأسبانيا بمنطقة نفوذ فى شمال مراكش « المغرب » وتنص المـادة الخامسة من المعاهـدة على استكمال رسم الحـدود الشمالية للصحراء الأسبانية ، وبهذا أدمجت « الساقية الحمراء » داخل دائرة نفوذ أسبانيا كما أقرت المـادة السادسة من المعاهـدة . حق أسبانيا فى الاقامة فى اى وقت فى « ايفنى » ولكن بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان ، وتقر المعاهـدة أن كل ما يقع شمال الحـدود الراهنـة للساقية الحمراء فانه

اقليم تابع للمغرب ، وفى نوفمبر عام ١٩١٢ وقعت فرنسا وأسبانيا معاهدة فى مدريد تؤكد حدود مناطق نفوذ كل من الدولتين ، وفى ٧ أبريل عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا الاقليم بالفعل حتى أنها فى يوليو عام ١٩٤٦ أصدرت مرسوما يحدد ما يسمى بمستعمرة « أفريقيا المغربية الأسبانية » ، ونص المرسوم على وضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء ، وتضم هذه المستعمرة اقليم «ايفنى» الذى كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع «البرازيوس» سبتة ومليله . وفى عام ١٩٥٢ قامت لجنه مشتركة فرنسيه اسبانية برسم حدود ساحل الذهب وموريتانيا .

المطالب الاقليمية المغربية :

فى عام ١٩٥٥ نشر الزعيم المغربى محمد علال الفاسى « حزب الاستقلال » — وكان منفيا فى القاهرة — خريطة لما سماه « بالمغرب الكبير » التى جعلها أساسا للمطالب الاقليمية المغربية .

وفى مارس عام ١٩٥٦ حصل المغرب على استقلاله الوطنى بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا ، وعاد الملك محمد الخامس من منفاه فى مدغشقر ، وفى الشهر التالى جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا أسفرت عن اعلان الأخيرة التخلى عن « حقوقها » فى « المنطقة الشمالية » من المغرب ولكن باستثناء « سبتة ومليله » ، كما رفضت مدريد التخلى عن « المنطقة الجنوبيه » و « الصحراء الأسبانية » التى تواجه جزر « كنارى » .

وفى يناير عام ١٩٥٧ قام « جيش التحرير المغربى » بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية فى الصحراء أدت الى اجبار هذه الأخيرة على التراجع عن « طرفاية » و « العيون » و « فيللا سيسنيروس » .

وحدثت فى ١٢ — ٢٣ يناير اشتباكات عنيفة بين الطرفين بالقرب

من مدينة العيون نتج عنها التجاء العديد من سكان الصحراء الى «طرفاية» خاصة من قبــائل « التقنتــا » ، والى اقليم « آجــادير » والى موريتانيا « قبــائل الرقيبيــات » •

ثم قام جيش التحرير المغربى بهجوم جــديد على الأسبان فى اقليم « ايفنى » والجنوب فاضطر الأسبان الى التقهقر حتى مدينة « سيدى أيفنى » عاصمة الاقليم •

وفى ١٠ ينــاير عام ١٩٥٨ صــدر قانون آســبانى بانشــاء «اقليم الصحراء » وهو منفصل عن « ايفنى » • ويتولى ادارته « المقيم العــام التابع لرئاسه الحكومة » ، كما أصبح الاقليم ممثلا فى البرلمــان الأسبانى « الكورتيس » من قبــل ٣ نواب •

وبهــذا القانون ، أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن اقاليمها ، فأصبح هــذا الاقليم جزءا منها •

وفى ٢٥ يناير عام ١٩٥٨ ألقى الملك الراحل محمد الخامس خطابا فى « محميد » « بوادى دراع » على بعد كيلو مترات من الحــدود الجزائرية، طلب فيه من القبائل الصحراوية تجــديد ولائها له ، كما أكد رغبته فى مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء ، وقــد جاء الخطاب الملكى بمثابة تحــذير مغربى موجه لفرنسا التى كانت قــد شرعت فى انشاء ما سمى المنظمة المشتركة « للاقاليم الصحراوية » •

وفى مارس عام ١٩٥٨ أنهى القتال فى الصحراء بين المغرب وأسبانيا بتوقيع الطرفين معاهــدة « سينترا » وبموجبها قررت أسبانيا التخلى عن اقليم « طرفاية » وسلمته للمغرب •

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعــة للامم

المتحدة خلال دورتها الخامسة عشرة القرار رقم ١٥١٤ الذى يتضمن « الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمره » •

أصـــدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينة « المعيون » فى اقليم الساقيـــة الحمراء قـــد أصبحت « العاصمة لاقليم الصحراء » ، كما أقامت فى العاصمة « مجلسا اقليميا » يمثل السكان •

وقعت الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحـــدود بين الجزائر والمغرب من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومه الجزائر المستقلة » •

وفى ٢٩ نوفمبر عا م١٩٦٢ أصدر رئيس المجلس الأسبانى مرسوما ينص على انشاء « ادارة خاصة باقليم الصحراء » يتولى بمقتضاه المجلس البلدى فى الاقليم الشئون الادارية ، أما فيمـــا يخص الكّيانات المحليـــة « القبائل » ، فقد تركت ادارتها « للجماعة » وهو مجلس محلى ، ويقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسبانى •

وفى ٦ يناير عام ١٩٦٣ جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » •

وفى ٢٦ مايو عام ١٩٦٣ أصدرت منظمة الوحـــدة الافريقية ميثاقها الذى نص على مبدأ « احترام الوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة ، وعلى تسوية النزاعات بين هـــذه الدول بالوسائل السلمية » •

● النزاع المسلح المغربى الجزائرى :

حصلت الجزائر على استقلالها الوطنى بعـــد اجراء مفاوضات مـــع الحكومة الفرنسية أثرت على اتفاقيات « ايفيان » فى ٥ يوليو عام ١٩٦٢ •

وفى سبتمبر عام ١٩٦٣ وقــع المغرب على ميثاق منظمة الوحـــدة الافريقية ، ولكنه أبدى تحفظات حول متسكنة حدوده مبديا أن « توقيــع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علنى أو ضمنى بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التى يملكهـــا » •

وفى ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ قام نزع مسلح بين المغرب والجزائر فى منطقة « حسى بيضـة » و « تنجوب » ثم فى « فيجيج » وانتهى النزاع •

ثم تم التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمـــة الوحــدة الافريقية » لتحــديد مسئوليات أطراف النزاع ، وعلى انسحاب القـوات على الجانبين مــع تولى عسكريين أثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصـــلة •

● **الخلاف حــول تقرير المصير فى الصحراء المغربية :**

فى عام ١٩٦٤ شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة « الأمم المتحدة » فى تطبيق مبادىء القرار رقم ١٥١٤ « ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ » على « الصحراء الأسبانية » •

وقــد اعتمدت الجمعية العامة « الامم المتحدة » بالاجماع ــ مــع استثناء أسبانيا والبرتغال ــ القرار رقم ٢٠٧٢ الذى يطالب الحكومة الأسبانية بصفتها الدولية ــ الدولة الحاكمة ــ باتخاذ الاجراءات اللازمة فورا لتحرر اقليمى « ايفنى » و « الصحراء الأسبانية » من الســيطرة الاستعمارية وبالبدء فى اجراء مفاوضات حول المسائل التى تتعلق بالسيادة لهــذين الاقليمــين •

كما اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة القرار رقم ٢٢٢٩

الذى أشار الى أن أسبانيا لم تطبق المبادىء التى تضمنها القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » فيما يخص الصحراء الأسبانية وايفنى ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالتشاور مع « حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف معنى » بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة لاتاحة الفرصة للسكان فى الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير ، وبناء عليه أصدرت أسبانيا مرسوما بانشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل وفخذات القبائل لتولى « الشئون الخاصة بالاقليم » .

وفى ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلح على الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادىء حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، وفى اليوم التالى اعتمدت القرار رقم ٢٤٢٨ الذى يكرر مطالبة الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادىء حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » .

وقد وقعت أسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التى تنص على تخلى أسبانيا عن « ايفنى » للمغرب الذى تسلم رسميا الاقليم فى ٣٠ يونيو من نفس العام .

كما تم توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر ، وقد نصت المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وحسن الجوار » بين الدولتين .

وعقد لقاء فى الدار البيضاء « المغرب » بين الملك الحسن الثانى والرئيس الموريتانى ولدداده ، وقد أسفر هذا اللقاء عن ابرام معاهدة بين الرئيسين مماثلة بمعاهدة « افران » المغربية الجزائرية ، وتنص على سلوك سياسة موحدة من أجل الاسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية .

وفى ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٩ اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى الدورة ٢٤ القرار رقم ٢٥٩١ الذى يكرر مرة أخرى مطالبة أسبانيا بتطبيق مبادىء تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية ، ولكن الحكومة الأسبانية أنشأت فى مدريد « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » لتحل محل « ادارة الممتلكات والأقاليم أفريقيا » الأسبانية ، وقد أدى ذلك الى عقد لقاء فى « تلمسان » بين الرئيس هوارى بومدين والملك الحسن الثانى ، ونص البيان المشترك الذى صدر هو :

« فيما يخص الأراضى المحتلة من طرف الأسبان ، قرر الطرفان بناء على قرار الأمم المتحدة المتعلق بها والمتضمن مبدأ تقرير المصير لسكانها ، العمل المنسق لتحرير هذه الأراضى وتصفية الاستعمار الأجنبى منها » .

كما وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة فى الدار البيضاء فى المغرب « نصت على تخلى المغرب عن مطالبه الخاصة باقامة المغرب الكبير الذى تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين الدولتين .

وفى ١٧ يونيو عام ١٩٧٠ حدثت اضطرابات فى مدينة « العيون » قام بها السكان احتجاجا على بقاء النظام الاستعمارى الأسبانى فى «الصحراء»، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرد السكان ، مما أدى الى انعقاد لقاء ثلاثى للقمة فى نواديبو « موريتانيا » بين الرئيس مختار ولدداده والملك الحسن الثانى والرئيس هوارى بومدين أدى الى صدور بيان ثلاثى أكد فيه الرؤساء الثلاثة « على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاث للتعجيل بتصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية وفقا لقرارات الأمم المتحدة » ، كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا .

كما صــدر بيان جزائرى موريتانى جاء فيه « فيما يتعلق بمســألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الايجابية لندوة تواديبوا الثــلاثية والتى تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة من أجل التعجيل بتحرير هــذه الأراضى من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة .

وفى ديسمبر عام ١٩٧٠ تكونت فى الجزائر « حركة مقاومة للرجال الزرق » « مورحوب » يتزعمها أدوار موصى « اسم حركى » الذى ينتمى الى قبائل الرقيبات ، وهى حركة تطالب باقامة دولة مستقلة فى الصحراء العربية ، كما ترفض اى تعاون مع أسبانيا وأى صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا ، كذلك تنادى الحركة باقامة نظام ديمقراطى شــعبى فى « الصحراء الأسبانية » ، وأشيع أن لهــذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعى الأسبانى ومع الحركة التى تطالب بتقرير مصير واستقلال جزر كنارى وكان مقرها فى الجزائر .

وفى ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٠ اعتمدت الجمعية العامة التابعــة للامم المتحدة فى دورتها الــ ٢٥ القرار رقم ٢٧١١ الذى يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ « ١٢ ديسمبر ١٩٦٠ » ، ولكن أسبانيا أعلنت فى ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارىء فى الصحراء على أثر قيام مظاهرات عنيفة قامت فى « فيلا سنسيروس » و « العيــــون » .

وفى ١٥ يونيو عام ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقيات فى الرباط بين المغرب والجزائر ، وقــد تخلى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وبخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذى قام فى أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادى زراع » يشكل الحــدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين، أما الجزائر فقــد تعهدت من جانبها باشراك المغرب فى عمليــة استغلال

الحديد المستخرج من « كاره جيلات » تندوف ، وكذا بالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبته بالصحراء الأسبانية •

والمعروف أن هـذه الاتفاقيات قـد تم التصديق عليها من طـرف الجزائر ، ولكن الملك الحسن الثانى لم يصـدق عليها •

وفى ١٤ ديسمبر عام ١٩٧٢ اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٩٨٣ الذى يكرر مطالبة أسبانيا بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » الخاص بمنح سكان الصحراء الأسبانية حـق تقرير المصـير •

وفى عام ١٩٧٣ تكونت « الجبهة الشـعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب » المعروف « ببوليز اريو » ، وهى حركة تؤيد ضم الصحراء الغربية الى المغرب ، وعقب ذلك قام الرئيس الموريتانى المختار ولد داده بزيارة للجزائر أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فيـه أن الطرفين « يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحـدة الافريقية ودول عـدم الانحياز فيما يخص الوضـع فى الصحراء المسماه الأسبانية ، كما قرر الطرفان الاستمرار فى النظر فى هـذه القضية ، وفى تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقتلاع الاستعمار من هـذه الأرض ، ومن أجل نصرة حـق تقرير المصير » •

وقـد قام وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فيه : أن الجانبين المغربى والجزائرى قـد أعربا عن اقتناعهما بضرورة أحكام وسائل التنسيق بينهما لوضـع حـد عاجـل للاحتلال الأسبانى ، لمحاولات الحكومة الأسبانية للابقـاء بصورة أو بأخرى على نفوذها فى الصحراء •

كما جرى لقاء جـديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا فى « أجادير » « المغرب » ، وقـد اتفق الرؤساء الثلاثة على تاكيـد ضرورة

تصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية دون ذكر أى شىء عن مستقبل الاقلـــيم •

وفى ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٣ وجه الجنرال فرانكو خطابا الى « الجمعية العامة للصحراء » أكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء حقــه فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضــعا جــديدا يؤدى الى الوصول فى المستقبل الى الاستقلال الذاتى ، ثم بعــدها يتم اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى •

وقــد أدت هــذه التصريحات الى قيام مظاهرات فى « العيون » ، والى عمليات قمع شديدة من جانب السلطات الأسبانية ممــا دعا الى أن تصــدر الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى الدورة ٢٨ القرار رقم ٣١٦٢ الذى أقر القرارات السابقة خاصة « بالصحراء المسماة بالأسبانية »، ويعلن بأن الابقاء على الوضع الاستعمارى فى الاقليم يهــدد الاستقرار فى منطقة شمال غرب أفريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشــعوب المستعمرة ، كما يعبر عن تضامنه التام مـــع سكان الصحراء الخاضعة للســيطرة الأســبانية •

● الانسحاب الأسبانى وتصاعــد النزاع المسلح :

وفى ١٨ يونيو عام ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للامم المتحدة ، تقريرا من الحكومة الأسبانية تتناول الوضع الراهن فى الصحراء الغربية •

وقــد جاء فى التقرير أن الشعب الصحراوى هــو صاحب الثروات والخيرات التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه سيكون « للصحراويين » جميع الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسبانى ، وأن أسبانيا ستعمل على تأمين وحــدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمثله فى العلاقات الدولية ، وجاء أيضا فى التقرير أن هــذا الوضع الجــديد لن يمس بشىء حــق تقرير

المصير الذى يملكه السكان وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحين ممارسة هذا الحق .

وأبلغ وزير الخارجية الأسبانى سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد بقرب الاعلان عن « وضع الصحراء الأسبانية الجديد » ، الذى يهدف الى « حق تقرير المصير » .

وقد رد الملك الحسن برسالة بعث بها الى الجنرال فرانكو ذكر فيها « التدهور الشديد فى العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة من طرف واحد التى قامت بها أسبانيا فى الاقليم الصحراوى والتى تضع المغرب أمام الضرورة فى الدفاع عن حقوقه الشرعية » .

كما ألقى الملك الحسن الثانى خطابا بمناسبة احتفالات الشباب فى مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية فى الصحراء الغربية ، كما أوضح موقفه من الاستفتاء الذي تريد أن تجريه أسبانيا قائلا : « ان السؤال الذى يجب أن يستفتى عليه السكان هو : هل ترغبون فى البقاء تحت وصاية الدول التى تحتلكم أم العودة الى الوطن الأم .. ؟

وأضاف الملك الحسن الثانى أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن أن يضمنها لها المغرب بمنحه أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة وذلك مقابل الاعتراف الأسبانى بالسيادة المغربية على الاقليم ، كذلك أعرب الملك الحسن الثانى عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التى يحتوى عليها الاقليم .

وفى أغسطس عام ١٩٧٤ قامت حملة صحفية مغربية لتهاجم « نوايا الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم الصحراوى ، وقد أثارت حملة مضادة جزائرية شديدة اللهجة تؤكد وقوف

هــذه الدولة بجانب تحــرير الصحراء المسماة بالأسبانية ، وكان نتيجة ذلك أن أعلن الملك الحسن الثانى أن حكومته قــد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح عن عــدم تردده فى اثارة الحرب اذا اقتضى الأمــر ذلك لانتزاع هــذا الاعتراف ، وفيما يخص الاستفتاء الأسبانى طالب الملك الحسن بأن يتم هــذا الاستفتاء « بضمانات داخلية وتحت اشراف دولى ، وبعــد انسحاب القوات والادارة الأسبانية من الاقليم » .

وفى نفس اليوم سلمت الحكومة الموريتانية مذكرة الى الأمم المتحدة تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للادارة الأسبانية جــزء لا يتجــزأ من موريتانيا ، وأن « الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحــد مهمة التفاوض نيــابة عنها مع الدول التى تدير الاقليم لتقرير مستقبله ، لهــذا طالبت المذكرة الموريتانية ، باضافة سؤال آخـــر فى الاستفتاء الذى سينظم فى الاقليم وهــو سؤال يتعــلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاســـلامية الموريتانيــــة .

وفى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية الأمين العام للامم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى اجراء استفتاء لتقرير المصــير فى الصحراء خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمان من المنظمــة الدولية ، وكان رد الفعل أن ألقى الملك الحسن كلمة فى مدينة « أجادير » أعلن فيها عن شروعه فى تأييد خطة عاجلة على الصعيد القومى والاقليمى خلال عام ١٩٧٤ لتنمية اقليم طرفاية نظرا لأن هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن الأم والصحراء بعــد استعادتها ، وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادى الذهب بكسر العــزلة التى تحيط بهم ، والتى فرضت عليهم ، وأقصتهم عن اخوانهم فى المغرب .

وقــد فشلت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع الدول

المجاورة للاقليم الصحراوى فى الوصول الى اتفاق ، وصرحت « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » فى بيان لها بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم ، وبناء على ذلك عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن الصحراء الأسبانية أرض مغربيـة ، وأنها يجب أن تعود الى المملكة المغربية ، ولكنه أضاف أنه يأمل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض ، كما أن المغرب سيطلب رأى محكمة العـدل الدولية لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الاقليم ، أما موريتانيا فأن المحكمة ستحدد لهـا اذا كانت معنية بالأمر أيضا . ولكن بأى حال من الأحوال فأن الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وقد أعلنت ذلك رسميا، وعقب ذلك شرعت السـلطات الأسبانية فى اجراء تعـداد السكان فى « الاقليم الصحراوى » وذلك بدون السماح بعودة « المنفيين السياسيين » واكتفت باعتبار الى ٦٠ ألف شخص الذين بقوا فى الاقليم هم الشـعب الصـحراوى .

وفى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٤ عند عقد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، طرح الوفد المغربى سؤالا عما اذا كان الاقليمان الصحراويان كانا فى الأصل كما تدعى ذلك الحكومة الأسبانية — خاليين من السكان وأقاليم دون صاحب ؟ « هـل كانا وقت أن احتلتهما أسـبانيا ، تابعين لسيادة وادارة الحكومة المغربية » ؟

ودعا الممثل المغربى « الحكومة الموريتانية الشقيقة » الى المطالبـة مع المغرب بالرأى الاستشارى الذى ستدلى به محكمة العـدل الدولية ، وقـد قامت موريتانيا بذلك .

أما الوفـد الأسبانى ، فقـد أبدى احترامه لقرارات الجمعية العامة وأعرب عن رغبة بلاده فى تطبيق آخر قرار « ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ » باجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هـذا القرار .

وقـد وافق الممثل الجزائرى أيضا على عرض القضية على محكمة العـدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وان أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة سيشكل دائما العنصر الأساسى والحاسم فى آية تسوية » •

وعلى هـذا ، شرعت ٣٥ دولة افريقية وعربية ـ بمـا فيها المغرب وموريتانيا ـ فى وضع مشروع قرار يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العـدل الدوليـة •

وقـد أدلى الملك الحسن الثانى بتصريح جاء فيـه أن « المغرب وموريتانيا قـد اتفقا على عـدم اتاحة الفرصة لأى أحـد بالقول بأننا غير متفقين « حـول الصحراء الأسبانية » •

وعقب ذلك توالت الاشتباكات بين الجنـود الاسبان و « المناضلين الوطنيين ، فى « جـديرة » ثم بالقرب من « تيفاريتى » •

وقـد اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العـامة للامم المتحدة مشروع القرار الذى تقـدمت به ٣٥ دولة الى الجمعية العامة والذى يطرح على محكمة العـدل الدولية لابداء رأى استشارى حول السؤالين الآتيين :

١ ـ هل كانت الصحراء العربية « وادى الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فاذا كان الرد على ذلك بالنفى يأتى السؤال الثانى •

٢ ـ ماذا كانت العلاقات القانونية القائمة بين هـذا الاقليم من جهة والملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟

وقـد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضـد لا شىء ، وامتنعت ٤٣

دولة عن التصويت ، وفى ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ٣٢٩٢ الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة امتنعت عن التصويت ، و ٧ دول « لم تحضر » من بينها الصين ، ومن بين الدول التى أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التى امتنعت عن التصويت فنجد من بينها : أسبانيا وألمانيا الفيدرالية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالأسبانية .

وقد التقى الرئيس الموريتانى السيد مختار ولد داده بالملك الحسن فى « فاس » لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء المغربية .

وفى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٧٤ دعا الملك الحسن أسبانيا فى كلمة ألقاها أمام شخصيات السلك الدبلوماسى بمناسبة عيد الأضحى الى أن تلتزم بالطريق الذى رسمته الأمم المتحدة ، كما أشار الى أن « الاحتكام القانونى لا يترك أي مجال للحقد بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به بعدم التحيز ، ولأن المحكمة تقرر الحق ولا شيء غير الحق » .

ثم أعلنت حركة « مورجوب » أنها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء المغربية الى المغرب ، وبعثت بمذكرة فى هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية .

كما قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » مذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة تطالب فيها بإنهاء الوجود الأجنبى فى الصحراء .

وأعلنت أسبانيا استعدادها لانهاء وجودها فى الصحراء اذا « تأخر تطبيق عملية تقرير المصير القومى لأسباب خارجة عن ارادتها » .

وقـــد قام السيد عبد العزيز بوتفليقـــة وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط حيث أعلن أن بلاده ليس لهـــا « أى ادعـــاءات تتعلق بالصـــحراء الأســـبانية » •

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٧٥ أوصت لجنة التحقيق التابعة للامم المتحـــدة بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراء •

ولكن فى أكتوبر ١٩٧٥ نجـــد أن الجبهة الشعبية لتحرير الســـاقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » تتقـــدم بمذكرة الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الثلاثين عـــام ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمـــة الدوليـــة بالآتى :

١ ـــ تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوى فى الاستقلال •

٢ ـــ الزام الدولة المستعمرة بانهاء وجودها فى الصحراء ، وتسليم السيادة والسلطة الى الجبهة « بوليزاريو » التى تمثل الشعب الصحروى •

٣ ـــ تحـــذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى الشئون الداخلية للشعب الصحراوى •

٤ ـــ اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عـــن وحـــدته واعترافها بحق الشعب الصحراوى فى اتحاد كافة ترابه •

وفى ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٥ أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشارى بشأن الصحراء الأسبانية كالآتى « فيما يخص السؤال الأول أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب عنـــدما احتلتها أسبانيا ، فيما يخص السؤال الثانى كانت هناك علاقات قانونية تربط بينها وبين المغرب من جهة وموريتانيا من جهة أخرى » •

وأضافت المحكمة « أن ما توفر لديها من معلومات لا يقر بوجـــود

أى علاقة سيادة اقليمية بين الاقليم الصحراوى الغربى من جهة والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالى فان اقرار المحكمة بوجود علاقات قانونية لا يؤدى الى أى تعديل فى تطبيق حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وفقا للقرار رقم ١٥١٤ المعتمد من الجمعية العامة فى دورتها الخامسه عشرة .

وقد أعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص ، وبدأ سيرها فى اتجاه مدينة العيون عاصمة الصحراء .

كما وصل وزير الخارجية المغربى الى مدريد لاجراء مفاوضات مع السلطات الأسبانية .

وفى الوقت نفسه وصل وفد جزائرى الى مدريد لمتابعة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية .

وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى آجل غير مسمى .

وأعلن الأمير خوان كارلوس أثناء زيارة قام بها لمدينة العيون أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » اذا اقتضى الأمر ذلك ، ومع ذلك استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ، ولكن دون التوصل الى نتيجة .

وعبرت « المسيرة الخضراء » حدود الصحراء الأسبانية وتعمقت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلو مترا من الحدود .

وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب .

ثم استؤنفت المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا ، وأدت

الى اتفاق ثلاثى ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسبانى فى ميعـاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الاقليم حتى هـذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية وقد أدانت الجزائر سياسة « الأمر الواقع » بشأن الصحراء •

وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٥ تسلم كورت فالدهايم الأمين العام للامم المتحدة مذكرة جزائرية تضمنت عـدم اعتراف الحكومة الجزائرية بالاتفاق الذى أبرم فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا •

وبعـد أسبوع دخلت القوات المغربية الصـحراء الغربية واحتلت مدينة سمارة •

وقررت « الجماعة » العامة الاقليمية فى الصحراء حل نفسها وانضمام أعضائها الى جبهـة « بوليزاريو » ، واحتلت القـوات المغربية مدينة « العيـون » •

وجرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجـويرا » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة بوليزاريو انتهت باحتلال القوات الموريتانية المدينة ، كما أقامت الجبهـة فى ١٩ ديسمبر مظـاهرات ومسيرات فى « بيرلحـلو » و « أنفاريتى » سرعان ما عمت كل المناطق المحررة •

وفى الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قـد شرعت فى طرد الرعايا المغاربة المقيمين فى الجزائر •

وفى ٢٨ — ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ التقى العقيد معمر القـذافى بالرئيس هوارى بومدين فى حاسى مسعود « الجزائر » واصـدر الرئيسان بيـانا مشتركا جاء فيـه أن « أى مساس باحـدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخـرى » •

وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحـدود المغربية •

وقام الرئيس الموريتانى مختار ولد داده بزيارة قصيرة للرباط ثم لطرابلس وتونس •

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » بيانا يتهم المسئولين الموريتانيين بالتواطؤ مع الحكومة المغربية لغزو الصحراء حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة فيلاسبسنيروس » •

حيث احتلت القوات الموريتانية مدينة « دخلة فيلاسبسنيروس » •
مما أدى الى اعلان الرئيس الليبى معمر القذافى أن ليبيا لن تظل مكتوفة الأيدى اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول أو اذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض •

وقد أعلنت جبهة « بوليزاريو عن اطلاقها صاروخ سام — ٦ على طائرة قناصة ف ٥٠ تابعة للقوات المغربية واسقاطها •

وقد اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بتين بن تيلى » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة « بوليزاريو » •

وأجرى الرئيس هوارى بومدين اتصالات تليفونية مع الرئيس الحبيب بورقيبة وتلتها اتصالات أخرى من الملك الحسن الثانى أعلنت رئاسة الحكومة التونسية على أثرها حياد موقف تونس واعتداله ازاء الصراع القائم حول اقليم الصحراء المغربية •

وفى نفس اليوم وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية والعراقية لعرض وساطتهما بين الأطراف المعنية بالنزاع •

وقد اتهم وزير الخارجية الموريتانى السيد ولد مكناس الجزائر — دون ذكر اسمها — بمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف فى وجه أى استغلال للتناقضات الداخلية فى الدول الافريقية لأغراض خفية •

وأجرى الملك الحسن الثانى اتصالات بالرئيس المصرى أنور السادات، وجرت اشتباكات مسلحة « فى المعلى » التى تقع فى الصحراء الغربية على بعـد ٣ كيلو مترات من حـدود الجزائر بين وحـدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية أدت الى احتلال القوات المغربية للمعلى ، كما تم أسر ٢٩ جزائريا ينتمون الى الفرقه رقم ٤١ التابعة «للجيش الشعبى الجزائرى» والمعروف أن المعلى تقع أيضا على الطريق المؤدى الى « بيرمونمرول » فى موريتـــانيا •

وفى ٢٩ يناير عام ١٩٧٦ قام السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية بجولة فى الجزائر والرباط ونواكتشوط للوساطة بين الأطراف المعنية بنزاع الصـــحراء •

وأعلن سفير المغرب فى بلجراد أن حكومته ستجدد دعوة دول عـدم الانحياز ، وأن هـذه المحاولة من الجزائر تهـدف الى التراجع عن موقفها من النـداء الذى وجهه الرئيس هوارى بومدين الى توريط دول عـدم الانحياز فى مسألة لا يجب أن تكون موضع نزاع •

وفى ٣ فبراير عام ١٩٧٦ توقف القتال بين القوات المغربية والقوات الجـزائرية فى الصـحراء •

وصـدر بيان مشترك عن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » وجبهة « بوليزاريو » لتحرير الساقية الحمراء جاء فيه ذكر « الموقف الناجم عن العـدوان الامبريالى الغاشم الذى تتعرض له المنطقة وفقا لمخطط يبـدأ فى عمان ولبنان ويكتمل فى أمبولا مرورا بأرض الصحراء المغربية » ، كما أشار البيان الى ضرورة اقامة وحـدة كفاح تضم القـوى التقـدمية وتستطيع اتخـاذ عنصر المبادرة والتحـدى للمخططات والمنـاورات الامبريالية ، وقـد أكد البيان عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبى

المسلح وتكثيف النضال فى فلسطين والصحراء الغربية حتى يتم النصر والتحــرير •

وفى ٥ فبراير عام ١٩٧٦ قــــدم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية تقريرا شاملا الى الرئيس أنور السادات حول مهمته فى الوساطة بين المغرب والجزائر •

وقــد أوضحت صحيفة « المجاهــد » الرسمية الجزائرية الخطوط العريضـــة لموقف الجزائر من قضـــية الصحراء •

١ ـــ الهــدف الوحيد من تحركها « ينطلق من سياستها فى مساندة حــركة التحــرير » •

٢ ـــ النضال الجارى فى الصحراء هــو نضال بين التقدمية والاقطاع، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار وشعب عربى يناضـــل من أجــل بقــائه •

٣ ـــ أن أى مفاوضات يجب ان تكون بين جبهة « بوليزاريو » الممثلة للشعب الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا •

٤ ـــ أن أية وساطة فى قضية الصحراء لا يكون لهــا أى معنى ما لم يكن هــدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده •

وفى ٧ فبراير عام ١٩٧٦ وصف رئيس وزراء المغرب السيد أحمد عثمان فى حــديث مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ما قامت به الجزائر بطرد ٢٠ ألف مواطن مغربى من أراضى الجزائر بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى وفى ظهر شعوب دول المغرب الأكبر ، لان هــذه التصرفات انما تستهدف قطــع الجسور ، وخلق جو عــدائى بين الشعبين ، كذلك وصــف رئيس الوزراء مبدأ حق تقرير المصير بأنه « فكره مهملة » وقد بدا المجتمع الدولى

ودول العالم الثالث بوجه خاص تتكشف الاعيب تطبيقها بطريقة اليــة وعميــــاء •

وقــد صرح ممثل جبهة « بوليزاريو » خلال اجتماع تم فى الجزائر بينه وبين الأمين العام لمنظمة الوحــدة الافريقية ، بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية : الجلاء التام والفورى للقوات الأجنبية ، وعودة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقــوة فى الصحراء الى بلدهم الأصلى ، وعودة شعب الصحراء الى دياره •

كما عاد الرئيس بومدين من طرابلس حيث آجرى محادثات مع العقيد القــذافى ، وقــد أصدر الرئيسان بيانا مشتركا تضمن دعم « العلاقات العضــوية بين الــدولتين » •

وقــد أدلى العقيد القــذافى بتصريحات للصحفيين يستدل منها على احتمال قيام تنسيق عسكرى بين الجزائر وليبيــا فى مواجهــة المغرب وموريتانيا ، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم •

وفى ١٥ فبراير عام ١٩٧٦ أعلن الملك الحسن فى رسالة بعث بهــا الى الرئيس بومدين قيام القوات الجزائرية بهجوم على واحة المعلا أســفر عن وقوعها فى أيدى الجزائريين ، ودعا فى الرسالة الرئيس الى « اعلانها حربا ســافرة بين البــلدين » •

وقــد أصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال فى الصحراء ، وقالت ان قــوات بوليزاريو هى التى قامت بالهجوم فى الصحراء ، وفى ١٦ فبراير ١٩٧٦ نقــل مستر أولف ريدبيك المبعوث من قبل الأمين العام للامم المتحدة فى رحلة استعلامية فى الصحراء الغربية أول تقرير شفوى الى كورت فالدهايم •

كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورت فالدهايم » تنــدد

فيه بالاتفاقية الثلاثية التى عقدت فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، ثم وجهت الجزائر نداءين : الأول من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عـدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية ، والثانى من السيد بوتفليقة الى كورت فالدهايم ، تضمنا الاشارة الى الوضع الخطير الراهن فى الصـحراء .

وقـد أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية أن القوات المغربية قـد دخلت واحـة « المعلا » وسيطرت عليها بعـد أن انسحبت القوات الجـزائرية منهـا .

وأخيرا وصل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر وموريتانيا للتوسط فى انهاء النزاع القائم حول الصحراء .

وطلبت حكومة السودان عقـد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك « نظرا لان الوجود الأسبانى سينتهى من الصـحراء فى آخر الشـهر » .

ونقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات عن المسئولين الحكوميين تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحـدة الافريقية ، اذا اعترفت المنظمه رسميا بجبهة « بوليزاريو » .

وفى ٢٦ فبراير عام ١٩٧٦ اتمت أسبانيا انسحابها من الصـحراء العربية ، طبقا للاتفاق الثلاثى الذى وقعته مع المغرب وموريتانيا فى مدريد « نوفمبر ١٩٧٥ » .

وقـد لفت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة الى القرار الذى اتخـذه مجلس « الجماعة » فى الصحراء بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا ، ولكن فى اليوم التالى أعلنت جبهة

« بوليزاريو » قيام « جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية » على الأراضى التى تسيطر عليها ، وقد هدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية التى أعلنتها جبهة « بوليزاريو » •

وفى أديس أبابا « حيث تعقد اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة اذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما هددتا بعزمهما على الاعتراف بدورهما بكل الحركات الانفصالية القائمة فى مختلف البلاد الافريقية اذا ما اعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » •

هذا ، وقد ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ أن ٢١ من ٤٧ دولة الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية أعربت عن تأييدها للاعتراف بجبهة « بوليزاريو » •

وفى أول مارس عام ١٩٧٦ وجه الملك الحسن الثانى ملك المغرب دعوة الى الرئيس الليبى معمر القذافى لزيارة الصحراء المغربية ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم فى الانضمام للمغرب •

كما أعلن ألفريد أثرتون وكيل وزراء الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا فى الجزائر العاصمة أن الولايات المتحدة لا تسعى لان تلعب دور الوسيط ، وأنه لا يحمل أى مقترحات بشأن الصحراء الغربية •

وقد دعت صحيفة المجاهد الجزائرية الجامعة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية •

وفعلا اعترفت بورندى بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية التى أعلنتها جبهة البوليساريو •

وفى الثانى من مارس عام ١٩٧٦ وصل ألفريد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط الى الدار البيضاء وأعلن أن زيارته تدخل فى نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب فى المسائل التى تهم البلدين .

وفى اليوم التالى صرح محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن ايجاد مخرج سياسى للاتفاق بين أطرافها يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد ١٢ يوما قضاها فى مساعى التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا فى أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ولا يريد أن يتزحزح عنه .

وقد حذر الملك الحسن ملك المغرب الجزائر ــ فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء ــ بأن المغرب ستحتفظ بالصحراء بأى ثمن ، وأنها ستحطم أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر ، واتهم الملك فى خطابه بمناسبة عيد الجلوس الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها فى الصحراء ، وأن هذا التدخل لا يعنى سوى أن الجزائر تضيع وقتها وطاقتها دون أن تصل الى شىء .

وفى ٦ مارس عام ١٩٧٦ أعلنت جبهة البوليزاريو تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد أحد مساعدى سيد العوالى السكرتير العام للجبهة . وتضم الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالاضافة الى ٤ وزراء بدون وزارة ، وأعلن المتحدث باسم الجبهة أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وفى نفس اليوم اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفى اليوم التالى أعلنت كل من

المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعتراف هـــذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وفى اليوم التالى أعلن المتحـــدث باسم الحكومه الجزائرية أن قطـــع المغرب وموريتانيـــا علاقاتهما مع الجزائر ليست لـــه أهمية ، لان الجزائر تتصرف على أساس الحـــق والعـــــدالة والشرعية ، وأعقب ذلك قيام عـــــدد من المسئولين الجزائريين السابقين بتوجيه نداء الى الشعب الجزائرى يندد بالنزاع مع الشعب المغربى وبالسلطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية ، وبانهاء نظام الحكم المطلق الحالى ، ووقع على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ، ويوسف بن خده رئيس الحكومة الجزائرية السابق ، وحسين الأحـــول الأمين العام السابق للحرب الشعبى الجزائرى وحركة التحرير ، والشيخ محمد خير الدين العضو الســـابق فى المجلس الوطنى للثـــورة الجـــزائرية .

وفى ١٧ مارس عام ١٩٧٦ أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت مباحثات فى الجزائر مـــع أحمد الابراهيمى وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ورئيس وفـــدها بمجلس جامعـــــة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربيه . وكان وزير خارجيه الكويت قـــد عقد اجتماعا مماثلا مع كل من الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب وحمدى ولد مكناس وزير خارجيـــة موريتانيا .

وقد نشرت صحيفه « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن ثلثى الاقليم الصحراوى سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقى من نصيب موريتانيا .

وفى ١٨ مارس عام ١٩٧٦ وصل الى مونتريل ممثلان لجبهه البوليزاريو بناء على دعوة من « الهيئة الجامعية الندية لمـــا وراء البحار » وأعلنـــا

(م ٢٠ — ج ٢)

أن جبهة البوليزاريو بدأت فعلا عمليات حرب عصابات فى المغرب وموريتانيا ضــد أهــداف عسكرية بحتة ٠

وفى ٢١ مارس عام ١٩٧٦ أعلن الدكتور أحمد العراقى وزير خارجية المغرب بأن مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعــراق والسودان وتونس قاموا بمساع حميدة لحصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال وزير خارجية المغرب ان الحــوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها مع الجزائر ، ولا نقبل النقاش فى سيادتنا الوطنية واستكمال وحدة التراب المغــــربى ٠

ثانيا ــ عمليــات التسوية الســلمية :

بذلت العديد من المساعى والجهود لتسوية المشكل الصحراوى وذلك منذ بداية الخلاف الجزائرى المغربى عام ١٩٧٥ (باستثناء مشروع بيريز دى كويلار الجارى التفاوض بشأنه) ٠

ولكن انتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص فى المشاريع والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة بقــدر ما يرجع الى ادراك الأطراف أنفسهم لصعوبة عملية التفاوض ، فأحيانا ما استخدمت المفاوضات كوسيلة لتبــديد الوقت حتى يتمكن أحــد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية ، وأحيانا ما استخدمت لتعميق عزلة أحــد الأطــراف وتقليص مكانته الدبلوماسية ، اضافة الى أن الأهــداف لم تكن واضحة فى أذهــان الأطراف ٠

علاوة على عــدم الثقة بين الأطراف ٠ فالمغرب قــد تنظر الى الدعم الجزائرى للبوليساريو على أنه يهــدف الى تطويق المملكة المغربية من الجنوب والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فانها تعتبر محاولات المغرب للسيطرة على اقليم الصحراء تدخل فى اطار مخطط أوسع من حيث

أنها ستكون البداية للمطالبة باقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب فى هـذا المسعى سيشكل السابقة الأولى من نوعها والتى تهـدد الكيان الجزائرى نفسه ، وفى ظـل هـذا المناخ من الشكوك وعـدم الثقة فان غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسوء نيـة حتى ولو كان الطرف المرسل يهـدف فعلا الى تخفيف التوتر ، فان الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها بأنها أسلوب من أساليب الخـداع والتمويه وتحقيق أهـداف ومآرب أخرى •

كذا اختلفت نظرة الأطراف فى ماهية النزاع ، فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها ، وانما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، فى حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخـلاف بينها وبين الجزائر فقط ، وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقـدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل فى حـد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو •

وقـد انعكس ذلك على تقـديم التنازلات حيث ان التنازل الواحـد يمثل فى ذاته تقـديم تنازلات أخرى • فالقبول بتقـديم تنـازل مقابل للتنازل الذى قـدمه الطرف الأول هـو فى ذاته مجموعة تنازلات ، فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل تنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الادارة المغربية فى الاقليم يعنى تقـديم المغرب لتنازل آخر هـو قبول حـق تقرير المصير ، وقـد أدى هـذا الى تصلب المواقف التفاوضـية للاطراف ، والى افراغ محتوى التنازلات لتعنى لا شىء بل والتراجـع عنها بعـد الموافقة عليها ، ولعل هـذا مرجعه صعوبة ادارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف منه تقـديم التنازلات التى هى فى ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابله تعوض خسارته •

كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العـام الداخلى فى تعقيد المساومة

واكسابها الطابع المتشدد ، فالقضـــية الصحراوية فى المغرب هى قضـــية شرعية حكم ، فمنها استطاع الملك المغربى تعزيز التفاف الشعب المغربى حـــوله ٠

وبنفس الطريقة فى الجزائر حيث ان القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيـــادة الجزائرية للحركات التحررية ، ولـــذا فان التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى انتهجته منذ حصـــول الجزائر على استقلالها ، والتى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير ، كذا يرجع اخفـــاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع ، فهى فى الغالب اما أطراف افريقية أو عربية أو منظمات دولية ، وكل تلك الأطراف ليس لهـــا مصلحة مباشرة فى نتائج التسوية ، بتعبير أدق ان استمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها للدرجة التى تكون فيها راغبة لتوظيف مواردها وامكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التى يمكن أن نستثنيها فى هـــذا السياق الوســـاطة السعوديه . حيث انهـــا تتضرر من استمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التى تقـــدمها للمغرب ، لذا فان التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة لهـــا ، ونظرا لان طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول دعاوى اقليمية فان تسويته تتطلب نوعيـــة من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج التسوية وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع خاصة فى حالة عـــدم توفر ارادة التسوية لـــــدى أطرافـــــه ٠

وتتضح تلك الملامح المشار اليها آنفا اذا ما استعرضنا جهـــــود التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حـــول الصحراء ، ويمكن فى هـــذا الصـــدد التمييز بين مراحـــل ست ٠

● المرحلة الأولى :

اتصالات مبدئية من أطراف ثالثة للوقوف على امكانية التسوية عام ١٩٧٦

خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فى كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا واليابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل الوقوف على امكانيات التوفيق بينهما — وأبرز تلك المحاولات الجولة المكوكية التى قام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك والتى استغرقت أسبوعا تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، واقترح خلالها وقف اطلاق النار وعقد اجتماع ثلاثى (المغرب والجزائر وموريتانيا) لوزراء الخارجية يتلوه اجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، فى حين وافقت المغرب على اقتراح وقف اطلاق النار فقط .

كذا اقتراح الرئيس سنجور فى فبراير من نفس العام الذى يكرس عملية التقسيم . مع استغلال مشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيليتة .

وفى مارس توصلت اليمن والسعودية الى اتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالا تستخدم كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، واستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو .

وفى نهاية عام ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ولكن لم تنجح فى مسعاها .

● **المرحلة الثانية :**

الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ :

وفى سبتمبر عام ١٩٧٧ حاولت البوليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حده لأجل استكشاف امكانية التوصل الى اتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الآخر ولكن الدولتين اكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا اقترحت البوليساريو فى بداية عام ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع اتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى فى مايو من نفس العام المساعدة فى الوصول الى هذا الاتفاق الثنائى ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفى نوفمبر عام ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثانى اتصالات مع هوارى بومدين لأجل الوصول الى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهمى مستشار الرئيس بومدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهل المغرب فى نوفمبر فى مدينة فاس ، وفى شهر ديسمبر فى مدينة لوزان . أعقبها انعقاد مؤتمر قمة ثنائى ضم الملك الحسن وهوارى بومدين فى مدينة بروكسل فى ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فان المحادثات استهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم اقليم الصحراء بين البوليساريو والمغرب ، وكان من المقرر عقد لقاء قمة آخر فى بروكسل فى الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر فى نفس العام ، ولكنه ألغى لمرض هوارى بومدين .

ولكن الأمور انقلبت رأسا على عقب بفعل سقوط مختار ولد داده الرئيس الموريتانى ، واعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو فى تكثيف هجماتها على موريتانيا ، وفى تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقفة اطلاق النار من جانب واحد وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم خاصة وأنهم كانوا مترددين بين الاستمرار فى الحرب بما يعنيه ذلك من اثارة غضب وعداء المغرب ، وقد

استغلت فرنسا وليبيا ومالى تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول الى تسوية ، وانعقد فى باماكو مؤتمر حضره ممثلون من موريتانيا والبوليساريو، وكانت الصيغة الأولية للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب الى البوليزاريو ، غير أن الملك الحسن أعلن فى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٨ بأنه لن يسمح باقامة دولة مختلفة الأيديولوجية على حدود بلاده الجنوبية مما دفع بنجامينا الى عرض اقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو فى ساقية الذهب محاصرة بالأراضى الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الاقتراح وطالبوا باقامة دولة فى الاقليم الصحراوى ككل •

● المرحلة الثالثة :

وساطة منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى الخرطوم فى نهاية عام ١٩٧٨ لجنة الحكماء بالتشاور مع الأطراف الرئيسية بنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة فى عضويتها سبع دول افريقية ، وفى ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتى :

— أن يمارس الشعب الصحراوى حقه فى تقرير مصيره عن طريق اجراء استفتاء حر وكامل •

— أن يختار الشعب الصحراوى بين أحد البديلين (فاما الاندماج فى المملكه المغربية أو الاستقلال) •

— دعوة أطراف النزاع الى عقد اجتماع وذلك لضمان تعاونهم فى تنفيذ وقف اطلاق النار والاستفتاء •

— تشكيل لجنة تضم خمس دول افريقية للاشراف على وقف اطلاق النار •

وقــد عبرت المغرب عن وجهة نظرها ازاء المشكل الصحراوى فى الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٤ — ٥ ديسمبر ١٩٧٩ فى منروفيا واشتملت على العناصر التالية :

— البوليساريو ليست الا صنيعة الجزائر •

— سيتوقف اطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجزائر عدوانها •

— لا توجــد حاجة لاجراء استفتاء لان شعب الصحراء المغربية عبر بالفعــل عن رغبته فى الاندماج فى المغرب • فى حــين طالبت جبهــة البوليساريو :

— اجراء مفاوضات مباشرة مــع المغرب •

— الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء •

— ســحب الادارة المدنية المغربية •

● **المرحــلة الرابعــة :**

مؤتمر القمــة الافريقى فى نيروبى عام ١٩٨١ :

مع احتمال انضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو الى عضوية الوحــدة الافريقية لتزايد عــدد الدول المعترف بهــا الى ٢٨ دولة أفريقية فى يونيو عام ١٩٨١ من اجمالى ٥١ دوله ؛ وفى تحرك تكتيكى من قبل الملك الحسن للحيلولة دون ذلك أعلن فى خطاب ألقاه فى ٢٦ يوليو عام ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى نيروبى موافقته على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحــدة ومنظمة الوحــدة الافريقية •

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبى الى الاعلان بأن الاستفتاء يعــد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخيه المغــــربية فى الصحراء ، وأن المواطنين

المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لن يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقميون فى مدينة تندوف الجزائرية بالعودة الى الصحراء للاشتراك فى الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليزاريو لان النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط ، فى حين دعت وزارة الاعلام فى الجمهورية الصحراويه الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ؛ ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق استفتاء تقرير المصير هى :

١ — انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء.

٢ — عودة كافة اللاجئين الصحراويين الى الاقليم ، وفى مقدمتهم لاجئو مدينة تندوف .

— المبادرة باقامة ادارة دولية مؤقتة تشترك فيها الجمهورية الصحراوية الى أن يتم الاستفتاء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وقد سارعت منظمة الوحدة الافريقية الى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية وتقديم توصياتها للمنظمة الافريقية حول تنظيم واجراء الاستفتاء المشترك فى الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة فى أغسطس ١٩٨١ خلال اجتماعها فى نيروبى مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء تضمن العناصر التالية :

* يعبر الصحراويون عن أنفسهم فى تقرير المصير باجراء استفتاء حر وكامل .

* الصحراويون المدرج أسماؤهم فى قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء

بأصـــواتهم الى جانب الصحراويين المقيمين فى الدول المجـــاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

* اقامة ادارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وامنية تساعدهم قـــوة حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الافريقيـــــة .

وقـــد رفض العاهل المغربى كافـــة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليزاريو مطالبها السابقة الخاصة باجراء مفاوضات مباشرة مع المغـــرب ، وسحب الادارة المغـــربية ، وانسحاب القـــوات المغـــربية من الصـــــحراء .

وحاول العـــديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر لكن بدون جـــدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد ابن عبد العزيز فى يوليو ١٩٧٩ ، ووســــــاطة ياسر عرفات فى سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبة عقـــد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن والشاذلى بن جـــديد ، وكرر محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى المحاولة مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفى يونيو ١٩٨٠ دعت البوليزاريو الملك خالد ابن عبد العزيز الى التوسط فى النزاع .

● المرحـــله الخـــامسة :

محـــاولات التوفيـــق ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥ :

ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربى الجزائرى، فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى فاس عام ١٩٨٢، كما اشتركت ضمن الوفـــد العربى برئاسة الملك الحسن الثانى المرســـل الى واشنطن لعرض المشروع العربى للسلام ، وفى يناير ١٩٨٣ شـــاركت

الجزائر فى أعمال المؤتمر البرلمانى العربى فى فاس ، وفى أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة الى الجزائر والمغرب للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية •

وكنتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث انعقد مؤتمر قمه ثنائى بين الملك الحسن والشادلى بن جديد فى ٢٦ فبراير ١٩٨٣ . فى بلدة « العقيد لطفى الحدودية » •

كذلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى فى بلدة « وجدة » المغربية فى مايو ١٩٨٣ أعقبتها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة اطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندى جزائرى ، وكانت عملية التبادل هذه اشارة واضحة لرغبة الطرفين فى مواصلة الحوار ، وفى فك الارتباط بين العلاقات الثنائيه وبين المشكلة الصحراوية •

● **المرحلة السادسة :**

وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ — ١٩٨٨ :

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات اعطاء دور متميز للامم المتحدة فى تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما ظهر فى تسديد الولايات المتحدة التزاماتها المالية لدى المنظمة الدولية ، اضافه الى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر الى سعى اقامة تكامل اقليمى . علاوة على تصاعد تكلفة استمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعه . لهذا فان وساطة بيريزدى كويلار والتى استهلها فى عام ١٩٨٦ قد نجحت فى التوصل الى مشروع تسوية

حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا ، ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ ـ تعيين ممثل خاص للامم المتحدة ليتولى مسئولية اعداد وتنظيم اجراء الاستفتاء ، وتعيين هذا الممثل الخاص هو هيكتور جروسى أسبيل من أورجواى •

١ ـ يتوجه ممثل دى كويلار للتفاهم مع المسئولين المغاربه والمسئولين فى جبهة البوليساريو على عدة خطوات واجراءات تنفيذية تمهيدا لاجراء الاستفتاء •

٢ ـ يساعد الممثل الخاص لدى دى كويلار فى مهامه هذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ شخص ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية •

٣ ـ المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لدى كويلار ستكون التفاهم مع المسئولين المغاربة والمسئولين فى جبهة البوليساريو على برنامج زمنى للخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أفراد القوات المغربية فى الصحراء بنحو ١٠٠ الف جندى ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بـ ٢٠٠٠٠ ألف رجل •

٤ ـ عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ؛ فى المرحلة الأولى يخفض عدد القوات المرابطة فى الصحراء الى النصف ويتم تجميع قوات البوليساريو فى المرحلة الثانية التى يحددها الممثل لدى كويلار ، وتكون تحت اشراف مجموعة من المراقبين العسكريين للدولتين ؛ وفى المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته الى نحو ٢٠ او ٢٥ ألف جندى يتم تجميعهم أيضا فى مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتحت اشراف المراقبين الدوليين •

٥ — بعـــد التفاهم على هـــذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف اطلاق النار فى الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعـــد تطبيق وقف اطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج المتعلق بخفض عـــدد القوات المغربية وتجميعها مـــع قوات البوليساريو فى مواقع محـــددة .

٦ — تبدأ حينذاك مرحلة انتقالية تستمر الى حين اجراء الاستفتاء ، ويكون للممثل الخاص لدى كويلار السلطة الوحيدة المخولة فى جميـــــع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط به بعـــد ذلك .

٧ — بعـــد ذلك يعـــد الممثل الخاص لدى كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى هـــذا الاستفتاء الشعبى ، ويساعد فى هـــذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ، ويتوقع أن يشارك فى الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوى .

ويمكن القاء بعض الضوء على أسلوب تفكير دى كويلار فى معالجته للمشكل الصحراوى ، ونوجزها فى الآتى :

١ — سرية الاتصالات ، فالملاحظ أن دى كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة فى مباحثاته مع أطراف النزاع الصحراوى يحافظ على السرية من حيث احاطة تلك المباحثات بقـــدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعـــلام المختلفـــــة .

٢ — تجزئة الموضوع وتحقيق اهـــداف جزئية فى طريق الوصول الى الهدف الرئيسى، وتتضح تلك التجزئة فى تركيز المشروع على الاستفتاء فقط، وهى النقطة التى تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقيـــــة العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية أو التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب أو الشكل النهائى للتسوية فكل تلك الأمور لم يتطرق اليها المشروع ،

٣ ـ الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقــد اعتمد بيريزدى كويلار فى وساطته على كينيث كاوندا رئيس منظمة الوحـــدة الافريقية ٠

٤ ـ الاستناد الى مصادر محايدة فى جمع المعلومات ، فقــد تدخلت بعثة فنية تابعة للامم المتحدة برئاسة عيسى دياللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا مدنيا وعسكريا أنيط بها مهمة جمع المعلومات عن الأوضاع فى الصحراء واعــداد تقـــرير لبيريزدى كويلار ، وقــد وصلت البعثة الى الصحراء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بهــا ثمــانية أيام ٠

وبمقارنة المواقف الأصلية للاطراف ، ببنود المشروع المقترح من قبل بيريز دى كويلار والذى حظى بقبول المغاربة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتى :

أولا : أن المغرب لم يتخــل كثيرا عن مواقفه ، فالمشروع يكفل لــه امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات المغربية ، اضــافة الى أن المشروع لم يطالبه باجراء مفاوضات مع البوليساريو ٠

ثانيا : أن البوليساريو لم يتحقق لهــا أيا من مواقفها الأصلية ، وان كانت المكاسب المتحققة لهــا هى ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض اعداد القوات المغربية دون ان يعنى ذلك انسحابها كليا ٠

وأخيرا وبعــد أكثر من اثنى عشر عاما : طرح بيريز دى كويلار فى أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو ، واعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجــديدة التى بدأت تسرى فى أوصال

منطقة المغرب العربى وتزامنت أيضا مع مناخ الوفاق الدولى الجـديد بين القـوتين العظميين •

(أ) سياسات القـوى الكبرى الرئيسية :

اتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه فى ذلك شأن بقية الصراعات فى العالم الثالث باعتمادية أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية ، غير أن الصراع الصحراوى فى بعـده الدولى يتميز بخصيصتين :

أولا : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثة الصحراء فى حـد ذاتها وانما الانعكاسات الاقليمية التى أوجـدها الصراع •

ثانيا : أن الاستقطاب الدولى والتنافس الأيديولوجى العالمى لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قـد ارتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل طرف من طرفى النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) مما حـدا بتلك القوى الى اتبـاع سياسات معينـة ازاء المشكلة الصحراوية تتارجح بين الحيـاد والانحياز المحسوب نتائجه حتى تحتفظ فى كل الأحوال بعلاقات ان لم تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كل من طرفى النزاع •

وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا الضـوء وبايجاز شديد على سياسة كل دوله كبرى على حـده •

١ ـ فرنسـا :

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجره ، كذلك تعتبر المغرب سـوقا رئيسيا للصادرات الفرنسية فى افريقيا ، ومشتريا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية ، كما يعمل بها أعـداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين ، الأمر

الذى دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولا يحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا ما مال ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحة مع عدم آثارة عداء الطرف الآخر . هكذا نجد الحال عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا،وأعلنت ان رغبه موريتانيا فى السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولى فى الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط فى ٢٤ يناير عام ١٩٨١ أن امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم فى فرنسا فى عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات كثيرة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، بتعضيدهم المسبق لاقامة علاقات مع الجزائر وهو ما تجسد فى استقبال الخارجية الفرنسية لمسئولين من البوليساريو فى أغسطس ١٩٨١ ، وهى السابقة الاولى من نوعها . والسماح بافتتاح مكتب للبوليساريو فى ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم اثارة عداء المغرب ، فزيارات كلودشيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ما كان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب ، كذا استمرت فرنسا فى الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء وامتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكى .

٢ ـ آسبانيا :

كذلك كان الأمر بالنسبة لأسبانيا ، فهناك أسباب ملحة تقتضى منها ضرورة الاحتفاظ بعلاقات دولية مع كل من الجزائر والمغرب ، فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية فى أفريقيا ، كما تتخوف من ناحية أخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمى سبته ومليله . لذلك حرصت آسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة

الجزائر ، والاحتفاظ فى الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل أسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوى لكل من المغرب وموريتانيا الا أن الحكومة الأسبانية أكدت على أنها لن تتنازل عن السيادة، وأكثر من ذلك اعترفت بحق الصحراويين فى تقرير الوضع النهائى للاقليم .

وتتعقد الأمور بالنسبة لأسبانيا اذا ما أخذنا فى الحسبان أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية الأسبانية، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكنارى » التى تأسست فى عام ١٩٦٤، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » فى اقليمى سبته ومليله وتربطها بها اتفاقيات للصيد يمكن أن تمتنع المغرب عن تجديدها كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الأسبانية .

وعلى الرغم من تعاطف الرأى العام الأسبانى مع الصحراويين ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذى سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز — والذى تولى رئاسة الوزارة الأسبانية فى أكتوبر ١٩٨٢ — أثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو فى ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبذل كل جهد فى أسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعى للشعب الصحراوى ، الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة فى السياسة الأسبانية ، بل أعلنت أسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شىء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفى ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب ، كما امتنعت أسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

● **الاتحاد السوفيتى :**

كان من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة أن يعترف الاتحاد السوفيتى بالجمهورية

(م ٢١ — ج ٢)

الصحراوية ويقـدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه فى الواقع لم تذهب موسكو الى هـذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوى على العناصر الآتية :

* أن الاتحاد السوفيتى يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوى •

* أن الاتحاد السوفيتى يعارض أى تصرف من شأنه اعاقة جهـود الشعب الصحراوى فى ممارسة هـذا الحق •

- أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حـل للمشـكلة الصـحراوية •

- يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض تحقق مطلب الشعب الصـحراوى فى تقـرير المصـير •

وقـد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربـط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى ازاء المشـكلة الصحراوية ، ففى ١١ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصـل بموجبه موسـكو على الفوسفات فى مقابل حصـول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتى • ويعرف هـذا الاتفاق (بصفقة القرن) ، ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هـذا المستوى من الضخامة •

● الـولايات المتحـدة :

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر ، فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى ، فى حـين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية ، فكلتـا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحـو الخطر الشيوعى ، فقـد اشتركت المغرب فى عمليـة الكونغـو عام

١٩٦١ • والتدخل فى اقليم شابا الزائيرى فى ١٩٧٧ اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية فى الأراضى المغربية ، عــلاوة على أن المغرب ساندت دبلوماسية كيسنجر فى الشرق الأوسط ، لذا فان الولايات المتحده تنحاز قليلا الى المغــرب فى صراعه على الصحراء • وقــد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد وقــدمت للمغرب الأسلحة والمعــدات ، وساهمت مساهمة فعالة فى بناء الجــدران الأمنية •

ولكن الرؤية الأمريكية للصراع الصحراوى وكيفية حله تتحــــدد بالعنــاصر الآتيــة :

* أن الهــدف من وراء تقــديم الأسلحة للمغرب هــو مساعدتها فى اندمــاع عن نفســها •

* أن الولايات المتحــدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتيــة لحــل الصــراع •

* أن الصراع فى الصحراء لا يمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممــكن وجــود فائز أو خاسر فى الحرب •

* أن الأسلحة الأمريكية للمغرب تسهم فى خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفــــع الجزائر والبوليساريو الى الدخول فى تسوية مــع المغــرب •

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحــدود والمحسوب • فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأى من تلك القوى فى علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجــة التطابق الكامل فى المواقف •

والواقع أن التوازن العسكرى والسياسى فى منطقة المغرب العربى مهم ، ولكن يمكن القول عموما أن قـدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحـدد وفقا لامكانياته الذاتية وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقـاها من حلفـائه الخارجيين •

فاذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق أهـدافه المرجـوة من الصراع فان الدعم الخارجى فى هـذه الحالة سيلعب دورا محـوريا فى تحـديد نطاق أمـد الصراع •

وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى بتقـديمه المساندة والدعم على أهـدافه ومصالحـه •

وانطلاقا من أهـداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فان أيا منها ان يكون لديه الاستعداد لتقـديم الدعـم والمساندة لأى من الطـرفين المتصارعين فيحقق أهدافه الكاملة . والمتوقع أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع أى الحفاظ على الصراع عند حـدوده الدنيا من التصعيد، دون الاسهام حقيقة فى حـله طالمـا ان الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهـدف من وراء ذلك هـو الحيـلولة دون تصـعيد الصراع الى الدرجة التى تجـد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخـر غير الحليـف •

وهكذا فان محـدوديه الدعم والمساندة الخارجيه يمثل فى حـد ذاته حافز للتسوية ، بالنظر الى ان أطراف الصراع قـد يجـدون فى حـالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ومع عـدم امكانيـة تحقيق أهـدافهم الأصلية ، ان السبيل الوحيد للخروج من المـأزق هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع •

٢ ـ الاطار الاقليمى لمنطقة المغرب العربى :

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية فى محتوى منطقة المغـرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لهـا والتى يمكن ايجازها فى التالى :

* تحسن العلاقات الليبيه الجزائريه فى نهاية عام ١٩٨٥ بعـد فترة من الجفاء بين البلدين اثر ابرام اتفاق « وحـدة » بين المغرب وليبيا وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقـد جاء هـذا التحسن على أثر زيارة أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلا ذلك من انعقاد القمة الليبية الجزائرية فى نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحـدود الجزائرية ودخول الدولتين فى مباحثات وحـدوية .

* تحسن العلاقات الليبية التونسيه بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعـودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين .

* عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغـرب والجزائر بعـد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما وصـدور بيان مشترك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما فى المساهمة فى بناء المغرب العربى الكبير .

* انعقاد أول قمـة لدول المغرب العربى فى يونيـو عام ١٩٨٨ فى الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنشيط التعاون ، تكلف بوضـع الأسس اللازمة لاقامة المغرب العربى .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوئام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربى ، وأن دوله بصـدد البحث عن صـيغة لقيام المغرب العربى الكبير ، وفق نسق سياسى واقتصادى متكامل .

وقـد انعكس هـذا المناخ على المشكلة الصحراوية في بعـدين أسـاسيين :

أولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لا سيما بعـد ثبوت محـدودية الخيار العسكرى الى مرحلة التشاور لأجـل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره أحـد العقبات الرئيسية أمام بنـاء التكامل المغـربى ٠

ثانيهما : تغليب المسئولية الاقليمية على المسئولية القطرية المحدودة، وقـد ساعـد على احـداث سـده النقلة النوعية للمشكل الصحراوى ، بروز اتجاه نحـو « مغربة حـل الصراع » بمعنى أن حـل الصراع بات من وجهـة نظر دول اقليم المغرب العربى يكمن فى اطار المغرب العربى الكبير ، ويتضح هـذا الأمر فيما ذكره العـديد من المسئولين فى منطقة المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة الثورة الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية ان حرب الصحراء من الممكن تسويتها فى اطار المغرب العربى الطبيعى ، كذا صرح الرئيس معمر القذافى بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى فى المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن على على أنها تراجع صـوابية الحـل المغربى للنزاع الصحراوى ٠

وأخيرا قام مجلس التعاون المغربى ، ومما لا شك فيه سيجد حـلا للتسـوية ٠

٣ ـ محفزات للتسوية وثيقة الصـلة بأطراف النزاع أنفسهم :

بالرغم من عـدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوى قـد أصبح فى وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، الا أن هنـاك العـديد من المؤشرات التى تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف

الناتجه عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف فى حـد ذاتها حوافز للاطراف نحـو التسوية •• فالجزائر فى أوضاع اقتصادية صعبة بالاضافة الى أن الأوضاع السياسية غير مستقرة خاصة بعد خروج الرئيس الشاذلى بن جديد واغتيال محمد بوضياف وازدياد نفود الاسلامين المتطرفين •• والبوليساريو تفرقت كلمتهم ولجأ البعض من زعمائهم الى المغرب ولم يعـد لهم سند ، أما المغرب فتتمثل الأعباء المترتبة على استمرار الحرب فى الآتى :

على الصـعيد الدبلوماسى :

بدات منظمة الوحـدة الافريقية تصـدر قرارات تميل لصالح تحالف البوليساريو والتى وصلت الى ذروتها فى اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحـدة الافريقيه الذى انعقد فى سهر فبراير عام ١٩٨٢ ، حيث أصـدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق فى المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوربية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضـا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوربية بالجمهورية الصحراوية وتدعمت كل هـذه الانتصارات بتحـول فى قرارات الأمم المتحدة التى أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعـو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليسـاريو •

على الصـعيد العسكرى :

فرضت الحرب أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربى ، فقـد تضاعف حجم القوات المسلحة المغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عـددها من ٥٦ ألف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ١٢٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت أعـداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف عام ١٩٧٤ الى ٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالى القوات المسلحة المغربية ٢٣٨ ألف جنـدى عام ١٩٨٨ •

وترتب على هــذا التزايد المطرد فى حجم القوات ارتفــاع موازنة الدفاع من ٨٣٨ مليــون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليــون درهم عام ١٩٨٨ • ويضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التى بلغت ١٤٥ر٢ مليــون درهم عــام ١٩٨٢ •

وواكب هــذا التصاعد فى نفقات التسلح انخفاض عوائد المغرب من صــادراتها من الفوسفات الذى يتســكل ثلث اجمالى صــادرات المغرب . وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصــورة مطردة منذ بداية عقــد الثمانينات •

وقــد انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية على استمرار الحرب ، وتصاعــد نفقاتها وأعبائها على مستوى المعيشة •

ومع قيام مجلس التعاون المغاربى فى عام ١٩٨٩ والجــدية على طريق التعاون فى كافــة المجالات فــأن الأمل كبير بايجاد حــل لهــذه المشكلة التى طال أمدها وراح على طريقها آلاف الضحايا وعطلت التنمية فى البلاد المتصارعة واعتقد أن العقل والمصلحة سوف يسودان فى النهاية ويضــعان ختاما لهــذا الصراع يرضى عنه كافــة الأطراف •

ولا زال الحــديث يدور كل فترة عن الاستفتاء الذى ستقوم به الأمم المتحــدة •• وعموما فالمشكلة لم يعــد لهــــا خطورة فتره السبعينات والثمانينـــــات •

بعـد أكثر من عامين من المفاوضات توصـــل الطرفان الاثيوبى والصومالى فى الثالث من أبريل عام ١٩٨٧ الى اتفاق يقضى باعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٧ ، وانسحاب القوات المرابطة على حـدود الدولتين ، بالاضافة الى عـدد من النقاط الأخرى • ويمكن القول أن هـذا الاتفاق يثير الحـذر بقـدر أكبر مما يثير التفاؤل ، فهذا الاتفاق وان كان الأول من نوعه وبالتالى فمـن الممـكن أن ينهى حالة العـداء التاريخى بين الدولتين أو ينهى حالة الحرب القائمة بينهما منذ عام ١٩٧٧ ، فان النظرة المتعمقة لطبيعة الصراع من جهه وللاسباب التى دفعت الدولتين الى الاتفاق من جهة ثانية وللاهـداف التى حققها كل طرف من الاتفاق فى ضـوء المطالب السابقه لهما من جهه ثالثه تقودنا الى القول بأن هـــذا الاتفاق لا يعـدو أن يكون هـدنة مؤقتة بين الصومال وأثيوبيا يرتبـط استمرارها أو نهايتها باستمرار او نهـاية الظروف التى دفعت كل طرف لتوقيـع الاتفـاق •

فقد أخـذ النزاع الاثيوبى الصومالى شكل « الصراعات الأجتماعية الممتدة » بمعنى انه أصبح صراع أجيال ومجتمعات ، وامتد عبر فترة طويلة من الزمن وأصبح النزاع بين قوميتين ، ثم ان التفاعل بين اثيوبيا والصومال اتسم بالتذبذب ، فانتقل من فترة تندلع فيها الحرب الى فترة سـكون • صحيح أن النمط الغالب للتفاعل هـو النمط الصراعى الا أن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها النمط التعاونى مثل تباحث الدولتين او محاولات الحل السلمية التى تمت فى فترات عـديده •

فجـذور النزاع الصومالى الاثيوبى تمتد الى مطلع القرن الرابع عشر ، وقـد تغلبت دائما بلاد الحبشة فى هـذا النزاع بفضل معـاونة البرتغاليين وغيرهم من الأوربيين ، حتى كان عام ١٨٩٨ وهـو العام الذى استولت فيه أثيوبيا على منطقة الأوجادين التى تقع شمال غرب الصومال،

وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة « هرد » عاصمة الاقليم ، وضمت أثيوبيا الاقليم الى امبراطورية الحبشة .

ومنذ ذلك الحين استمر استيلاء أثيوبيا على منطقة الأوجادين ، واستمر معه عداء الصومال لاثيوبيا . الا أن حالة العداء زادت حدتها بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ، وتبنى الدولة الجديدة سياسة السعى لتحقيق وحدة الأراضى الصومالية ، ولذلك فقد تحفظ الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقى الأول عام ١٩٦٤ باحترام قدسية حدود الدول الأعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال ، كما اصدر مجلس الثورة بعد الانقلاب الذى حدث فى الصومال عام ١٩٦٩ بيانا أكد فيه الالتزام باتمام الوحدة الصومالية ، الا أن آمال الصومال فى التوصل الى حل قد تبددت عام ١٩٧٤ بعد قيام الثورة الاشتراكية فى أثيوبيا، واعلان نظام جديد بوحدة البلاد الاثيوبية مما زاد من حدة العداء بين الدولتين واللجوء الى القوة العسكرية .

وفى عام ١٩٧٧ نجح سكان الأوجادين (حوالى أربعة ملايين نسمة الان) فى طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى . ولكن لم يمض عام على النجاح الصومالى حتى تمكن الاثيوبيون من استعادة الأوجادين بدعم من الاتحاد السوفيتى الذى أراد الرد على الصومال بعد الغاء معاهدة الصداقة بين موسكو ومقديشيو ، وقيام الرئيس الصومالى سياد برى بطرد الخبراء السوفيت من قاعدة « بربرة » العسكرية البحرية ، وتسليمها الى الولايات المتحدة بعد اخذها من الاتحاد السوفيتى.

ولكن رغم تزايد العداء بين الدولتين واللجوء الى الحل العسكرى كانت هناك محاولات حل سلمى ومهادنة بين الدولتين ، والتى كانت آخرها المحاولة التى انتهت بالاتفاق بين البلدين .

ويترتب على العوامل التى تتسم بها الصراع الصومالى الاثيوبى

والتى جعلته يتخـــذ شكل الصراع الاجتماعى الممتد غياب نقطة محـــددة لانتهاء هـــذا الصراع ، فمثل هـــذه الصراعات لا تنتهى بقرار طرف أو اخر لانهاء الصراع ، فهى صراعات اجيال ومجتمعات ومصير قومى ٠

ونتيجة لهـــذا يمكن أن يكون لاتفاق الأخير فترة ســـكون فى نمط التفـــاعل بين الدولتين ٠

لقـــد تم هـــذا الاتفاق تحت ضغوط داخلية وخارجية عديدة تعرضت لهـــا كل من أثيـــوبيا والصومال ٠

١ ـ الأسباب الداخليـــة فى كلا الدولتين :

فبالنسبة لاثيوبيا نجـــد أنه بالاضـــافة الى الظروف الاقتصادية ، ونوبة الجفاف الشديد التى تمر أثيوبيا بها مما عرض قسما كبيرا من البلاد الى المجاعة فان القوات الاثيوبية تخوض حربا ضـــد الجبهات الداخلية المعارضة ، وأهمها الجبهة الشعبية لتحرير آريتريا والجبهة الشعبية لتحرير التيجـــراى ٠

وفى الفترة الأخيرة عانت القوات الاثيوبية الهـــزائم أمام هاتين الجبهتين ، وسقطت مدن عـــديدة فى أيدى تلك الجبهات ٠ واثبتت فصائل الثوره الاريترية قـــدرتها على احتواء الحملات العسكرية لاخراجهـــا من أراضيها الى السودان ٠ فقـــد قاد الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام حملة بنفسه ، وكانت السادسة من نوعها ، الا أن هـــذه الحملة باءت بالفشل ، وأصبحت الحرب الاريترية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار آمريكى يوميا ، ممـــا أدى الى تفاقم الاوضـــاع الاقتصادية السيئة فى البلاد ، كما أصبحت الحرب تكلف اثيوبيا خسائر بشرية ، اذ يوجـــد أحـــد عشر ألف أسير أثيوبى لدى الثوار الارتيريين ٠

ونتيجة لهـــذا فقـــد ضعفت الروح القتالية لدى القوات الاثيوبية

نتيجة لخسائرها من جهة ، وتعسف القيادة العليا الاثيوبية معها من جهة أخرى ، وأدى هذا الى زيادة التدمر داخل الجيش الاثيوبى والدعوة الى انهاء الحرب ، وقد اكتشفت بالفعل عام ١٩٨٦ محاولة انقلابية قام بها ضباط صغار يحاربون فى ارتيريا وفرار طيار منهم الى السودان .

أما بالنسبة للصومال فهى من الناحية الاقتصادية ليست أحسن حالا من أثيوبيا من ناحية ، ومن ناحية اخرى هناك حركتان تعملان ضد الحكومة الصومالية بدعم من أثيوبيا وبعض القبائل الصومالية ، وهاتان الحركتان هما : جبهة الانقاذ الصومالية التى تحصل على دعم من عشيرة «الميجريان» فى شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال . والحركة الوطنية الصومالية التى تدعمها عشائر اسحق فى شمال غرب الصومال ، وتسبب هاتان الحركتان المتاعب للحكومة ، وتنظم الحكومة الصومالية باستمرار حملات ضد هاتين الحركتين والقبائل المساندة لهما ، اذ تقول الحكومة فى الصومال أن الهجوم الذى شنه الاثيوبيون كان بدعم من الحركة الوطنية الصوماليه الذين تم تجنيدهم من عشائر اسحاق ، ودربوا عبر الحدود فى أثيوبيا .

وقبل بضع سنوات نظمت الحكومة حملات ابادة ضد عشيرة الميجربان ، وفى يوليو عام ١٩٨٨ تم تنظيم حملة ابادة ضد عشائر اسحق التى يزيد عددها عن نصف مليون نسمة . وذلك بتدمير المنازل وموارد المياه ، وجعل المنطقة الواقعة بين الجيشين الصومالى والاثيوبى غير قابلة للسكنى ، فتم بالفعل محو قرى ديبيل وراباسو ورامل وجاراما جيل فى عمليات ليلية .

وبالاضافة الى هذا فقد تم تدهير الجيش والشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية والشرطة العسكرية فى الصومال ، حيث تشك الحكومة فى تنظيمات جمع المعلومات هناك .

● الأسـباب الخارجيـة :

أما بالنسبة للظروف الدولية التى دفعت الدولتين لتوقيع الاتفـاق فيمكن القول أنه مع أهمية منطقة القرن الافريقى لكلتا الدولتين العظميين ، وأهمية تواجـدهما لخـدمة استراتيجيتها الكونية ، يلاحظ اتفاق ارادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ــ بل ومعظم الدول الفاعلة دوليـا واقليميا على تهـدئة الوضع فى القرن الأفريقى . فالولايات المتحدة تسعى الى تهـدئة الوضع فى القرن الافريقى لتقليل احتياج أثيوبيا للاتحـاد السوفيتى ومحـاولة كسب أرضـية فى الحبشة ، ولذلك قامت بتخفيض المساعدات الاقتصادية للصـومال فوصلت الى (٧٫٥) مليون دولار عام ١٩٨٧ بدلا من (٣٣) مليـون دولار عام ١٩٨٥ • كما رفضت الولايات المتحدة تزويد الصومال بكثير من المساعدات العسكرية •

أما الاتحاد السوفيتى فقد رحب ايضا بالتقارب بين الصومال وأثيوبيا وتهـدئة فى القـرن الافريقى •

فهـو لا يمـارس سياسة توسـعية فى أفريقيا ، وفى ظـل سياسة جورباتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقته مع أثيوبيا من جهة ، ولن يزيد من دعمه العسكرى لاثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقته بالولايات المتحدة خاصة مـع بداية مرحلة جـديدة من الوفاق بين الدولتين العظميين •

وفى ضـوء الظروف الداخلية فى كل من أثيوبيا والصومال والظروف الدولية القائمة فان اتفاق الدولتين يحقق مصالحهما •

فهو من جانب أثيوبيا يعطيها القـدرة على حشد المزيد من القـوات لمواجهة الاريتريين والتيجراى فى الشمال بعد تحييد الصومال فى الجنوب ، وبالتالى تستطيع حكومة أثيوبيا حسم الموقف لصالحها فى مواجهة الثوار الارتيريين ، وحينئذ يمكن للحكومة الاثيوبيه تحقيق هدف مزدوج وهو :

— دفــع الاتحــاد السوفيتى لتقــديم الدعم لاثيوبيا خشية التعرض لمخاطر حرب أهلية فى حالة نجاح الجبهة الاريترية •

— خلق استعداد لدى الشعب الاثيوبى لتحمل مزيد من التضحيات خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة ، وفى نفس الوقت صرف الأنظار عن معارضة نظام الحكم • أما الصومال فان توقيع الاتفاق مع أثيوبيا سينتج عنه منع مساعدة اثيوبيا لجبهــة الانقاذ الصومالية والحركة الوطنية الصومالية ، ومن جهة أخرى فان الاتفاق مع اثيوبيا سيمكن الرئيس الصومالى سياد برى من عمل توازن فى سياسته الخارجية مع القوتين العظميين من جهة ، ويمكنه أيضا من فتح قنوات مع النظام الراديكالية فى المنطقة ، وهى النظم التى تتعاطف مــع أثيوبيا مثل ليبيا واليمــن الجنوبية •

وبالاضافة الى محاولات الحل العسكرى للنزاع القائم بين الصومال وأثيوبيا جرى عــدة محاولات للحل السلمى ، فقــد انعقدت فى لأجوس فى الفترة من ١٨ — ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ لجنة حكماء لبــذل المساعى الحميــدة بين البلدين ، ضمت ممثلى ثمانى دول أعضاء بمنظمة الوحــدة الافريقية، وقــد أصــدرت اللجنة توصيات تثبت وجهة نظر المنظمة التى تريد الحفاظ على الحــدود القــائمة خشية فتح المزيد من ملفات الحــدود فى القــارة الافريقية ، وهــذا ما أكدته المنظمة فى اجتماعات القاهرة ١٩٦٤ ونيروبى عام ١٩٨١ ، وهــو الأمر الذى رفضته الصومال •

وفى الفترة من ١٦ — ١٧ يناير عام ١٩٨٦ التقى الرئيسان الاثيــوبى منجستو هيلا مريام ، والصومالى محمد سياد برى فى جيبوتى على هامش قمة مكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا ، واتفق الرئيسان على تعيين لجنــة من كل بلد يرأسها وزير الخارجيه ، وبالفعل اجتمعت اللجنتان فى اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبــادل فى كل من اديس ابابا ومقــديشيو ، كان آخرها فى أبريل عام ١٩٨٧ ، الا أنها لم تنجح فى التوصل الى اتفاق لتعارض مواقف البلــدين •

فالجانب الاثيوبى قـدم عرضا تتضمن النقاط التالية :

* اعتراف الصومال أولا وقبل كل شىء اعترافا كاملا بحدود أثيوبيا الحاليه ووحـدة أراضـيها ، وأن ليس للصـومال أية مطالب فيما عـدا امكانية استعادته لقريتى « جلد جوب » و « بلاميلى » •

* وقف الصومال لكل مسـاعدة للاريتيريين والتيجراى ووقف الحركات المضادة لاثيوبيا فى الأراضى الصوماليه •

* تبـادل الأسـرى •

* عـدم استخدام القـوة فى تسوية الخلافات

أما الجانب الصومالى فقد قـدم عرضا تضمن النقاط التالية :

* موافقة أثيوبيا على حـق تقرير المصير لشعب الأوجادين •

* استعادة بلدتى جلد جوب وبلاميلى اللتين احتلتهما القـوات الاثيـوبية عـام ١٩٨٢ •

* وقف اطلاق النار وابعاد القوات المسلحة عن الحـدود •

* تبـادل الأسـرى •

* تبادل التمثيل الدبلوماسى وحـل مشكلة اللاجئين المتدفقين الى الصومال ويشكلون عبئا اقتصاديا عليه •

* وقف مساعدات أثيوبيا لجبهتى المعارضة الصومالية •

وقـد ظلت الاتصالات متوقفه لفترة عام كامل حتى كان اجتماع كل من الرئيسين الصومالى والاثيوبى فى جيبوتى على هامش قمة هيئة مكافحة التصحر ، وبعـد هـذا اللقـاء استؤنفت اجتمـاعات اللجنة المشاركة الاثيوبية الصومالية فى اللقاء الرابع ، وتم توقيع الاتفاق فى الثالث من أبريل . وهـو الاتفاق الذى نص على عـدد من النقاط هى :

اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وانسحاب قوات البلدين المرابطة على الحدود ، وتبادل الأسرى والمسجونين السياسيين ، وضرورة قيام كل من الطرفين بوضع نهاية للنشاطات المخربة والدعاية المناهضة التى تتبادلانها ، وعدم التدخل فى اى جانب فى الشئون الداخلية للجانب الآخر ، كما اتفق أيضا على عقد اجتماع وزارى بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة بحل النزاع بعد ذلك الى رئيسى البلدين •

ومن استقراء بنود الاتفاق ومطالب الطرفين السابقة يلاحظ :

* أن الاتفاق حقق مطالب الصومال السابقة الخاصة باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الأسرى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وانسحاب القوات الاثيوبية من الحدود ، كما أن الاتفاق قد حقق مطالب اثيوبيا الخاصة بعدم التدخل فى شئونها الداخلية (مساعدة الاريتريين والتيجراى) وتبادل الأسرى ، وعدم استخدام القوة فى تسوية الخلافات •

* أن الاتفاق قد تجاهل الموضوع الأساسى للنزاع الاثيوبى الصومالى ، وهو مشكلة الأوجادين والحدود بين الدولتين ، فلا الاتفاق قد نص على حق تقرير المصير لشعب الأوجادين ، أو استعادة الصومال لبلدتى جلد جوب وبلاميلى ، ولا هو قد نص على اعتراف الصومال بحدود أثيوبيا الحالية ، وكل ما نص عنه الاتفاق فى هذا الشأن هو تأجيل بحث مشكلة الحدود الى اجتماع وزارى يعقد فى فترة لاحقة •

ونؤكد الملاحظات السابقة ان الاتفاق لم يكن يعرض حل جذرى للنزاع بقدر ما كان استجابة لظروف الداخلية والاقليمية والدولية التى فرضت نفسها على الجانبين الاثيوبى والصومالى ، وبمعنى اخر فان الاتفاق قد عالج النتائج التى ترتبت على سبب النزاع ؛ ولم تعالج سبب النزاع نفسه •

هــذا ويلاحظ أن استمرار النزاع الاثيوبى الصومالى هــو احتمال قائم طالمــا بقيت مشكلة الأوجادين والحــدود بين الدولتين معلقــة بدون حل ، صحيح أن الرئيس الصومالى يريد السلام مع أثيوبيا نظرا للظروف الداخلية والخارجية المحيطة به ، ولكنه أيضا لا يريد التخلى عن أربعــة ملايين صومالى يقيمون فى الأوجادين ، والرئيس الاثيوبى يقول أنه مع السلام فى المنطقة أيضا ولكنه يرفض القرار بحق سكان الأوجادين فى تقرير مصيرهم خشية أن يؤدى ذلك الى الانفصال عن أثيوبيا .

ومع ذلك فقد يحمل المستقبل أيضا احتمال التوصل الى اتفاق بشأن هــذه المسألة الأساسية ، وبالتالى ينتهى النزاع القائم بين الدولتين ، واذا قــدر للطرفين التوصل الى حل ، فانه سيكون صيغة للحكم الذاتى لسكان الأوجادين دون انفصالهم عن أثيوبيا مع استعادة المدينتين الحــدوديتين الى الصــومال .

وقــد حمل المستقبل المفاجآت فعلا لكل من الصومال وأثيوبيا ... ففى الصومال قام انقلاب أودى بالرئيس زياد برى وبقيت البلاد منــذ خروجه نهبا للميلشيات والطامعين فى السطو ، وانتهى بها الأمر بأن أصبحت الحرب الأهلية قائمة بين الجميع وضحايا الحرب والجوع يتساقطون لولا أن تدخلت الأمم المتحدة وأوكلت الى الولايات المتحدة الأمريكية حســم الموضوع وقامت بعملية « اعادة الأمل فى عام ١٩٩٢ واستطاعت أن تعيد بعض الأمن والسلام الى البلاد فى ظل قوات الأمم المتحدة . الا أنه فى مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ قامت قوات السيد محمد فارح عــديد باغتيال ثلاثة وعشرين باكستانيا من جنود الأمم المتحدة ممــا أدى الى قيام الأمم المتحدة بالانتقام من قوات فارح عــديد ومطالبــة كل الجبهات بتسليم السلاح حتى يعود الأمن والأمان الى الصومال مرة أخرى .

أما عن أثيوبيا فقــد قام انقلاب أيضا على الرئيس منجستو ساعد

(م ٢٢ — ج ٢)

فيه ثوار أريتريا وتم التخلص من الحكم القائم وعاد الهـــدوء الى البلاد وكان ثمن مساعدة الاريتريين منحهم الحق فى اجراء استفتاء حول البقاء مـــع الحبشة أو بالاستقلال وفعلا أجرى استفتاء فى مطلع شهر مايو عام ١٩٩٣ أكد فيه الجميع مطالبتهم بالاستقلال وفعلا أعلن استقلال أريتريا فى الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٩٣ وتقـــدمت بطلب للامم المتحدة وقبلت عضويتها فعلا فى مطلع شهر يونيو عام ١٩٩٣ وكذلك أصبحت عضوا فى منظمة الوحـــدة الافريقية واحتل رئيسها مقعـــد أريتريا لأول مرة فى اجتماع القمة الذى عقـــد بالقاهرة فى ٢٨ يونيو عام ١٩٩٣ ٠

مشــكلة جنــوب الســودان

عقب فترة ديمقراطية قصيرة (١٩٦٩/٦٤) انعقد مؤتمر قومى رسمى سمى بمؤتمر المائدة المستديرة ، وكان الغرض منه السعى لايجاد حل جذرى عن طريق التفاوض لمشكلة الجنوب السودانى ، شاركت فى المؤتمر كل القوى السياسية فى الساحة السودانية شمالا وجنوبا ، على أن توصيات المؤتمر لم تنفــذ لقصر الفترة وتبدل الحكومة فى الشمال ، ثم تصاعدت العمليات العسكرية فى الجنوب ، وتهيأ المناخ لقفزة عسكرية جــديدة على السلطة قادها هــذه المرة المقــدم جعفر محمد نميرى فى ١٩٦٩/٥/٢٥ ، وأنشأ نميرى وزارة لشئون الجنوب ، وبدأ حــوارا مع المتمردين لايقــاف النزيف الدموى فى البلاد ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق أديس ابابا عام ١٩٧٢ الذى منح الجنوب بموجبه حكما ذاتيا فى اطار السودان الموحــد ، وقــد توقف القتال تماما عقب الاتفاقية ، وعاد المقاتلون من الغابة ، وتهيأ المناخ لأول مرة لايجاد مصالحة قومية بين جناحى البلاد •

على أن سنوات السلام لم تدم طويلا ، اذ سرعان ما اندلع القتال مرة أخرى فى أكتوبر عام ١٩٨٣ لأسباب منها : أن الميزانية لم تكن كافيــة لاستيعاب العائدين من الغابة فى الخــدمة العسكرية والمدنية ، وعنــدما تقرر ايقافهم من الخــدمة لجأوا الى أسلوب الغابة لفرض ارادتهم بقوة السلاح ، صحب ذلك أيضا شعور بالاحباط لأن نهضة سريعة لم تحــدث بالبلاد بعــد توقيع الاتفاقية : وبلغ اضطراب الوضع منتهاه فى مسألة هل يحكم الجنوب كاقليم واحــد ؟ أو يقسم الى أكثر من اقليم لمنع الهيمنة القبلية ؟ وفى وسط هــذا الجو المتوتر أرسلت الحكومة فريقــا عسكريا للتحقيق فى اختفاء أموال تتعلق بحامية بور ، الا أن قائد الحامية رفض التحقيق ، وتضامن معه الجنود ، وتمردت الحامية ، ولحقت بهــا قوات من مناطق أخرى ، وكان العقيد جون قرنق يقضى أجازته فى قريته القريبة من المنطقة فلحق هــو أيضا بالمتمردين •

وبدخول قرنق الصورة اتسعت الأبعاد المحلية والدولية للقضية ، واستطاع قرنق أن يفرض قيادته على كل الجبهات المقاتلة فى الجنوب ، وتبنى طرحا ماركسيا يبشر بحلول اشتراكية تفرض على الوطن كله ، واتصل قرنق لأغراض التمويه بدول خارج الحدود ، وجعل منطلق هجماته من داخل الحدود الاثيوبية ، وسمى حركته حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان نافيا عنها كل بعد إنفصالى •

تعددت التسميات والانفصال واحد :

وبالرغم من التأكيدات المتكررة لمجموعة قرنق بأنها لا تسعى الى حل انفصالى ، الا أن تصريحات « جون لوك » ممثلها فى العواصم الغربية الأوربية فى هيئة الاذاعة البريطانية والتليفزيون الألمانى وفى المقالات الصحفية توحى بغير ذلك •

وعلى تباعد الفترة الزمنية بين الخطاب الذى ألقاه ممثل الجنوب فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى انعقد بتشكيل قومى فى ١٦/٣/١٩٦٥ لمعالجة قضية الجنوب عقب سقوط الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ — ١٩٦٤) يلاحظ أن هناك تشابها بين التصريحات التى يدلى بها جون لوك وبين الخطوط الرئيسية التى وردت فى خطاب ممثل الجنوب الذى يؤكد على أن السودان ينقسم الى قسمين : جغرافيا — وعنصريا — وثقافيا •

ففى الشمال مواطنون من أصل عربى يتحدثون لغة واحدة ودين واحد ، وتتجه أفكارهم وأمانيهم للعالم العربى ، « ولم يتحدث عن مشاركة السودان الفاعلة فى كل القضايا الافريقية » •

أما فى الجنوب فالناس ينتمون الى أصل افريقى ، ويختلفون عن الشماليين جملة وتفصيلا ، ولم يكن هناك اتصال بين الشقين فى الماضى ، وان كان ثمة اتصالات فانها لم تكن طيبة « يعنى تجارة الرقيق » ويضيف

بأنه عندما نأخذ فى الحسبان هذا الاختلاف الجوهرى يتضح أن هناك سودانيين لا يمكن لهما أن يتحدا .

وجون لوك فى تصريح صحفى له فى ١٩٨٥/٧/٣١ يقول : ان السودان دولة افريقية تضم أجناسا متعددة ، والزعم بأنها دولة عربية زعم باطل . وفى اجابته فى نفس اللقاء على سؤال صحفى عما اذا كانوا يعارضون عروبة السودان أجاب لوك : نعم وبالتأكيد ، ودعنا لا نتجاهل الحقائق التى كشف عنها التعداد الذى جرى بعد الاستقلال ، وكشف أكذوبة الأغلبية العربية فى السودان لأن نسبة العرب ٣٩٪ الى غيرهم من أبناء السودان .

كما أن جادين يقرر أن الجنوبيين يرفضون الحكم العربى فى الجنوب خصوصا وأن هذا الحكم يسنده جيش احتلال عربى ، وقد أصبح معنى الاستقلال لعدد كبير من الجنوبيين استبدال حكم استعمار أجنبى باستعمار عربى وحبشى .

كما يرى جون لوك أنهم جناح آخر مختلف عن الجناح العسكرى لقوات أنيانيا الذى واصل النضال ضد القمع الشمالى طوال ١٧ عاما منذ عام ١٩٥٥ .

ويرى جادين أن العرب بينما كانوا يؤيدون السياسة الرامية الى نشر الاسلام كانوا يعارضون المسيحية ، فأرغم الجنوبيون على قبول الأسماء الأسلامية ، كما أن الطريقة التى أدخلت بها اللغة العربية للجنوب طريقة شاذة .

كما أن تطبيق الشريعة قد أرهب الجنوبيين ، وسعى عدد منهم ليتسمى بأسماء عربية ، وفى تصريح صحفى فى ١٩٨٥/٧/٣١ يقول نحن ندعو الى نظام اشتراكى ، ونعارض فرض الشريعة الاسلامية بأى صورة من الصور .

وقد اشترط الانفصاليون عام ١٩٦٥ شروطا تعجيزية قبل بدء الحوار لمعالجة القضية أثناء انعقاد مؤتمر المـائدة المستديرة ، واليوم يكرر قرنق نفس الشروط بأسلوب آخر فقد دعـوا الى سحب الجيش من الجنوب فورا ورفع حالة الطوارىء ، وفى ذلك الوقت كانت حالة الأمن متدهورة جـدا فى الجنوب ، وفى حاله انسحاب الجيش ما هى القوات البديلة ؟ ونادى قرنق بعـد عشرين عاما بانسحاب المجلس العسكرى من السلطة خلال سبعة أيام ، وتسليمها للمدنيين دون النظر الى الفراغ الذى ينشأ فى هـذه الحالة لعـدم وجود سلطة بديلة بعـد اسقاط النظام السابق .

● الاسلام والروابط العربية والافريقية :

ان المشكلة فى الجنوب مشكلة خطيرة ، فبالرغم من أنها تشكل خطرا على السلام فى افريقيا فانها تبذر البذور التى تؤدى الى تحطيم العلاقات الافريقيـة العـربية .

ان هـذا المفهوم الذى أورده جادين ، وتصريحات لـوك المرئيـة والمسموعة تضع القضية فى اطارها الحضارى وبعـدها الثقافى ، فهناك خلط متميز فى مفهوم الاسلام والعروبة الافريقية ، يضاف الى ذلك تجارة الرقيق التى يزج بها زجا ، يلوح به وسط ضباب كثيف لتحجيم العلاقات العربية الافريقية أو نفسها من جـذورها .

ويمكن أن نستعرض هنا النواحى التاريخية لهـذا النشاط غير الانسانى البشع ، وجـذور هـذه التجارة المحرمة التى شهدتها القـارة الافريقية ، وشملت العالم أجمع حتى تلقى الضـوء على مدى الافتراءات التى يصبها أمثال هؤلاء على العرب ، سواء فى شمال السودان أو غيرها من البلـدان العـربية .

● الغرب وتجـارة الرقيق :

نشأت تجارة الرقيق منذ زمان سحيق فى التاريخ ، وقـد كانت داءا

وبيلا أصاب البشرية كلها التي شاركت فيها بأقـدار متفاوتة ولأسباب متعـددة بما فى ذلك الافريقيون أنفسهم • فقد كان الرق معروفا وسط القبـائل الافريقيـة •

ولا نكاد نجـد فى المصادر الغربية حـديثا عن هـذه المـأساة التى مارسها الأوربيون وهم يتاجرون بالبشر الافريقيين عبر المحيطات وعلى مدى زمنى يزيد على أربعمائة عام ، جلب هؤلاء البؤساء فى ظروف لا تمت للانسانية بصلة للعمل فى حقول القطن فى الدنيـا الجـديدة ، أن عـدد الأرقاء الذين حملوا من أفريقيا الى الأمريكتين بلغ أكثر من أربعين مليونا أصطيد أكثرهم من المناطق التى كان يسكنها المسلمون فى غرب أفريقيا • وعلى سبيل المتابعة التاريخية فانه عندما استقلت الولايات المتحدة الأمريكية (١٣ ولاية آنذاك) عن بريطانيا العظمى عام ١٧٧٦ كان اعلان الاستقلال فيها الذى وضعه توماس جيفرسون ينص على أن الناس ولدوا متساويين ، وبالرغم من ذلك فقـد بلغ عـدد الرقيق مليونا يخـدمون مليونين من البيض ، اى عبد لكل اثنين من البيض • وظل الرئيس جيفرسون محتفظا برقيقـه حتى مات •

وقـد ضربت مصادر التاريخ الغربى ستارا كثيفا على أصل هؤلاء الافريقيين ، زاعمة أنهم وثنيـون ، وان أصلهم مجهـولا ، وقالت ان استرقاقهم كان عملا حضاريا لتمدين السود المتوحشين •

وعلى العكس من ذلك تماما كان أكثر هؤلاء الأرقاء مسلمين ، بل ان فيهم من دخلته الدماء العربية لاختلاط القبائل العربية مـع القـادمين من شـمال أفريقيـا •

وقـد عرفت أمريكا الاسلام أول ما عرفته على أيدى هؤلاء الأرقاء ، الا أن عملية قطعهم من جـذورهم الدينية والعرقية قـد تمت تحت ضغط عنيف مـع محاولات تنصير ، وغرس للثقافة الغربية تم على مدار القرون •

وبالرغم من هـــذا التعتيم الكثيف الذى بدا مع السفينة الأولى التى حملت رقيقا عبر الأطلنطى « زهرة مايو » عام ١٥٠٤ فقد تسربت اخبار هؤلاء الأرقاء • يتحـــدث اليكس هيلى فى كتابه الجـــذرى عن «كونتاكنتى» الذى استرق من محيطة الاسلامى فى جامبيا الحالية ، والذى كان يضرب وهـــو فى قيود الرق ضربا مبرحا لاصراره على استخدام اسمه الافريقى المرتبط بالتراث الاسلامى ، وهناك محجوب بن سليمان الذى حرف الى (جون بن سولومون) الذى كان يواظب على أداء فريضته الدينية وهـــو فى الأسر ، ثم بلال بن محمد سابيلو الذى أسر من فوتا جالــــون (شرق السنغال) والذى ما تزال كتاباته العربية معروضة فى متحف أتلانتا فى ولاية جورجيا ، وعمر بن سعيد الذى كانت فيه دماء عربية والـــذى كان يكتب القرآن باللغـــة العربية •

● الصـــلات العربية والافريقيـــة :

بدأت المحاولات الأولى لتوحيد القـــــارة الافريقية نظريا على يد مفكرين سود كانوا يعيشون خارج القارة ، كانت الدعوة للوحـــدة كـــرد فعل للهجمة الاستعمارية التى اجتاحت القـــارة فى القرن التاسع عشر ، ولتجميع كل السود المهاجرين خارج القارة للعودة اليها • وبالفعل عـــاد البعض واستقروا فى ليبيريا وسيراليون ، كان من أبرز هؤلاء ديبـــوا ، وايمى سيزار (المـــارتنيك) ، وفرانس فـــيرون ، ثم ليـــوبدلد سينجور الذى كانت دعوته للزنوجه مفصلة على قوائم عرقيـــة • وفى الخمسينات أصـــدر كوامى أنكروما كتابه « أفريقيا يجب أن تتحـــد » ودعا فيه الى وحـــدة قربية تتجاوز الأطر الزنجية ، وتشمل كل قاطنى القارة ، ولعب القادة الأفارقة والعرب دورا مهما فى تدعيم هـــذا الاتجاه ، منهم جمال عبد الناصر والملك الراحل محمد الخامس وبن بيلا وسيكوتورى وهيلاسلاسى ومدوبيبو كيتا ونيريرى ، وباتساع هـــذا الوعى القارى ذاب الحاجز المصطنع الذى كان يلوح به لفصـــل الشمال العربى من العمـــق الافريقى فى الجنوب ، ذلك أن القارة كلها عانت من الاستعمار ، وعلى هـــذا

الأساس جاء تكوين منظمة الوحـــدة الافريقية فى ١٩٦٣/٥/٢٥ شـــاملا لأقطارها جميعا دون تفريق ٠

أن العروبة التى تتصف بها أغلبية سكان السودان ليست ذات صفة عنصرية تجمع بين أفراد جنس معين من البشر ، بل هى رابطة ثقافية بين العـــديد من الأجناس والأعراق ، ولو كانت غـــين ذلك لخرج منها معظم العرب المحـــدثين فى آسيا وأفريقيا بما فى ذلك السودان الشمالى ٠

كما أن العرب استوطنوا أفريقيا منذ أقـــدم العصور ، وقد حدث تمازج بينهم وبين السكان المحليين فى كثير من المناطق ، ممـــا أدى الى تعريب السنغال (أحمدو) كيتا وآل سيكوتورى (معناها الشيخ تورى) فى مالى وغينيا ومذبحة العلماء المسلمين فى تشاد فى القرن المـــاضى ، التى قتل فيها الفرنسيون شنقا ٤٠٠ من علماء المسلمين فى يوم واحـــد ، ثم الامام محمد أحمد المهدى (١٨٢٤/١٨٨٥) فى السودان ، والسيد محمد عبد الله حسن (١٨٨٠/١٩٢٣) فى الصومال ، كل هؤلاء قادوا معـــارك ضارية وقفت فى وجـــه الاستعمار الغازى ، هم مسلمون ، ولكنهم أفريقيون من أبناء القارة ، لم يتعارض اسلامهم مع افريقيتهم ، بل كان حافزهم فى معاركهم ضـــد الغزاة من خارج القارة ٠

والاسلام فى شموله وعالميته جاء بأول دعوة يمكن أن يؤسس عليها ميثاق للحقوق الانسان حتى فى عصرنا هـــذا ٠

وقـــد كانت الآية « **يا أيها النـــاس انا خلقنـــاكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شـــعوبا وقبـــائل لتعارفـــوا آن أكرمكم عنـــد الله أتقـــاكم** » كانت هـــذه الآية هى اللبنة الأولى فى بناء أول أمم متحدة فى التاريخ ، فالخطاب فيها للناس (المسلم وغير المسلم) ، ومناط التكريم لا علاقة لـــه باللون ولا بالجنس ولا بالعنصر ، وتلك القاعـــدة اهتدت اليها البشرية آخيرا جـــدا ، وما تزال تكد كدا فى سبيل تطبيقها ٠

وفى اطار هـذا المبدأ الانسانى العالمى الذى جعل التعارف هو وجهة البشر بديلا عن التنافر والتدابر والصـدام والتناحر (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) خلا مفهوم العروبة من أى مفهوم عنصرى ، فقـد كان الرسول العربى ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول « سلمان منا أهل البيت » مـع أن سلمان كان عبدا فارسيا لا تجمعه بقريش العربية فى الدم رابطة ، وكان عمر بن الخطاب لمـا تحرر من عنجهيته الجاهلية يصف بلالا العبد الحبشى بأنه « سيدنا » ، فقد علمته العقيدة أن التفاخر ليس بالألوان ولا الأعراق ، كان عمر يقول « أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا » ، وهكذا تحول بلال المسترق المستضعف من مقام العبد الى مقام السادة الذين يسودون على السادة ، فقد كان عمـر فى الجاهلية من قبيلة لا ترضى بغير السادة والســـؤدد •

وكان أول من آخى بينهم الرسول صلى الله عليه وسلم فى صـدر الدعوة بلال الاثيوبى الأفريقى ، وسلمان الايرانى الفارسى ، وصـهيب الرومى الأوربى ، كأنما كان تآخيا يجمع ويمثل المعمورة فى ذلك الزمن ، فلم تكن أمريكا واستراليا قـد اكتشفتا آنذاك ، فكان التمثيل أفريقيـا آسيويا أوروبيا ، بل يكاد الاسلام يقتلع من العروبة كل فهم عنصرى فى حـديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يقول « ليست العربية لأحدكم من أب ولا من أم ، ولكنها اللسان فمن تكلم العربية فهو عربى » ، كل ناطق بالعربية بصرف النظر عن لونه وعرقه فهو عربى •

● الصلات التاريخية بين الشمال والجنوب :

لم ينشر الكثير عن تاريخ جنوب السودان قبل القرن التاسع عشر ، كما أن الصلات البشرية التى تربط شقى القطر وجـدت اهمالا متعمدا فى الحـديث عنها ، وربما لهـذين السببين نشأ الاعتقاد الخاطىء بأنه لم يكن بين الشمال والجنوب أدنى حد من الصلات على حد قول أقرى جادين :

يقول كينيث اينفهام فى كتابه (تاريخ شرق أفريقيا) : « ان ظهـور الممالك فى منطقة البحيرات (أوغندا ــ الكونغو ــ كينيا) كان نتيجة الهجرات التى حـدثت فى القرون المـاضية ، كما ان معرفة المناطق الجنوبية بصناعة الحـديد يشير الى وجود صله محتملة بالحضارة العربية القـديمة (شمال الخرطوم) التى ازدهرت فى القرن السابع قبل الميلاد ، وقـد كان العرب القادمون من الجزيرة وحضرموت اكثر الناس معرفه بأحوال شرق أفريقيا والمناطـق المتاخمـة » •

وقـد كانت المنطقة الواقعة فى وسط أفريقيا وشرقها محل النزاع بين النفوذ العربى الذى عرف القارة منذ عهد قـديم والنفوذ الأوربى الوافـد حـديثا ، (وليس صحيحا أن أفريقيا كانت قارة مظلمة ومجهولة، هـذا فقط فى اعتبار الحضارة الغربية التى تعتبر المعرفة ما جاء عن طريقها فقط ، وينطبق ذلك على مراحل الدراسات التاريخية التى تقفز قفزا من الحضارتين الرومانية والاغريقية الى عصر النهضـــة دون ذكر للحضارة الاسلامية ومساهمتها فى الحضارة الانسانية) •

وكانت القبائل النيلية فى السودان (الدينكا والشلك والنوير) على صلة مع سلاطين مملكة الفونج فى سنار (١٥٠٤/١٨٢٠) ويعتقد الدنيكا أن هجراتهم كانت تصل الى الحـدود المصرية ، ويفسرون كلمة الخرطوم (العاصمة السودانية) على أنها دينكاوية الأصل ، وتعنى ملتقى النهرين ، وكان النوير يقيمون فى جزيرة آبا الحالية ، وتقول أساطيرهم أن لهم صلة بقبائل الجعليين فى الشمال •

يقول الأستاذ عباس ابراهيم فى دراسته عن العساكر السودانيين فى أوغندا التى نشرتها مجلة الدراسات السودانية : ان من أكبر الهجـرات القادمة من الشمال الى جنوب البلاد هى هجرة العساكر عليهم ، فقد كتب القس اش فى كرونيكال أوف أوغندا ١٨٩٤ يقول : « ان استجلاب عـدد

كبير من المسلمين السودانيين الى أوغندا لعمل جد خطير ، اذ أن هناك خطرا فى أن ينشأ اتحاد بين هؤلاء الجنود المسلمين وبين المسلمين الباقندا ضد الأهالى المسيحيين والأوربيين ، وربما تقدمت جيوش المهدية من الشمال لتمحى كل آثار المسيحية والحضارة فى أفريقيا » .

أما فى فترة المهدية (١٨٨٥/١٨٩٨) فقد وصلت قوات الثورة المهدية بقيادة كرم الله كركساوى الى المديرية الاستوائية ١٨٨٣ ، ووقف الأنصار بقيادة عربى دفع الله يواجهون التغلغل الأوروبى القادم من الكونغو ١٨٨٤ ، ويقال ان عطا الفضيل زعيم الشلك بايع الامام المهدى ، وكان الدينكا يغنون فى أغنياتهم الشعبيه للمهدى بن دنيق ، ولهذا فلم يكن مستغربا بعد هذا التفاعل الحضارى النشط أن يكون على عبد اللطيف الدينكاوى هو الذى قاد تنظيم الضباط السودانيين فى الشمال الذى فجر الثورة المسلحة ضد الانجليز عام ١٩٢٤ .

وأخيرا ليس هناك من ينكر الخصائص السكانية المتميزة لجنوب السودان ، على أن مدلول هذه الخصائص لا ينبغى أن يكون سلبيا يحول دون التقاء أبناء الوطن الواحد ، ان مثل هذا التمييز موجود فى العالم كله ، فالسودان ليس استثناء ، ولا يجب أن تستحيل هذه القضية على الحل السياسى ، وبالحوار الجاد الذى يؤمن لكل الأطراف فى هذا المناخ الديمقراطى أن تصدح برأيها مهما يكن متطرفا ، فالحوار هو ميراث أساسى فى صلب تكوين الانسان السودانى الذى تتصالح فى داخله الأعراف ولا تتنافر ، والذى يسقط عن الشمال ميلاده العربى الأفريقى يسقط حقائق التاريخ ولا يعى حقائق الجغرافيا ، والذى يلغى عن السودان كله أى أثر عربى أو أفريقى يتعامى عن الواقع ولا يبصر الحياة ، ان القتال الدائر الآن لا يجنى منه أحد غير المزيد من الخراب والتدمير فى وطن تدهمه المجاعة وتعصف بأخضره الصحراء الزاحفة ، أما هذه الشروط التعجيزية التى يطرحها العقيد قرنق وتوسيعه لنطاق المعارك التى استشهد

فيها مواطنون أبرياء فلن تعود على الوطن كله الا بالخسران ، ان الفرصة مواتية الآن لادراك موكب التاريخ الذى لا ينتظر أحـدا ، فهناك اجمـاع فى الشمال والجنوب على أهمية الحوار ، وهو أمر لابد أن يتدبره العقيد قـرنق •

● مساوئ الحكم الانجليزى فى السودان :

قامت سياسة الاستعمار الانجليزى فى السودان على مبدأ « فرق تسد » مستغلة فى ذلك الاختلافات العرقيـة واللدينية والثقافية ، وقـد نفـذت هـذه السياسة باخلاص شديد للامبراطورية البريطانية منـذ احتلال السودان فى عام ١٨٩٨ الى الخمسينات من هـذا القرن ، ومنذ عام ١٩٢٤ قامت حركة وطنية مضادة للانجليز فى السودان بقيادة مجموعة من الضباط السودانيين الذين شكلوا جمعية « اللواء الأبيض » بهـدف التحرر من السيطرة الاستعمارية والالتقاء مع مصر ، وكان من نتائج قمع هـذه الحركة أن طردت الادارة الانجليزية الجيش المصرى من السودان وانفردت هى بالحكم المطـلق بعـد أن كانت تتستر تحت نظـام الحكم الثنائى المصرى الانجليزى السودانى •

● بـداية المخـطط :

ولـما خلا للانجليز الجـو فى السودان كرسوا جهدهم لفصل الجنوب عن الشمال ، وفى كتاب وثائقى يحتفظ به فى دار الوثائق القومية فى الخرطوم ويحمل عنوان « مآسى الانجليز فى السودان » تفصيل واف لهـذا المخطط، وكان قـد قام ما يسمى بوفـد السودان عام ١٩٤٦ بجمع معظم المقالات التى نشرت فى جريدة الوفـد المصرى حول مساوئ الحكم الانجليزى فى السودان وطبعها فى هـذا الكتاب الوثائقى •

وفى الفصل الذى أوردت فيه مقالة عن « فصل الشمال عن الجنوب أو المناطق المقفلة » تم الاستشهاد بفقرة من الدستور لجماعة « الفابيان »

التى تضم مفكرى حزب العمال البريطانى ، وهو دستور السياسة الاستعمارية التى كانت تسير عليه حكومة السودان الانجليزية لفصل جنوب السودان عن شماله .

وتقول هذه الفقرة : « ومشكلة الجنوب هى أكبر المشاكل الانسانية فى البلاد ، فان نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان اليه هى نفس نظرة المصريين لشمال السودان وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة ومصدر قلق ممزوجين بالخشية من أن يفقدهم فصله الثروة التى يتوقعون اكتشافها فى أراضية والتى يقدرون أن تكون ضمانا لتقدم السودان فى المستقبل .

أما عن جميع الاعتبارات الأخرى فيتحتم ألا يضم جنوب السودان الى منطقة العرب فى الشمال ، لأنه ينتسب الى قلب أفريقيا التى تحده جنوبا » ، ونبهت المقالة الى خطورة هذه السياسة الاستعمارية التى ترمى الى تجزئة السودان وفصل الجنوب وضمه الى امبراطورية تقوم فى قلب أفريقيا يستعيض بها الانجليز عن الهند التى كانت توشك أن تفلت من قبضتهم ، وقد دفع الانجليز الى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة، شعورهم بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل فى ربقة الاستعمار الى الأبد ، بل لابد له أن ينتبه ويهب ليربط مصيره بمصر وبالشرق العربى . فأعدوا عدتهم ليوم الفصل لكى يساوموا الشماليين والمصريين حينذاك عن التخلى عن الشمال فى مقابل ضمهم الجنوب لامبراطوريتهم فى أفريقيا السوداء »

وهناك تصريح للمستر روبرتسون السكرتير الادارى لحكومة السودان فى ذلك الوقت قال فيه : « ان سياستنا ترمى الى اقامة حكم ذاتى محلى فى الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال » ، ويرصد الوفد السودانى الذى غادر السودان عام ١٩٤٦ الى القاهرة ومكث فيها ليراقب المفاوضات التى أجرتها الحكومة المصرية مع الانجليز من أجل الجلاء أنه

نتيجة لسياسة الفصل بين جنوب السودان وشماله حظرت الحكومة الانجليزية على السودانيين الشماليين أن يذهبوا الى الجنوب الا بترخيص خاص تحدد فيه مدة الاقامة وغرض الرحلة ، كما أنها تمنع الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية •

ومن النوادر المضحكة ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال الذى نقل للعمل فى الجنوب ضد رغبته ، ولما فشلت كل الطرق التى تذرع بها لنقله الى الشمال هداه التفكير الى حيلة بسيطة ، فقد ذهب الى السوق العام وأخذ يؤذن للصلاة ، فما كاد الحاكم الانجليزى يسمع بذلك حتى نقله على الفور ، وذلك لانه خالف التعليمات الانجليزية بعدم العبادة الاسلامية علنا •

● **منع الاختلاط :**

وقد امتد هذا الحظر لمنع الشماليين من انشاء المدارس فى الجنوب ومعاملتهم بقسوة طبقا لسياسة مرسومة وردت فى المكاتبات الرسمية باسم محاربة الاستعراب •

واذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الادارة من أخذ أطفاله معه عندما يريد الرجوع الى مسقط رأسه فى الشمال ، وتبقيهم هناك خوفا من أن يقوى هذا التزاوج والتقارب بين العرب فى الشمال والزنوج فى الجنوب •

وفى محاولة لفصل الجنوب عن الشمال فصلا أبديا أوفد الانجليز الارساليات التبشيرية الى القرى النائية والأدغال الموحشة فيه ، وأمدوها بالمال وحموها بنفوذهم لكى تؤدى رسالتها ، وتركوا أمر التعليم فى يدها لكى تستغله كأداة لتنشئة الأجيال كما يريدون ، أجيالا مختلفة فى عقيدتها مختلفة فى تربيتها اوفى لغتها وتفكيرها عن سكان الشمال •

الانجليز الذين منحوا سلطات مطلقة فى الادارة والقضاء .

ولتكريس الفصل كان نظام الادارة فى الجنوب يعتمد على المفتشين

وكذلك ألغيت كل المحاكم الشرعية فى الجنوب منذ عام ١٩٢٤ ، وأصبح المسلم الذى يريد الزواج أو الطلاق أو غير ذلك يذهب أمام المفتش الانجليزى لكى تتم لـه المراسم والاجراءات ، وفى ذلك انتهاك سافر للاسلام .

وسارت سياسة الانجليز على هذا النمط فى الجنوب وفق خطة مرسومة تسند لوائح وأوامر صادرة تحت قانون الجوازات والرخص للعام ١٩٢٢ بعنوان « أمر المناطق المقفولة » ، ولم يقتصر هذا الأمر على الجنوب وحده بل شمل جهات كثيرة أخرى ، وبمقتضى هذا القانون حرمت التجارة على السكان الا بجواز خاص ، وأجاز للسلطة الادارية اخراج أى سودانى من تلك المناطق دون أى جريمة تثبت عليه أو أى محاكمة رسمية .

والمناطق المقفولة عام ١٩٤٢ ، تشمل المديريات الاستوائية وأعالى النيل ودارفور وكردفان والشمالية والنيل الأزرق ، وتصل جملة المساحة المقفلة فى هذه المناطق الى ٧٠٧٢٢٥ ميلا مربعا ، وبالمقارنة مع مساحة السودان كله وهى ٩٦٧٫٥ ألف ميل مربع نجد أن الادارة الانجليزية حرمت السودانيين حرية الانتقال فى مساحة تعادل ثلثى مساحة بلادهم .

ومشكلة جنوب السودان قديمة وليست حديثة عهد ولكى نبحثها بعمق فيجب أن نعرض الى ثلاثة معالم تاريخية مرتبطة بمشكلة الشمال والجنوب :

أولا : المؤتمر الذى عقده ممثلون عن الشمال والجنوب فى عام ١٩٤٧ والذى عرف باسم مؤتمر جوبا .

ثانيا : مشروع قانون ثم قرار الاستقلال فى البرلمان السودانى الأول عام ١٩٥٥ .

ثالثا : اتفاقيه اديس أبابا عام ١٩٧٢ والتى وضعت حدا للحرب الأهلية التى استمرت ١٧ عاما ووضعت جنوب [illegible] الذاتى فى اطار السودان الواحد .

مؤتمر جوبا ١٩٤٧ :

لقد كان مؤتمر جوبا هو أول اجتماع يلتقى بين الشماليين والجنوبيين لتبادل وجهات النظر ، و[illegible] .

وكان المؤتمر معنيا ببحث ما اذا كان [illegible] الجنوب ان [illegible] ممثليه الى جهاز تشريعى جديد فى الخرطوم ، يجتمع فيه الشمال والجنوب للتداول ، ومن [illegible] ، أو سيقيم جهازين تشريعيين يختص كل منهما باحد جزأى الدولة .

فى الواقع كانت القضية محل البحث فى مؤتمر جوبا هى ما اذا كانت الوحدة بين الشمال — الجنوب التى قررتها الادارة البريطانية عام ١٩٤٦ سوف يقرها الجنوبيون بوجود غياب ضمانات لشعب جنوب السودان .

وقد شملت الضمانات التى طالب بها الجنوبيون المجالات الآتية :

١ — احترام الثقافات الجنوبية (اللغات ، التقاليد ، المعتقدات والعادات الموروثة) والمحافظة عليها وتشجيعها .

٢ — المصالحة بعيد فترة طويلة من النزاعات بين الاقليمين والالتزام بالمساواة بين المواطنين فى الدولة السودانية الموحدة المزمع اقامتها .

٣ — المساواة العرقية .

(م ٢٣ — ج ٢)

٤ ــ دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب .

٥ ــ اشتراك الجنوبيين فى ادارة البلاد على المستوى القومى مع الحكم الذاتى لاقليم جنوب السودان .

وقد وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات وضغطوا من أجل تمثيل الجنوب فى المجلس التشريعى فى الخرطوم . وقرر الجنوبيون أن يدخل الجنوب فى اطار وحدة البلاد ، وأن يرسل ممثلين الى الخرطوم ، وذلك مقابل الوفاء بالضمانات السابق الاشارة اليها والتى وافق عليها ممثلو الشمال .

وكان الضمان الذى حصل عليه ممثلو الجنوب فى ١٩٤٧ هو الوحدة فى اطار التعدد ، فمطالبة الجنوبيين بالضمانات ــ والتى كانت فى جوهرها تهدف للمحافظة على التعدد ، ومن أجل تنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب السودانى والتى وافق عليها الشماليون فى المؤتمر ــ قد أرسى محددات الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها .

وقد وافق الحاكم العام للسودان على هذه الضمانات والتى كان من المفترض أن تشكل جزءا من الاطار القانونى والدستورى للمجلس التشريعى والتنفيذى الذى تم تأسيسه عام ١٩٤٨ .

وقد بدا واضحا من خلال التطورات التى حدثت فى الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٥ أن الضمانات السابقة والتعهد بتنمية اقتصادية اجتماعية عاجلة للجنوب قد حظى باهتمام ضئيل . وربما لم يحظ باهتمام قليل ، وربما لم يحظ باهتمام على الاطلاق . ومن ثم فقد أثيرت هذه القضايا مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما أدرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة .

قرار الاستقلال والعهد الفيدرالى :

تزايدت المشكلات التى تواجه التكامل القومى والوحدة القومية ، وأصبحت أكثر حساسية وخطورة حين أدرج موضوع استقلال البلاد للمناقشة واتخاذ قرار بشأنه فى ديسمبر عام ١٩٥٥ ٠

ان استعراض مستوى التقدم الاقتصادى الأجتماعى والنظر الى باقى الضمانات والتى وافق عليها فى عام ١٩٤٧ ليس بالأمر المشجع ٠

ففى مجال التعليم ، لم تفتتح الا مدرسة اعدادية حكومية وأخرى ثانوية فى جنوب السودان ، ان هذا المؤشر يعكس المستوى المنخفض للتقدم فى مجال التنمية التعليمية ٠

ولم يكن هناك سوى تقدم ضئيل فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى للتنمية الاقتصادية ، ومن بين ٨٠٠ وظيفة من وظائف الخدمة المدنية التى خضعت للسودنة عام ١٩٥٤ شغل الجنوبيون ٦ وظائف فقط (وفى المراكز الدنيا) الأمر الذى يوضح انخفاض مستوى مشاركة الجنوبيين فى ادارة البلاد ، وقد ظهر التمرد فى صفوف القوات العسكرية فى الجنوب فى ١٨ أغسطس عام ١٩٥٥ مما أدى الى فقدان ارواح الكثيرين من المدنيين والعسكريين فى الشمال ٠

ونتيجة للاحداث الدامية عقدت محاكمات لم تتوفر لها ضمانات عادلة، مما أدى الى اعدام عدد من الجنوبيين الذى اتهموا بالتورط فى التمرد ٠

وقد أضاف التمرد وردود أفعاله أبعادا جديدة لأزمة الوحدة الوطنية ٠ كانت هذه هى الخلفية السائدة حين أدرج أقتراح اعلان الاستقلال واقامة دولة السودان المستقلة ذات السيادة للمناقشة فى البرلمان فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥ ٠

فقد كان الاقتراح مهددا بمعارضة ممثلى الجنوب اذا لم يتم

التأكيد على الضمانات السابق الاشارة اليها واقرار نظام فيدرالى للحكومة لتنظيم العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب .

وقد أكد ممثلو الشمال فى البرلمان مرة أخرى على تلك الضمانات ، وتم التعهد باقامة حكومة فيدرالية فى المستقبل . فنتج عنها حصول اقتراح الاستقلال على التأييد بالاجماع من جانب ممثلى الجنوب . ومن ثم فقد أصبح التعهد الفيدرالى جزءا من الاتفاقية الشاملة لاعلان استقلال السودان ، واعتقد الجنوبيون أنهم قد ضمنوا الفيدرالية فى مقابل قبولهم واقامتهم دولة قومية مستقلة ذات سيادة . ومن ثم فحين أعلنت السودان كوحدة مستقلة فى أول يناير عام ١٩٥٦ احتفل بهذه المناسبة كل السودانيين فى طول البلاد وعرضها . واحتفل الجنوبيون بوهم الفيدرالية ، فماذا حدث بالنسبة للتعهد بالفيدرالية فى السنوات التالية على الاستقلال؟

فى الواقع أصبح هذا السؤال متصلا بالحوار الدائر فى السودان ، ففى السنوات التى أعقبت الاستقلال ثبت أن الوعد بالفيدرالية كان وهما ولم يصبح التزاما أصيلا للتنظيم الدستورى فى المستقبل . بل بدا كما لو كان بمثابة مناورة لتأجيل انفجار الازمه ، وتخطى صعوبة تمرير اعلان الاستقلال دون مساندة الجنوب .

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٧ ــ ١٩٧٢ تطورات أدت الى أزمة تهدد الوحدة القومية .

فقد تراجع أولئك الذين كانوا فى مراكز صنع القرار فى تلك الفترة عن تعهدهم بالفيدرالية ، ونظروا اليها على انها تعنى الانفصال . وفرضت عقوبات على أولئك المطالبين بالفيدرالية . بل لقد عبر العديد من الزعماء السياسيين والشباب وغيرهم الحدود هربا من القبض عليهم بتهمة المطالبة بنظام حكم فيدرالى للسودان .

وقــد برز عنصر آخر ليضاف الى العناصر الموجودة كسبب للصراع، وهــو العامل الدينى ، فقد شجعت الحكومة رسميا اللغة والدين السائدين ليحلا محل اللغات والديانات الأخرى داخل البلاد عامة وفى الجنوب خاصة فى محاولة فاشلة ومكلفة فى آن واحــد لاقامة دولة قومية متجانسة ثقافيا ودينيا تتحاء محل التعــددية والاختلاف •

ومن ناحية أخرى لم يبذل أى جهد لتخطى فجوة التفاوت الاقتصادى الاجتماعى بين الاقليمين ، بل على العكس فقــد اتسعت الفجــوة بمرور الوقت ، وكان رد الفعل من جانب جماعات معينة فى الجنوب لهــذه الأشكال المختلفة من القمع والتمييز هــو العنف المسلح والتوترات التى تتســجع انفصال الجنوب عن الشمال • بل أكثر من ذلك فان مؤيدى هــذه النظرة أشاروا الى أن الالتزام الأصــيل بالوحــدة كان قائمــا على نوع من المقايضة تعكسها صيغة الوحــدة فى اطار التعــدد ، والتى كانت هى العرض من اقتراح تنظيم دستورى على أساس فيدرالى •

كان هــذا بشكل عام هــو السودان حتى نوفمبر عام ١٩٧١ حين برزت فرصة تاريخية أخرى من أجــل اعادة تقييم التنسيق الكامل لخبرة الوحــدة القومية وبناء الأمة خلال ٢٤ عاما منذ مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ •

اتفاقيــة أديس أبــابــا :

عندما بدأ الحوار فى نوفمبر عام ١٩٧١ ، لم يعــد مجرد حوار بين بعض الاداريين الشماليين من جهه وبعض زعماء القبائل والموظفين الصغار الجنوبيين من جهة أخرى ، ولا لتبادل وجهات النظر فى وجــــود ادارة استعمارية فى مدينة نائية فى الجنوب كما كان الحال فى عام ١٩٤٧ ، كما لم يكن هــذا الحوار بين مشروعين للشمال والجنوب فى اطار البرلمــان ، كما كان الحال فى عام ١٩٥٥ ، ولا هــو بين حكومة مركزية وزعماء سياسيين فى الجنوب تم تفويضهم من خلال التصويت برفع الأيدى أو الاقتراع السرى فى بعض الدوائر فى الجنوب •

فقد كان الحوار الذى تكاثف فى نوفمبر عام ١٩٧١ وأتى ثمـاره فى فبراير عام ١٩٧٢ بين الحكومة المركزيه وممثلين عن قوات حرب العصابات والتى نشأت نتيجة للسياسات التى أتبعتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب منذ عام ١٩٥٤ والتى يسيطر عليها طرف واحـد •

وكانت القضية الأساسية للحـوار هى وحـدة البلاد ، لقـد نشأ جيش حرب العصابات لأسباب متعـددة أهمها :

● التنوع الثقاف والدينى وتعـدد اللغـات والأجناس والتفاوت الاقتصادي والاجتماعى الذى نشأ عن الظلم فى توزيع الثروات والفرص وسيطرة فئة واحـدة من مؤسسات صنع القرار وادارة السياسة العامة على الأمور فى البـلاد •

فعلى سبيل المثال لم يأخـذ التجنيد فى الجيش شـكلا متوازيا على المستوى الاقليمى ، فضلا عن الخـدمة المدنية (بما فيها الشئون الخارجية حيث تدار السياسة الخارجية) وهـذه الفئـة هى التى تضـع التوصيات وتقوم على تنفيذها من المؤسسات الاقتصاديه (بما فيها توزيع الانفـاق العام والمساعدات الفنية) • وقـد ركز الحـوار على تعريف القضـايا الحساسة للصراع •

وفيما بين أول وآخر فبراير عام ١٩٧٢ فقد استمرت المحادثات فى أديس أبابا بين حركة تحرير جنوب السودان والحكومة المركزية وانتهت الى اتفاق حول قضايا اللغة والدين والقومية والترتيبات الاجتماعيـة الاقتصادية والترتيبات العسكرية والأمنية ، وقد أعـدت الاتفاقية لاعادة بناء الجيش السودانى بحيث تضفى عليه صبغة المؤسسة القومية ، ونتيجة لذلك يسمح باستيعاب مباشر داخله لجزء ضخم من قوات حرب العصابات، الأمر الذى أدى إلى أن وضع ١٠ آلاف من قوات الأنانيا سلاحهم وقبعوا فى منازلهم استجابة للتسوية •

وقــد أخــذت الترتيبات التى تم الاتفاق عليها شكل :

* قــانون نظــامى •

* العــديد من البروتوكولات لتعدلية الفترة الانتقالية •

ورغم أن حركة تحرير جنوب السودان ركزت على ضمان تنظيم للعلاقة بين الشمال والجنوب ، الا أنها طالبت فعليا فى المرحلة الأولى من المحادثات بتنظيم شامل يضم الشرق والغرب كمناطق تعانى من اهمال اقتصــادى اجتماعى فى نفس الفئة مــع الجنوب . الا أن الكثيرين من ممثلى الحكومة المركزية فى محادثات أديس أبابا نظرو للامر بشكل معاير وفضلوا النظر لهــذه المناطق (الغرب والشرق) كمشكلة منفصلة ، بل نظر الى اقتراح حركة تحرير جنوب السودان على أنه محاولة خبيثة لاثارة مشاعر عــدم الرضا وكسب ود جماهير لا تشكو من تخلفها الاقتصادى والاجتماعى •

ومع ذلك فانه من الواضح اليوم وعلى الأقل من خلال النظر لمقولات حركة تحرير شعب السودان والجو الاجتماعى العام السائد فى البــلاد أن القضية التى تم تجنبها فى عام ١٩٧٢ قــد اصبحت واردة لان تدرج فى جــدول الأعمــال •

فلم يعــد ممكنا النظر الى الشرق والغرب كمناطق تنعم بالهــدوء ، بل وقانعة بالسلطة والمؤسسات التى تحكمها وتنظمها ؛ وقــد حلت مشكلة الدين كجزء من التسوية التى تم التوصل اليها فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، وتم التعبير عنها فى الدستور الوطنى عام ١٩٧٣ ، فقد اعترفت المادة ١٦ من ذلك الدستوز بالاسلام والمسيحية والديانات التقليدية •

ورغم أنه قــد تم الاتفاق على وضع وخصوصية واحترام كل من هــذه الديانات فى المجتمع السودانى فلم يسمح لأى منها بالمساس بالحقوق المدنية والسياسية لأى مواطن ، فقد تم تحزيم استخدام الدين لأغراض

سياسية • ان ترتيبات أديس أبابا التى تم التعبير عنها فى قانون نظامى تنص على اجراءات للمراجعة والتغيير من خلال استفتاء عام فى الجنوب اذا رغبت الأطراف المعنية فى ذلك •

وفى عام ١٩٨٣ تم اعادة النظر بشكل غير قانونى فى اتفاقية اديس أبابا وذلك من خلال عمل فردى يسانده جماعات هدفها الاساسى العودة لحالة الوضع الناتج قبل الاتفاقية ، ومن اجل تقوية السيطرة الدينية [illegible] ونتظيم الحياة العامة فى البلاد ، ومن اجل اضعاف الحكم الذاتى فى الجنوب من ناحية اخرى •

فقد ادخلت [illegible] جوهرية على الاتفاقية [illegible] تغيرت [illegible] والتى [illegible] فى محاولة [illegible] على [illegible] ضد [illegible] من [illegible] العلمانى لحياة البلاد [illegible] •

وكنتيجة لهذه التغيرات وبينما عاد السياسيون من [illegible] حرب العصابات والرجال الذين تم ادخالهم فى الجيش [illegible] من اتفاقية أديس أبابا ، [illegible] الجيش لتحرير شعب السودان [illegible] •

ان استمرارنا [illegible] والتى انشغل خلالها شعب السودان [illegible] السابقة قد جعل من [illegible] •

فكلا الطرفين فى الصراع [illegible] هو اكثر حذرا تجاه الآخر عنه منذ ١٥ سنة سابقة نتيجة تداعيات اتفاقية أديس أبابا •

● الأحزاب فى جنـوب السودان :

تمثل الأحزاب السياسية الجنوبية قطـاعا هاما فى الحركة السياسية السودانية بحيث لا يمكن تجاهلها فى معالجة أى قضية من قضايا المجتمع السودانى ، وليس الجـدل الدائر فى السودان حـول تطبيق الشريعة الاسلامية وعـدم التوصل الى وضع ينهى هـذا الجـدل الا الموقف الذى تتبناه الأحزاب الجنوبية مؤيدة من قبل اليسار والأحزاب الاخرى التى تعبر عن اقليم بعينه ، أو عرق معين كالحزب القومى السودانى الـذى ينتمى اليه أبناء منطقة جبال النوبة غربى السودان ، كذلك فانه لا يمكن اغفال دوائر الأحزاب الجنوبية ، بصرف النظر عن الخلافات الدائرة فيما بينهم فى حـل الصراع القائم فى الجنوب ، فالأحزاب الجنوبية تعبر عن منطقة الجنوب التى تمثل ثلث مساحة السودان البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، يسكنها ربع عـدد السكان البـالغ ٢٥ مليـون نسمة حسب احصائيات عام ١٩٨٣ ، أى نحو ٥ر٥ مليون نسمة ينتمون الى فصـائل مختلفة من القبائل ، أهمها قبيلة الدنكا (مليون ونصـف مليون نسمة) المنتشرة فى اقليمى أعالى النيل وبحر الغـزال ، ويقلون الى حـد كبير فى اقليم الاستوائية ، وهناك قبيلة النوير وهى من القبائل النيلية ، وقبيـلة الشيلوك التى تتخـذ من منطقة فانسودة باقليم أعالى النيل مركزا لقيادتها الروحيه حيث يوجـد مقر (الرث) وهـو ملك الشيلوك ، ثم تأتى القبيلة الرابعه وهى قبيلة الزاندى ، وهى من القبائل الكبيرة ذات الأصل الأفريقى والتى تنتشر أيضا فى عـدد من الدول الافريقية المجاورة ، وتتركز فى اقليم الاستوائية ذلك الاقليم الذى يحمل خصائص معينة ، حيث توجـد به سبع قبـائل رئيسية هى البارى والمـادى والأشولى واللاتوكا والتابوسا والدادينجا واليوبا والزاندى والمورو ، ولكل قبيـلة من هـذه القبـائل مجموعاتها اللغوية وعاداتها وتقاليدها الخاصة بها ، ولا شك أن هـذا التعـدد والتنوع القبلى يؤثر فى عملية التكوين الحزبى ويعكس أثره على جزء من الصراعات الدائرة فى الجنوب ، فهناك صراع غير معلن بين القبائل

نفسها ، وليس الصراع فى حد ذاته نزاعا بين أقوام فى الجنوب وآخرين فى الشمال ، وينعكس الحجم العددى للقبائل على تكوين الأحزاب ، فاذا أحصينا عدد السياسيين الحزبيين نجد أن أكثرهم من الدنكا . وهذا بالطبع لا يؤثر فى دور القبائل الأخرى مثل النوير والشلك والقبائل التى تعيش فى اقليم الاستوائية . واذا كان هناك خلاف فيما بين هذه القبائل أو بين الأحزاب نفسها فهم فى النهاية يتفقون على أنهم أحزاب سودانية ذات أصل أفريقى يفخرون بعرقهم الزنجى . ويباهون به الآخرين ويتحكم فى تعاملهم مع القضايا الهامة سواء قضايا المجتمع والدين والثروة ونظام الحكم ، وفى محاولة لتأكيد الذات الافريقية والثقافة الزنجية فى مواجهة الثقافة العربية التى يخشون منها أن تهدد أصولهم الزنجية ، وتفرض عليهم الذوبان الكامل فى الثقافة العربية فانهم يسعون الآن الى ايجاد كتلة سياسية تسمى نفسها « الأحزاب السودانية الافريقية » . وفى ٧ أكتوبر عام ١٩٨٧ أصدرت هذه الأحزاب بيانا أسمته « الميثاق المشترك » ضم الأحزاب الجنوبية التالية :

١ ــ حزب الشعب التقدمى .
٢ ــ التجمع السياسى لجنوب السودان .
٣ ــ الاتحاد الوطنى للسودان الافريقى .
٤ ــ المؤتمر الافريقى السودانى .
٥ ــ مؤتمر الشعب الافريقى السودانى .
٦ ــ حزب الشعب الفيدرالى السودانى .

وقد انضم الى هذه الكتلة الافريقية من غير الأحزاب الجنوبية الحزب القومى السودانى ووقع ممثلو هذه الأحزاب على الميثاق الذى جاء فى مقدمته ما يلى : « تعبيرا عن اهتمام وحرص الأحزاب الافريقية السودانية بالسلام فقد قامت مؤخرا بارسال وفد الى اثيوبيا ودول شرق افريقيا ليلتقى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل تنشيط

جهود السلام • وقــد توصلوا بنجاح الى تفاهم مشترك من أجل السلام فى اجتماعات أديس أبابا وكمبالا ونيروبى وتعبيرا عن رغبتهم فى الحفــاظ على قــوة الدفع من اجل السلام فقد اتفقت الأحزاب الافريقية فيما بينها على أن تتحــد معا من أجل التوصل الى سلام حقيقى » •

وعلى هــذا الأساس أصــدرت الأحزاب الافريقية الميثاق المشترك الذى يشكل شروطا أساسية للانضمام لايه حكومة وهــذه الشروط هى :

١ ــ الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ ، والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ التى عــدلت عام ١٩٦٤ ، وعام ١٩٧٤ •

٢ ــ تحــديد موعــد ووضع جدول زمنى لعقد المؤتمر الدستورى •

٣ ــ اعتبار اعلان كوكا دام أساسا لهــذا المؤتمر •

٤ ــ يجب أن يراعى عند تكــوين الحــكومة المركزية والحــكومات الاقليمية أن تكون موسعه ، وتضــمن المشاركة العادلة للسلطة للشــعب السودانى خاصة تلك المناطق المحرومه • وتضمن لهــا وزارات السيادة والاقتصاد والخــدمات بالتشاور مع احزاب الكتــلة الافريقية وتلك التى تشكل الحكومة •

٥ ــ أن النظام الحالى للادارة فى جنوب السودان يجب أن يبقى ، ولكن يجب حل مجلس الجنوب والحكومات الاقليمية فى الجنوب كى يسمح بتشكيل جــديد يعكس الروح الجــديدة لوحــدة الجنوب ، والأحزاب الجنوبية هى وحــدها المسئولة عن تكوين هــذه الحكومات •

٦ ــ يجب أن تتوقف الحكومة تسليح المجموعات السكانية لان هــذه السياسة من شأنها خلق صراع عسكرى بين القبائل •

٧ ــ رفــع حالة الطــوارىء •

٨ ـ يجب تطبيق السياسة الاقتصادية التى توصل اليها المؤتمر الاقتصادى الوطنى •

٩ ـ كل الأحزاب المشاركة فى الحكومة عليها أن تكون مستعدة للتوقيع على هذا الميثاق •

وبالنظر الى دور الأحزاب الجنوبية نجد أنها شاركت فى الانتخابات التى أجريت فى أبريل ومايو عام ١٩٨٦ ، وأصبح لها ٣٢ مقعدا فى الجمعية التأسيسية ، منها التجمع السياسى لجنوب السودان ، وحزب « ساك » ، وحزب الشعب الفيدرالى السودانى ، وهناك أكثر من ٣٠ دائرة خالية فى الجنوب بسبب عدم امكانية اجراء الانتخابات فيها نظرا للظروف الأمنية فى الجنوب ، ومعظمها فى اقليم بحر الغزال وأعالى النيل •

وهكذا فان الأحزاب السياسية الجنوبية فى السودان أصبح لها دور هام فى الحركة السياسية السودانية •

وهذا يقودنا الى نقطة البدء فى تشكيل الأحزاب السياسية الجنوبية •

بدأت الحفرمة السياسية فى الجنوب عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك التاريخ دخل جنوب السودان فى اطار القضايا النضالية والوطنية فى السودان خاصة أن الاحتلال البريطانى كان يعتبره من المناطق المغلقة ، ولم يكن يسمح للسودانيين الشماليين بالانتقال الى الجنوب الا بتصريح خاص •

ومعنى ذلك أن الانفصال الادارى بين الشمال والجنوب كان قائما فى ظل الاحتلال رغم أن السودان كله كان يحكم كدولة واحدة ، وقد سعى الاحتلال البريطانى الى فرض شخصية مستقلة على الجنوب ومنع ارتداء الجلاليب ـ كعادة الشماليين ـ وجعل الاجازة الأسبوعية هو يوم

الأحـد ، واللغة السائدة هى الانجليزية ، وكل هـذا فى اطار السياسة التى عرفت باسم « سياسة المناطق المقفولة » .

وفى عام ١٩٤٦ عقـد المؤتمر الادارى لجنوب السودان تحت رعاية الحاكم العام وأوصى بأن يعقد مؤتمر فى جوبا عاصمة الاستوائية يجتمع فيه الشماليون والجنوبيون بهـدف الاجابة على سؤال واحـد وهـو : هل يقبل الجنوبيون بالانفصال أم بالاندماج مع الشمال ؟ وفى مؤتمر جوبا قرر الجنوبيون أن يندمجوا مع الشماليين فى اطار السودان الواحد ، وكان هـذا المؤتمر أول تجربة يشارك فيها الجنوبيون فى العمل السياسى .

وكان من نتيجة مؤتمر جـوبا تشكيل مجلس استشارى فى شمال السودان مثل فيه الجنوبيون لأول مرة بخمسة عشر عضوا ، ومن الأسماء التى اختيرت فى هـذا المجلس « بوس ديو — ساتسلاوباى ساما — بنويل لوكيا » وغيرهم ثم جاء مؤتمر القاهرة عام ١٩٥٣ وشاركت فيه الأحزاب السودانية ، ونظرا لأنه لم يكن للجنوبيين حزب معين فلم يشاركوا فيه ، وكان لهـذا المؤتمر أهمية خاصة فى تاريخ الحركة الوطنية السودانية لانه وضع الخطوط الأولى لاستقلال السودان .

واذا كان هـذا المؤتمر لم يحضره الجنوبيون ، فانه نبه الى ضرورة ايجاد حزب سياسى يعبر عنهم ، فنشأ حزب الأحرار برئاسة السيد بوس « بوث ديو » ودخلوا انتخابات عام ١٩٥٣ ، وشارك النواب الجنوبيون فى أول برلمـان سودانى ، ودخل حزب الأحرار فى المفاوضات بعـد ذلك مع الأحـزاب الشـمالية .

وفى البرلمـان جرت مناقشات شارك فيها نواب الجنوب وطالبـوا بنظام فيدرالى للجنوب ، واستمر النقاش حتى يوم ١٧ ديسمبر عام ١٩٥٥ عندما اجتمع البرلمـان وقرر انضمام الجنوب مع اعطاء كافة الاعتبارات للجنوب ، والتقت ارادة الشماليين مـع الجنوبيين فى المطالبـة باستقلال

الســودان فى أول ينــاير عام ١٩٥٦ ، وقــد اختلطت الحركة السياسية فى الجنوب بالحركة السياسية فى الشمال حيث انضم عـدد كبير من الجنوبيين الى الحزب الاتحادى الوطنى الى أن وقع التمرد فى ١٨ أغسطس عــام ١٩٥٥ .

وقع التمرد فى منطقة التوريت بعــد أن شعر الجنوبيون بأن الوعود التى قطعت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ستة منهم فى مقاعــد الحكم الادارى التى بلغ عــددها ٧٠٠ مقعــد . وكذلك كانت القيادة الجنوبية فى القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٢٣ ضابطا ، ومعظم العساكر الصــغار من الجنوبيين ، فخــرج عــدد من السياسيين الجنوبيين من الاتحاديين وانضموا الى الجنوبيين ومن بينهم « بولين الير » و « داك دى » ، وكان الأول وزيرا للثروة الحيوانية ، والثانى وزيرا للانشغال فى حكومة اسماعيل الأزهرى عام ١٩٥٦ . وبعــد سقوط حكومة الأزهرى بعــد الاستقلال عام ١٩٥٦ وقعت الخلافات بين الأحزاب السياسية . ووسط هذه الخلافات عاد الجنوبيون يطالبون بحكومة فيدرالية ، ومن هــؤلاء حزب الأحرار ، وهو من أوائل الأحزاب الجنوبية التى دعت الى الفيدرالية ، وكان معظم أعضاء البرلمــانيين فى البرلمــان وعــددهم ٦٠ عضوا من هذا الحزب (كان عــدد أعضاء البرلمــان ١٨٠ عضوا) وعندما جاء الحكم العسكرى بقيادة الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ وحلت الأحــزاب تلاشى حــزب الأحرار وسافر أعضاؤه الى الدول المجــاورة فى كينيــا وأوغنــدا وزائير وأفريقيا الوسطى ، ومن هــذه البـــلاد تم تشكيل الأحزاب الجنوبية ، وأطلقوا على أنفسهم حزب المنطقة المغلقة السودانى .

تشكل هــذا الحزب فى أوغندا . وتشكل مكاتب لـــه فى أديس أبابا وزائير ، وأصبح يمثل نواة للاحزاب السياسية الذى تشكلت بعــد ذلك ، فمنه خرج حزب سانو بقيادة « جوزيف أودوهو » وأمينه العام « وليم

دينج » عام ١٩٥٩ ، ثم تغيرت قيادة « أدواهو » باجرية جاريك ، وظل وليم دينج أمينه العام ، واستمر الحزب على هـذا النحو حتى عام ١٩٦٥ حيث انشق الى حزبين : الأول جناح « وليم دينج » الذى ارتضى أن يعمل من داخل السودان ، والثانى جناح « أجرية جاريك » الذى آثر أن يظـل فى المنفى ، ثم تشكلت الجبهة الجنوبية بعـد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ بقيادة كليمنت أمبورو واختير الدكتور « هللرى لوجالى » أمينا عاما ، وفى المناخ الديمقراطى لثورة أكتوبر ظهرت أحزاب جنوبية صغيرة مثل حزب السلام وحزب الوحـدة بقيادة « سانتينودنج » . الا أن الأحزاب الرئيسية تمثلت فى ثلاثة أحزاب هى جبهة الجنوب وحزب « سانو » بشقيه الأول فى المنفى والثانى فى داخل السودان ، واشترك الثلاثة فى اجتماع المائدة المستديرة فى مارس عام ١٩٦٥ بالخرطوم . وهو المؤتمر الذى مهـد لوقف النزاع المسلح فى الجنوب وخرجت منه لجنة الاثنى عشر والتى ضمت حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الشعب والاخوان المسلمين والحزب الشيوعى السودانى وجبهة الجنوب وحزب سانو جناح ولم دينج ، ثم عقدت الأحزاب السودانيه بعـد ذلك مؤتمرا للنظر فى تنفيذ قرارات المائدة المستديرة ، وفى هـذه المؤتمرات اتضحت الأبعاد السياسية لكل حزب ، فجبهة الجنوب تطالب بالاستفتاء لتحقيق الوحـدة مع الشمال ، وجاء فى بيانها « نحن لا نملك الحرية لاختيار شكل الحكم فى الجنوب او تحـديد العلاقة بين الشمال والجنوب الا باستفتاء شعبى يقرر اما انفصال الجنوب عن الشمال أو وحـدة الشمال والجنوب او تحقيق الوحـده الفيدرالية ، وقـد اتضح أن الجبهة تمارس عملها باسلوب تكتيكى فى الوقت الذى حدد « أجرية جاريك » موقفه واضحا بانفصال الجنوب عن الشمال ، واختار وليم دينج فكرة تكوين حكومة فيدرالية » .

لقـد فتحت ثورة أكتوبر البـاب أمام الجنوبيين لتكوين الأحزاب والتعبير عن ارادتهم السياسية .

وفى عام ١٩٦٧ دخل « جوردون مونات » تجربة جديدة لأول مرة — وهو نائب « كليمنت أمبورو » فى جبهة الجنوب — حيث قام بجولة فى دول شرقى أفريقيا : كينيا واثيوبيا وأوغندا ، وفى هذه الجولة التقى بالعديد من الجنوبيين المتنافرين قبليا ، ولاحظ أن هناك خلافات كثيرة فيما بينهم فقرر ألا يعود الى السودان ويعمل على توحيد هذه الجماعات داعيا الى الاستمرار فى الحرب ، وأنشأ تنظيما عسكريا وشكل حكومة فى المنفى ، حكومة النيل الانتقالية وأصبح لـه ورزاء ، كما شكل حكومة فى الاقاليم الجنوبية ، ومن هؤلاء « ديفيد كوك » الذى عينه وزيرا للدفاع و « دانيال كوت » للادارة •

نجحت هذه الجماعات فى أن تتوحد فيما بينها وشكلوا « أنيانيا » التى قادت العمل العسكرى فى الجنوب قبل اتفاقية أديس أبابا فى عام ١٩٧٢ ، استمرت هذه الحكومة لمدة عام حيث قضى عليها جوزيف لاجو الذى كان قائدا لحركة أنيانيا ، وأسقط الحكومة وألغى نشاط الأحزاب وهرب « جوردون مونات » الى زائير بعد أن أقاله لاجو ، وعمل « جوزيف لاجو » على تطوير سلاحه بالتعاون مع دول أجنبية •

عندما جاء جعفر نميرى الى الحكم عام ١٩٦٩ أوقف نشاط كافة الأحزاب ، وأصبح الوضع متشابها فى الشمال والجنوب ، فالشمال يحكم عسكريا ، والجنوب يحكم عسكريا ، وقد ساعد هذا الوضع على انجاح اتفاقية عام ١٩٧٢ المعروفة باتفاقية أديس أبابا . وقد رفض « جوردون مونات » هذه الاتفاقية ، وظل معارضا للاوضاع كلها سواء حكومات الجنوب أو حكومة نميرى •

استمر السودان ستة عشر عاما يحكم بنظام الحزب الواحد فى فترة جعفر نميرى وهو حزب « الاتحاد الاشتراكى » ثم سقط هذا النظام فى أبريل عام ١٩٨٥ واستردت السودان عافيتها السياسية وعادت الأحزاب

الى الحياة من جديد ، وأعيد تشكيل الأحزاب الجنوبية فتشكل التجمع السياسى لجنوب السودان برئاسة « صمويل أرو » وينضم الى التجمع عدد من الأعضاء السابقين سواء فى جبهة الجنوب ومن حزب سانو . وقد انشق من التجمع السياسى أندرو ويو بعد خلاف بينه وبين صمويل أرو وعاد الى حزب سانو ليكون رئيسا له ، وبذلك عاد حزب سانو بثوب جديد بعد الانتفاضة التسعبية فى أبريل عام ١٩٨٥ ، وأصبحت خريطة الأحزاب الجنوبية تتمثل فى ستة أحزاب هى التجمع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل أرو ، وحزب سانو بقيادة أندرو ويو ، وحزب الشعب التقدمى يتزعمه البابا سرور وهو حزب ينفرد عن الحزبين السابقين بأنه حزب اقليمى يعبر عن السياسات والاتجاهات فى اقليم الاستوائية وهى اتجاهات تدعو الى جعل الأقاليم الجنوبية ثلاثة أقاليم بدلا من دمجها فى اقليم واحد ، ويشارك الحزب فى الجمعية التأسيسية بعدد قليل من الأعضاء ، ثم يأتى حزب « سابكو » وهو اختصار لاسم الحزب السودانى الافريقى ، ويتزعمه موريس لاوبا وهو أيضا ينتمى الى اقليم الاستوائية وله عدد من الأعضاء فى الجمعية التأسيسية ، ومنه اختير الدكتور باسيفيكو لادو لوليك عضوا بمجلس رأس الدولة ، ويأتى حزب ساك ـ أى المؤتمر السودانى الافريقى ـ معبرا عن التيار اليسارى والمثقفين وسط الجنوبيين الذين يرفضون الانقياد للسياسيين التقليديين القدامى ، ويوجهون لهم الانتقادات بأنهم يبحثون دائما عن المناصب ، ورأس هذا الحزب الدكتور والتر كونجوك وهو أستاذ بجامعة الخرطوم وعين وزيرا للعمل فى حكومة الصادق المهدى الأولى بعد فترة الحكم الانتقالى ثم استقال احتجاجا على سياسة الحكومة فى الجنوب ، وقد خرج من هذا الحزب اثنان انضما الى حركة جون جارانج المعروفة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان .

يأتى بعد ذلك الحزب الفيدرالى ويرأسه جونسوادى وال وهو يضم مجموعة من الجنوبيين الذين لم يكن لديهم اتجاهات حزبية من قبل ،

ويدعو الحزب الى تحقيق نظام الحكم الفيدرالى للجنوب وله أعضاء فى الجمعية التأسيسية ووزير فى الوزارة القومية .

ثم تأتى أحزاب مبعثرة أخرى مثل حزب السلام برئاسة رمضان تسول وهو حزب يؤمن بالارتباط بالاسلام والدول العربية . وحزب تحرير السودان ويرأسه ابراهيم الطويل وليس له أعضاء أو مكاتب ويكتفى باصدار البيانات التى تحمل توقيع رئيسه ، وهو عمل سياسى فردى تم لارضاء اتجاهات غير سودانية ، وحزب العمل القومى برئاسة كون جوت أتوت . وهذه الأحزاب الصغيرة ليست لها فاعلية الا اصدار البيانات بين وقت وآخر ، وليس لها ممثلون فى الجمعية التأسيسية أو الحكومة .

مما تقدم يتضح أن الأحزاب السياسية فى جنوب السودان كانت فى نشأتها مواكبة للكفاح الوطنى من أجل الاستقلال . وكان لقاء الأحزاب السودانية الشمالية مع قادة الثورة المصرية عام ١٩٥٣ دافعا للسياسيين الجنوبيين فى تشكيل أحزاب تعبر عن آرائهم وأفكارهم . وبمقارنه تشكيل الأحزاب السياسية فى جنوب السودان حيث يتعمق الشعور بالافريقية نلاحظ أن تكوين الأحزاب فى جنوب السودان لم تنشأ على يد السلاطين أو أبنائهم كما حدث فى غرب أفريقيا مثل غانا ونيجيريا حيث أدت الحركة السياسية فى هذه البلاد الى استمرارية سلطات السلاطين المخولة فى القبائل. فقد بدأت الأحزاب فى الجنوب السودانى على يد الطبقة المثقفة . وكان رؤساء الأحزاب قبل الاستقلال وبعده من المتعلمين . أما التأثير القبلى فقد جاء على أساس الوزن السكانى للقبائل حيث تعتبر قبيلة الدنكا أكبر القبائل عددا وبعدها النوير والشيلوك ، والزاندى وباريا فى الاستوائية ويمكن أن يتواجد فى حزب واحد أعضاء من قبائل مختلفة ويبقى الوزن السكانى غالبا على هذه الأحزاب حيث ينتشر أهل الدنكا فى أحزاب متعددة لكثرتهم مثلهم فى ذلك مثل أهل النوير . ويرتبط اسم القبيلة أيضا بالمنطقة.

هناك شخصيات سياسية متعددة جنوبيه ساهمت فى تشكيل الأحزاب

السياسية ، ويعتبر الأب « ساتورينو لوهورى » أول من كون مكتب حزب سانو عام ١٩٦١ وكان راعيا دبنيا للحزب ومات عام ١٩٦٧ فى أوغندا ، أما « سانتينودنج » فهو أول وزير جنوبى فى الحكومة القومية بعد الاستقلال وكان وزيرا للثروة الحيوانية أما عن وليم دنج فيرجع له الفضل فى ظهور حزب سانو كقوة سياسية تضم المثقفين الجنوبيين من طلبة تلقوا دراساتهم فى الجامعات الأوربية ونجحوا فى استقطاب الجنوبيين الموجودين فى الدول المجاورة قبل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ .

لقد ساهمت مؤسسات أجنبية فى النزاعات بين الشمال والجنوب ، وارتدت هذه المؤسسات ثوب الدين وتقديم العون للاجئين ، وبلغ عددها ١٥ مؤسسة هى على النحو التالى :

* المنظمة البروتستينية .
* الوكالة الكاتوليكية للمساعدات .
* المجلس العالمى للكنائس .
* مؤسسة كاريناس الدولية الفرنسية .
* رابطة كنائس السودان .
* مجلس الكنائس فى أديس أبابا .
* كنيسة الأبناء الفيرونيين الايطالية .
* جماعة الاكسيون ميدكو الألمانية الغربية .
* جمعية مساعدة أفريقيا الألمانية الغربية .
* لجنة الانقاذ الدولية بلندن .
* اللجنة الدوليه الجامعية لتبادل الصداقة بهولندا .
* جماعة اليسوعيين البلجيكية .
* الهيئة العالمية لخدمة الجامعات بجنيف .
* مجلس المهاجرين الدانمركى .
* مجلس المهاجرين النرويجى .

كانت أهداف هــذه المؤسسات زرع بذور الشقاق وايغار صــدور الجنوبيين واستنزاف أكبر جزء من موازنة الحكومة السودانية لتنفق على العمل العسكرى بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضعاف التضامن بين السودان والدول الافريقية عن طريق الاحتكاك والصدام على الحدود ، والحيلولة دون اللجوء الى اتجاه عربى فى الجنوب •

لقــد بدأ دخول النفوذ الأجنبى المناطق الجنوبية فى السودان منــذ منتصف القرن التاسع عشر ، والواقع ان دراسة جنوب السودان يمكن ان نبدأ منذ عام ١٨٢٠ لأنه لا توجــد دراسات شافية عن أحوال السكن فى الجنوب قبل هــذا العام ، وهــو عام حملة محمد على الى جنوب السودان لكشف منابع النيل ، بيد أن الدلائل تشير الى أن بعض قبائل الجنوب مثل الشلك فى أعالى النيل ارتبطت بهــذه المنطقة منذ سنوات ما قبل الميلاد ، حيث كانت هــذه القبائل جزءا من مملكة كوش (٧٥٠ ــ ٣٠٠ قبل الميلاد). وقد أثبت الباحث ويوبيتى عندما زار سنار عام ٥٢٢ م ان مملكة الفــونج تضم العنصر الزنجى ، وهو العنصر الذى تنتمى اليه قبائل الجنوب ، وكانت بحر الغزال والاستوائية تعيش فى اطار تلك المملكة • وانتشرت فى ذلك العهد قبائل الزاندى والدينكا ؛ ثم سقطت هــذه المملكة مع دخول حملة محمد على عام ١٨٢٠ • وهــذا العام يعــد أساسا فى العلاقة بين الشمال والجنوب ، حيث أصبح السودان شماله وجنوبه جزءا من امبراطورية محمد على التى امتدت حتى بحيرة فيكتوريا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الباب الى الجنوب مفتوحا للمكتشفين والتجار ، وبعــد أن تم اكتشاف منابع النيل والحصول على معلومات عن جنوب السودان عام ١٨٣٨ قرر محمد على ارسال بعثة استكشافية برئاسة مندوب عن السلطان سليم التى وصلت عام ١٨٤٠ . ووصلت البعثة التالية الى منطقة ريجان جنوب جوبا ، وفى عام ١٨٥٠ تدفق المكتشفون الأجانب أمثال اندروميلى الانجليزى ، وبابارد تايلور أول زائر أمريكى ، ثم أنشأت بريطانيا مكتبا لها عام ١٨٥٦ سمى المكتب الأجنبى البريطانى لاكتشاف شرق أفريقيا ، ثم توالى المكتشفون مثل سبيك وجرانت

وببكي • وقــد أدت زيارات هؤلاء الأوروبيين الى نشر الدين المسيحى ، وفى نفس الوقت بدأت معهم تجارة الرقيق والعاج التى استمرت سنوات طويلة حاربها الاسلام والمسيحية ، ومما يجب ذكــره أن التجارة بدأت محلية ، وكانت سببا لاندلاع الحروب بين القبائل ، وذكر جراى وندرسون أن القبائل الأقوى التى تغير على القبائل الأضعف هى التى كانت تقــوم بعملية البيع للتجار الاوربيين وغير الاوروبيين ، وقــد منع خــديوى مصر تجارة الرقيق فى الفترة من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٩ حيث كانت هــــذه السنوات سنوات الحرب بين الحكومه وتجار الرقيق •

وساعدت محاربة تجار الرقيق على نشر الدين الاسلامى ، وارتدى من دخل الاسلام الملابس العربية ، واكتسب العادات والأسماء العربية ، الا ان ذلك شجع الغربيين على نشر الدين المسيحى ، وبدأ نشاط البعثات التبشيرية ، وافتتحت اول مدرسة للكاثوليك عام ١١٥٠ ، وبعــدها فى عام ١٨٦٢ انشئت مدرسة اخرى فى كاكا بالمنطقــه الاستوائية ، ثم تزايدت أعــداد البعثات التبشيرية بعــد أن أصــبح الجنرال جوردون حاكمــا للاستوائية الذى عينه خــديوى مصر ، وكتب للكنيسة فى انجلترا عــام ١٨٧١ يدعوها للعمل فى جنوب السودان ، وقــد أدت هزيمة الثورة المهدية على يد الانجليز عام ١٨٩٨ فى معركة أم درمان الى سقوط الجنوب فى يد الاوروبيين ، وأصبح سوقا رائجا للتجارة ونشر الدين المسيحى ، وظهرت الأطماع الدولية تجاه السودان كله شماله وجنــوبه ، ويسجل التاريخ الحــديث مقاومة القبائل للغزو الأجنبى • وكانت قبيلة النوير فى مقدمه هــذه القبائل عام ١٩٠٢ ومثلها قبيلة الدينكا وأنواك واللاتوكا وتابوسا والدادنجا باقليم الاستوائية ، وظلت هــذه المقاومة حتى عام ١٩٣٠ عندما أمكن للاحتلال أن يسيطر على هــذه القبائل ، وقــد انتعشت تجارة الرقيق بتشجيع من الاوروبيين وبلغ عدد ضحايا هــذه التجارة ٧٣٦ ألف شخص فى الفترة من ١٩٠٥ ـــ ١٩٢٣ بتشجيع من القوى الأوربية لاثارة كراهيــة الجنوبيين للعرب الذين شارك عــدد منهم فى هــذه التجارة ، حتى اذا

أخضع الاحتلال القبائل عام ١٩٣٠ شن الاحتلال البريطانى حملة على تجارة الرقيق وطاردوا المتاجرين بها وراحوا يثيرون الحملات المضادة على العرب حتى صدقهم الجنوبيون بأن العرب هم الذين تاجروا فى أبنائهم •

● **مشـــكلات التكامل القـــومى :**

تشغل السودان ــ وهى أكبر دولة أفريقية (حـــوالى مليون ميل مربع) ــ موقعا فريدا بين العالمين العربى والافريقى •

وتفصل السودان بين افريقيا المسلمة وغير المسلمه وبين المساحات الناطقة بالعربية وبقية القاره ، وهى ذات حـــدود مشتركه مـــع تماني دول أفريقية ــ مصر فى الشمال ، واثيوبيا فى الشرق ، واوغندا وكينيـــا وزائير فى الجنوب ، وجمهوريه أفريقيا الوســـطى فى الجنوب العربى ، وتشاد فى الغرب ، وليبيا فى الشمال الغربى ، ان هـــذا الموقع بما يتضمنه من حـــدود ثقافية واستراتيجية يتقاطع مع وحـــدات وتنيه ولغوية ذات دلالة ، والتى تعتبر مصادر هامة فى تحـــديد هوية السودان •

وقـــد نظر الدارسون السودانيون ــ سواء من الشمال أو الجنوب ــ الى السمة الأفرو ــ عربية الفريدة للسودان من زوايا مختلفة •

فقـــد رأى البعض من زاوية جنوبية أن السودان بلـــد متنوع فى وضعه البيئى والطبيعى وفى التجمعات الوثنية والعنصرية واختلاف اساليب الحياه والعلاقات الأيدلوجية والديانات المتنافسة ، ويعتبر السودانيون الشماليون أنفسهم عربا ، ويعتبر السودانيون الجنوبيون أنفسهم أفارقة ، هـــذا الشقاق الأفرو ــ عربى الحـــــاد ينفى فكرة السودان الواحـــد والشـــعب الواحـــد •

أما الشماليون فيؤكدون أن الأغلبية العظمى من الشماليين يشعرون أنهم عرب وأفارقة على حـــد سواء دون أى احساس بتناقض أو توتر ،

« ان حقيقة أنهم عرب ومسلمون ــ على نحو سائد ــ انما تميزهم عــن مواطنيهم الجنوبيين والذين هم غالبــا من الوثنيين ، والى حــد ما اما مسلمين أو مسيحيين الا أن هــذا لا يعنى أنهم ليسوا أفارقة .

وحيث أن السودان ــ شماله وجنــوبه ــ هــو الاقليم الوحيد فى القارة ، بل فى العالم الذى لا تتمثل فيه الاختلافات الافريقيه العنصرية والطبيعية والثقافية كــكل فحسب بل يشكل وحــدة متآلفــة فريدة من نوعها فانه يمكن أن نصف شمال السودان وجنوبه بأنه الاقليم الذى يشكل مثالا واضحا لأفريقيا كــكل أكثر من أى بلد أو اقليم آخر » .

وينظر البعض الى التأكيد على الثنائية العنصرية والثقافية للسودان وعلى العــروبة فى الشمال على أنه لا جــدوى منها ، ان تاريخ السودان يشير الى أنه حين تتصارع القوى وتزول تهديدات الاستيعاب الأحمق عن طريق اللامركزيه وحين يتم ضمان حرية العلاقات الاجتماعية فان رمــوز الهويه تقبل أو ترفض على أساس قيمتها الذاتية وقــوتها الجــديدة . وينحــدر شعب الجزء الشمالى فى السودان من أصول حامية سامية من موجات متتابعة من الهجرات العربيه والتى تركت عناصر هامه للهــوية الثقافيه العربية الاسلامية لدى جماعات وثنية مميزه فى كــل الشمال . وينتمى شعب الجنوب الى ثلاث جماعات عرقيــه النيليين ، والحاميين النيليين . كل من هــذه الجماعات ينقسم الى عــدة جماعات فرعيه ، فكثير من القبائل الجنوبية جاءت فى هجرات قــديمة من جنوب وشرق غــرب الاقليم ، بعضهم عاش دائما فى المنطقة ، والآخرون جاءوا نتاج انصهار هــذه الجماعات الرئيسية .

ورغم أنه يمكن تتبع تاريخ السودان القــديم فى القــرن الثالث والثانى قبل الميلاد الا أن تاريخه الحــديث كوحــدة سياسية بدأ مــع التغلغل المصرى والأوربى فى أوائل القرن التاسع عشر .

لقـــد استفز الاحتلال المصرى العثمانى (١٨٢١ ـــ ١٨٨٥) المقاومة السودانية ، وأدى فى النهاية الى احياء دينى قومى تحت قيادة محمـــد أحمد المهدى ، والذى بلغ ذروته عند اعادة بناء السودان المستقل سياسيا، ورغم أن حصاد المهدية ـــ كحركة دينية وسياسية ـــ يتمثل فى دورها الهام فى تطوير السياسة السودانية ، الا أن الدولة المهـــدية نفسها لم تعش طويلا ، وقد هزم خليفة المهـــدى الخليفة عبـــد الله عام ١٨٩٨ ـــ على يد القوات المشتركة لمصر وبريطانيا ، ان اعادة الاستيلاء على السودان جعلها خاضعة لمـــا سمى « بالحكم الثنائى المصرى البريطانى » ذلك الذى كان شيئا مستحدثا فى القانون الدولى •

وحيث ان مصر ذاتها كانت محمية بريطانية فان السلطة الفعلية فى السودان كانت فى يد بريطانيا ، وكانت الطبيعة السياسية والادارية لهـــذا القانون الثنائى ظاهرية من أجـــل التأثير على اتجاه وتوزيع السلطة فى السودان وهو يتجه نحـــو الاستقلال •

وقـــد أصبح الأنصار ـــ اتباع المهدية ـــ أكثر تماثلا مع التحرك من أجل سودان مستقل يرتبط ببريطانيا وذلك من أجل الحد من نواجد النفوذ المصرى ، وأصبحت الطائفة الدينية المنافسة وهى « الختمية » أكثر تعاونا مع مصر تحت شعار وحـــدة وادى النيـــــل كوسيلة لمواجهة السيطرة البريطانية ، وقـــد تبع تكوين الأحزاب السياسية الكبرى نفس الخـــط الطائفى مع حزب الأمة الذى يمثل الأنصار وحزب الأشقاء والذى أصبح فيما بعـــد الحزب الوطنى الاتحادى والذى يدعمه الختمية •

وقـــد استغرق الأمر أكثر من عشرين عاما لتندلع المقاومة ضـــــد بريطانيا فى مختلف اجزاء البلاد خاصة فى الجنوب وجبال النوبة التى كانت تحت السيطرة القوية من جانب البريطانيين ، وبعد التهدئة اتبعت الادارة البريطانية السياسة التقليدية « فرق تسد » ، فبدلا من أن تحكم البلاد كأرض واحدة ، فقد أبقت على انقسام صارم بين شمال السودان وجنوبه•

وفى أوائل العشرينات تم وضع نظام الحكم غـــير المباشر ، وكان التأكيـــد على ســـلطة لامركزيه محديـــه فى أيدى زعمـــاء القبائل مـــع الأخـــذ فى الاعتبار تحييد ســـلطة الزعمـــاء الدينية وتقليل عـــدد النخبة المتعلمة الصـــغيرة ونفوذها •

لقـــد أعطت البيروقراطيه ـــ والتى تطورت مع الثلاثينيات الى نظام أكثر احكاما من الادارة الوطنيه ـــ الأولوية للحكم غير المباشر للحفـــاظ على القانون والنظام والوضـــع القائمـــين ، وليس للتنمية الاجتماعية والسياســـية •

ففى جنوب السودان أخـــذ الحكم غير المباشر بعدا اداريا للسياسة السودانيه والتى تم تقـــديمها بصورة رسميه عام ١٩٢٢ من أجل بنـــاء سلسله من الوحـــدات القبليه والعرقية شبه المستقلة عن طريق تشـــجيع الوعى القبلى ، وكان هـــذا يعنى العزل الفعـــال للجنوب عن التيارات الشمالية ، الأمر الذى جعله يبدو للشمال كتكريس واثارة للخلافات الدينية والتاريخية ، واعاقة عملية التكامل المورونة فى الاتجاه الطبيعى لبناء الأمة•

وقـــد استبعد الشماليون من الجنوب ، وفرضت قيود على حركة الجنوبيين الى الشمال وتم تقييد الميل الى التعريب والأسلمة فى الجنوب، بينما أطلقت أيدى البعثات الامريكية والأوروبية ، الأمر الذى مكنها من أن تقوم بعملية تبشير محـــدودة فى الاقليم •

وطبقا لبعض المؤرخين الرواد عن السودان « لقـــد أدت السياسة الجنوبية الى فصل متعاظم للجنوب ، والى تكريس الاقليمية داخل هـــذا الجزء من البلاد » حيث أن هـــدف السياسة فى الشمال كان يسير فى اتجاه وقف أو احباط الاتجاهات التى تسير نحو التجانس •

وبعـــد نهاية الحرب العالمية الثانية ، قامت السياسة البريطانية بتغيير

كامل ومفاجيء ، وبدات تتجه نحو التكامل بين الشمال والجنوب • ويمكن أن نرجع هـذا التغيير للضغوط القومية ، ولاعتبارات تتعلق بالامبراطورية البريطانية فيما يتعلق بالسلطة الاستعماريه الآخـذه فى الضعف ، والى الحقيقة المرتبطة بها ، وهى أنه لا يوجـد بديل يمكن الأخـذ به اذا كان يجب المضى لاعـداد من نوع ما للسودان من اجل الحكم الذاتى ، الا أن الأضرار التى لحقت بالبلاد لم يكن من السهل معالجتهـا فالاختلاف بين الجنوبيين والشماليين كانت حقيقـه ، تلك الاختـلافات التى كادت تطغى على حقيقة أنه لا توجـد جماعة واحـدة متجانسة فى داخلها فيما يتعلق بالنواحى الثقافية والأثنية ، وقـد كشفت المستويات غير المتساوية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا الاقليمين حد فى الجنوب من سيطرة الشمال ، هـذا بالاضافه الى اتجاه اللامبالاه ، وأحيانا التعالى من جانب الاحزاب السياسية التقليدية التى ظهرت فى الشمال •

وقـد تفجر الخوف والشك والكراهيه المضمرة بشـكل علنى فى مناسبة الاستقلال حينما تمردت القوات الجنوبيه فى اغسطس عام ١٩٥٥، ذلك التمرد الذى نتج عنه خسائر كبيرة فى الارواح لدى الجانبيين ، وانتشر عـدم الاستقرار فى كل الجنوب ، ورغم أنه انتهى فى النهاية وساد بعـده النظام الا أنه قـد ميز مقـدم الاستقلال الذى تحقق رسميا فى اول أيام عام ١٩٥٦ وكان محفـوفا بالمخاطر •

وقـد اتسمت المرحلة الأولى بعـد الاستقلال بتكثيف التنافس الطائفى والانقسام السياسى بين الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادى) وفى داخلهما • وفشل النظام البرلمـانى المستزرع على شاكلة نظيره الغربى فى أن يأخـذ فى الاعتبار حقائق الحياة السياسية فى السودان على المستوى القومى والمحلى ، وتم طبع وظائف التمثيل والمشاركة والتعليم فى الحكومة بطابع السياسة الطائفية للنخبة التقليدية • وتمثل الفشل الأعظم فى منطقة الجنوب ، اذ أن عـدم المبالاة بالطموحات والمظالم الاقليمية سواء عن طريق الاهمال أو المناورة قـد خلق موقفا متفجرا لا هوادة فيه •

لقـــد كان المطلب الجنوبى بخلق وضع خاص للجنوب مطلبا معقولا، وكان من الممكن أن يحظى ببعض الأسس المقبولة التى تساعد فى التوصل الى تسويه مشتركة ، الا أن أيا من الحزبين الكبيرين لم يكن يستطيع أن يسمو فوق مصالحه الطائفية من اجل ان يتعايش مع المحتوى القـــومى لقضية الجنوب ، هـــذا بالاضافة الى ان الساسة الجنوبيين انفسهم لم يبينوا أنهم أقل اهتماما باتباع الطموح الشخصى والمصالح القبلية ، أن سلوك الشماليين — أو بمعنى أدق — عجزهم بدا وكأنه يهـــدف بالأساس الى حرمان الجنوبيين من أى نصيب فعلى فى ادارة البلاد •

وفى نوفمبر عام ١٩٥٨ تدخل النظام العسكرى (تحت قيادة الفريق ابراهيم عبود) ووضع حـــدا للوجود غير المستقر والقـــلق للحكومة البرلـــانية •

وقـــد بحث النظام العسكرى أشكالا مختلفة من أجل حل المشكلة المحـــدقة بالبلاد ، وطبق فى الجنوب برنامجا عـــدوانيا للاسلمة والتعريب، وكانت النتيجة زيادة الاغتراب لدى الجنوبيين تجاه النظام وتجاه الاسلام وتجاه الشمال ، وكما قال هولت ودالى : ان تلك السياسة والتى وضعت أسسها فى الأيام الأولى للحكم الثنائى والتى ربما ساعدت على توســيع السمة القومية بدت — تحت الحكم العسكرى — وكأنها تهـــدف الى قمع الهوية الجنوبية الوليدة رغم أنها لم تتبلور بعـــد •

وقـــد وضع بتشولد هـــذه السياسات فى سياقها التاريخى والثقافى عن طريق اختبار المقـــدمات المنطقية فى تفكير النخبة العسكرية : « لقـــد كان الاسلام واللغة العربية هما — فى الواقع — العامل الحافز على خلق ثقافة متكاملة — وان لم تكن متجانسة — من العـــديد من القبائل الأثنية فى الشمال ، ان الاعتقاد بأن هـــذه الصيغة ذاتهـــا قابلة للتطبيق على الجنوب ليس شيئا غريبا وان كان ساذجا نوعا ما » •

الا أن هـــذه السياسات ـــ ومهما بدت من وجهة نظر اللجنـــــة العسكرية حسنة النية ـــ فانها قـــد أثبتت أنها كانت عديمة الفائدة كليا .

وقـــد لجأ النظام العسكرى الى الشكل السياسى البسيط الذى يتمثل فى محاولة حـــل مشكلة الجنوب عن طريق القوة بعـــد أن اصيب باحبـــاط نتيجة عجزه عن الوصول الى السيطرة على مشكلة التكامل القومى المعقدة وعـــدم الرضا المتزايد فى البلاد ، وكانت النتيجة هى وضع البلاد فى حلقة مفرغة من العنف المتصاعد .

وتطورت المقاومه الجنوبيه ، ففى عام ١٩٦٢ تشكلت حركة سياسيه فى المنفى والتى عرفت باسم سانو ، وجيش حرب عصابات « الانيانيا » وهى الجناح العسكرى لسانو والذى بدأ العمل فى جنوب السودان فى عـــام ١٩٦٣ .

وأصبح المتمردون يحاربون علنا من أجل الانفصال فضاعفت الحكومة ـــ نتيجة ذلك ـــ عملياتها العسكرية المتزايدة فى الجنوب . وفى عام ١٩٦٤ هرب حوالى ٣٠٠ ألف لاجىء جنوبى الى أوغندا وزائير وأثيوبيا وجمهورية أفريقيـــا الوســـطى .

لقـــد عجل تعقيد مشكلة الجنوب بسقوط النظام ، وعبر الرأى العام فى الشمال عن استيائه لسياسه الحكومه فى الجنوب ، وخرجت فرق البحث فى جامعة الخرطوم بنتائج مؤداها « أنه لا يمكن ايجاد حـــل مع استمرار العسكريين فى الحكم » وأدت المواجهة العنيفة بين الطـــلاب والقـــوات الحكومية فى أكتوبر عام ١٩٦٤ الى اندلاع انتفاضة شعبية موحدة أطاحت بالنظام العسكرى فى خلال أسبوع واحـــد ، وقـــد بدأت الحكومة المدنية الانتقالية ـــ فور تسلمها السلطة عقب ثورة أكتوبر ـــ بالغاء السياسات القمعية للنظام العسكرى ، وبدأت تخطو نحو المصالحة مـــع الجنوب

فأصدرت عفوا عاما ، بل ودعت الزعماء الجنوبيين المنفيين للمشاركة فى الاعــداد لوقف اطلاق النار والبدء فى المفاوضات •

وفى مارس عام ١٩٦٥ دعت الحكومة الجــديدة الى مؤتمر المــائدة المستديرة فى الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، وقــد شاركت فى هــذا المؤتمر معظم الأحزاب السياسية الكبيرة الشمالية والجنوبية ، وقد شمل النقاش الخطط المختلفة التى تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج الحكومة المحلية ، الا أنهم لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق حول أى منها ، فقد عارضت الأحزاب السياسية الشمالية حق تقرير المصير على أساس أنه ما من جزء أو جماعة فى البلاد لهــا الحق المطلق فى أن تقرر مصيرها بالانفصــــال •

وقــد نظر الى الفيدرالية على أنها مرفوضــة من منطلق الموارد القومية والبشرية ، وأيضا باعتبارها تشجع تزايد المحلية ، وقــد وافقت الأحزاب الشمالية على حكومة اقليمية •

أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت ما بين مؤيد لحــق تقرير المصير ومؤيد لشكل من أشكال الوحــدة الاختيارية • ورغم أن ممثــلى الشــمال والجنوب كانوا قــد اتفقوا — عاقــدين العزم — على استبعاد كل من الانفصال وبقاء الوضع القائم الا أنهم لم يتفقوا على أى شىء آخر •

ان الفشل فى التوصل الى اتفاقية لم يكن حتميا ، ففى عام ١٩٦٦ انتهت اللجنة — والتى كان قوامها اثنى عشر رجلا والتى شكلها المؤتمر من أجل استكمال البحث للتوصل الى تسوية — الى مقترحات بحكم ذاتى للجنوب يشبه الى حــد كبير ما تقرر فيما بعــد فى اتفاقيــة أديس أبابا عــام ١٩٧٢ •

الا أن الصورة العسكرية والسياسية فى عام ١٩٦٥ كانت مختلفة ،

ولم تكن التطورات والأوضاع داخل السودان ومن حولها ملائمة لتسوية سليمة •

وذهبت بالتالى المبادرة الى أنصار الحل العسكرى •

لقد انقسم الزعماء الجنوبيون بحدة حول شكل التسوية ، الأمر الذى أدى الى فشلهم فى تقديم أرضية مشتركة ، وفى نفس الوقت فان قوات الانيانيا — والتى لم يتم اشتراكها مباشرة فى المفاوضات — كانت تعمل على استغلال استرخاء الاجراءات الأمنية والايقاف المؤقت للعمليات العسكرية فى الجنوب •

لقد كان يجب أن تكون المعركة الحقيقية على الأرض فى الجنوب ، وليس فى قاعة الاجتماعات داخل المؤتمر ، حيث أنه بتزايد قوة الأنيانيا انحسر تأثير الساسة الجنوبيين الأكثر اعتدالا •

وكانت هناك أحداث مماثلة فى الشمال — بأشكال مختلفة ولأسباب مختلفة — الا أنها فى النهاية أدت الى اتخاذ سياسة متشددة ، فالسياسة الخارجية الرادكالية التى اتبعتها الحكومة الانتقالية لم تؤد فقط الى تقويض النهج الليبرالى ازاء مشكلة الجنوب ، بل كانت أيضا — ودون قصد من جانب الحكومة — فى صالح كل من الأنيانيا وزعماء الأحزاب الشمالية الكبرى ، فالتأييد من جانب حكومة الخرطوم ذات التوجه الراديكالى الى حركات التحرير الأفريقية — وفى بعض الأحيان الحركات الانفصالية قد أفزع النظم المحافظة فى الدول المجاورة ، فكل من حكومة أثيوبيا والكونغو (زائير) وتشاد لهما مشكلات تتعلق بتكامل الاقليات الأمر الذى جعل رد فعل هذه الحكومات — على ما اعتبرته دعما ايجابيا من جانب السودان للجماعات المناوئة فى بلادها — هو تقديم المساعدة العلنية للانيانيا •

بالاضافة الى ذلك ، فان حكومة الخرطوم الراديكالية ، المحاصرة من الخارج — كما أوضحنا — كانت تواجه أيضا هجوما من الداخل •

فقد قامت الأحزاب السياسيه التقليدية والتى غضبت لاستبعادها النسبى من السلطة والتى استاءت للاتجاه اليسارى للحكومة — بمحاولة ناجحة لاستعادة هيمنتها على السلطة السياسية فى البلاد •

وفى مواجهة تلك التحـديات الداخلية والخارجية ، انحسر بسرعة نفوذ العناصر اليسارية ، وفى أعقاب انتخابات أبريل عام ١٩٦٥ ، عادت الى السلطة حكومة ائتلافية تحت زعامة محمد أحمد محجوب — زعيم حزب الأمة — والذى أعاد فورا تطبيق سياسة متشددة فى التعامل مع مشكلة الجنـــوب •

وفى الواقع فان عودة السياسه الحزبية قد أحيا من جديد الانقسامات الطائفية والأيديولوجية والاقليمية القـديمة والتى أصبحت أكثر حـدة واتساعا من أى وقت مضى ، فحيث ان الأحزاب أصبحت منشغلة بالمناورة من أجل الوصول لمواقع سياسية ، فانها لم تعـد تملك القوة ولا الرغبة فى التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور فى الجنوب ، ذلك الوضع الـذى عادت تصفه من جديد بشىء من التبسيط بأنه مجرد مشكلة أمنية يكمن حلها فى يد القـوة العسكرية • ومن ثم فقد ظلت مشكلة الجنوب بلا حل، بل ظلت محاولات ايجاد دستور دائم وفعال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق على حـده •

ونتج عن كل ما سبق ان وقعت السودان مرة أخرى تحت الحكم العسكرى للمرة الثانية منذ الاستقلال •

ففى مايو عام ١٩٦٩ ، قام بعض الضـباط الراديكاليين الشبان تحت زعامه جعفر نميرى بانقلاب عسكرى واستولوا على السلطة من الحكومة المدنية ، وقـد شارك الضـباط الراديكاليون بعض الجماعات اليسارية والقومية والتى — وبتطلعها للاشتراكية العربية والافريقية — كانت تسعى الى سياسة تحول اقتصادى وسياسى فى السودان ، وقـد اعترف النظام

الجـديد بالاختلافات الثقافية والأثنية الموجودة فى السودان ، بل وطرح حـلا سياسيا قائما على الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب •

ولم تكن هناك استجابة مباشرة من جانب الزعمـاء المعارضين فى الجنوب بسبب الشك وعـدم الثقـة من جانب ، وبسبب أن الحركات الجنوبية المتعـددة كانت لا تزال مختلفه فيما بينها حول منهج حل القضية من جانب آخر •

فى الواقع لقـد كان الزعماء الشماليون والجنوبيون على حـد سواء يواجهون صراعات داخليـه على السلطه ، فانشغلوا بدعم سلطتهم داخـل حركاتهم ، وقـد نجح نميرى مع حلول عام ١٩٧٠ أن يقضى على المقاومة المسلحة من جانب الأحزاب التقليديه واليمينيه وخاصة الأنصار ، وبعـد احباط محاولة انقلاب عسكرى شيوعى فى يوليو عام ١٩٧١ ، انقلب نميرى على حلفائه اليساريين وأبعـدهم عن الساحة السياسية ، فى نفس الوقت تقريبا كان جوزيف لاجـو زعيم الأنيانيا يسعى الى ضم الفرق الجنوبية المختلفة تحت زعامته • فى عام ١٩٧١ نجح لاجـو فى اقامة أنيانيا موحدة وذات جنـاح سياسى جـديد هـو حركة تحرير جنـوب السودان تحت قيادته المباشرة • والتقت مصالح الزعيمين العسكريين بشكل غريب ، فنظام نميرى ـ وبعـد القضاء على التحـدى اليسارى واليمينى ـ لم يكـن يشعر بعـد بالأمان ، بل شعر أنه فى حاجة الى اقامة أساس للسلطة واقامة شرعيـة سـياسية •

فأعاد نميرى ـ بعـد انتخابه لرئاسة الجمهورية فى أكتوبر عام ١٩٧١ ـ الاتصال بقـادة الجنوب ، ذلك الاتصال الذى كان قـد بدأه اليساريون قبل فترة ، وبدأ يضغط من أجل ايجاد حل سياسى لمشكلة الجنوب ، من ناحية أخرى كان لاجـو معنيا بأن يحول دون أى محاولة تدخل جـديدة من جانب الساسة الجنوبيين ، وكان مهتما أيضا بوضع حـد للحرب بأفضل شكل ممكن بالنسبة للجنوب •

باختصار لقــد توصل الطرفان الى أن هــذا الصراع لانهــائى ، فالأنيانيا قــد جعلت الجنوب اقليما يصعب أن تحكمه الخرطوم ، بيــد أن الحصول على انفصال معترف به دوليا كان ضربا من المستحيل ، لــذا كانت الحكومة تطالب بالوحــدة وتعلن أن كل شىء قابل للتفاوض ، لقــد عمل على تسهيل هــذا التقارب بعض العوامل الخارجية ، فقد أدى موقف نميرى من اليساريين الى تشجيع مجلس الكنائس العالمى ونظام هيلاسلاسى على اتخاذ تحركات أكثر ايجابية فى محاولات التقريب بين الطرفين المتنازعين فى الســودان •

وتجــدر الاشارة هنا الى أن نجاح المفاوضات فى أديس أبابا كان سهلا ممكنا ، اذ أنه ما من قائد ســودانى من الذين شــاركوا فى تلك المفاوضات كان مقيدا بشدة بالاتجاهات المعارضة أو على الأقل كان يشعر بأنه عرضة للمحاسبة من جانب جماهيره •

لقــد تم انقاذ المفاوضات ، لان نميرى تحرك لمنع أى محاولة شمالية لتعبئة المعارضـــة لهــذه التسوية ، ولأن الزعيم الجنــوبى قرر أن يعمل لصالح الوحــدة الشاملة للسودان •

وقــد استنتج كاسفير : « اذا كانت الحالة السودانية هى الاستثناء من قاعدة أن الحرب الأهلية من المستحيل حلها عن طريق تسوية تفاوضية فانما الاستثناء الذى يثبت القاعــدة » •

● الاتفـــــــاق :

قــدمت اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حلا سلميا لأكثر مشـــكلات السودان تعقيدا ، ووضعت حــدا للحرب الأهلية التى استمرت ما يقرب من سبعة عشر عاما • وقــد أعلن الطرفان فى اعــلان رسمى مشترك : « أخــذا فى الاعتبار المحافظة على السلم والاستقرار كأولوية أولى ،

فقــد تم تحــديد اطار سياسى وادارى وقانونى يمكن من خلاله تحقيق المطامح الاقليمية ، ويمكن أن يحافظ على السيادة والمصالح القومية » •

وبناء على هــذه الاتفاقية صــدر قانون باسم « اتفاقية الحــكم الذاتى الاقليمى للمديريات الجنوبية عام ١٩٧٢ » •

وتم التصــديق عليهــا من جانب الطرفــين فى أديس آبابا فى ٢٧/٣/١٩٧٢ •

وطبقا للاتفاقية يصبح الجنوب اقليما خاضعا للحكم الذاتى يشمل ٣ مديريات — مديرية بحر الغزال ومديرية أعالى النيل والمديرية الاستوائيه — وقــد تم تقنين العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليمية بحيث يعطى للحكومة المركزية الحق فى السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياســة الخارجية والتجارة والتخطيط للاقتصاد القومى والنقل والاتصال ، بينما تكون الحكومة الاقليمية مسئولة عن حفظ النظام العام والأمن الداخلى والادارة والتنمية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية •

وقــد منحت الاتفاقية الاقليم الجنوبى جهازا تشريعيا (مجلس الشعب الاقليمى) وجهازا تنفيذيا (المجلس التنفيذى العالى) ومنحت الاتفاقيه مجلس الشعب الاقليمى — الذى ينتخب بالاقتراع السرى الحق فى مطالبة رئيس الجمهورية — بعــد الحصــــول على الموافقة بأغلبية الثلثين — أن يؤجل أو يسحب اى تشريع مركزى من شانه أن يضر بمصالح أو ثروات الجنوب ، كما أعطى المجلس الحق أن يطالب — بأغلبية ٣/٤ الأعضاء — بتنحية رئيس المجلس التنفيذى العالى أو أى عضو فى الجهاز التنفيذى الاقليمى ، وعلى الرئيس طبقا للقانون أن يقبل هــذه المطالب ، لقــد كان المجلس التنفيذى العالى مسئولا عن حكم الجنوب تحت رئاسة « رئيس تنفيذى » يتم اختياره من جانب مجلس الشعب الاقليمى ، ويتم تعيينه من جانب رئيس الجمهورية •

كما أعطت الاتفاقية الحكومة الجنوبية ميزانية مستقلة وعــوائد الضرائب الاقليمية ، بالاضــــافة الى اموال أخرى تحــددها الحكومة المركزية ، وتم تحــديد تمثيل الجنوبيين فى الجيش السودانى بنسبتهم الى عــدد السكان ، وقــد وضع استخدام القوات المسلحة الجنوبية تحــت سلطة رئيس الجمهورية لتمارس بناء على مشورة رئيس المجلس التنفيذى العــــالى •

وقــد اشترطت الاتفاقية : ــ « بينما تكون العربية هى اللغة الرسمية للسودان تكون الانجليزية هى اللغة الرئيسية لاقليم الجنوب » ويحتفظ الجنوب بتمثيله فى مجلس الشعب القومى على أساس الاقتراع العــام والتمثيــل النســبى •

وأكدت الاتفاقية على أنه يمكن تعــديل الاتفاقيات ــ فقط ــ بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القــومى ، وبموافقــة ثلثى مواطنى الجنوب فى استفتاء عام •

لقــد كان عامل الوقت هــو أول صعوبة واجهت تطبيق الاتفاقية ، وبالتحــديد كيفية تخطى الفترة ما بين وقف الأعمال العــدائية ، وبداية تطبيق أول قانون شــامل ، وماهية الآليات التى تجعل ذلك القانون ذا فاعليــــة •

وللتخلص من هــذه الصعوبات عقدت اتفاقيات انتقاليــة لادماج المقاتلين فى الأنيانيا فى قوات الجيش النظامى ، وتسوية أوضاع اللاجئين ، وفى أبريل عام ١٩٧٢ اتخذت أول خطوة تجاه انشاء حكومة اقليمية حين عين السيد ابل الير (الوزير السابق لشئون الجنوب) رئيسا للمجلس التنفيذى العالى المعين من أجل الاضطلاع بشئون الاقليم لفترة انتقالية مدتها ١٨ شهرا ، حتى تجرى انتخابات مجلس الشعب الاقليمى •

لقــد كان أعضاء المجلس التنفيذى العالى خليطا من جنوبيين عملوا

سابقا داخل حكومة نميرى أو ممثلين لأجزاء مختلفة من حركة المقاومة ، ومنح جوزيف لاجو رتبة لواء فى الجيش السودانى .

ولم تكن نهاية الصراع الطويل انجازا ضئيلا ، بل لقد أشاد العالم الخارجى كله بالتسوية السلمية باعتبارها نصرا باهرا لنميرى .

وبالنسبة للدول الأفريقية خاصة تلك التى تعانى أوضاعا متشابهة كان للتسوية السلمية عن طريق المفاوضات مغزى خاص .

وعلى المستوى التنظيمى فقد تبع نظام الحكم الذاتى الاقليمى الذى أقر فى الجنوب ، ليس فقط انتقالا اداريا للسلطة من المركز الى الاقاليم ، وانما نشرا للسلطة المركزية الى السلطات الاقليمية مع خلق أجهزة تشريعية وتنفيذية جديدة .

الا أن اتفاقية الحكم الذاتى كانت اما غامضة أو أنها أحجمت عن التحديد فى بعض القضايا الأساسية فيما يتعلق بالوظائف التشريعية والتنفيذية للحكومة .

ومنذ أن خرجت الاتفاقية الى حيز الوجود قبل اعلان الدستور كان هناك اختلاف تام بين بعض بنودها وما جاء فى الدستور ، بل كانت أحيانا تحوى فى مضمونها تناقضا مع ما جاء فى الدستور ، هذه الاختلافات الأساسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسى ومبادئه الأساسية أدت الى فوضى سياسية وغموض أو قصور قانونى .

وأكثر هذه الأشياء وضوحا هو أنه بينما قام الحكم الذاتى فى الجنوب على أساس برلمانى يعتمد فيه التنفيذ على مساندة الجهاز التشريعى ، فقد أتى الدستور بنظام رئاسى تكون فيه السلطة التنفيذية مخولة لرئيس الجمهورية وحده ، أن هذا ربما لا يحوى تناقضا اذا

كان كل نظام سيعمل منفصلا عن الآخر ، الا أنه من الصعب أن نرى كيف تسير العلاقات بين المركز والاقاليم فى اطار نظامين مختلفين كلية •

لقـــد أعلن الدستور أن الاتحـــاد الاشتراكى السودانى هو التنظيم الوحيد فى كل البـــلاد •

وعلى الاتحاد الاشتراكى أن يختار رئيس الجمهورية ويختار أو يوافق على اختيار مرشحى مجلس الشعب •

لقـــد كانت أحكام الاتفاقية مختلفة فيما يتعلق بانتخاب المجلس التنفيذى ، كما أن فكرة نظام الحزب الواحـــد لا تتسق مـــع الافتراض الأساسى بوجود حكومة برلمـــانية ، لذا فان تدخـــل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى سياسة الجنوب كان متعارضا مع روح بل ونص الاتفاقية ، الأمر الذى أدى الى الانقسام وعـــدم الاستقرار ، ومن هـــذه الأشياء العربيه أيضا أنه على الرغم من ان الدستور قـــد اعطى رئيس الجمهورية الحق فى أن يحل مجلس الشعب القومى فان اتفاقية ١٩٧٢ لم تضع مثل هـــذا الحكم فيما يتعلق بحل المجلس الأقليمى •

وحين قام نميرى فيما بعـــد بتنفيذ الدستور وحل المجلس الاقليمى نظر الى عمله من جانب بعض زعمـــاء الجنوب باعتباره انتهـــاكا صارخا لاتفاقيـــه أديس أبابا •

وبمقياس نشر السلطة : ـــ لقـــد فشلت اتفاقية الحكم الذاتى فى التعامل مع نظام الحكومة المحلية ، فقد وضعت الاتفاقية سلطة المجالس المحلية تحت تصرف المجلس التنفيذى العالى ، وهـــذه المركزية الواضحة فى نظام ينشر السلطات بدت وكأنها بمثابة حرمان للمستويات الادارية الأدنى من التعامل مع القضايا التى هى بالضرورة ذات طابع محلى ، وقد استخدمت هـــذه الفكرة فيما بعـــد كحجة من أجـــل تبرير قرار اعادة

تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات . ذلك القرار الذى أثار الجـدل ، وحين قـدمت الاتفاقيه ميزانيه مستقله للجنوب مـع عوائد الضرائب الاقليميه والأموال المركزية • لقـد افترضت الاتفاقية وجود احصائيات محـدودة للعوائد والضرائب والرسوم والتى يمكن أن تنقل الى الثروة الاقليمية ، وبما أنه لم يكن هناك احصائيات وكل ما كان متاحا هـو أموال محـدودة فان هـذا البند لم ينفـذ . ولم يكن له أدنى تأثير على صياغه العلاقات المـالية بين الخزانات المحلية والخزانه المركزيه •

لقـد أشعلت الموارد المـالية الضئيلة عـدم الرضا لدى الجنوب ضـد فشل الحـكومة المركزيه فى تحـديد أموال بعينها تخصص لتنمية الجنوب من الناحية الاقتصاديه •

كما كانت اتفاقية ١٩٧٢ غامضة فيما يتعلق بتعريف ما هى بالتحديد المعايير التى على أساسها يتم تعيين الحـدود ؛ هل هى ادارية ام ثقافيه؟ هـذا الغموض أصبح فيما بعـد مصدرا لحـدوث شقاق فى العلاقات بين الشمال والجنـوب •

ومنذ اتفاقية الحكم الذاتى فان السياسة المعلنـة للحكومة كانت التحرك تجاه اقامة نظام حكم محلى أكثر شمولا •

وبعـد اقامة حكومة اقليمية فى الجنوب كان هناك افتراض بأن خبرة الجنوب يمكن أن تقـدم نموذجا لتخطيط مماثل لاعادة تشكيل سـلطة الحكومة وهيكلها وانشاء حكومة اقليمية فى الشمال •

ومن الناحية النظرية فقد كان نشر السلطه المقترح يعنى تغييرات عنيفة فى هيكل النظام الحكومى وسلطته ووظائفه فى السودان •

وفى عام ١٩٨٠ تم تعـديل الدستور بحيث تصبح الحكومه الاقليميه

جزءا أساسيا من حكومة البلاد ، وقسمت اتفاقية الحكم الاقليمى فى عام ١٩٨٠ شمال السودان الى خمسة أقاليم ـ الشمال ، الوسط ، الشرق كردفان ، دافوار •

وبينما أخـذت خبرة الجنوب كنموذج لتقديم حكومة أقليمية لشمال السودان فقد كان تقسيم الشمال الى أقاليم بمثابة اقتراح لاعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقسام مستقلة ، وأن الدعوة لاعادة التقسيم التى تبناها جوزيف لاجـو كانت تقوم على فكرة أنه نظام حكم اقليمى جـديد فأن الأسباب التى كانت تحتم بقاء الجنوب كوحدة واحدة لم تعـد موجودة ، وقـد رأى معارضو اعادة التقسيم أنه سوف يقضى على روح اتفاقيـة أديس آبابا وسوف يؤدى الى تشويه صورة الدستور ، وسيدخل البـلاد فى حالة من عـدم الاستقرار • لقـد كان واضحا أن نميرى يفضل اعادة التقسيم ، ولكنه فى مراحل مختلفة من النقاش كان واضحا أن لديه تحفظات حـول نتائجـه المحتمة •

وفى أكتوبر عام ١٩٨١ ، حل المجلس الشعبى الاقليمى وتخلص من ادارة « أبل الير » ـ والذى كان معارضا لاعادة التقسيم ـ وعينت حكومة مؤقتة لتوجيه الجنوب الى انتخابات واستفتاء عام حـول قضية اعادة التقسـيم •

وجاءت نتيجة الانتخابات التى أجريت فى منتصف عام ١٩٨٢ بتفوق ضئيل لمؤيدى اعادة التقسيم ـ والذين يمثلون القبـائل الصغيرة على المعارضين له • والذين كانوا بالأساس من الدنكا أكبر قبائل الجنوب ـ وفى الصراع السياسى الذى أحاط بالانتخابات قرر نميرى أن ينفذ ما أتت به نتيجة الاستفتاء وأن يقيم التغيير المزمع فى وضع اقليم الجنوب •

وفى ١٩٨٣/٦/٦ أعلن نميرى اقامة ثلاث حكومات اقليمية فى الجنوب ـ بحر الغزال ـ الاستوائية ـ أعالى النيل •

وقــد قــدم الرئيس اعادة التقسيم للجنوب باعتباره ذروة سياسة نشر السلطة فى البلاد كــكل فاشتمل بذلك الهيكل الانتشارى للسودان على ثمانى حكومات اقليمية كل منها لها حاكم (محافظ) ومجلس تنفيذى، ومجلس تشريعى ، وادارة مدنية •

لقــد كان التنظيم الجــديد يهــدف الى اقامة نظــام مسئول فى النهاية أمام الرئيس على أن يحكم مع وزارة صغيرة وخــدمة مدنية فى الخرطوم ويساعده فى ذلك جهاز قــوى من المستشارين •

وكان الدفاع عن التحول للاقليمية كما كان من قبل : ــ « أنه سيؤدى الى حكومة اقليمية تتخــذ قرارات هامة على المستوى المحلى » •

الا أن المتعلمين السودانيين الجنوبيين استاؤا من الاعتداء على النظام الذى اقامته اتفاقيه اديس أبابا ، وقــد زاد من اشتعال هــدا فى الجنوب اعلان نميرى فى سبتمبر عام ١٩٨٣ فرض قوانين الشريعه الاسلاميه على السودان ، فأصبح شبح الاسلمة ــ بصرف النظر عن صحته أو خطئه ــ هــو القلق الذى يعتصر الجنوب • وعلى الرغم من ان تلك القضية كانت مثارا لنقاش قومى لفترة طويلة ، الا ان تطبيق الشريعة الاسلامية فى ذلك الوقت كان مباغتا من منظور الاثار التقسيمية المحتمله التى ربما تنتج على صعيد العلاقات مع الجنوب ، والعلاقات بين الجماعات العلمانية والجماعات الدينية فى الشمال • وربما يرجع السبب الذى شجع نميرى على تطبيق الشريعة الاسلامية هــو أنه ــ وبعــد اعادة تقسيم الجنوب ــ لم يعــد يخشى أن يتكون هجوم مضاد على قــدر من التنسيق ضــد القــوانين الاســـــلامية •

هــذه الحركات المتناقضــة خلقت عــدم الاســـتقرار فى السياسة الاقليميه والقومية على حــد سواء قبل تطبيق الشريعة الاسلامية واعادة التقسيم ، فقد اندلعت حركات العصيان المسلح فى الجنوب •

وفى أثناء الجـدل الدائر حول اعادة التقسيم عام ١٩٨٣ ــ والذى اعترته الفوضى ــ تبلورت حركة مقاومه اطلقت على نفسها « أنيانيا ٢ » وهـدد التوتر وعـدم الرضا فى الجنوب باندلاع صراع مسلح واسـع النطاق فى أية لحظة ، وبدأت المواجهه ــ سواء عن قصد أو بدون قصد ــ تحل محل المصالحة والثقة على نحو متزايد •

● **عمليـة نشر السـلطة :**

لقـد بدأ الرأى العام السودانى المستنير سواء فى الشمال أو فى الجنوب يدرك بشكل متنامى أن السياسة الفردية التى اتبعها نميرى فى صنع القرار قـد قوضت كل المؤسسات التى أقامها من أجل انشاء حكومة اقليمية ، وقـد نتج عن الانتخابات الاقليمية فى الاقاليم الخمسة الشمالية تشكيل مجالس شعبية اقليمية ، وعودة الحكام السابقين ، وكان كل هؤلاء الحكام قـد اختيروا من قبل من جانب الرئيس •

وقـد وعـد نميرى ــ قبل الانتخابات ــ ألا يتدخل مطلقـا فى سلطات الاقاليم ، ولكنه أوضح أن التوظيف الأمثل لنظام « نشر السلطة » يعتمد على تحقيق كل اقليم لاكتفائه الذاتى من الناحية الاقتصادية ، وبما أن ذلك ــ وفى ضوء الوضع الاقتصادى للبلاد ــ كان من الأهـداف طويلة الأجـل فـان الاستنتاج المنطقى الضمنى يتلخص فى أن التحقيق الـكامل للحكم الاقليمى يجب أن ينتظر الى المستقبل غير المنظور •

وفى الواقع فان التطبيق الاقتصادى للاقليمية لم يذهب أبدا أبعـد من اعطاء كل اقليم الحق فى جمع الضرائب المحليه ، فخبرة الجنوب قـد اثبتت أنه ومع الموارد الاقتصادية الضئيلة للبلاد فان قضية توزيع الأموال يمكن أن تشكل مصدرا خطيرا للنزاع بين المركز والاقاليم كما حـدث فى نيجيريا ذات الموارد الكبيرة نسبيا •

ان عملية التقسيم الى أقاليم قـد خلقت بعض التساؤلات حـول دور التنظيم السياسى الواحـد (الاتحاد الاشتراكى السودانى) فى النظام الجـديد ، ومرة أخرى فقد أكدت خبرة الجنوب أن تدخل الاتحاد الاشتراكى السودانى فى العملية السياسية الاقليمية كان سلبيا ، وعادة ما كان له أثار تمزيقية ، لقـد فشل الاتحاد الاشتراكى السودانى ــ منذ انشائه فى عام ١٩٧٢ وادماجه فى دستور عام ١٩٧٣ كتنظيم سياسى واحد فى تحقيق هـدفه المعلن وهـو تخطى الفجوة بين الحاكم والمحكوم •

وقـد فرضت وظيفة الاتحاد الاشتراكى الاقليمية دورا اشرافيـا متزايدا للمركز على الاقاليم ، ومن هـذا المنطلق أصبح أداة فى يد نميرى ليستحوذ على السلطة السياسية ، وحيث ثار الجـدل فى الشمال حـول التقسيم الى أقاليم فقد تم ايضاح مزايا نشر السلطة ، فحجم الدولة وبنيتها الأساسية المتخلفة جعلت من الضرورى وجود حكم فعال وايجابى، ونشر السلطة يعيد الحكومة الى الشـعب ، ومن ثم يشبع الطموحات المحليـة •

وكانت أكثر الافتراضات تفاؤلا : أن الحكومة الاقليمية والمحليـة والتى تتسم بالمشاركة سوف تساعد على اضفاء الطابع الديمقراطى على العملية السياسية فى البلاد كـكل •

ان المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نشر السلطة كانت مبادىء مرغوبا فيها بشكل واضح ، الا أن السؤال الأساسى الذى طرح نفسـه كان : ما اذا كان السودان مستعدا لمثل هـذا النظام ؟ ، بل أبعد من ذلك ما اذا كانت الظروف السائدة سوف تسمح بوجوده من الناحية الاقتصادية والسياسية ؟ ، وفى الواقع فان العوامل هى التى تحول دونه ، ففى جـو تسوده مشكلات اقتصادية مستعصية وأزمات سياسية عـديدة ، ويتفشى فيه عـدم الرضا وعـدم الاستقرار الشعبى ، فأن المنهج الانتشارى

يكون بمثابة العامل الذى يشعل الاتجاهات الانفصالية فى أجزاء البلاد المختلفة أكثر من أنه يعمل على اخمادها •

ومن وجهة نظر الكثيرين من المتعلمين السودانيين فان دوافع النظام من اجل اقامة حكومة اقليمية كان مشكوكا فيها •

ففى بعض الأحيان ، نظر اليها باعتبارها مجرد طريق لتكريس النظام الرئاسى ، وتخليص الخرطوم من مشكلات السياسة الحزبية وجعل الاقاليم قابلة ومذعنة للوضع القائم •

وهناك مصدر آخر للتناقض ، فاقتراح اقامة حكومة اقليمية فى الشمال زاد من تعقيد العلاقات بين الشمال والجنوب والتى هى أصلا علاقات تتسم بالاضطراب ، فمن وجهة نظر جنوبية فان المحاولة ككل لانشاء نظم اقليمية فى الشمال هى من اجل التقليل من الفجوة على الاقل نظريا — بين الشمال والجنوب — بل اكثر من ذلك فان الجنوبيين وبعد أن رأوا اقليمهم قد انحسر الى السدس كان عليهم أن يقبلوا بمرارة اعادة التقسيم للجنوب نفسه الى ثلاثة أقاليم •

وبالاضافة الى ما سبق الاشارة اليه من غرابة الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الطبيعة البرلمانية للحكومة الاقليمية فى الجنوب والطبيعة الرئاسية للدستور القومى فان اتفاقية عام ١٩٨٢ للحكومة الاقليمية خلقت نظما اقليمية شبه برلمانية فى الشمال ، وكان الاتجاه العام مع ذلك فى الواقع هو تكريس السلطة الرئاسية داخل هيكل سياسى — ولكنه ليس فيدراليا — منصوص عليه فى الدستور •

لقد كان أسلوب نميرى لصنع القرار القائم على الفردية يوحى بانه يدرك عملية نشر السلطة — التى أنشأها — باعتبارها نظاما فيدراليا مع وجود رئاسة ذات سلطات كاملة ، لقد كان هناك تناقض أكثر من مجرد الترتيبات الدستورية والتناقضات الموروثة •

لقد كانت الرئاسة الاستبدادية هى العنصر الوحيد المتماسك فى النظام السياسى المتباين الذى خلقته هذه الرئاسة ، والذى يتسم بالتباين من داخله ، وكانت فى نفس الوقت العنصر المؤدى الى زعزعة الاستقرار بهذا النظام ، وكان ذلك واضحا فى طبيعة العلاقة بين نميرى والجنوب والتى اتسمت بالازدواجية ، فالفترة جديرة بالاعتبار حظى نميرى بشعبية فى الجنوب فاقت شعبية أى زعيم محلى ، وأعطت الأمل فى مستقبل أفضل ، ولكن ومنذ البداية فان مشكلة بناء الجنوب بشكل عام عقدتها الشكوك المتبادلة ، والميراث المتبقى من التاريخ الطويل للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وقد خلقت المهمة الفاشلة — لاستيعاب قوات المتمردين فى الجيش النظامى واعادة توطين اللاجئين بلا شك — خلافا وسوء فهم .

وبدأت عملية الاصلاح فقط حين أقيمت أول انتخابات للمجلس الشعبى الاقليمى عام ١٩٧٣ ، فقد اختار نميرى من جديد حليفه الجنوبى — أبل ألير نائب الرئيس — لرئاسة المجلس التنفيذى العالى حتى قبل ان يشرع المجلس الاقليمى فى الاختيار ، وقد وضعت تلك الخطوة من جانب نميرى سابقة لتدخل الرئيس والذى كان بمثابة اعتداء خطير ، وأدى الى عدم استقرار فى داخل النظام الجنوبى الذى — ورغم أنه اتسم بالبدائية والتشويش — كان لا يزال يعمل .

ومن وجهة نظر الرئيس فان هذه التدخلات كانت حتمية من أجل تجنب المواجهات التمزيقية ، واحباط بعض التطورات التى من شأنها احداث كارثة فى الجنوب ، أو بمعنى آخر فقد كان يجب انقاذ الجنوب من نفسه ، وكما علق أحد الزعماء الجنوبيين : « لقد بقى الجنوب على قيد الحياة ولكن تحجيم المؤسسات قد أتم محو وجودها تماما » .

وكان لابد من أن تكون هناك لحظة ما لا يستطيع بعدها الجنوب

تحمل مثل هـذه القيود ، لحظة تدفع بالجنوبيين أنفسهم الى نفس المواجهة التمزيقية التى كانوا يعملون على تجنبها •

ويمكن بالأساس ارجاع عـدم الاستقرار السياسى المزمن فى الجنوب الى الفشل فى حـل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقـد عاق بعض التضارب فى الاختصاصات عمل كل من المجلس التنفيذى العالى والمجلس الشعبى الاقليمى ، ذلك التضارب الذى نبع أساسا من الخلل الهيكلى فى مؤسسات النظـام الاقليمى ، لكن العمليـة السياسية تفاقمت بسبب الاضطرابات والتوترات القبلية ، وعـدم الرضا والاحباط الناتج عـن الخطوات البطيئة فى التنمية الاقتصادية ، وكان الشعور العام « أن الوعود التى اتخـذت فى وقت اتفاقيـة أديس أبابا لم تتحقق ، وأن الحكومة الاقليمية لا تناضل بالقـدر الكافى لانتزاع تنازلات أكبر من الشمال ، وكانت احـدى المشكلات الأساسية هى الانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية فى الجنوب ، فبينما مال الزعماء الجنوبيون للاتفاق فيما بينهم حـول اتجاهاتهم المبدئية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال ، فقد اختلفوا بشكل خطير فيما بينهم حول التفاصيل • وقـد خلقت المواجهة مـع الشمال هـدفا مشتركا وموحـدا ، الا أن المصالحـة والحكم الذاتى الاقليمى بعثت من جـديد الاتهامات المتبادلة بين الجنوبيين ، ويرجـع ظهور الانقسامات والتوتر من جـديد بشكل أكبر الى التنافس الشخصى والعـداءات القبلية ، فالاختلافات بين جوزيف لاجـو وأبل ألـير كانت اختلافات قائمة على أساس شخصى وقبلى وليس سياسى أو أيدلوجى •

وهناك بعـد آخر سلبى فيما يتعلق بالقادة الجنوبيين • وهـو أنهم بدلا من استغلال وضعهم فى الجنوب من أجل التأثير والانخراط فى القضايا القومية فقـد تصرف الساسة الجنوبيون وكأن هـذه القضايا ذات أهمية ثانوية بالنسبة لصراعهم على السلطة فى السياسة الاقليمية ، وقـد بدأ الساسة الجنوبيون يفضلون الاشتراك فى الانتخابات الاقليمية للوصول

للمجلس الشعبى الاقليمى عن المجلس الشعبى القومى ، ورغم أن هـذه الظاهرة فى حـد ذاتها لم تكن ظاهرة صحية فان تفضيل الهوية الاقليمية بات ذا نتائج سلبيه على العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان وجودا جنوبيا ذا تطلعات قومية أو صوت جنوبى فى القضـايا القومية ربما لم يكن ليغير من مجريات الأحـداث ، ولكنه كان على الأقل سيحيى العمليـة السياسيه ويعطى اشـارة لاهتمام الجنوب بالقضايا القومية ، ومن ثم ربما يضع قيدا من نوع ما على بعض القرارات القومية التى يكون للحكومة المركزية فيها اليـد العليا .

وعلى العكس من ذلك فقد كان الدور ذو التأثير الأكبر الذى لعبـه الجنوب فى السياسة القومية هـو النهوض لمساندة نميرى أثناء التحديات العـديدة التى واجهت حكمه من جانب قوى المعارضة الشمالية ،ومن ثم وفى هـذا السباق الذى يدعو للدهشة أصبح الجنوب بمثابة « سياسـة اعادة التأمين » بالنسبة لنميرى ، بل فى الواقع أداة لبقاء هـذا النظام على وجـه التحـديد .

وحين بدأ الجنوب نفسه يحس بوطـاة السلطويه شعر المثقفـون والزعمـاء الجنوبيون انهم خـدعوا من جـانب الشمال ، وبدت ملامح جـديدة للانقسام الذى يصعب تخطيه بين « الشمال العربى والجنـوب الافريقى » ، لقـد تمثل الفشل الحقيقى للزعمـاء الجنـوبيين فى عجزهم عن تقـديم برامج لسياسة بديلة مما حرم جماهيرهم من أى خيار سياسى حقيقى ، فان انشغالهم المتزايد بالسياسة الاقليمية حرم الجنوب من أى تأثير ذى أهمية فى القضايا القومية التى تعنيه بالدرجة الأولى ، وكان نتيجة ذلك أن أصبح الاقليم الجنوبى عرضة للاحتكار من جانب المركز .

لقـد أدى هـذا الفشـل بشكل خاص الى الفردية والقبلية على المستوى الاقليمى ، وهـذا بدوره أدى الى الفردية فى عملية صنع القرار

على المستوى القومى عن طريق منح نميرى المبررات والسلطة للتدخل فى السياسة الجنوبية •

كل ذلك كان من شأنه زيادة التفكك الفعلى فى نظم الحكومة الاقليمية التى أسستها اتفاقية أديس أبابا •

لقـــد كانت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ هى التسوية الوحيدة فى تاريخ الحرب الأهلية الحـــديثة ، وبموجب الاتفاقيـــة كان للجنوب أن يمارس حكما ذاتيا مع وجود درجة معقولة من العلاقات القائمة على المؤسسات والحرية النسبية •

ولفترة ما أصبح الجنوب ــ فى غياب الانفتاح السياسى فى الشمال ــ هـــو العصب المكشوف للبلاد •

الا أن قادة الجنوب أثبتوا عجزهم عن استغلال الموقف ، فقد فشلت عودة الحياة السياسية النشطه للجنوب فى حـــل المشكلات الاجتماعيـــة والاقتصادية والاقليمية ، وتميزت السياسة الجنوبية بالطموح الشخصى والعـــداءات بين الجماعات وكل ما يصاحب ذلك من عناصر طائفيـــة وحزبيـــة ممزقـــة •

لقـــد كانت مساندة القبائل الأصغر لاقتراح تقسيم الجنوب الى أقاليم (للتخلص من هيمنة الدنكا) مثالا لطغيان الانتماءات والدوافـــع القبلية على الوعى والهوية الاقليمية الأوسع التى تبلورت أثناء الصراع الطويل ضـــد الحكومات فى الشمال •

وقـــد ازدادت الحالة سوءا مع التدخلات المتكررة للحكومة المركزية فى الشئون الاقليمية ، تلك التدخلات التى زعم القائمون عليها أنها من أجل تصحيح الوضع غير المستقر فى الجنوب •

لقــد نتج عن هــذه التدخلات بالأساس زعزعة استقرار التجربة الجنوبية فى الحكومة الاقليمية وتحجيمها على المستوى السياسى والمؤسسى على حــد ســواء ٠

لقــد كان الأثر التراكمى هــو مضاعفة القيــــود فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، وزيادة الانقسام بين الاقليمين ، الأمر الــذى أدى بدوره الى استدعاء تدخل مركزى تحكمى جــديد وعلى نحو متزايد ٠

لقــد كاد توازن القوى الهش أن يسقط كلية من خلال قرارين : ـــ مد التقسيمات الاقليمية الى الشمال ، واعادة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم ، ومن منطلق المشاركة الشعبية كان خلق حكومات اقليمية فى الشمال يعنى القليــــل ٠

ورغم أن النظام قــد أدى طقوس الانتخابات الاقليمية فقد نظر كثير من السودانيين لذلك على أنه يتسم بنفس سمات الاستفتاءات الدورية التى تعطى الرئيس ــ بشكل ثابت لا يتغير ٩٩٪ من أصوات الشعب ــ لقــد عبرت العملية كــكل بشكل مسرحى عن حقيقة أن « نشر الســلطة » الحقيقى لا يمكن أن يفرضه أمر أو قرار رئاسى ، ان ما نتـــج عن ذلك تشويش سياسى فيما يتصل بالطبيعة المحــدودة للحكومة الاقليمية يمكن أن يؤثر على المفاهيم الشعبية لتوزيع السلطة ويشوهها ، وبالتأكيد فان الاحباط والشكوك داخل المجتمع السودانى خاصة بين المثقفين كانت قــد وصلت الى مرحلة يجب معها النقاش العنيف حول قضية نشر السلطة وليس مجرد الدفاع عنها ٠

● **اتفاقيـــة أديس أبابا ١٩٧٢ :**

« القانون الأساسى لتنظيم الحكم الــذاتى الاقليمى فى المديريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية » ٠

تمشيا مع أحكام دستور جمهورية السودان الديمقراطية ، وتحقيقا للبيان البارز لثورة مايو عام ١٩٦٩ الذى يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا اقليميا داخل اطار السودان الاشتراكى المتحـد ، وانسجاما مـع مبدأ ثورة مايو بأن يشارك وينخرط الشعب السودانى بفاعليـة على النظام اللامركزى لحكومة بلادهم ، فقد سن القانون التالى :

(مادة ١) يسمى هـذا القانون « قانون الحكم الذاتى فى المديريات الجنوبية » ويصبح سارى المفعول فى فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتفاقيـة أديس أبابا •

(مادة ٢) يصـدر هـذا القانون باعتباره قانونا أصليا لا يجوز تعـديله الا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب ، وموافقـة ثلثى مواطنى اقليم جنوب السودان فى استفتاء عام يجرى فى المديريات الجنوبية الثـلاث للسـودان •

الفصـل الثانى : التعريفـات

(مادة ٣)

(٣ — ١) « الدستور » يشير الى النظام الجمهورى رقم ٥ أو أى قانون أساسى اخر يحل محله أو يعـدله •

(٣ — ٢) «الرئيس» يقصد به رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

(٣ — ٣) « المديريات الجنوبية للسودان » يقصد بها مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل بحـدودها كما كانت عليه فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ ، وأى مناطق أخرى تعتبر ثقافيا وجغرافيا جزءا من المركب الجنوبى على نحو ما قـد يتقرر عن طريق الاستفتاء •

(٣ — ٤) « المجلس الشعبى الاقليمى » يقصد به الهيئة التشريعية لمنطقة الجنوب السودانى •

(م ٢٦ — ج ٢)

(٣ ـ ٥) « المجلس التنفيذى العالى » يشير الى المجلس التنفيذى المعين من قبل الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العالى .

وتشرف هـذه الهيئة على ادارة وتوجيه الشئون العامة فى المنطقة الجنـوبية للسـودان .

(٣ ـ ٦) « رئيس المجلس التنفيذى العالى » يقصد به الشخص المعين من قبل الرئيس بناء على توصية المجلس الشعبى الاقليمى ، ويؤول اليه مهمة توجيه الأفـرع التنفيذية المسئولة عن ادارة المديريات الجنـوبية والاشراف عليهـا .

(٣ ـ ٧) « مجلس الشعب القومى » ويقصد به المجلس التشريعى القومى الممثل للشعب السودانى وفقا لبنود الدستور .

(٣ ـ ٨) « السودانى » ويعنى به أى مواطن سودانى ، كما هـو محـدد فى قانون الجنسية السودانية للعام ١٩٥٧ ، وأى تعـديلات أخرى طـرأت عليـه .

الفصـل الثـالث

(مادة ـ ٤) تتشكل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل كما هو محـدد فى (المـادة ٢ ـ ٣) منطقة حكم ذاتى داخـل اطار جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعرف باسم المنطقة الجنوبية .

(مادة ـ ٦) العربية هى اللغة الرسمية للسودان والانجليزية هى اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية دون المساس باستخدام أى لغة أو لغات أخرى قـد تخـدم الضرورة العملية لتأدية الوظائف الادارية والتنفيذية فى المنطقة على نحـو كفء وسريع .

الفصـــل الرابـــع

(مادة ـــ ٧) لا يجوز لمجلس الشعب الاقليمى أو المجلس التنفيذى العالى اصـــدار تشريعات أو ممارسة أى سلطات على المسائل ذات الطبيعة القـــومية وهى :

(١) الدفـــاع القـــومى ٠
(٢) الشـــئون الخارجيـــة ٠
(٣) العمـــلة والنقـــد ٠
(٤) النقل النهرى والجـــوى الاقليمى الداخلى ٠
(٥) الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية باستثناء تجارة الحدود وسلع معينة يجوز للحكومة الاقليمية تخصيصها بتصديق من الحكومة المركـــزية ٠
(٦) الجنســـية والهجـــرة ٠
(٧) التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠
(٨) التخطيط التعليمى ٠
(٩) المراجـــع العـــامة ٠

الفصـــل الخامس : الهيئة التشريعية

(مادة ـــ ٨) يمارس التشريع الاقليمى فى المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس الشعب الاقليمى المنتخب من قبل المواطنين السودانيين المقيمين فى المنطقة الجنوبية ، ويحـــدد القانون تكوين وشروط عضوية المجلس ٠

(مادة ـــ ٩) ينتخب أعضاء مجلس الشعب الاقليمى عن طريق الاقتراع السرى المبـــاشر ٠

(مادة ١٠)

(١٠ ـــ ١) يجوز للرئيس تعيين عـــدد اضافى فى مجلس الشـــعب الاقليمى الأولنظرا لعـــدم مواءمة الظروف لاجراء الانتخابات وفقـــا

لما هو منصوص عليه فى (المادة ٩) على ألا يتجاوز الأعضاء المعينون ربع أعضاء المجلس .

(١٠ ـ ٢) ينظم مجلس الشعب الاقليمى أعماله وفقا لقواعد الاجراءات الموضوعة من قبل المجلس التشريعى المذكور أثناء جلسته الأولى .

(١٠ ـ ٣) ينتخب المجلس الشعبى الاقليمى أحد أعضائه لتؤول اليه رئاسة المجلس ، على أن يرأس الجلسة الأولى الرئيس المؤقت للمجلس التنفيذى العالى .

(مادة ـ ١١) يسن مجلس الشعب الاقليمى القوانين الخاصة بالحفاظ على النظام العام والأمن الداخلى والادارة الكفء وتطوير المنطقة الجنوبية فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة فى النواحى التالية :

(١) تعزيز الموارد المالية الاقليمية والاستفادة منها لأجل التنمية وادارة المنطقة الجنوبية .

(٢) سن القوانين بالاستناد الى العرف والقانون التقليدى داخل اطار القانون القومى .

(٣) انشاء السجون والمؤسسات الاصلاحية وصيانتها وادارتها .

(٤) انشاء المدارس العامة على كافة المستويات وصيانتها وادارتها وفقا لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية .

(٥) تطوير اللغات والثقافات المحلية .

(٦) تخطيط القرى والمدن وتشييد الطرق وفقا للخطط والبرامج القوميه .

(٧) انشاء المستشفيات العامة وصيانتها وادارتها .

(٨) دعم التجارة واقامة صناعات محلية وأسواق وتشكيل مجتمعات محليـــــة .

(٩) ادارة الخـــدمات الصحية والبيئية ، والعناية بالأمومة ورفاهية الطفل ، والاشراف على الأسواق ، ومكافحة الأمراض الوبائية ، وتدريب المعاونين الصحيين ، واقامة المستوصفات ومراكز الأسعاف .

(١٠) دعم الثروة الحيوانية ، ومكافحة الأوبئة ، وتحسين التجارة والانتـــاج الحيـــوانى .

(١١) اقامة حـــدائق الحيوانات والمتاحف والمعارض الثقافية .

(١٢) التعـــدين والتنقيب دون المساس بحق الحكومة المركزية فى حالة اكتشاف غاز طبيعى ومعادن .

(١٣) التجنيد بغرض تنظيم وادارة الشرطة وخـــدمات الســـجون وفقـــا للسياسة العـــامة .

(١٤) تطوير وحماية واستغلال الغابات والمحاصيل ومراعى الماشية وفقـــا للقوانين القـــومية .

(١٥) دعم وتشجيع برامج المساعدات الذاتية .

(١٦) كافة المسائل الأخرى المفوضة من قبـــــل الرئيس أو مجلس الشعب القومى لاصـــدار تشريعات بشأنها .

(مادة ــ ١٢) يطلب مجلس الشعب القومى الحقـــائق والمعلومات الخاصة بتسيير الادارة فى الاقليم الجنوبى .

(مادة ــ ١٣)

(١٣ ــ ١) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى ــ وبأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ولأسباب خاصــة تتعلق بالمصلحة العامة ــ أن يطلب من الرئيس تغيير الرئيس أو أى عضــو آخر فى المجلس التنفيذى العالى ، ويتعين على الرئيس الموافقة على مثل هــذا الطلب ٠

(١٣ ــ ٢) فى حالة خلو منصب رئيس المجلس التنفيذى العــالى بسبب الاستقالة أو التغيير فان المجلس بأكمــله يعتبر فى حكم المستقيل تلقـــائيا ٠

(المــادة ١٤) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى بأغلبية الثلثين أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان اى قانون نظرا لأنه ــ من وجهــة نظر الأعضاء ــ لــه آثار عكسية على رفاهية ومصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، واذا اعتقد الرئيس ملاءمة هــذا الطلب فيجوز له الموافقة عليه ٠

(المــادة ١٥)

(١٥ ــ ١) يجــوز لمجلس الشعب الاقليمى بأغلبية أعضائه أن يطلب من الرئيس ســحب أى مشروع قانون معــروض على مجلس الشــــعب القومى . لأنه من وجهة نظره لــه آثار عكسية على رفاهيــة وحقوق أو مصالح مواطنى المنطقة الجنوبية ، وذلك الى حين ابلاغ وجهات نظر مجلس الشعب الاقليمى ٠

(١٥ ــ ٢) فى حالة قبــول الرئيس مثل هذا الطلب يعرض مجلس الشــعب الاقليمى وجهات نظره خــلال خمسة عشر يوما من تاريخ قبول الطــلب ٠

(١٥ ــ ٣) يبلغ الرئيس وجهات النظر تلك الى مجلس الشــعب القومى الى جانب ملاحظاته الذاتية فى حالة ما اذا رأى ذلك ضروريا ٠

(المـــادة ١٦) يبلغ مجلس الشعب القومى كافة مشاريع القوانين والقوانين الى مجلس الشعب الاقليمى لاعلامه بها ، ويسلك مجلس الشعب منحى ممـــاثلا •

الفصـــل السادس : الســـلطة التنفيذية

(المـــادة ١٧) تؤول السلطة التنفيذية الاقليمية الى المجلس التنفيذى العالى الذى يتصرف بالنيابة عن الرئيس •

(المـــادة ١٨) يحـــدد المجلس التنفيذى العالى واجبات الادارات المتنوعة فى المنطقة الجنوبية باستثناء المسائل المتعلقة بادارات الحكومة المركزية فانها تتطلب تصـــديق الرئيس •

(المـــادة ١٩) يقـــــــوم الرئيس بتعيين رئيس المجلس التنفيذى العالى واستبداله بناء على توصية مجلس الشعب الاقليمى •

(المـــادة ٢٠) يتشكل المجلس التنفيذى العالى من أعضاء يتم تعيينهم واستبدالهم عن طريق الرئيس بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذى العـــــالى •

(المـــادة ٢١) رئيس المجلس التنفيذى العالى وأعضاؤه مسئولون أمام الرئيس ومجلس الشعب الاقليمى عن كفاءة الادارة فى المنطقـــة الجنوبية ويؤدون اليمين أمام الرئيس •

(المـــادة ٢٢) يجـــوز للرئيس وأعضـــاء المجلس التنفيذى العالى حضور اجتماعات مجلس الشعب الاقليمى ، ويشاركون فى مداولاته بدون أن يكون لهم حـــق التصويت الا اذا كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الشعب الاقليمى •

(المـــادة ٢٣) ينظـــم الرئيس من وقت لآخر العـــلاقة بين المجلس التنفيذى العالى والوزراء المركزيين •

(المادة ٢٤) يجوز للمجلس التنفيذى العالى أن يأخذ المبادرة بقوانين لانشاء خدمة عامة اقليمية . وتحدد هذه القوانين شروط وبنود الخدمة العامة الاقليمية .

الفصل السابع : الموارد المالية

(المادة ٢٥) يجوز لمجلس الشعب الاقليمى فرض رسوم وضرائب اقليمية الى جانب الرسوم والضرائب القومية والمحلية . ويجوز له أيضا اصدار التشريعات والأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات .

(أ) تشمل مصادر دخل المنطقة الجنوبية الآتى :

١ ــ الضرائب الاقليمية المباشرة وغير المباشرة .

٢ ــ اسهامات مجالس الشعب الحكومية المحلية .

٣ ــ دخل المشروعات الزراعيه والصناعية والتجارية فى المنطقة وفقا للخطة القومية .

٤ ــ الاعتمادات المالية المصوت عليها من قبل مجلس الشعب القومى تمشيا مع متطلبات المنطقة .

٥ ــ الاعتمادات المالية المخصصة من الخزانة القوميه لأجل توفير الخدمات .

٦ ــ موازنه التنمية الخاصة بالجنوب والمعروضه بواسطة المجلس الشعبى الاقليمى بغرض التعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة الجنوبية وفقا لما هو منصوص عليه فى اعلان ٩ يونيو ١٩٦٨ .

٧ ــ أى موارد أخرى .

(ب) يعد المجلس التنفيذى العالى الموازنة لمقابلة نفقات الخدمات الاقليمية والأمن والتنمية تمشيا مع الخطط والبرامج الاقليمية وتعرض الموازنة على مجلس الشعب الاقليمى للتصديق عليها •

الفصل الثامن : أحكام أخرى

(المادة ٢٧)

(٢٧ — ١) يشكل مواطنو المنطقة الجنوبية نسبة من مجموع قوات الشعب المسلحة • وذلك باعداد تناسب الحجم السكانى لاقليم الجنوب•

(٢٧ — ٢) يتعين أن يسيطر الرئيس على استخدام القوات المسلحة الشعبية داخل وخارج اطار الدفاع القومى بناء على نصيحة رئيس المجلس التنفيذى العالى •

(٢٧ — ٣) تدرج الترتيبات المؤقتة لأجل تشكيل القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية فى بروتوكول الترتيبات المؤقتة •

(المادة ٢٨) يجوز للرئيس الاعتراض على أى مشروع قانون يراه يتعارض مع أحكام الدستور القومى ، ويجوز لمجلس الشعب الاقليمى بعد تلقى وجهات نظر الرئيس اعادة تقديم مشروع القانون •

(المادة ٢٩) يجوز لرئيس واعضاء المجلس التنفيذى العالى المبادرة باقتراح مشروعات قوانين فى مجلس الشعب الاقليمى •

(المادة ٣٠) يجوز لأى عضو فى مجلس الشعب الاقليمى المبادرة بعرض مشروع أى قانون باستثناء مشاريع القوانين المالية التى لا يجوز عرضها بدون اشعار كاف من رئيس المجلس التنفيذى العالى •

(المادة ٣١) يجاهد مجلس الشعب الاقليمى من أجل دعم وحدة السودان واحترام روح الدستور القومى •

(المـادة ٣٢) يكفل لكافـه المواطنين حرية التحرك داخل وخارج المنطقة الجنوبية باستثناء الحظر والقيد على التحرك الذى قـد يفرض على مواطن بعينه أو مجموعة من المواطنين لأسباب تتعلق بالصحة العـامة والنظـام •

(المـادة ٣٣)

(٣٣ ــ ١) يكفل لكافـة المواطنين المقيمين فى المنطقة الجنوبية فرصا متساوية فى التعليم والتوظيف والتجارة وممارسة أى منهة •

(٣٣ ــ ٢) لا يجـوز لأى قانون أن يكون لـه تاثيرات عكسية على حقوق المواطنين المذكورة فى العنصر السابق على أساس العرق والأصـل القبلى والديانة ومكان الميلاد والجنس •

(لمـادة ٣٤) « جـوبا » هى عاصمة المنطقة الجنوبية ومركز الهيئه التشريعية والتنفيذية والاقليميه •

ملحـق (١)

الحقـوق والحـريات الاسـاسية

يتعين على دستور جمهورية السودان الديمقراطية أن يكفل الاتى :

١ ــ حظر حرمان المواطـن من مواطنتـه •

٢ ــ مسـاواة المواطـنين •

(٢ ــ ١) للمواطنين كافـة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومى ، والميلاد ، واللغة ، والوضع الاجتمـاعى أو الاقتصـادى •

(٢ ــ ٢) كافـة الأشخاص متساوون أمام المحاكم القانونية ، ولهم

الحق فى اقامة الدعاوى القانونية ، لأجل رفع أى ظلم واعلان آى حق ، فى جلسة علنية بدون تأجيل يلحق الضرر بمصالحهم •

٣ ـ الحرية الشخصية •

(١ ـ ٣) المسئولية الجزائية فردية ، ويحظر أى نوع من العقوبة الجماعية •

(٢ ـ ٣) يفترض أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته •

(٣ ـ ٣) يحظر العقوبة والتشريع الجزائى بأثر رجعى •

(٣ ـ ٤) يكفل للمتهم حق الدفاع عن نفسه شخصيا أو عن طريق وكيل •

(٣ ـ ٥) لا يجوز القبض أو الاحتجاز أو السجن لأى شخص باستثناء لما هو منصوص عليه فى القانون • ولا يجوز بقاء أى شخص رهن الحبس أو الاحتجاز لمدة تزيد على أربعة وعشرين ساعة بدون أمر قضائى •

(٣ ـ ٦) لا يجوز تعريض آى شخص لأساليب الاغراء والترهيب والتعذيب لأجل انتزاع الدليل منه سواء كان فى صالحه أو ضده أو ضد أى شخص آخر ، كما لا يجوز انزال عقوبة اذلالية على أى شخص مدان •

٤ ـ حرية الدين والضمير •

(٤ ـ ١) يتمتع كل شخص بحرية الاعتقاد الدينى والضمير ، وله حق ممارستهم سرا أو علنا ، واقامة المؤسسات الدينية على أن تخضع لقيود معقوله لصالح المبادىء الاخلاقية والصحة والنظام وفقا لما هو منصوص عليه فى القانون •

(٤ ــ ٢) يكفل للآباء والأوصياء حــق تعليم أطفالهم والذين تحت رعايتهم تمشيا مــع اختيارهم ٠

٥ ــ حمــاية العمــال ٠

(٥ ــ ١) يحظر أى نوع من العمل الالزامى أو الاجبارى باستثناء الأمر به فى حالة الضرورة المدنية أو العسكرية أو تطبيقا لعقــوبة جزائية ينص عليهــا القــانون ٠

(٥ ــ ٢) يكفل حــق الأجر المتساوى للعمل المتماثل ٠

٦ ــ يكفل حرية الأقلية فى استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها ٠

ملحــــق (ب)

« مسودة القانون المحلى حــول بنود الدخل والمنــح المقــدمة من الحكومة المركزية للاقليم الجنــوبى » ٠

١ ــ الأرباح المتراكمة لدى الحكومة المركزية والناتجة عن تصدير منتجات الاقليم الجنــوبى ٠

٢ ــ ضريبة الأرباح التجارية للاقليم الجنوبى والمدرجة فى السجل المركزى لوزارة المــالية ٠

٣ ــ الرسوم المفروضه على المشروبات الكحولية والروحية المستهلكة فى الاقليم الجنوبى ٠

٤ ــ أرباح السكر المستهلك فى الاقليم الجنــوبى ٠

٥ ــ الضرائب المفروضة على منتجات غابات الاقليم الجنوبى ٠

٦ ــ الضرائب المفروضة على أوراق الدخان والسجائر ٠

٧ ــ الضرائب والرسوم المفروضة على مشاريع الحكومة المحليــة والمركزية (خمسة فى المــائة من اجمالى أرباح المصانع والمجتمعات التعاونية والمشروعات الزراعية ودور العرض السينمائى) •

٨ ــ الدخــل النــاتج عن أنشــطة الحكومة المركزية فى الاقليم الجنوبى بشرط أن يتحمل الاقليم الجنوبى نفقات الصيانة • على ســبيل المثال دخــل مكتب البريد ، ومبيعات الأراضى ، وبيع النماذج والمستندات، ورسوم الطوابع ، وأى بنــد آخر يتم تحــديده من حين الى آخر •

٩ ــ التراخيص باستثناء تلك التى تمنح فى مرسوم الحكومة المحلية•

١٠ ــ ضريبة التنمية الخاصة التى تدفــع من قبل المقيمين فى الاقليم الجنوبى ويحــدد مجلس الشعب الاقليمى معــدلها •

١١ ــ ضريبة الشركات المفروضة على أى مصنع أو مشروع زراعى مقام فى الاقليم الجنوبى ، ولــكن لا يدار بواســطة الحــكومة الاقليمية (٥٪ من التكلفــة المبدئية) •

١٢ ــ اسهامات الحكومة المركزية لأجل تشجيع الانشاء والتنمية لكل مشروع زراعى ومشروع صناعى ومشروع تجارى (٢٠٪) من التكلفــة المبــدئية •

١٣ ــ تتلقى مشاريع الخــدمة الاجتماعية الجــديدة ــ التى يتم اقامتها عن طريق الاقليم أو أى من وحــداته الحكوميــة المحليــة والتى يخصص لهــا اعتمادات مالية ــ المنح من وزارة المــالية على النحو التالى:

مؤسسات التعليم : ٢٠٪ من النفقــات •

القنوات وشق الطرق والكبارى : ٢٥٪ من النفقــات •

الترفيــه الاجتماعى : ١٥٪ من النفقــات •

— مشاريع الجذب السياحى : ٢٥٪ من النفقات •

— منح لأجل التعليم الجامعى وما بعد المرحلة الثانوية : داخل السودان ٢٠٪ من المنح ، خارج السودان ٣٠٪ من المنح •

الاسهام لأجل البحث والتقدم العلمى والأنشطة الثقافية : ٢٥٪ من النفقات •

١٤ — ضريبة الدخل المحصلة من الموظفين والمسئولين العاملين فى الاقليم الجنوبى سواء فى الخدمة المدنية المحلية أو المركزية الى جانب العاملين فى الجيش والشرطة والسجون والهيئة القضائية والمؤسسات السياسية •

الاتفاق على وقف اطلاق النار فى المنطقة الجنوبية

(المادة — ١) يسرى هذا الاتفاق فى التاريخ والتوقيت المحددين للتصديق على اتفاق أديس أبابا •

(المادة — ٢) وضع نهاية لكافة العمليات العسكرية ، والأعمال المسلحة فى المنطقة الجنوبية ، ومن توقيت وتاريخ وقف اطلاق النار •

(المادة — ٣) تظل كافة القوات المتحاربة باقية فى المنطقة الواقعة تحت سيطرتها وقت وقف اطلاق النار •

(المادة — ٤) يوافق الطرفان على منع أى أعمال عنف سواء أكانت فردية أو جماعية ، ووقف أى أنشطة سرية مخالفة للنظام العام •

(المادة — ٥) يسمح بالتحركات الفردية لأعضاء كل من القوتين المتحاربتين خارج المنطقة الخاضعة لسيطرتهم فقط اذا كان هؤلاء الأفراد غير مسلحين ، ومصرح لهم من قبل السلطات المعنية ، وينبغى أن تتجنب

خطط تمركز القوات أى احتكاك بين قـوات الجيش القومى والقـوات المتحاربة التابعة لحركة تحرير جنوب السودان •

(المـادة ــ ٦) تشكيل (لجنة مشتركة) يؤول اليها تنفيذ كافـة الموضوعات المتعلقة بوقف اطلاق النـار ، بمـا فى ذلك تعويض اللاجئين، وتضم اللجنة المشتركة أعضاء من كافـة الدول المتأخمة للمنطقة الجنوبية، عـلاوة على ممثلين من اللجنة الدوليـة للصليب الأحمر ومجلس الكنائس العالمى ، ومؤتمر الكنائس الافريقى وكذلك مندوب الأمم المتحدة السامى للاجئـين •

(المـادة ــ ٧) تقترح اللجنة المشتركة كافة الاجراءات كى يتبناها كلا الطرفين فى معالجة كل الأحداث بعد التحقيق الكامل على الفور •

(المـادة ــ ٨) يمثل كل طرف فى « اللجنة المشتركة » بضابط واحد رفيع المستوى ، وخمسة أعضاء آخرين •

(المـادة ــ ٩) « جـوبا » هى مقر قيـادة اللجنـة المشتركة الى جانب أفرع اقليمية فى جـوبا وملكال وواو •

(المـادة ــ ١٠) تعين اللجنة المشتركة لجـانا محلية فى المراكـز المتنوعة للمنطقة الجنوبية : تضم عضوين من كل طرف •

بروتوكولات التنظيمات المؤقتة

الفصل الأول : التنظيمات الادارية المؤقتة

(المادة ــ ١) يعين رئيس جمهورية السودان الديمقراطية بالاستشارة مع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكى السودانى فى المنطقة الجنوبية رئيس وأعضاء المجلس التنفيذى العالى المؤقت .

(المادة ــ ٢) يتألف المجلس التنفيذى العالى المؤقت من الرئيس والأعضاء الآخرين ذى المناصب الوزارية فى :

(أ) المالية واتخطيط الاقتصادى .
(ب) التعليم .
(جـ) الاعلام والثقافة والسياحة .
(د) النقل والمواصلات .
(هـ) الزراعة والانتاج الحيوانى والسمكى .
(و) الصحة العامة .
(ز) الادارة الاقليمية (احكومة المحلية ، والشئون القانونية والشرطة والسجون) .
(ح) الموارد الطبيعية الريفية (استخدام الأراضى وامدادات المياه وزراعة الغابات والتعاونيات) .
(ط) الاسكان والأشغال العامة والمنافع .
(ى) الخدمات العامة والعمال .
(ك) المعادن والصناعة والتجارة والامداد .

(المادة ــ ٣) ينشىء المجلس التنفيذى العالى وفقا للقوانين القومية خدمة مدنية اقليمية تخضع لتصديق مجلس الشعب الاقليمى .

(المـادة ـ ٤) يحـدد الرئيس بالاستشارة مـع المجلس التنفيذى العالى موعـد انتخاب مجلس الشعب الاقليمى ، ويضع المجلس التنفيذى العالى المؤقت ترتيبات اقامة مثل هـذا المجلس •

(المـادة ـ ٥) لتسهيل عملية التشغيل والتعيين فى كل من المؤسسات الاقليمية والمركزية تجمع حركة تحرير جنوب السودان قـوائم بأسماء مواطنى المنطقة الجنوبية المقيمين خارج السودان لتقـديمها الى وزارة الخـدمة العامة والاصـلاح الادارى •

(المـادة ـ ٦) يعهد الى المجلس التنفيذى العـالى المؤقت ووزارة الخـدمة العامة والاصلاح الادارى توفير المخصصات المـالية الضرورية فى موازنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ لأجـل تلك التعيينات •

(المـادة ـ ٧) لا يجوز أن تتجاوز صلاحية المجلس التنفيذى العالى المؤقت فترة ثمـانية عشر شـهرا •

الفصـل الثانى : الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحـدات القـوات المسلحة الشـعبية فى المنطقـة الجنـوبية

(المـادة ـ ١) تظـل تلك الترتيبات سارية المفعول لفترة خمس سنوات قابلة للتعـديل بواسطة الرئيس بناء على طلب رئيس المجلس التنفيذى العالى بموجب موافقة مجلس الشعب الاقليمى •

(المـادة ـ ٢) تتكون القوات المسلحة الشعبية فى المنطقة الجنوبية من القـوة القومية المعروفة باسم « القيادة الجنوبية » وتضم اثنى عشر ألف ضابطـا وجنديا من بينهم ستة آلاف من مواطنى الاقليم والستة آلاف الأخرى من خارج الاقليم الجنوبى •

(المـادة ـ ٣) يتحـدد التجنيد وادماج المواطنين الجنوبيين داخل

(م ٢٧ ـ ج ٢)

القوات المشار اليها سلفا من قبـل اللجنة العسكرية المشتركة آخــذه في حسبانها الانتشار المنفصل المبدئى للقوات بغرض تحقيق الاندماج فى القــوات القومية بصــورة سلسة •

(المــادة ـــ ٤) تتــألف « اللجنــة العسكرية المشتركة » من ثلاثة ضباط عسكريين رفيعى المستوى لكل جانب ، وتؤخــذ قرارات اللجنة العسكرية المشتركة بالاجماع وفى حالة عــدم الاتفاق تعرض المســائل المختلف حــولها على السلطات المعنية •

الفصــل الثالث : العفــو العام والترتيبات القضائية

(المــادة ـــ ١) لا يجوز رفــع قضية أو اقامة دعاوى قانونية أخرى مهما كانت مدنية أو جنائية ، ضــد أى شخص فى أى محكمــة قانونية ، لمحاسبته على أى تصرف ارتكبه داخل أو خارج السودان منذ اليوم الثامن عشر من أغسطس عام ١٩٥٥ ، وذلك فى حالة اذا كان هــذا الفعــل أو المسألة ذات صلة بالتمرد والعصيان فى الاقليم الجنوبى •

(المــادة ـــ ٢) اذا أقيمت دعــوى مدنية ذات صــلة بالأفعــال والمسائل المشار اليها فى (المــادة ـــ ١) قبــل أو بعــد تاريخ التصديق على اتفاق أديس أبابا فأنه ينبغى أن يحكم فى هــذه الدعوى بالبراءة وتصبح لاغيــة وباطــلة •

(المــادة ـــ ٣) يبرأ كافــة الأشخاص الذين يقضون فترة عقوبة الحبس أو رهن الاحتجاز لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها فى المــادة ٢ أو يطلق سراحهم خــلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصــديق على اتفــاق أديس أبابا •

(المــادة ـــ ٤) تحتفظ « اللجنة المشتركة لوقف اطــلاق النــار » بسجل كافــة المدنيين العائدين ، وهــو السجل الذى يثبت أن كافــة

الأشخاص المدرجة أسماؤهم قد رد اعتبارهم وفقا لمحتوى هذا الاتفاق ، غير أن اللجنة قد تفوض هذه السلطة الى البعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية فى حالة وجود مواطنين من المنطقة الجنوبية يعيشون فى الخارج ، وتنطبق عليهم بنود هذا الاتفاق •

(المادة ــ ٥) فى حالة العائدين المسلحين ، أو المنتمين الى القوات المتحاربة تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بسجل مماثل بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين ينبغى معاملتهم بنفس الطريقة المنصوص عليها فى المادة ــ ٤ •

(المادة ــ ٦) بموجب بنود المادة المشار اليها سلفا ، تنشىء محكمة خاصة ذات سلطات شبه قضائية لفحص واقرار تلك الحالات التى تكون فى تقدير السلطات لا ينبق عليها شروط العفو العام المحددة فى المادة ــ ١ من هذا الاتفاق ، وتتألف المحكمة الخاصة من رئيس يتم تعيينه بواسطة رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، وأربعة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم عن طريق لجنة وقف اطلاق النار •

(المادة ــ ٧) تعرض الحالات المشار اليها فى المادة ــ ٦ على المحكمة الخاصة بناء على طلب وزير العدل •

(المادة ــ ٨) تظل بنود العفو العام المدرجة فى هذا الاتفاق ، علاوة على سلطات المحكمة الخاصة سارية المفعول حتى ذلك الوقت الذى يقرر فيه الرئيس بالاستشارة مع اللجان المشار اليها فى هذا الاتفاق أنهم قد أنجزوا وظائفهم •

الفصل الرابع : لجنة العودة والتوطين

١ ــ العودة :

(المادة ــ ١) تنشأ « لجنة خاصة » داخل الاقليم الجنوبى وخارجه فى حالة ما اذا تطلب الأمر ذلك ، يؤول اليها مسئولية اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والاجراءات الأخرى الضرورية لاعادة كافة مواطنى الاقليم الجنوبى الذين يقيمون فى الدول الأخرى وبصفة خاصة فى الدول المجاورة و « جوبا » وهى مقر قيادة اللجنة .

(المادة ــ ٢) تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل « أحدهم يمثل الحكومة المركزية ، والآخر يمثل مكتب مندوب الامم المتحدة السامى للاجئين . والثالث يمثل الاقليم الجنوبى . ولدى تعمل تلك اللجان خارج السودان فانه ينبغى أن تضم ممثلا عن الحكومة المضيفة بالاضافة الى ممثل الحكومة المركزية وهو سفير السودان أو مندوبه .

(المادة ــ ٣) يؤول الى السلطات الحدودية المختصة مسئولية السيطرة على عملية العودة فى المناطق الحدودية بالتعاون مع ممثلى لجنة التوطين .

(المادة ــ ٤) يتعين على لجنة العودة أن تعمل بصورة وثيقة مع لجنة الاغاثة واعادة التوطين لضمان أن عملية وتوقيت عودة اللاجئين عبر الحدود قد تم التنسيق بشأنها بصورة شاملة .

٢ ــ اعادة التوطين :

(المادة ــ ١) يتعين اقامة « اللجنة الخاصة للاغاثة واعادة التوطين » بحيث تخضع لرئيس لمجلس التنفيذى العالى المؤقت . ومقر قيادتها فى جوبا ، وفروعها الاقليمية فى جوبا وملكال وواو ويؤول الى اللجنة وفروعها وأى وحدات قد ترى اللجنة أنه من المناسب

اقامتها فى مواقع أخرى لتسهيل أنشطتها ، مسئولية التنسيق والتنفيذ لكافة خدمات الاغاثة ، والتخطيط المتعلق باعادة التوطين وتأهيل كافة العائدين ، وهم على النحو التالى :

١ — اللاجئون من الدول المجاورة •

٢ — الأشخاص النازحون المقيمون فى المراكز الرئيسية للاقليم الجنوبى ، والأجزاء الأخرى من السودان •

٣ — الأشخاص النازحون من قوات أنيانيا المتبقية ومؤيدوهم فى الغابات •

٤ — الأيتام والمعوقين •

(المادة — ٢) بالرغم أن اعادة التوطين وتأهيل اللاجئين والأشخاص النازحين تعد من الوجهة الادارية مسئولية الحكومة الاقليمية الا أن الظروف الحالية فى الاقليم الجنوبى تملى ضرورة تجميع جهود السودان بأسره والمنظمات الدولية لأجل تقديم المساعدة واعادة تأهيل الأشخاص الذين تضرروا من جراء الصراع •

وتنسق السودان « لجنة اعادة التوطين والاغاثة » أنشطة وموارد المنظمات داخل السودان •

(المادة — ٣) ينبغى أن تكون الأولوية الأولى اعادة توطين الأشخاص النازحين داخل السودان وفقا للنظام التالى :

(أ) الأشخاص المقيمون حاليا فى المراكز المكتظة بالسكان فى الاقليم الجنوبى ، والأشخاص الراغبون فى العودة لمناطقهم وأوطانهم الأصلية •

(ب) الأشخاص العائدون من الغابات بما فيهم مؤيدو أنيانيا •

(جـ) الأشخاص المعوقون والأيتام •

(المـادة ــ ٤) ينبغى أن تعطى الأولوية الثانية الى العائدين من الدول المجاورة والدول الأخرى وفقا للخطة المتفق عليها ، وتوفر هــذه الخطــة الآتى :

(أ) مراكز استقبال ملائمة مجهزة بتسهيلات لأجل الايواء واعداد الغــذاء والأدوية والرعايه الطبية .

(ب) النقل الى قرى اعادة التوطين الدائمة او المواطن الأصلية .

(جـ) الأجهــزة والمعــدات .

(المـادة ــ ٥) سوف تقوم « لجنه الاغاثة واعادة التوطين بالاتى » :

(أ) مناشــدة المنظمات الدوليه والوكالات المتخصصة لكى تستمر فى تقــديم مساعدتها للطلاب الذين يتلقون بالفعل دعمهــــا وبصفة خاصة طلاب المدارس الثانويه والمعاهــد العليا حتى يتم وضع ترتيبات ملائمة لاعادتهم الى الوطن .

(ب) جمع المعلومات الكافية عن الطلبه والاشخاص المحتاجين الى المساعدة المــالية من الحكومه السودانية .

(المـادة ــ ٦) تقوم لجنة الاغاثة واعادة التوطين بالاعــداد لاجــل تعليم كافــة العائدين الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس الأوليه.

وقــع هــذا الاتفاق فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير فى السنة الميلادية الف وتسعمائه واثنين وسبعين . فى مدينة أديس ابابا ، اثيوبيا ، بين حكومة جمهوريه السودان الديمقراطية من ناحيــة وحركة تحرير جنوب السودان من ناحية أخرى ، وسيصبح سارى المفعول فى التاريخ والساعة المحــددين للتصــديق عليه من قبل رئيس جمهوريه السودان الديمقراطية وقائد حركة تحرير جنوب السودان ، ويتعــــين التصــديق عليه بواسطة القائدين المحــدد اسماهما شخصيا ، او عن

طريق ممثليهم المفوضين من هــذه المدينة ، أديس أبابا أثيوبيا فى الساعة الثانية عشرة ظهرا فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس فى السنة الميلادية ألف وتسعمائة واثنين وســبعين •

واقرارا لمــا سبق ، ــ نحــن ممثلو حكــومة جمهــورية السودان الديمقراطية ، وممثلوا حركه تحرير جنوب السودان ــ نرفــق توقيعاتنا فى حضور ممثل جلالة امبراطور آثيوبيا ، وممثلى مجلس الكنائس العالمى ومؤتمر كنائس أفريقيا ومجلس الكنائس السودانى •

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية :

١ ــ أبيل ألبير ــ وال كاى ، نائب الرئيس ووزير دولة لشــئون الجنــــوب •

٢ ــ د• منصور خالد ، وزير الشئون الخارجية •

٣ ــ د• جعفر محمد على بخيت ، وزير الحكم المحلى •

٤ ــ الفريق محمد آل بغير أحمد ، وزير الداخلية •

٥ ــ عبد الرحمن عبد الله ، وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى •

٦ ــ العقيــد ميرغنى ســليمان •

٧ ــ الكولونيــل كمــال أبشار •

عن حركة تحــرير جنــوب السودان •

١ ــ أثبيوفى مونديرى جــوانزا ، رئيس الوفــد •

٢ ــ د• لورانس ول ول ، سكرتير الوفــد •

٣ ــ مادينج دى جرانج ، المتحدث باسم الوفــد •

٤ ــ الكولونيل فريدريك بريان مابوت ، الممثل العسكرى الخاص •

٥ ــ أوليفر باتالى البينــو ، عضــوا •

٦ ــ أنجيلو فاجــو مورجان ، عضــوا •

٧ ــ ريف بــول بوت ، عضــوا •

٨ ــ جــوب أدبير دى جــوك ، عضــوا •

الشـــهود

١ ـ نابيبيلا كيفلى ، ممثل جلالة امبراطور أثيوبيا •
٢ ـ ليوبولدو نيليث ، ممثل مجلس الكنائس العالمى •
٣ ـ كودوو أنكراه ، ممثل مجلس الكنائس العالمى •
٤ ـ بورجيس كار ، السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا •
٥ ـ صموئيل أفى بووجو ، ممثل مجلس الكنائس السودانى •

« اعــلان كــوكـا دام »

٢٤ مـــارس ١٩٨٦

البرنامـج المقترح للعمـل الوطنى

١ ـ على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما بعد الاستقلال ، وبالنظر الى الانجازات البطـولية لشعبنا فى نضاله الجماهيرى السياسى والمسلح ضد كافة أشكال الظـلم والقمـع والاستبداد ، وهـو النضال الذى عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين •

ورفضا لكافـة أشكال الديكتاتوريات • والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطى وانطلاقا من القناعة بأنه من الضرورى خلق « سودان جديد » يتمتع فيـه كل مواطن سودانى بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود ، بالاضافة الى التمتع بمنافع الحيـاة الديمقراطية الحقيقية • أيضا السودان الجـديد الذى سوف يكون متحررا من العنصرية والقبلية والطائفية وكافـة أسباب التميز والتفاوت •

وسعيا حقيقيا لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب فى السـودان ووعيا تاما بأن العملية المؤدية الى تشكيل « السودان الجـديد » سوف تبـدأ بعقد المؤتمر الدستورى القـومى •

وايمانا بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ،تعـد متطلبات ضرورية لعقـد المؤتمر الدستورى المقترح ، وتشكل الأساس المتين لبـدء مثـل تلك العمليـة .

٢ ــ يوافق وفـدا التجمع الوطنى للانقاذ القـومى وحركة التحرير الشعبى السودانى ــ جيش التحرير الشعبى السودانى ــ وهما ما سوف نشير اليهما بعـد ذلك باسم الجانبين ــ على أن المتطلبات الرئيسية التى سـوف تهىء مناخا يقود الى عقـد المؤتمر الدستورى المقترح هى :

(أ) اعلان كافـة القوى السياسية والحكومة الحاليـة التزامهم بمناقشـة مشاكل السـودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان ، وينبغى أن يكون ذلك وفقا لجـدول الأعمال المتفق عليه فى هـذا الاعلان .

(ب) رفـع حـالة الطـوارىء .

(جـ) الغـاء قـوانين سبتمبر ١٩٨٣ . وكافـة القـوانين الأخرى المقيـدة للحريات .

(د) العمل بدستور ١٩٥٦ والمعـدل فى عام ١٩٦٤ بادراج الحكومة الاقليمية ، وكل المسائل الأخرى كتلك التى سوف يتم التوصل الى اجماع رأى بشأنها من كافـة القوى السياسية .

(هـ) الغاء الاتفاقات العسكرية الموقعـة بين السودان والدول الأخرى والتى تمس السيادة الوطنية للسودان .

(و) السعى المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف اطلاق النار .

٣ ــ تعتقد حركة التحـرير الشعبى السـودانى ــ جيش التحرير

الشعبى السودانى — بأن الالتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها ، وأن يحل محلها حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما فى ذلك جيش التحرير الشعبى السودانى — حركة التحرير الشعبى السودانى والقوات المسلحة — وفقا لما سوف يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر المقترح ، هو مطلب ضرورى لعقد المؤتمر الدستورى المقترح • وبناء على ذلك اتفق الجانبان على ارجاء الموضوع للمزيد من المناقشات فى المستقبل القريب •

٤ — اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام والعدالة والديمقراطية والمساواه ، علاوة على أن جدول أعمال المؤتمر المقترح سوف يتضمن التالى :

(٤ — ١)

(أ) مشكلة القوميات •

(ب) حقوق الانسان الأساسية •

(جـ) نظام الحكم •

(د) مشكلة الديانة •

(هـ) التنمية والتنمية غير المتوازنة •

(و) الموارد الطبيعية •

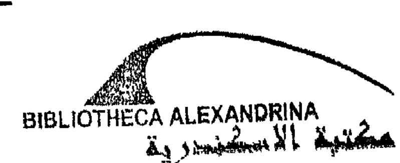
(ز) القوات النظامية والترتيبات الأمنية •

(ح) المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الاعلام الجماهيرى •

(ط) السياسة الخارجية •

(٤ — ٢) وافق الجانبان على أن جدول الأعمال السابق لا يعنى الشمول بأى حال من الأحوال •

٥ — يتفق الجانبان مؤقتا على أن المؤتمر الدستورى المقترح سوف



يعقد فى الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو عام ١٩٨٦ على ان يسبقه اجتماعات تمهيديه ، وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعد ما تعلن الحكومة الحاليه الترتيبات الأمنيه الضرورية وتوفر المناخ الملائم الضرورى .

٦ — وأخذا فى الاعتبار الحاجة الى مشاورات منتظمة من جانب كل طرف مع الجانب الآخر — فقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب ، كما اتفق الجانبان أيضا على ان يوم الاربعاء الموافق السابع من مايو عام ١٩٨٦ سوف يكون موعدا لبدء الاجتماع الأول للجنه ، والذى سوف يعقد فى آديس ابابا .

٧ — هذا الاعلان تم اصداره بكلا اللغتين الانجليزية والعربية ، وقد اتفق الجانبان على ان النص الانجليزى سيكون الأصل ، وفى حاله الاختلاف سيفضل على النص العربى .

٨ — وباصدار هذا الاعلان فان الجانبين يناشدان الشعب السودانى الممثل فى أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الاعلان .

يحيا نضال الجماهير السودانية .

عن حركة التحرير الشعبى السودانى العقيد كيروبينو كيانين بول .

نائب قائد جيش التحرير الشعبى السودانى ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى .

عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن .

عواد الكريم محمد سكرتير عام التجمع الوطنى لانقاذ الوطن ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبى السودانى .

وجهـة نظر حزب الأمة بالنسبة للجنوب :

فى عام ١٩٤٨ م عندما بحث مستقبل علاقة الجنوب بالشمال . وفى عام ١٩٥٥ م عندما بحث أمر اعلان الاستقلال من داخل البرلمان . وفى عام ١٩٦٦ عندما انعقد مؤتمر جميع الأحزاب السودانية . ففى عام ١٩٧٢م عندما وقعت اتفاقية السلام فى كل تلك المناسبات اتفقت الحركة السياسية السودانية على أن للجنوب وضعا خاصا فى السودان الموحد .

ومنذ فترة الحكومة الانتقالية الأولى التى قامت بموجب اتفاقيه عام ١٩٥٤ م فى السودان طفت على السطح مشكلة الجنوب . هذه المشكلة هى تعبير سياسى عن واحـد أو أكثر من العوامل الآتيه :

١ ـ التباين الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الاسلامى واللغة العربية وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيه هـذان العاملان .

٢ ـ الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب التى طبقها الاستعمار ما بين عام ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ م ، وهـذا الاختلاف جـديد غرسه الاستعمار وغـذته مرارة ومخاوف موروثة من عهد الرق والاسترقاق .

٣ ـ احساس زاد مـع نمو الوعى السياسى لـدى بعض أبنـاء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهمله ومتخلفة ومحرومه .

٤ ـ احساس تغلب على تفكير ومشاعر ابنـاء بعض المناطق بان مشاركتهم فى حياة البلاد السياسيه والاقتصادية والاجتماعيه لا تتناسب وحجم مناطقهم السكانى .

هـذه العوامل كامنة بصـورة او اخرى كانت سـببا فى كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب . والذى انفجر مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ م للأسـباب الآتيـة :

ـ تدخل الحكومة المركزية فى شـئون الاقليم الجنـوبى وحرمانه من الصـلاحيات المقررة لـه .

— اهمال الالتزام بالمسألة الاقتصادية والتنمية الجنوبية .

— تقسيم الجنوب دون مراعاة الاجراءات الدستورية .

— اختلاف حاد حول موقع المصفاة أيكون فى بانتيو أم فى كوستى ؟

— اختلاف حول اعادة توحيد القوات المسلحة وما أدى اليه ذلك الاختلاف من تمرد شرائح جنوبية مسلحة .

هذه الأسباب ساعدها :

— أن النظام بأخطائه الداخلية خلق لنفسه رفضا كبيرا أدى الى عطف نحو التمرد .

— أن النظام بأخطائه الدبلوماسية من انحياز ومحورية أتاح مجال الدعم الخارجى لهم .

— وزادت أسباب التأييد للتمرد عندما أعلن النظام المايوى قوانين سماها اسلامية فى سبتمبر ١٩٨٣ م ، فعدها الجنوبيون على اختلاف مشاربهم خرقا لضمانات وضعت فى الدستور ، وتجاوزا لوجودهم التشريعى فى مجلس الشعب ، وتجريدا لهم من حقوق المواطنة ، هكذا نشأ الموقف الأخير فى الجنوب ، وهو مختلف عن سابقيه بأن الحركة المسلحة الآن لا تنادى بالانفصال ، بل بسودان موحد فى ظل نظام أفضل . ومختلف عن سابقيه بأن الحركة المسلحة الحالية لا يؤيدها كثير من الجنوبيين بل يعارضونها ويقاومونها مثل : أحزاب الاستوائية وحركة أنيانيا الثانية ، وقبائل الفرتيت فى بحر الغزال ، وعناصر من المسلمين الجنوبيين ، وآخرون .

الحركة المسلحة الحالية التى سمت نفسها حركة تحرير شعب السودان ، أما أن تكون جماعة طموحة تريد أن تفرض على السودان فكرا

سياسيا بالقوة أو أن تكون أداة لجهات أجنبية ، فى هاتين الحالتين فــان قــدرنا أن نتصــدى لها وأن نحاصرها وأن نعزلها وأن نهزمها ،ولن الدائم لعــام ١٩٦٧ م •
ندخر طاقــة فى ســبيل ذلك » •

وأما أن تكون الحركة حركة وطنية ذات اجتهاد مختلف ، وفى هذه الحالة فاننا نعتقد أن المؤتمر القومى الدستورى الذى دعــونا اليه هــو المنبر الصحيح لبحث القضايا المختلف فيها وحسمها •

لقــد دعونا فى المــاضى لمؤتمر المــائدة المستديره . وبتبعنا نتاجــه المجهودات الاتفاق على نصوص أدرجــت فى مشروع دستور الســودان عبر لجنة الاثنى عشر ، ومؤتمر جميع الأحزاب السودانيه حتى استمرت
والآن ندعــو لعقد المؤتمر الدستورى القومى ورأينا حول القضايا الأساسية التى سوف يتطرق اليها هــو •

أولا : ضرورة تحــديد العلاقة بين المركز والاقليم ، ونحن نعتقد أن تقسيم الصلاحيات التى اتفق عليها فى المــاضى تقسيم فى جــوهره سليم ، ولكن المطلوب حمايه الصلاحيات الاقليميه من التوغلات المركزيه ، وتأكيد أن لدى الاقليم امكانات ماليه مستقلة عن القرار المركزى •

أما هــل يكون الجنوب اقليما واحــدا أم عــددا من الأقاليم فأمر يخص الجنوبيين أنفسهم ، ولابد أن يحسموه بالوسائل الديمقراطية ، ونحن نقبل ما يقررونه فى هــذا الصــدد •

ثانيا : الاتفاق على استراتيجية التنمية وادخال مبدأ التــوازن مع مراعاة لظروف المناطق المتخلفة ، وهــو اعتبار نؤمن به وأدخلناه فعــلا فى خطتنــا التنمــوية •

ثالثا : مسألة المشاركة العادلة فى كل مجالات الحياة العامة ، اننــا

نعتقد أن ظروفا موضوعية وذاتية قد حالت فى الماضى دون المشاركة الموزونة فى مجالات الحياة العامة ، هذا الموضوع يمكن أن تفصله الآن ورقة عمل محددة تزيل ما فيه من غبن .

رابعا : التوفيق بين تطلعات الصحوة الاسلامية وحقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين — وهذا موضوع حضرنا فيه ورقة عمل للمؤتمر القومى الدستورى .

خامسا : عروبة السودان وقد فصلنا الموقف فيها فى صدر نهج الصحوة .

سادسا : أفريقية السودان وقد فصلت فى صدر نهج الصحوة .

سابعا : مراعاة حقوق الاقليم فى الثروة الطبيعية التى توجد فى داخل مناطقها ، ونرى أن يخصص نسبة معقولة من عائدات الثروات الطبيعية للاقليم الذى توجد به . على أن يكون ضمن الثروة القومية وبرنامج الانتفاع بها .

ثامنا : قومية القوات المسلحة وكفالة ذلك لتكون صحيحة التمثيل للشعب السودانى والتعبير عن تكوينه ضباطا وجنودا .

اننا اذ ندعو لهذا المؤتمر نناشد الجميع الاشتراك فيه بجدية واخلاص ، آملين أن يجد حلا اساسيا للمشاكل المطروحة حلا يصونه بعد ذلك الدستور والقانون .

لابد من الغاء تصورات وممارسات وقوانين النظام المايوى الخاصة بالحكم الاقليمى واقامة حكم اقليمى سليم على الأسس الآتية :

١ — تكون الصلاحيات الاقليمية على نحو ما نص عليها فى اتفاقية جميع الأحزاب فى عام ١٩٦٦ م .

٢ ــ تكون للاقليم صلاحيات تشريعية فى حــدود سلطاتها •
٣ ــ تكون للاقليم قيادة منتخبة انتخابا حــرا •
٤ ــ تكون للاقليم ايرادات مستقلة تتناسب وصلاحياته •
٥ ــ يراعى الاقتصاد فى تكلفة الحكم الاقليمى لتوجه النسبة الأكبر من الموارد المــالية للتنمية الاقليمية ، للانتاج ، وللخــدمات •

الحــكم المحــلى

لقــد افترى النظام المــايوى على الحكم المحلى وســـخره لأغراضه السياسية ، وجرده من شخصيته الاعتبارية وأخضعه للحــكم الاقليمى •

اننا نلتزم باقامة حــكم محلى ديمقراطى ذى صــلاحيات محــددة وشخصية اعتبارية ، ويحــدد القانون بوضوح صــلاحيات الحكم المحلى فى ظل الحكم الاقليمى •

الحــكم الأهــلى

لقــد رفعنا شعار اصلاح الادراة الأهلية فى الستينات ، وانبرى لــه النظام المــايوى فقرر التصفية الفورية ، فأحــدث فراغا كبيرا أدى لاضطراب الأمن فى كثير من المناطــق ، وأدى لقطع الصــلة بين الدولة وكثير من المواطنين •

انا نلتزم بالغاء جميع اجراءات مايو التهريجية ، ونقيم البديل الآتى :
(أ) الابقاء على خلو مناطق الوعى من الادارة الأهلية
(ب) تطوير الادارة الأهلية فى المناطق الحديثة الاستقرار •
(جـ) تدعيم الادارة الأهلية مع تطهيرها فى المناطـــق البدـــوية
وسوف يبين القانون كيفية التصفية والتطوير والاصلاح ، ويبين المناطق التى تقــع فى التقسيمات الثلاثة •

● **وجهـة نظر الجهـة القومية الاسلامية :**

فى مسألة جنـوب السودان :

قدمت هـذه الورقة لمؤتمر الجبهة الاسلامية القومية فى دورة انعقاده بتاريخ ١٩ شـعبان ١٤٠٥ هـ

والجـدير بالذكر أن حوالى المـائة من أبناء جنوب السودان قـد تشاركوا فى ذلك المؤتمر ، وقـد جاءوا من بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل ممثلين للمسلمين فى معظم المدن والقرى والأرياف الجنوبية ، وقـد ترأس الجلسة الأولى للمؤتمر أحـد أبناء الجنوب ، وكذلك خاطب أحـد أبناء الجنوب التجمع الشعبى الاسلامى الحاشد بميدان أبو جنزير فى يوم ٢١ شعبان ١٤٠٥ هـ الذى تم فى اطار مؤتمر الجبهة ٠٠

نأمل أن تسهم هـذه الورقة فى التنوير العام بالجنوب وقضيته ، وأن تتضافر الجهود فى سبيل الوصول لحل ناجز للقضية ٠

جنـوب السـودان :

تبلغ مساحة الاقليم الجنوبية مجتمعة ٦٥٠٫٠٠٠ كم٢ ، وتعـادل حوالى ربع مساحة السودان البالغة ٢٫٥٠٥٫٨١٣ كم٢ ٠

السـكان :

حسب احصاء عام ١٩٨٣ م يبلغ سكان الجنوب ٥٫٣٧١٫٢٩٦ نسمة من جملة سكان السودان البالغ عـددهم حسب نفس الاحصاء ٢١٫٥٩٢٫٥٨٢ ، وهم بذلك يشكلون ربع سكان االسودان تقريبا ، وهـذا لا يعنى بأن الجنوبيين ينحصرون فى الجنوب ، بل هنالك قبائل جنوبية أصبحت اداريا جزءا لا يتجزأ من الشمال ، وكذلك عـدد كبير من الأفراد النازحـين شـمالا ٠

(م ٢٨ — جـ ٢)

اللغـــــة :

بالجنوب أكثر من مجموعة لغوية أكبرها لغة الدينكا والعربية التى تعتبر لغة السودان الرسمية . ولغة السياسة والاتصال والتخاطب بين المواطنين الجنوبية فى صورتها المحلية الدارجة . وهى لغة التعليم فى معظم الابتدائيات والمتوسطات من المدارس ، وتستعمل اللغة الانجليزيه كلغـــة رئيسيه فى دواوين الحكومه ومعظم الثانويات والجامعة .

الديـــــانة :

الاحصائيات تشير الى أن معظم سكان الجنوب لادينيين ، ثم يليهم المسلمون فالمسيحيون . والاحصاء الوارد فى الكتاب السنوى للتبشير فى عام ١٩٨١ م (يصـــدره مجلس الكنائس العالمى) يقرر أن ٦٥٪ لادينيين ١٨٪ مسلمين و ١٧٪ مسيحيين . وأثر الاسلام قـــوى فى المدن . بينما المسيحية فى الأرياف ، أما فى أواسط المتعلمين فاثر المسيحية اكبر من الاســـلام بكثير .

المـــــوارد الاقتصـــــادية :

الجنوب غنى بموارده الزراعيه وثرواته الحيوانيه وغاباته الاستوائيه، وهـــو أغنى نظرا لاكتشاف البترول وبعض المعادن الهـــامه كالنحـــاس والحـــديد والذهب ، هـــذا فضلا عن احتمال كـــونه منطقه سياحية . ونسبه لبعـــد الجنوب عن موانىء التصدير . وسوء سبب المواصلات داخل الاقليم وبينه وبين الشمال والعوامل الطبيعيه مثل الأمطار الغزيرة والسدود التى تبلغ مساحتها مساحه انجلترا فلم يســـتطيع الجنوب الاستفادة من موارده ، وظل يرزح تحت خال الفقر الى يومنا هـــذا .

التـــــاريخ :

قليل هـــو المعروف عن تاريخ الجنوب قبل القرن ١٩ . ويعـــد أول اتصال لــــه مع العالم الخارجى على يد الكابتن التركى سليم سنة ١٨٣٩ م

بأمر من الخـــديوى محمد على لاكتشاف منابع النيل وفتح طريق للتجارة، وقــد وصل غندكرو عام ١٨٤١ م ، وطيلة فترة السيادة التركية ظـــل الجنوب يدار ويحكم بواسطة أوروبيين أمثال صموين بيكر وشارلس غردون البريطانيين ، والايطالى جسى باتشا ، واليهودى الألمـانى ادوارد شنتزر الذى ادعى الاسلام وتسمى بأمين باشا ، وبذلك كانت عاقبة سياسة الحكم فى الجنوب هى من مسئولية الأوربيين الذى أراقــوا كثيرا من الدماء لأجل استتباب الأمن ، وفتحوا الباب للكنائس لتعمل فى جنوب السودان ، وادخلوا تجارة الرقيق التى أصبحت فيما بعـد أهم تجارة فى الجنوب ، شاركهم فيها المسيحيون اللبنانيون وفئة من التجار الشماليين الذين تحملوا فيما بعــد تبعة اللوم وحــدهم ، وتجــوهل الدور الرئيسى السابق للاوربيين والمسيحيين اللبنانيين .

فتــرة المهـــدية :

بعــد انتصار المهـدية عام ١٨٨٥ م تأثر الاسلام واللغــة العربية فى الجنوب تأثرا سالبا ، فاهتمام المهــدية بالانتشار شمالا وشرقا جعل أثرها فى الجنوب ضـعيفا ، هـــذا وقـــد تفتتت وانحسرت كثير من المؤسسات والقوى البشرية الاسلامية الموجودة فى الجنوبية ، فالــذين ساندوا الثورة اتجهوا شمالا للحاق بالمهــدى ، وهربت القوى الاسلامية الأخرى المضادة للمهـدية جنوبا ، وانفتح الباب لاستعمار جـديد فدخل البلجيك يحملون معهم لغة جـديدة هى لغة البنغالا .

الحــكم الثنــائى :

(١٨٩٩ ـــ ١٩٥٦) وقـــع السودان تحت مظلة الحكم الانجليزى المصرى اسما ، وتحت الحكم الانجليزى حقيقة وفعلا ، وخاصة الجــزء الجنوبى من القطر ، ومنذ البداية فتح الانجليز البـــاب على مصراعيه للكنائس ، وقسموا الجنوب دوائر نفوذ بين الكنائس حيث أتاحوا لهــا الحرية الكاملة لتخطيط التعليم وادارته ، ونسبة لان هــدف تلك الكنائس

تبشيري فى معظمه فانها لم تهم بتطوير التعليم فى الجنوب الا بالقـدر الذى يخـدم أغراضها ، فلم يتعـد التعليم مدارس القرى والمراحـل الابتدائية ، وقـد ركزت جهودها على تطوير اللهجات المحلية وترجمـة الانجيل بها . ومحاربة اللغة العربية ، واشاعة الانجليزية . ومحـو كل أثر للاسلام والمسلمين ، وقـد أدت سيطرة الكنائس على التعليم الى حرمان أبناء المسلمين منه لدهر طويل ، ذلك لان الآباء آثروا الابتعاد عن هـذه المدارس خوفا على أبنائهم من التنصير لا سيما ان بعض الكنائس جعلت الدخـول لمدارسـها مشروطا بالتعميد فى الدين المسيحى . ولم تكتف المؤسسات الكنسية بالسيطرة على التعليم . بل مارسـت ضـغطا على الحكومة الانجليزية لمحاربة كل المؤسسات والعوامل التى قـد تؤدى الى نشر الاسـلام وثقافتـه •

فتم استبعاد القوات السودانيه واستبدالها بقوة جنوبية مسيحية تحت امرة ضباط انجليز استبدلت الجمعة بالأحـد عطـلة أسبوعية ، وبدأت المطالبة بابعاد كل الشماليين وغيرهم من المسلمين العـاملين فى الجنوب الى الشمال . كما بدأت المطالبة بفصل الجنوب وضمه لاوغنـدا أو كينيـا •

سـياسة المناطـق المقفـولة :

فى عام ١٩٢٢ م استجابت الادارة البريطانيه للضغوط . وسـنت القانون الذى يعرف بمرسوم المناطق المقفولة . والذى أعطى الحكومه الحق فى أن تمنع أى سودانى أو أجنبى من دخول مناطق معينه أو البقاء فيها الا باذن رسمى من السلطات . وكان القانون يهـدف فى الأساس لمنـع الشماليين أو المسلمين عامة من الدخول أو البقاء فى الجنوب خشية تأثيرهم على الأهالى •

مؤتمـــر الرجـــاف اللغـــوى :

(١٩٢٨ م) يعتبر هــدا أول وأخطــر مؤتمر لغــوى فى تاريخ الجنوب ، اذ خرج بقرار تطوير اللغات المحلية واستعمالها فى المراحــل الأولى من التعليم ، تم التحول للانجليزية واستبعاد االلغة العربية كلية ، وقــد حضر ذلك المؤتمر ٤١ ممثلا كهم وبلا استثناء من الأجانب ورجال الكنــــائس •

سياســة الجنــوب فى الثــلاثينات :

انتهجت الادارة البريطانية فى الثلاثينات ما يعرف باسم (سياسة الجنوب) ، وقــد هــدفت للقضاء كلية على الاسلام وآثاره فى اللغــة العربية وثقافتها ، وابعاد كل ماله أثر مباشر أو غير مباشر فى ذلك ، وقد ركزت تلك السياسة على الحكم الأهلى والقبلى ، واستعمال الانجليزية بدلا من العربية ، ولم تقف تلك السياسة عند هــذ الحــد ، بل تطورت لتشمل كل صغيرة وكبيرة ، فمنع استعمال الأسماء والألقــاب والملابس العربية ، ومنعت الطهـــــارة والتزاوج بين الشماليين والجنوبية ، وحرم الانتقال بين الشمال والجنوب الا بتسيرة من السلطات الانجليزية ، والتى غالبــا لا تعطى لشمالى مســلم •

نجحت هــذه لسياسة الى حــد ما فى عزل الشمال عن الجنوب ، واعطاء الجنوبيين انطباعا بتميزهم العرقى والثقافى عن الشمال ، ورسخت فى أذهانهم أن الشماليين تجار رقيق ومستعبدين ، وولدت فى النفــوس حــذرا ونارا وحقــدا ، وذلك يتطلب جهودا مكثفة من أبناء السودان لمدد جــذور الثقة بين الجنوب والشمال ، لكن سياسة الجنوب هــذه لاقت معارضة شــديدة من قبل الأحزاب الشمالية ومؤتمر الخريجيين ، وقــد تزامن هــذا الاحتجاج الداخلى مــع تهــديد الايطاليين للحــدود من الخارج عقب الحرب العالمية الثنانية ممــا دفع بالانجليز الى تغيير سياستهم نحــو الجنوب سنة ١٩٤٦ م حفاظا على تماسك الجبهة الداخلية والتفرغ

للخطر الخارجى ، وقد ترتب على السياسة الجديدة سنة ١٩٤٦ م قبول اللغة العربية فى مدارس الشمال بدلا من أوغندا ، ومشاركة الحكومة بقدر أكبر فى التعليم بدلا من تركه للكنائس وحدها .

مؤتمر جوبا :

فى سنة ١٩٤٧ م انعقد مؤتمر جوبا الشهير والذى حضره ١٥ ممثلا من الجنوب و ٦ من الاداريين الانجليز و ٦ من الشماليين ، وقد رفض المؤتمر فكرة فصل الجنوب والحاقه بأوغندا أو كينيا ، وطالب المؤتمرون بضم الجنوب للشمال تحت راية السودان الواحد .

التمرد الأول :

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ م أثناء اعداد السودانيين للاستقلال التام ارتكبت بعض الأخطاء فى حق جنوب السودان مثل عدم اشراك الجنوبيين فى مفاوضات الجلاء ، واعطائهم عددا قليلا من الوظائف أثناء السودنة وعدم تحقيق الوعود المعقولة التى أمطرهم بها السياسيون الشماليون ، أضيفت كل هذه الأخطاء الى تراكمات الماضى التى غرستها الكنائس وخلقها الاستعمار ، كما حاولت بعض الجهات الخارجية الايقاع بين الشماليين والجنوبيين فأدى كل ذلك الى توجس الجنوبيين وعدم ثقتهم فى اخوانهم بالشمال . ووئد تمرد الجنوب سنة ١٩٥٥ قبل الاستقلال .

فترة الاستقلال :

شهدت تلك الفترة نشأة بعض الأحزاب الجنوبية ومشاركة جزئية للجنوبيين فى الحكومة ، وتبعها هدوء نسبى فى الجنوب ، لكن انقلاب الفريق عبود أنهى الفترة الديمقراطية فى نوفمبر ١٩٥٨ م ، وبالرغم من أن فترة عبود شهدت فى الجنوب دخول التعليم الدينى ، وتوسعا فى المدارس الحكومية ، وانتشارا نسبيا للغة العربية ، واعادة العطلة

الأسبوعية للجمعة مرة أخرى ، الا أن الطريقة التى تمت بهـا هـذه الخطوات كثيرا ما كانت متعجلة ومتخبطة ، ممـا أدى الى تفاقم الاضرابات فى الجنوب وقادت لتمرد سنة ١٩٦٣ م الذى أعقبه قرار الحكومة بطرد كل المبشرين الأجانب من البلاد سنة ١٩٦٤ م ، وكانت نظرة حكومة عبود لمشكلة الجنوب على أنها مجرد خروج على القانون والنظـام ، وتستلزم معاقبة الخوارج والمتمردين ، لكن لم تجـد سياسة حكومة عبود تجـاه الجنوب قبولا فى الشمال الذى اعتبر قادته أن أساس المشكلة يكمن فى طبيعة النظام العسكرى القائم ، وبالفعل كانت هـذه القضـية احـدى الأسباب الرئيسية التى أطاحت بالنظـام العسكرى ، وأدت الى عـودة الديمقراطية مرة أخرى فى ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ م .

فـترة أكتـوبر :

كانت أبرز معالم الديمقراطية الثانية تجاه الجنوب مؤتمر المـائدة المستديرة الذى عقد سنة ١٩٦٥ م ممثلا كل الأحزاب الشمالية والجنوبية، وقـد طرحت الأحزاب الشمالية بناء على مبادرة الحركة الاسلامية فكرة الحكم الذاتى الاقليمى فى المؤتمر ، وأيدهم فى ذلك حزب الوحـــدة الجنوبى بينما تقلبت آراء فرعى حزب سانو بين الاستقلال التام للجنوب والحكم الفيدرالى ، أما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير .

لم يصـل المؤتمر الى قرار موحـد معلن فى نهاية جلساته ، لكنـه عين لجنه عرفت فيما بعـد بلجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار ، وبعـد نقـاش مستفيض توصلت اللجنة لعـدة توصيات هامة على رأسها طرح الحكم الاقليمى اللامركزى بديلا للمركز فى كل السودان .

وفى أواخر العهد الديمقراطى تردت الأحوال فى الجنوب وسـاءت سياسه الحكم فى البلاد عامة . ممـا أدى لانقلاب مايو ١٩٦٩ م الذى أنشأ وزارة لشئون الجنوب فى بداية عهده ، وبدأ حوارا مع المتمردين فى محاولة لايقاف نزيف الـدم الذى استمر منـذ عام ١٩٥٥ م ، الافترات

منقطعة ، وأدى الجوار الى اتفاقيه أديس أبابا الشهيرة سنه ١٩٧٢ م التى أسعفت النظام فى وقت اشتدت فيه عزلته الخارجية والداخلية ، وأسهمت فى تهيئة مناخها جهود مجلس الكنائس الأفريقى وجهات أثيوبية وبريطانية •

أديس أبابا :

جاءت اتفاقية أديس أبابا بنوع من السلام المؤقت فى الجنوب ، فقد بدأ الموقف يتغير بعدها بسنتين اثنتين ، اذ لم تنظر الاتفاقية للقضية بكل أبعادها الوطنية ، وانما عالجت حل القضية على أساس أنها مشكلة الجنوب فى مواجهة الشمال ، ومن حيث تمايز الطبيعة السياسية والثقافية والاجتماعية ليس الا ، وعليه هدفت الاتفاقية الى تكريس شخصية للجنوب مقابل الشمال سياسيا واجتماعيا وثقافيا بل عسكريا أيضا ، وتناست الاتفاقية تماما الموازنات العامة لنظام الحكم فى السودان شماله وجنوبه ، والتناقضات الموجودة داخل الجنوب نفسه فلم تتطرق لها ، علاوة على ذلك فان تصوير القضية على أنها مشكلة الجنوب فى مواجهة الشمال يضيف تعقيدات جديدة الى الوضع القائم من خلال تقنين أزمة الثقة بين شطرى السودان •

ومع ذلك فان الاتفاقيه لم تجد عند التطبيق التزاما دقيقا ببنودها سواء فى الشمال أو الجنوب ، فقد خرقت مرات عديدة ، ومر الأمر فى بادئه كأن شيئا لم يحدث ، فمثلا نصت الاتفاقية على عدد معين من الوزارات وتم الاتفاق على عدد معين من المقاعد لمجلس الشعب الاقليمى ، ولكن تضاعف العدد فى كلا الحالتين تقريبا •

كما نصت الاتفاقية على مركزية تخطيط التعليم ، لكن لم يكن ثمة التزام واضح بذلك الشرط ، ومن ذلك فى غالبة لعجز الحكومة المركزية عن تقديم الخدمات التعليمية أو تمويلها ، كما نصت الاتفاقية على عدد

معين من المديريات ، ولكن ذلك العـــدد تضاعف فيما بعـــد ، ثم زاد على الضعف فى فترة لاحقـــة .

وشهد عام ١٩٨٣ م تطورا مهما على الصعيد السياسى ، فقـــد طالبت بعض الجهات الجنوبية بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم أسوة بالاقاليم الشمالية ، وطرح الأمر للحوار ، وكان نظـــام نمـــيرى متحيزا للاقاليم الثلاثة ، فبدلا من اتاحـــة حرية الرأى الآخر قام النظام باعتقال بعض دعاة وحـــدة الجنوب الذين رأوا فى التقسيم خرقا غير مقبول لاتفاقيـــة أديس أبابا ، وأرادوا لأى تعـــديل ان يتم حسب الأسس المقررة فى الدستور لا بأمر جمهورى فـــوقى .

وكان لكل فريق منطلقه وأسبابه التى يستند عليها فى الدعوة لرأيه ، فقـــد كان دعاة وحـــدة الاقليم الجنوبى يستندون أساسا على أمرين :

الأول : هـــو أن اتفاقية أديس أبابا قـــد نصت على وحـــدة الجنوب بمديرياته الثلاثة ولا يمكن الرجوع عن هـــذا الأمر الا وفـــق الضوابط والقوانين المقيدة لذلك الأمر وذلك ما لم يحـــدث .

الثانى : هـــو أن الجنوب المفكك المقسم يكون بالضرورة ضعيفا أمام الشمال الموحـــد ، وذلك يؤدى لضياع كثير من الفرص والحقوق بينمـــا يشكل الجنوب الموحـــد قـــوة ضاغطة ومؤثرة ، أما دعاة تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فاستندوا على أن اتفاقية أديس أبابا قامت فى ظروف خاصة انعـــدمت فيها الثقـــة بين الشمال والجنوب ، وقـــد تخطاها الزمن، وحـــدث الكثير من المتغيرات ، كما أنها قـــد خرقت عـــدة مرات استجابة لظـــروف عمليـــة .

وقالوا ثانيا : ان وجود ثلاثة أقاليم يعطى فرصـــة أكبر للمشاركة الشعبية فى القرار ، كما تجعل المسئولين قريبين من الجماهير لا سيما أن

حـدود الاقاليم الجنوبية الثلاثة قامت منذ عهد الاستعمار على أســاس اعتبارات جغرافية وسكانية مناسبة لحسن ادارتها محليا ، وان وجــود ثلاث وحــدات ادارية مسئولة يجعل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى أكثر سهولة ، ويجعل تنفيذ سياسات التنمية أيسر ادارة ومتابعة خاصة أن صعوبة النقــل والاتصال تجعل ادارة الجنوب كرقعــة واحـــدة أمرا عسيرا ، وقــد قــدروا ثالثا أن وجود ثلاثة أقاليم يبعــد احتمال الهيمنة السياسية لفئة بعينها ، وبالتالى تكون الحكومات الاقليمية أكثر انسجاما مــع جمــاهيرها •

وعندما عرض الأمر على مجلس الشعب الاقليمى كانت الغالبيه تتفق مــع تقسيم الجنوب ، وكان هــذا الاتجاه شبه اجماعى فى الانتخابات النيــابية بالاســتوائية •

وتم تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فى يونيــو عام ١٩٨٣ م بأمر جمهورى ، وتبلورت عن هــذا التقسيم أربع مجموعات ، ثلاث منها تضم غالبية قبائل أعالى النيل ، وكل سكان الاستوائية تقريبا ، وبعض سكان غرب بحــر الغزال •

وهــذه المجموعات الثلاث تطالب بالاستمرار فى تقسيم الجنوب ، بل ان بعضا من أبنــاء عرب بحـــر الغزال (المتمثل فى مجلس منطقتى واو وراجا) يطالبون بقيام اقليم رابع خاص بهم •

أما المجموعة الرابعة فهى مجموعه سكان مديريتى شرق بحر الغزال والبحيرات وجزء من مديرية جنقلى ، وهؤء يطالبــون بالعــودة للاقليم الواحــد بشدة واصرار ، وينتمى غالبيتهم لقبيلة الدينكا الكبرى ، وهؤلاء لهم وزنهم الخاص نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التى يتمتعون بها ، ولأن لهم وجودا ذا وزن مؤثر فى الخــدمة العسكرية والمدنية ، ولمــا لهم من الروح القيــادية العاليــة •

التمـــرد الأخـــير :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدى الى قيام التمرد الأخير ، ولو توافر للحكومة القائمة قـدر من الاحساس بالمسئولية والوعى والحزم الادارى اللازم لأمكن حـل تلك المشاكل وتطويق الازمة قبـل أن تنفجر ، وعموما مهـدت للتمرد عـوامل نجملها فى الآتى :

١ ــ بعـد اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ م واستقرار الوضع فى جنوب السودان انتقلت كثير من الأمراض التى كانت سائدة فى الخـدمه المدنية والحيـاة السياسية فى الشمال الى الجنوب ، فعم الفساد والثراء الحرام، وادى ذاك الى كثير من الفوضى فى الحياة العامة •

٢ ــ تم استيعاب عـدد كبير فى الخـدمة المدنية دون وجـود ميزانية معتمدة لذلك ، ممـا أضعف ميزانية التنمية الحقيقية والخدمات ، وعندما واجهت الحكومة الأمر الواقـع وتخلصت من بعضهم دفـع ذلك بعضهم للانضمام الى جموع الرفض •

٣ ــ تكاثرت عناصر من خريجى المدارس وغيرهم كانت تتوقـع استيعابا خاصا فى المؤسسات المدنية والادارية الجـديدة ولكن آمالهم لم تتحقق •

٤ ــ بدأ يسود مفهوم وسـط الكثيرين من أبناء الجنوب بأن حمل السلاح والخروج على القانون يمكن أن يحقق لهم مطالبهم ، خاصة أن الذين تسلموا السلطة بعـد اتفاقية أديس أبابا هم الذين قادوا التمرد ، بينما تم عـزل كل السياسيين الجنوبيين الذين كانوا ضـد التمرد •

٥ ــ خيبة أمل الجنوبيين فى حـدوث نهضـة سريعة فى مجـال الخـدمات والتنميـة •

٦ — **الصراع بين القــوى السياسيه الجنوبية المختلفة حسب الأهواء الشخصية أو الانتماءات القبلية والحــزبية •**

٧ — عــدم متابعة استيعاب الأنانيــا فى الجيش بصورة مبرمجه خلال السنوات الخمس الأولى ، كما نصت اتفاقية أديس أبابا •

٨ — لمــا تكاثر السخط وكاد أن ينفرط العقــد حاولت حكومه نميرى ترحيل بعض الأفراد من الأنانيــا الى الشمال • ولكنهم — فى جــــو لم تتوفر فيه الثقــة بالدرجة المرجوه — رفضوا الاذعان للامر وخرجــوا على النظــام •

٩ — فى عام ١٩٨٢ م طردت أعــداد كبيرة من العاصمه فيما عــرف بالكشة وتأمين العاصمة ، فذهب الجنوبيون وهم ساخطون للجنوب حيث خرج الكثيرون منهم وانضموا لفصائل التمرد •

١٠ — فى جــو الفوضى بدأت الاشاعات تنتشر والتهــديد بالاعتقال ممــا جعل الكثيرين يفضلون الخروج على البقاء •

أدت العــوامل المتقــدمة الى توتر الجــو • وحــدث الانفجــار الأول فى أكتوبر عام ١٩٧٥ م ، ومــع تزايد موجات السخط والفــوضى بدأت أعــداد متزايدة تخرج الى الغابة وتنضم لعناصر التمرد •

وفى أكتوبر عام ١٩٨٢ م فى الجــو المشحون بالتوتر تم ارســال فريق من جــوبا للتحقيق فى اختفاء بعض الأموال المتعلقة بالقوة الموجودة فى بور ، ولكن قائد القوه رفض التحقيق ووقف معه الجنود فتأزم الجــو فى الحامية • وتكرر الأمر فى فبراير عام ١٩٨٣ • واتسمت المعالجة بالكثير من عــدم الحكمة والتروى • وتم ايقاف مرتبات قــوة بور عن شهر أبريل فتمردت الحامية فأرسلت قوات من جوبا لتأديبها حسب تقرير النظام ، فخرجت بعض قوات الحامية الى الغابه ولحقت بها قوات فى فشلا وغيرها •

وكان جــون قرنق يقضى أجازته فى قريته قرب مدينـــة بور فلم يعجبه الحال ولحق بالتمرد بعــد عــدة أيام من ذلك الحادث ، وصادفه فى الطريق قاى توت زعيم جناح النوير فى التمرد وخرجا معــا الى أثيوبيا ، وأرسلت فرقة من أعالى النيل للحاق بحامية بور ، ولكن الشائعات وصلت لقائد تلك المجموعة بأنه سوف يعتقل بمجرد رجوعه من مهمته ، فما كان منه الا أن أعلن الانضمام للمتمردين وقتــل جميع الذين عارضوه، ووقعت كثير من الأحــداث المشابهة دعمت موقف التمرد ، ففى ظروف تلاشى الثقــة فى الحكومة القائمة والتسيب السياسى والمــدنى ونشاط الشائعات والاقاويل يمكن لأى شىء أن يحــدث •

بانضمام جــون قرنق اكتسب التمرد بعــدا سياسيا جــديدا ، فقد بدأ يفرض زعامته على كل الفئــات المتمردة ، واتصل بالمعسكر الشيوعى باثيوبيا وليبيا وتبنى الاستراتيجية اليسارية تجاه السودان ، فتكونت ما سميت بالحركة الشعبية لتحــرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان ، وحرر منفستو خاص بالحركة ووضعت قوانين تضبط الجيش وقضاءه العسكرى ، ورفــع شعار تحرير السودان شماله وجنوبه ، وقــد اعطى الحركة دفعة كبيرة للامام بالاضافه الى الضعف والاضطراب الشديد الذى كانت تعانى منه حكومه نميرى ، وتلك الفوضى التى عمت أجزاء كبيرة من الجنوب ، فضــلا عن الامكانات العسكرية الكبيرة التى أتيحت للجيش الشعبى لتحرير السودان والاذاعة القويه التى أتيحت لدعاية الحركة ، ثم ان تقسيم الجنوب من بعــد الى ثلاثة أقاليم هو الذى أضاف دفعا قــويا نحــو حركة العقيد جــون قرنق •

فقــد أدى التقسيم الى تمرد أعــداد كبيرة من القــوات النظامية وغيرهم من دعاة وحــدة الاقليم وانضمامهم الى الجيش الشعبى لتحرير السودان مما قوى موقفه بدرجة كبيرة جــدا •

أما الآثار السلبية لقضية التقسيم فتتمثل فى أن مجموعة قاى توت كانت أصلا غير راضية عن طرح العقيد جــون قرنق القومى ، وكانوا يرون حصر الاهتمام فى قضايا الجنــوب وحــده ، والتركيز عليها دون غيرها ، وعندما جاء التقسيم لاقى هــوى فى نفوسهم فحــدثت المواجهة المؤجلة ، وانتهت بتصفية قاى توت فتولى زعامة فئة النوير المعارضة لجون قرنق عبــد الله شــول .

وبدأت المناوشات والمعارك بين مجموعة عبــد الله شــول (والتى انقسمت على نفسها فيما بعــد) وبين قوات الجيش الشعبى لتحــرير السودان ، ممــا اضطر قوات الجيش الشعبى الى محاولة نقــل مسرح عملياتها جنوبا الى الاستوائية ، وقــد أقبلت بعض المجموعات المتمردة كجماعة عبد الله شــول على الحوار مع الحكومة بعــد اعلانات العفــو العام والاستعداد للحوار وبعــد ثورة رجب الشعبية وسقوط النظــام المــايوى مالت للحوار عناصر من الأنانيــا ٢ ومن السياسيين الذين كانوا يبــدون تبرما أو تعاطفا مع حركة التمرد ، بينما تشددت مجموعة الجيش الشعبى لتحرير السودان عند مواقفها ولم تعلن الاستعداد للحوار .

المســلمون بالجنــوب :

على الرغم من دورات الاضطهاد الدينى والسياسى والاجتماعى التى تعرض لهــا المسلمون فى الجنوب نفــد استطاعوا الحفــاظ على كيــانهم وشــخصيتهم المســلمة .

والغريب فى الأمر أن العنت الذى نقيه المسلمون فى جنوب السودان لم يكن نابعــا فى الأساس من أخوتهم الجنوبيين (غير المسلمين) ، بل عن حرب مخططة ومنظمة ومبرمجة أو تحريض من بعض الجهات الكنسية غير الجنوبية ، ثم عن اهمــال شمالى لقضية الاســلام هناك . وتمثلت السياسات التى وجهت نحــو المسلمين الجنوبيين فى حصر التعــليم فى

الارساليات مــع بداية الاستعمار ، واعلان مرسوم المناطق المقفولة ، ثم قانون سياسة الجنوب ، ثم الحواضر الاسلامية مثل تحويل عاصمة الاستوائية من منقلا — الى جوبا عام ١٩٢٨ ، وانشاء العاصمة الجـديدة على نمط أوروبى كنسى ، وقـد تعرض المسلمون الى الاضطهاد الادارى من قبـل الحكومة الاقليمية . والى الكيد من قبل المتمردين ، ووصل الأمر الى حرق دور العبادة وقتل المسلمين أثناء الصلاة ، كما حـدث فى أريان ومضـول عام ١٩٨١ م ، واشتدت الفتنة وحوادث القتل والنهب حتى هاجر عشرات الألوف نحـو الشمال وخاصة جنوب كردفان ودارفور ، ومن الأمثلة المشهورة للتضييق الحكومى نزع قطعة الأرض المخصصة لمسجد الربوة بواو الذى وفر لـه المسلمون منذ سنوات التمويل اللازم ، ولكن فى كل مرة كانت تتدخل بعض الأيدى الكائدة لتعرقل ذلك الصرح الاسلامى ، وعموما تعرض المسلمون الجنوبيون للحرمان من ممارسـة حقهم فى أن يشاركوا فى الحيـاة الادارية والسياسية والتنفيذيه على المستوى القيادى بالرغم من تفوقهم عدديا على المسيحيين حسب احصائية مجلس الكنائس العـالمى ؛ وقـد قـدر الكثير من السياسيين الجنوبيين هـذا الوضع . ومنهم من اعترف بأن الوقت قـد حان لتصحيح هــذا الوضع ورفـع ظلم السنين الطويلة عن كاهل المسلمين الجنوبيين .

بالرغم من الحصار الذى عانى منـه المسلمون فى جنـوب السودان فقـد ظلت فيهم قيادات معتصمة بدينها ، ورجال صالحون يعلمون القرآن وينشرون الدعوة ، حتى هبت عليهم نسـائم الصـحوة الاسـلامية التى انتظمت كل العالم الاسلامى تقريبا فقاموا ينفضون عنهم غبار الاستضعاف والتراخى فأنشأوا الجمعيات والروابط والهيئات ، وأخير وفى مطلع عام ١٩٨٣ م قامت الهيئة الاسلامية لجنوب السودان التى تعمل جاهـدة على ربط المسلمين وتوحيد كلمتهم وتوعيتهم والنهوض بهم بالاضافة الى سعيها الحثيث فى التعاون مع نشاط الدعـوة الاسـلامية فى السودان وفى استقطاب الدعم المـالى الاسلامى لتنمية الجنوب ، وقـد تكون للهيئة أكثر

من أربعين فرعا فى أقاليم الجنوب الثلاثة وفرعا بالعاصمة وبعض المدن الشمالية الكبرى .

وقد انتشرت فى معظم مدن الجنوب بوادر عمل اسلامى مبشر فى مجال الدعوة والخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية ورعاية المسلمين الجدد وتثقيف وتوعية المسلمين المقيمين وترقية تعليم ابنائهم ذلك كله دون اثارة أدنى توتر دينى بين أهل الجنوب ، والجدير بالذكر أن درجة التعايش الدينى الموجودة فى الجنوب لا تكاد تجد لها مثيلا فى كل العالم ، ففى اطار الاسرة الجنوبية الواحدة بل فى المنزل الواحد تجد المسلم والمسيحى واللادينى يعيشون معا فى وئام وسلام ، ولا تكاد تجد سياسيا جنوبيا مسيحيا لا يرحب بالنشاط الاسلامى لترقية الأوضاع التعليمية والصحية والمعايشة والحياة الفاضلة فى الجنوب ، ولا يثير القضية الدينية بوجه حاد الا عنصر خارجى يريد أن يستغلها لأغراض الفتنة والدعاية السياسية أو لحاجات الصراع الدولى والحضارى .

أثبتت التجارب والممارسات أن كل محاولات الحل العسكرى المحض تفشل كثيرا ، وذلك أمر بديهى ، اذ لا يمكن احتواء ثورة مجموعة بشرية تتظلم نقدر أنه وقع عليها لعسرات السنين عن طريق القوة ، بينما تشهد كل الأحوال التى جلس فيها الأخوة فى الجنوب والشمال للحوار بان النتيجه كانت أقرب الى التوفيق ، فلابد فى شأن قضية الجنوب من استمرار الحوار الجاد الهادف لا بقصد الوصول لنوع من الاتفاق العرضى الذى يهدىء الموقف مؤقتا ، بل من اجل لمس جذور المشكلة ومعالجتها من الأساس تحقيقا لوحدة السودان وحقنا للدماء ودفعا لمسيرته وتحقيق اهداف الامة السودانية ومثلها العليا ، ولما كانت عوامل شتى قد تظافرت لتكون أرضية هشة تتولد فيها تفجرات الموقف ، ثم دارأت قضايا أثارت تلك التفجرات من حين لحين فلابد ان يشمل الحل

الشامل علاج الأسباب الجـذرية التى هيأت أرضية الازمات مهما كلف ذلك من جهـد دؤوب متصل ، ثم لابد من تناول الاسباب المباشرة التى أدت الى اشتعال الازمة الراهنة ، وتتمثل جوانب المشكلة اجمالا فى الآتى:

١ ــ العـامل الجغرافى والثقافى :

كما يقوم تشابه فى السمات بين شمال وجنوب السودان فبينهمـا ايضا تمـايز احدثته الظروف الجغرافيه وصعوبة الاتصـال بين الشمال والجنوب ، وكذلك كرست ذلك التمايز بعض السياسات والقـوانين التى سنت فى عهد الاستعمار ، ممـا أدى الى انقطاع الصله بين شـطرى البلاد وفرض العـزلة بين أهـل الجنوب والشمال ، فتشكلت صـور غير حقيقية عن الجنوب فى عقلية المواطـن الشمالى ، ولم تستدرك المناهـج والمؤسسات التعليمية ذلك الخلل ، بل تجاهلت التعرض لتاريخ الجنـوب وثقافة مجتمعه ، وكان الأجـدر أن يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من المنهـج الدراسى القومى حتى لا يبقى المواطن الشمالى على جهل بواقع المواطـن الجنوبى ، وللخروج من هـذا الأسر الجغرافى والتاريخى والثقافى لابد أولا من تأمين سبل الانتقال والاتصال بين شطرى البلاد عن طريق تشييد الطرق البرية المسفلته بين الشمال والجنوب كطريق كوستى ملكال جـوبا وطريق تمساح راجاوا ، ثم مد شبكة خطوط داخليه تربط أجزاء الأقاليم المختلفة . ولابد من تحسين أسطول النقل النهرى والجوى ، والعمـل على استمرار سير قطار الخرطوم واو ، ثم ينبغى ثانيا الالتزام بمنهج تعيملى قـومى لكل السودان بحيث يبرز ذلك المنهج تكوين الجنوب وثقافتـه وتاريخه كجزء من المنهج الدراسى ، وأن تعمل السلطات على توفير كـل الامكانات الفنية والبشرية فتحقيق ذلك الهـدف • ثالثا أن تقـوم وسائل الاعلام القومية بدور فعال نحو التعريف والتنوير بالجنوب . وتقـوم اذاعة جوبا فى نفس الوقت بدور مشابه نحـو تعريف الجنوبيين بالشمال وفـق برنامج مخطط •

(م ٢٩ — ج ٢)

٢ ــ التنميــة والخــدمات :

ان التخلف النسبى للجنوب نتيجة للسياسات المقصودة أحيــانا ونتيجة للتجاهل والاهمال أحيانا ، ونتيجة لسوء الادارة والفساد أحيانا أخرى ولــد احساسا بالمرارة والسخط . ومعــلوم أن الخــلل فى توازن النهضة فى أى بلــد يؤدى بالضرورة الى نوع من التبرم والتململ وعدم الاستقرار ، أو يمهــد على أقل تقــدير لوجود أرضيه نفسية مواتية لعدم الاستقرار ، فلابد من أن تتضافر جهود كل الأمة السودانية لاعادة التوازن الاجتماعى لهــذا الجسم الواحــد الذى هــو السودان من خلال توجيه اهتمام زائد وأولوية خاصة للتنمية والخــدمات فى جنــوب السودان ، ومعلوم أن موارد الجنوب التنموية المختلفة كافية لأن تحــدث طفرة هائلة اذا تم استغلالها بالصورة المثلى . فهنالك الكثير من المشاريع التى تمت دراستها فى أوقات سابقة ، وتلك التى بدأت وتوقف العمل فيها . وأخرى كثيرة تنتظر دراسات الجــدوى الاقتصادية والاجتماعيه . وعليه يجب أن توفر الموارد المــالية اللازمة للبدء الفورى فى أوســع مجموعة ممكنة من المشاريع الصغيرة السريعة العائد مع الانتقال المبرمج والمخطط نحــو مشاريع كبرى للمستقبل . ولا يشترط أن تكون برامج التنميه فى الجنوب مرتبطة بتخطيط التنمية العام لكل السودان . بل يحسن أن تكون برامج الجنوب خاصة لحين سد الفجوة التنمويه بين شطرى البلاد . وفى مجال الخــدمات ــ صحية وتعليمية وغيرها . على السلطات المعنيه الاجتهاد الشديد فى توفير موارد مالية وفنيه لاعادة ترميم مرافق الخــدمات القائمه ومدها بأسباب الحياة . والعمل على انشاء مرافق خــدمات جــديدة . لا سيما أن فى الجنوب أماكن تكتظ بالسكان ولا يكاد يوجــد بها أى نوع من الخــدمات •

٣ ــ شــكل الحــكم :

كانت أول مبادرة لاعطاء الجنوب نوعا من الحكم الاقليمى تلك التى طرحها الاتجاه الاسلامى عام ١٩٦٥ م فى مؤتمر المــائدة المستديرة فى

وقت لم يكن مثل هــذا الطرح معروفا ، وذلك يقينا من القوى الاسلامية انه لا سبيل لاستيعاب الوضعية الخاصة بالجنوب الا من خلال نوع من الحــكم اللامركــزى •

ولمـــا لم يكن الرأى العام السودانى قــد تهيأ وقتها لأكثر من ذلك فقـــد كان ذلك الطرح مناسبا فى ذلك الوقت ، وهــو ما تم تبنيه فى مشروع دستور عام ١٩٦٧ م ، تم فى مرحلة لاحقة فى اتفاقية أديس أبابا •

ونسبة لتلاشى الشعارات المتطرفة الداعية الى فصل الجنـــوب عن الشمال لازدياد الثقـــة بين مواطنى شـــطرى الســـودان التى تمثلت فى موجات كبيرة من هجرة أبناء الجنوب الى شمال السودان بعـــد أن كانوا يهاجرون فى المـــاضى الى كينيا وأوغندا ، ونتيجة لتجربة الحكم الذاتى التى اكتسبها الجنوبيون من خلال الحكم الذاتى فى كل من فترة الجنوب الموحـــد وبفترة الاقاليم الثلاثة ، فان من المسائل التى يمكن أن ترد فى أى حوار لتسوية المعادلة الدستورية لحـــكم أقاليم الجنـــوب بل أقاليم الســـودان العـــامة ما يلى :

- دراسة جـــدوى الانفتاح نحـــو تطوير الحكم الاقليمى الى نظـــام فيـــدرالى يتم بعـــد التمهيد اللازم •
- دراسة جـــدوى المديريات كاطار للادارة ، اذ برهنت التجربة على أنها أصبحت تشكل حلقـــة ادارية قليلة الفعالية بين الحكم وادارة المناطق حيث تقوم المجالس وتدار الخـــدمات والبرامج المحلية •
- اضفاء مرونة على التقسيم الاقليمى باتاحة الحـــق لـــكل اقليم أن يقيم نوعا من العلاقة الخاصة مع اقليم أو أكثر تنسيقا أو تكاملا أو اندماجا فى كيان موحـــد •
- دراسة الموازنة العادلة فى تمثيـــل الاقاليم فى الأجهزة الحكومية المركزية التشريعية والتنفيذية •

٤ ــ القـــانون :

ان الاستمساك بنظام قانونى عام مؤسس على الشريعة الاسلامية لهــو ضرورة دينية وسياسية لكل المؤمنين من أهل السودان وذلك لان :

ــ التزام شرع الله يمثله تجاوبا مــع تطلعات غالبية سكان السودان المسلمين وعقيــدتهم •

ــ ويطابق ذلك الشرع الفطرة الانسانيه والمبادىء الروحيــة • بل النصوص الدينية لكل أديان السماء •

ــ ثم أن فى السودان حاجــه اجتماعية ماسه لتطبيق شرع الله وتقوم لذلك دواع علميــة موضوعية •

ــ ثم أن الشرع الدينى أقرب الى المزاج الثقافى الافريقى من القانون الانجليزى أو الهندى أو أى نظام قانونى اخر •

أن شرع الله سبحانه وتعالى يحفظ لتلك المجموعات غــير الاسلاميه كيانها وثقافتها ويمكنها من ممارسة تدينها وعاداتها وتقاليدها وأطرها المحلية فى جــو من الحرية دونما تدخل فى شئونهم أو توجيه تطورهم الدينى والثقافى والاجتماعى • وأن الفقــه الاسلامى بسعته ومرونته يمكن أن يتسع لكثير من التسويات القانونيه المتعلقه بغير المسلمين ترجيحا أو استثناء وتجاوبا مع الادارة المــوعه لغير المسلمين •

٥ ــ طــريق الحــل :

حتى يتم التوصل لحل جــذرى لهــذه المسألة التى دامت طويلا لابد من اجراء مشاورات مع كل الأطراف السودانيه فى الشمال والجنوب تطرح فيها كل جوانب القضية ويدار حوار جاد وهادف • ثم تتم الدعوه لمؤتمر جامع تشارك فيه كل الأطراف من أحزاب ومجمــوعات جــنوبيه وشماليه وجبهات سياسية وبعض المتخصصين • وذلك حتى لا تسور جزئيه المشاركه

التى حـدثت فى السابق وأدت الى خروج آخرين ، وتجـدد المشكلات ، وحتى يخرج المؤتمر بنوع من الاجماع القومى يلتزم ويرضى به أبنـاء السودان كافـة .

● وجهـة نظر الحزب الشيوعى السودانى :

مشروع مبادرة لانهـاء الحرب الأهليـة ولعقد المؤتمر القومى الدستورى ١٩٨٧/٦/١٢ :

تتواصل فى بلادنا منذ أربع سنوات حرب أهليـة عقيم ، بخسـائر فادحة فى الأرواح والمنشآت والموارد ، وبمخاطر جـدية على نظـامنا الديمقراطى وسيادتنا ، وبآثار سلبية بعيدة المدى على وحدتنا الوطنية .

واصبح واجبا ملحا — أكثر من أى وقت مضى — على كافـة القوى الوطنيـة أن تجـد مخرجا من هـذه الحـرب الى رحـابة حـل سلمى ديمقراطى للمشاكل والقضايا التى اثارتها .

وتلبية لهـذا الواجب نطرح هـذه المبادره على الاحزاب والكيانات السياسية والاتحادات والمنظمات النقابيه والاجتماعيه والفئوية .

أولا : فى طرحنا لهذه المبادرة تنطلق من الادراك للظروف التى قادت الى الحرب الراهنه ، والتطورات التى قادت الى اندلاعها فى أغسطس عام ١٩٨٣ فى ظل النظام المايوى لتصبح أحـد أهم العوامل لخلخلته ، والاسهام فى الاطاحه به فى ابريل عام ١٩٨٥ .

كما تنطلق من الاقتناع التام بأنه منذ ذلك الوقت أتيحت امكانات لتحقيق الأهـداف التى نشبت من أجلهـا بوسـيلة الديمقراطيـة التى انتزعهـا شـعبنا .

وكان واجبا أن تشارك (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وأن يتاح

لهـا أن تشارك كقوة سياسية أساسية فى بناء الحياة الجـديدة ، ولكن عاقت ذلك تقـديرات سلبية من جانب (الحركة) لمـا حققته الانتفاضـة وتدابير من جانب السلطة الانتقالية . وقـد عبرنا فى حينـه عن وجهـة نظرنا فى هـذا الأمر لقيادة الحركة ولمختلف القوى السياسية •

ثانيا ـ ان استمرار الحرب لمدة تزيد عن العامين منذ الانتفاضة خسـارة محضـة :

ـ فهى بالمعطيات الراهنة للاوضاع فى بلادنا لن يؤدى الى انتصـار أى من طرفيها بالحسم العسكرى النهـائى . ولقـد جربت بلادنا الخيار المسلح لأكثر من ثلاثـين عاما فلم يتقـدم بها نحـو حـل مشاكلها ، بل فاقم تلك المسائل وعمقها •

ـ استمرار القتال ـ فوق الخسائر البشريه ـ يدمر قـدرا هائلا من المنشآت والموارد وبلادنا فى أمس الحاجه اليها بعـد نهايه هذه الحـرب العقيم •

ـ استمرار القتال يحمل معه أخطـار التدخل الأجنبى والانقـلابات العسـكرية •

ـ أيا كانت نتيجة الحرب فان السودان الموحـد ـ وهو الهـدف المعلن للجميع ـ يحتاج الى جيش وطنى واحـد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حـدود الوطن وسيادته . ولا يمكن أن تقوم الوحـدة الوطنية بدون الامن . ومن ثم فان تدمير الجيش السودانى القائم ماديا ومعنويا يمثل قصر نظـر لا يغتفر ويتنافى مـع الوطنية السـودانية •

ثالثا ـ نعتقد أن هناك مبادىء عامة تصلح أساسا تقـوم عليـه الجهود للتوصـل الى انهـاء الحرب :

١ ـ ان السودان بلد يعانى كله من التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

ومن قصور فى نظامه السياسى ينبثق من تمايز بين الاقاليم . والتكوينات القومية ضــد المصالح والمطـامح المشروعة للاقســام والجماعات الأكثر تخلفا وفقرا ، وفى هـــذا الاطار العام تحتل مشكلة الجنوب موقعها المحدد بخصوصياتها القومية والاجتماعية والحضارية •

٢ ــ أن أية صيغة تحفظ للسودان وحــدته وسلامة ترابه والتعايش الديمقراطى بين قومياته وأديانه وحضاراته المتعــددة لابد أن تنبثق من خلال التفاوض والحوار . والتوصــل الى اتفاقات مشتركة ومقبولة منها جميعا ، وهــذه الصيغة تتبلور لا عبر العلاقة بين منتصر ومهزوم ، وانما بين سودانيين متساوين فى الحقوق والواجبات ينوون ويريدون العيش متعاونين متراضين فى وطنهم الواحـــد •

٣ ــ ان كل القوى السودانية . بمـــا فيها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) أعلنت قبولها للخيار السلمى . وتضمنت ذلك بيانات مثل اعلان كوكادام ، والاتفاق بين الصادق المهدى وجـــون قرنق ، ومبادرة الصادق المهـــدى فى احتفالات ٦ أبريل ١٩٨٧ وغيرها •

٤ ــ أن هـــذه القوى أجمعت على أن يكون المؤتمر القومى الدستورى هو الوعاء للحوار الوطنى الذى سيقرر شكل الحكم فى السودان •

رابعا ــ تأسيسا على كل ذلك ــ ورجوعا الى اقتراح وجـــد القبول من قبل نقترح وقفا فوريا القتال ووضع الضمانات لتنفيذه واستمراره:

١ ــ ما نقترحه ليس هـــدنة . وانما وقف للقتال يتجه الى الحـــوار والى وضع حـــد للحرب . أى الى استبعاد الخيار المسلح ، والاتفاق على الحـــل السلمى الديمقراطى للنزاع •

٢ ــ تنشأ اللجان والأدوات اللازمة لوقف القتال بالتشاور بين القوى المختلفة ، السياسية والعسكرية •

خامسا ــ يدعم وقف القتـال بالتدابير التالية :

١ ــ رفـع حالة الطـوارىء فورا •

٢ ــ فتـح طرق المواصلات وتأمينها تماما لتوصيل المـؤن والأدويه والاحتياجات الأخرى الى المواطنين فى مختلف انحاء الجنوب ، ولاعادة النازحين الى مناطقهم ، وفتح المدارس والمستشفيات ونقاط الأمن وغير ذلك من ضرورات تطبيع الحيـاة فى الجنوب •

٣ ــ حـل ما يسمى بالمنظمات الصـديقه ، وقف تسليح القبـائل وجمع ما بيدها منه ، والتطبيق الحازم لمبدأ أن القوات النظاميه هى وحدها المسموح لهـا بحمل السلاح واستخدامه •

٤ ــ تقوية أجهزة الأمن فى مناطق التماس بين الشمال والجنـوب والمنع الحازم للاشتباكات القبلية المسلحة •

سادسا ــ لدفـع التحرك فى اتجاه وقف القتال ، وكجـزء ضرورى من تهيئة المناخ لعقـد المؤتمر القومى الدستورى ، وتوفير الضمانات لنجاحـه تتخـذ فورا التدابير الآتية :

١ ــ الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واعادة العمل بالقوانين التى كانت سـائدة قبلها •

٢ ــ الغاء اتفاقيه الدفاع المشترك مع مصر (بقانون) وكذلك سائر الاتفاقيـات المتشـابهه •

٣ ــ عـدم البت فى ايه قضايا ممـا يقع تحت صلاحيات المؤتمر القـومى الدسـتورى •

برنامج أديس أبابا للسـلام :

فى ١٩٨٧/٨/٢٤ صـدر بيـان مشترك عن الأحزاب الافريقية

السودانية وحـــركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى وأنانيا (٢) جاء فيــه :

فى ضـــوء الوضع السياسى السريع المتدهور فى بلادنا والذى يفرض تهـديدا لا مثيل لــه على استقرارها والبقاء الفعلى للشعب السودانى كـــكل •

وحيث أن الاحزاب السودانيه الأفريقيه ، والتجمع الوطنى للانقاذ القومى ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحـــركه التحرير الشعبى السودانى قـــد استهلت حوار السلام فى بلادنا فى عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ •

ونظرا لسعى الحكومه السودانيه لتحقيق حـل عسكرى وهـــو ما يعوق مثل تلك المبادرات : نحن الوفود ممثلو الأحزاب السودانيه الأفريقيه. وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وأنانيا (٢) ، المجتمعين فى عاصمه أثيوبيا الاشتراكيه (اديس ابابا) فى الفترة من التاسع الى الثالث والعشرين من شهر اغسطس عام ١٩٨٧ نجـــد أنه من واجبنا الأساسى اصــدار البيان التالى •

١ ــ لمــا كانت القـــوى الوطنية تناضل لأجـــل استقلالنا القـــومى والسلام والديمقراطيه والعـــدل الاجتماعى ، ومدفوعة بتقاليد شـــعبنا الثورية المورونة من كفاحه البطولى ضـــد قامعيه ، فنحن نعارض بهـــدوء الحكم غير الديمقراطى للاحزاب التقليديه الطائفية وأى تصرف للتدخـــل الأجنبى فى الشئون الداخلية لبلادنا والتهـــديدات السافرة المطروحة من قبل حكومة الصادق المهـــدى لاجتثاث الشعب السودانى المناضل •

٢ ــ طالمــا استمرت حكومة السودان فى تجاهل متطلبات عقـــد المؤتمر الدستورى القومى المقترح ــ كما تعهدت به فى اعلان كوكا دام ــ فانه سوف يكون من المستحيل تحقيق سلام دائم وديمقراطية فى بلادنا ،

٣ ـ نحن نجـدد تأييدنا الثابت لاعلان كوكا دام كأساس لحل مشاكلنا القومية ، لذلك فنحن نحث كافـة القوى السياسية فى السودان على ممارسة الضغوط لحمل الحكومة السودانية على التنفيذ الفورى لبنود اعـلان كوكا دام •

٤ ـ نحن أيضا مقتنعون تماما بأن الوضع المطروح حاليا سىء ، لذلك فان الأطراف سوف تجاهـد بدون كلل لأجل اقامه حوار دائم لمشاكلنا القـومية •

٥ ـ وعلى ضوء المجاعه الناتجه عن الجفاف الحاد خلال هـذا العام فى معظم أجزاء الجنوب فان الأطراف المعنية تحث الجناح الانسانى فى الحكومة السودانية ومنظمات الاعانة الدوليـه على التشـاور وتنظيم مساعدات الاغاثة ، واعادة التوطين ـ بحيث تصل الى السكان المنكـوبين أينما كانوا سواء فى القرى او المـدن •

٦ ـ آخيرا نحن نقـدر بكل حب الجهد المبـذول من قبـل مجلس الكنائس السودانى فى تنظيم مثل هـذا الاجتماع الناجح •

وقعه فى أديس آبابا فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس عام ألف وتسعمائة وسـبعة وثمـانين •

١ ـ البـابا جيمس سـيرور : رئيس وفـد الأحـزاب الافريقيه الشعبى السودانى وعضو اللجنه العليا السياسيه والعسكريه لحركة التحرير الشعبى السودانى/جيش التحرير الشعبى السودانى •

٢ ـ العقيد ديفيد دينج رئيس وفـد أنانيا (٢) •

● بيـان كمبـالا البحث عن السـلام أصـدرته الأحزاب السودانية الافريقية وحركة التحرير الشعبى السودانى/والجيش الشعبى لتحرير السـودان — ١٩٨٧/٩/٧ :

١ — استجابة للدعوة المقـدمة من فخـامة الرئيس يورى كابوتا موسيفينى — رئيس جمهورية اوغندا — الى الأطراف المعنية بغرض اطلاعه على الوضع السائد فى السودان لتمكينه من التوسط لأجـل السـلام ، كما طلب رئيس وزراء السودان اتاحة فرصة الاجتماع فى كامبالا تحت رعاية حركة الصمود القومى فى الفترة من السادس الى السابع من شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ ، حيث ناقش وحلل الجانبان المعنيان الوضع السياسى المتفاقم فى السودان ، وتوصلا الى تفاهم مشترك بأن السودان تستطيع تخليص نفسها من المخاطر البـاديه اذا ما حشدت كل القـوى السودانية السياسية الارادة الكافيه والتصميم من أجـل حـل المشاكل القـومية المتواجـدة على نحو ملائم وهى بالتحـديد — مشكلة المواطنة ، ومشكلة الديانه ، وحقوق الانسان الأساسية ، ونظام الحكومة الطائفى ، والتنمية غير المتوازنة ، والظلم الاجتماعى ، وعـدم المساواة •

وكمحاولة لحل هـذه المشاكل تؤكد الأطراف المعنيـة من جـديد استعدادها للنقاش مع كافـة الأطراف الأخرى المهتمة بالتوصل الى ناتج ذى شأن الشعب السودانى يضمن طموحاته العادلة فى السلام الدائم والديمقراطية وحـق تقرير المصير والعـدالة الاجتماعية •

٢ — لذلك ومن وجهة نظر الأطراف المعنية فان سياسة المواجهـة العسكرية المتبناة من قبل حكومة الخرطوم — سياسة عسكرة بلادنا — تعتبر خطـوة غير مثمرة ، ولأجل هـذا السبب فان الأطراف المعنية تعيد التأكيد على دعمها غير المشروط لاعلان كوكا دام ، وبرنامج أديس أبابا للسلام والمبادرة من قبل جيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير

الشعبى السودانى ، والتحالف الوطنى لانقاذ السودان وأحزاب السودان الافريقية وانانيا (٢) على التوالى •

٣ ــ وبموجب هــذا تناشد الأطراف المعنيه حكومات الدول المجاورة والمجتمع الدولى دعم وتسهيل جهودهم الراميــه الى تعـزيز مبادرات الســـــلام •

٤ ــ وفى الخاتمة تحيى الاطراف المعنيه المدخل البناء المنبع من قبل الرئيس موسيفينى فى السعى باصررا لأجل التوصل الى حل دائم لمشاكل السودان القومية •

وتعبر الأطراف المعنية عن عرفانها بالجميل للايمـــاءة الطيبه التى أبدتهـــا حكومته فى تقـــديم المساعدة الانسانية لتحسين الوضـــع المتدهور فى الســـودان •

● بيــان نيروبى للسعى من أجــل السلام أصـــدرته الأحزاب الافريقية السودانية وحركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى الســـودانى ١٩٨٧/٩/٢٢ :

الديبـــــاجة :

* وأخــذا فى الاعتبار البيانين المشتركين الصادرين عن الأحزاب السودانية الافرايقية وأنانيا (٢) ، وجيش التحرير الشعبى السودانى ، وحركة التحرير الشعبى السودانى على التوالى •

* وبناء على اهتمام ومصلحة رئيس جمهوريه كينيـــا فى أن يرى الســلام ســائدا فى السودان •

* اجتمعت الأحزاب الافريقية السودانية ووفــود الجيش الشعبى لتحـــرير السودان فى نيروبى فى الفترة من التاســـع عشر الى الثانى والعشرين من شــهر سبتمبر عام ١٩٨٧ •

ـ وتفهما للاهتمام الحقيقى لرئيس جمهورية كينيا لمساعدة الشعب السودانى فى جهوده للتوصل الى سلام من خلال حوار قومى واسع النطاق فان الأطراف المعنية تتبنى القرارات الآتية :

١ ـ دعوة كافة القوى السياسية السودانية ـ بغض النظر عن معتقداتها الأيدلوجية والجنس والدين ـ الى الانضمام لجهود السلام المتبناة حاليا من قبل الأحزاب ـ الأحزاب السياسية السودانية الافريقية، وحركة التحرير الشعبى السودانى ، وجيش التحرير السودانى ـ وفقا لاعلان كوكا دام فى مارس عام ١٩٨٦ ، والحكومة السودانية لأجل الاسراع فى عقد المؤتمر الدستورى القومى •

٢ ـ مناشدة المنظمات الاقليمية والدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، لممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لكى تعزز استمرار عملية السلام •

٣ ـ تهيب الأطراف المعنية بكافة الدول المجاورة للسودان والدول المحبة للسلام أن تستخدم نفوذها لجعل من الممكن على الحكومة السودانية أن تتمسك بالحاجة الملحة لعملية السلام للوصول الى الأهداف المرغوبة لشعب السودانى •

٤ ـ أيضا وأخذا فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية بانه نظرا للظروف البائسة السائدة حاليا ، وبصفة خاصة فى الجنوب ، فنحن نهيب بكافة الدول المجاورة والرجال ذوى النوايا الصادقة بصفة عامة لان يجعلوا فى المتناول كافة المساعدات الانسانية ، وذلك لتخفيف الظروف الحرجة السائدة فى الجنوب •

٥ ـ ومن أجل ضمان نجاح عملية السلام فقد أخذ فى الاعتبار وجهة نظر الأطراف المعنية التى تحض كافة الأطراف السياسية

المتناحرة فى السودان على الامتناع من الاتجاهات العدوانية والعدائية كل تجاه الآخر •

٦ — ومن أجل توليد الثقة وتعضيد وحدة حقيقيه بين الشعب السودانى فان الأطراف المعنية تناسد بقوة السودانيين بالامتناع عن كافة الأفعال التى تميل الى تقسيم الشعب السودانى •

٧ — وبموجب هذا تلزم الأطراف المعنية نفسها بالبحث عن سلام حقيقى ، وفى هذا الخصوص تعبر الأطراف عن تقديرها وعرفانها بالجميل لفخامة رئيس جمهورية كينيا دانيال أراب موى والشعب الكينى لاهتمامها المستمر لأجل تحقيق السلام فى منطقة شرق أفريقيا عامة ، وفى السودان خاصة •

وقعه فى نيروبى فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر عام ألف وتسعمائة وسبعة وثمانين •

١ — البابا جيمس سيرور رئيس وفد الأحزاب الافريقية السودانية •

٢ — العقيد لوال دينج وول • قائد حركة التحرير الشعبى السودانى وجيش التحرير الشعبى السودانى •

شاهد على التوقيع :

جرستون تيبيس أولى وزير الدولة فى مكتب الرئيس •

● **بيان حول مساعى السلام صادر عن التجمع الوطنى لانقاذ الوطن فى ١٩٨٧/٩/٣٠ :**

انطلاقا من موقف التجمع الوطنى من قضايا الوطن الأساسية ، والسعى من أجل السلا مفقد ظل التجمع يراقب باستمرار ويساند

كافــة المجهودات المحلية الى وقف الصـــدام المسلح بين أبنـــــاء الوطن الواحـــــد •

فى هــذا الصـــدد لاحظ التجمع بعـــين الرضا تأمين الحكومة على ضرورة اتصال الحوار بكافـــة أشكاله ومباركتها للمبادرات التى قامت بها مؤخرا بعض الجهات والشخصيات ، وتأكيد السيد/رئيس الوزراء فى رده على مذكرة التجمع النقابى بأن اعـــلان كوكا دام يعتبر خطـــوة فى طريق التفـــاهم •

ان التجمع الوطنى يجـــدد تأكيده بأن الجـــذور الحقيقية للحـــرب متاصلة فهى واقـــع أشكاليات عمليـــات البناء الوطنى ، واخفاق القـــوى السياسية التى تولت زمام السلطة منذ الاستقلال فى ابتداع صيغ تجمع أبناء هـــذا الوطن ولا تفرقهم ، توحـــدهم ولا تشتت شملهم ، ان الحرب الدائرة هى بالضرورة قضية سودانية تتعلق بتضارب السياسات الادارية والاجتماعية والاقتصادية والتمايز المترتب عليها فى الفرص والأعبـــاء وموازين التنمية بكافـــة أشكالها •

بهـــذا المنظور وعلى الرغم من الترحيب الأكيـــد بكافـــة مبادرات الوساطة من حكومات وشعوب وأفراد الدول الشقيقة والصـــديقة الا أن التجمع الوطنى يركز باهتمام خاص على جهود أبناء هـــذا الوطـــن فى التصـــدى للتحـــديات التى تواجه أمتنا ، لذلك فان التجمع بادر منـــذ الانتفاضة بالعمل الجاد من أجـــل فتح قنوات الحوار ، وتواصل ذلك الجهـــد حتى تم اصـــدار اعلان كوكا دام التاريخى ، والذى وضـــــع الأطر العريضة لمشروع برنامج لكيفية الوصول الى وقف اطلاق النـــار وانعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى الخرطوم •

ولم ينقطع التجمع عن مواصلة مجهوداته أو عن دعم كافـــة المساعى الأخرى ، ولذلك ظـــل التجمع يراقب باهتمام بالغ لقاءات وفـــد الأحزاب

السياسية التى زارت مؤخرا أثيوبيا ويوغندا وكينيا . وقد حرص التجمع على استقبال الوفد عند عودته وحضور المؤتمر الصحفى الذى انعقد بدار نقابة المحامين مساء الاثنين ٢٨ سبتمبر لاطلاع جماهير الشعب العريضة عبر أجهزة الاعلام المختلفة على ملامح ما قام به الوفد .

ثم كان الاجتماع بين الوفد ومجلس التجمع فى مساء الثلاثاء ٢٩ سبتمبر ، والذى تم فيه شرح مستفيض ونقاش صريح لما حدث فى عواصم دول شرق افريقية . والبيانات التى صدرت بعد اجتماعات الوفد ، والحركة الشعبية فى اديس ابابا وكمبالا ونيروبى . وقد اتضح من النقاش تطابق وجهات النظر والوفاق التام بين الوفد والتجمع حول اعلان كوكا دام الصادر فى مارس عام ١٩٨٦ م والذى يمثل الاطار الأمثل لكيفية وقف الحرب والوفاق الجامع لاكبر عدد فى القوى السياسية .

ان محادثات الوفد ومبادرته الوطنية الصادقة تؤكد الحقيقة الثابتة بأن أبواب الوفاق التى خطها اعلان كوكا دام مفتوحة على مصراعيها ، وأن الاعلان لم يكن فئويا ولا جهويا محددا ، وانما هو جهد سودانى مفتوحة أذرعه لاحتضان كل من يعمل بجدية لاحلال السلام .

ان التفاف وفد الأحزاب السياسية والتجمع الوطنى حول مرتكزات المناخ حتى يقوم المؤتمر القومى الدستورى بأقرب فرصة .

ان اجتماعات الوفد والنقاش المثمر الذى قاموا به . والمجهود الذى بذلوه نؤكد حيوية اعلان كوكا دام وأهمية العمل على تحقيق بنود تهيئة المناخ يعنى تجديد العمل على :

١ ـ الغاء قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ واعتماد مشروعات القوانين التى تقدمت بها نقابة المحامين .

٢ ــ رفع حالة الطوارى والوقف الفورى لاطلاق النار من الطرفين •
٣ ــ الغاء كل الاتفاقيات التى تمس السيادة الوطنية •

ان التجمع الوطنى اذ يعلن مؤازرته وتأييده وتقديره لجهد الأحزاب السياسية يدعو كافة الأحزاب وجماهير القوى الوطنية لمناقشة وتدارس اعلان كوكا دام ، والعمل على تحقيق بنوده من أجل وقف الحرب فى البلاد •

ومن أجل تفجير الطاقات فى هذا المضمار فان التجمع الوطنى يناشد كافة القوى السياسية والمنظمات والنقابات لعقد لقاءات جماهيرية فى كافة أنحاء الوطن لوقف نزيف الدم •

● الميثاق المشترك للأحزاب الافريقية السودانية :

أرسلت الأحزاب الافريقية السودانية وفى اطار مساعيها لاحلال السلام فى السودان ــ وفدا الى أثيوبيا وشرق أفريقيا للاجتماع مع حركة التحرير الشعبى السودانى/جيش التحرير الشعبى السودانى بغرض اعادة تنشيط البحث عن السلام ، وقد نجحت فى التوصل الى تفاهم مشترك من أجل السلام خلال اجتماعات أديس أبابا ونيروبى وكمبالا ، وفى اطار رغبتها من أجل الابقاء على دعم قوة الدفع من أجل السلام هذه فان الأحزاب الافريقية قد عزمت على العمل معا للتوصل الى سلام حقيقى •

لذلك فقد صدر هذا الميثاق المشترك ، والذى سوف يشكل شروطها الرئيسية للاشتراك فى أية حكومة ، ومن ثم فقد عقدت الأطراف الموقعة على هذا الميثاق العزم على :

١ ــ الغاء قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣) والعودة الى قوانين عام ١٩٥٦ والمعدلة فى عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧٤ •

(م ٣٠ ــ ج ٢)

٢ ـ عقد المؤتمر الدستورى القومى المقترح وفقا لجدول زمني محـــــدد •

٣ ـ ينبغى أن يكون اعلان « كوكا دام » أساس هـذا المؤتمر •

٤ ـ تتشكل الحكومات الاقليمية والمركزية على نطاق واسع بما يكفل مشاركة عادلة فى السلطة من قبل الشعب السودانى خاصة من المناطق المحرومة ، وأن يتم تقاسم وزارات السيادة والاقتصاد والخدمات بصورة متساوية مع الأحزاب الافريقية السودانية والآخرين المشكلين لتلك الحكومة •

٥ ـ استمرار النظام الحالى للادارة فى الجنوب السودانى ، لكن ينبغى حل المجلس الجنوبى والحكومات الاقليمية فى الجنوب حتى يسمح للتشكيل الجديد بأن يعكس روح الوحدة الجديدة فى الجنوب ، وينبغى أن تكون الأحزاب الجنوبية وحدها مسئولة عن تشكيل تلك الحكومات •

٦ ـ توقف الحكومه تسليح جماعات من الشعب ، لان هذه السياسة تؤدى الى خلق العداء والصراع المسلح بين القبائل •

٧ ـ رفع حالة الطوارىء •

٨ ـ تبنى السياسات الاقتصادية المدرجة فى قرارات المؤتمر الاقتصادى القومى •

٩ ـ تعد كافة الأطراف المشاركة فى الحكومة ميثاقا مشتركا وتوقع عليه •

الموقعـــون :

١ ـ فيليب عباس غبوش الحزب القومى السودانى •

٢ ـ ايليا باجيمس سرور الحزب التقدمى الشعبى •

٣ — صموئيل أرو بول : الرابطة السياسية لجنوب السودان •
٤ — د• أندروى روايو : الاتحاد القومى الافريقى السودانى •
٥ — د• والتر كونيجوك : المؤتمر الافريقى السودانى •
٦ — باولينو زيزى : المؤتمر الشعبى الافريقى السودانى •
٨ — سيد جابرييل يوال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى •
٩ — سيد جوشوا دى وال : حزب الشعب الفيدرالى السودانى •
١٠ — سيد موريس لايوا أزكيل : مؤتمر الشعبى الافريقى السودانى•

الخرطوم فى ٧ أكتوبر ١٩٨٧

● مشكلة الجنوب والانعكاسات الخارجية :

تعد مشكلة الجنوب من أعقد المشاكل التى واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال ، وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة فى الداخل ، فضلا عن الأهمية الخارجية المتمثلة فى دور السودان الذى يلعبه فى القارة الافريقية كنقطة التقاء وحلقة وصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا الزنجية ، وهذا الدور المنوط بالسودان يتوقف الى حد كبير على حل مشكلة الجنوب والآثار المترتبة عليها •

ومنذ انفجار الموقف فى الجنوب عام ١٩٥٥ ووقوع التمرد الذى راح ضحيته الكثيرون من أبناء السودان ، لم تهدأ تلك المشكلة الا بضع سنوات قليلة عقب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ •

ونستطيع القول أن خطورة مشكلة الجنوب السودانى تنبع من ارتكازها على مواريث اجتماعية وفكرية بالغة التعقيد ، أضافت اليها وغذتها سياسة طويلة الأمد عملت لما يقرب من نصف قرن على استغلال هذه المواريث لتكريس مشكلة الجنوب واشعالها عن طريق تدخل أطراف خارجية فيها ، بما يخلق العديد من المعوقات للتنمية بكافة أبعادها ويهدد الوحدة الوطنية للسودان •

ولا تنحصر آثار مشكلة الجنوب داخل حدود السودان . بل تمتد لأبعد من ذلك لتأخذ أبعادا اقليمية ودولية ، مما أدى الى توتر علاقات السودان ببعض الدول المجاورة لها ، كما دخلت المشكلة احدى حلقات الصراع الدائر فى المنطقة لتحقيق أهداف مختلفة ، وان اتفقت فى الوسيلة وهى استغلال مشكلة الجنوب لخدمة مصالح معينة .

● جذور التدخل الخارجى فى الجنوب :

اذا تتبعنا بعد التدخل الخارجى فى مشكلة الجنوب نجد ان تاجج المشكلة منذ بداياتها الأولى يعود الى السياسة التى انتهجها الاستعمار البريطانى ــ تحت الحكم الثنائى ــ تجاه جنوب السودان منذ عام ١٨٩٩ وعرفت باسم « السياسة الجنوبية » . وذلك لمنع جنوب السودان من الاندماج مع الشمال وتشجيع ارتباطه بالمستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا . وقامت هذه السياسة التى تبلورت فى الثلاثينات من هذا القرن على عدة أسس ، كان من أهمها نشر المسيحية واللغة الانجليزية بين الجنوبيين حيث عادت البعثات التبشيرية للعمل بعد أن طردت فى ظل دولة المهدى ، وسمحت الادارة البريطانية لهذه الارساليات بالعمل فى ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الأقليم الجنوبى الى مناطق عمل ونشاط محددة لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والأمريكية، كما منعت تلك السياسة تعيين السودانيين الشماليين الناطقين بالعربية فى الادارات الحكومية بالجنوب . والاعتماد على الجنوبيين المتعلمين فى مدارس الارساليات . وحظرت ارتداء الثياب العربية أو الاتجار بها فى الجنوب . بالاضافة الى أنها تعمدت عدم اقامة طرق مواصلات واتصالات بين الجنوب والشمال ، وتحويل الجنوب الى منطقة مغلقة لا يسمح بدخولها أو الاقامة فيها لعرب الشماليين من التجار او غيرهم ، ثم شجعت النزعة القبلية الاستقلالية بين القبائل الجنوبية . وأقامت محاكم قبلية برئاسة زعماء القبائل تحت اشراف حكام الاقاليم الجنوبيين من الانجليز .

وكان من نتيجة ما سبق تعطل وتوقف مؤسسات وأجهـزة الاندماج والتكامل الوطنى ، اضافة الى آن استعمال اللغـة الانجليزية فى الادارة وعدم وجود لغة أخرى تنتشر بشكل عام أدى الى انتشار اللغة الانجليزية، ليس فقط كأداة للتواصل بين النخبة والادارة ، وانما أيضا للتواصل بين النخبة وقواعدها القبلية والشـعبية •

فى تلك المرحلة كانت كل المؤشرات والدلائل تشير الى أن سـياسات الحكومة البريطانية كانت تتجه الى فصل الجنوب فى صورة دولة مستقلة أو فى صورة اندماج ووحـدة مع اوغنـدا ، الى أن عقـد مؤتمر جـوبا عام ١٩٤٧ ــ بعـد انتهاء الحرب العالميـة الثانية ــ لمناقشـة مستقبل الجنوب ، حيث كانت حـكومه حزب العمال تقـوم بتحويل الامبراطورية البريطانية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة ، وتحت تأثير العديد من المتغيرات على السـاحة الاقليمية والدولية أكد المؤتمر رغبـة أبنـاء الجنوب فى بقاء الجنوب فى وحـدة سياسية مع الشمال ، وهناك العـديد من التفسيرات لتغيير السياسة البريطانية تجاه الجنوب ، من أهمها وجود مصاعب وعقبات فى عملية ضم الجنوب الى أوغنـدا أو شرق أفريقيا ، وكذلك وجود معارضة من أبناء جنوب أوغندا لتأثير الضـم على موازين القوى الاجتماعيه والقبلية داخـل البلاد فى غير صالحهم ، اضـافة الى تصـاعد نشاط الحركة الوطنيـة فى شمال السودان وازدياد قوة الحركة الوطنية المصرية ، وبرغم ذلك لم تتخـذ الحكومة البريطانية أى اجراءات تطبيقية يكون من شأنها تقوية التكامل والاندماج الوطنى بين الجنـوب والشمال ، فى الوقت الذى قاومت فيه البعثات التبشيرية هـذه السياسة الجـديدة بالرفض العلنى ، وبحشد الرأى العـام للمساعدة على التنمية الجـديدة فى الجنوب •

وبذلك يتضح أن السياسة البريطانية فى مجملها قـد أدت بتدخلاتها فى تكوين البنية الاجتماعية والاقتصـادية والثقافيـة للجنوب الى تعميق

التناقضات بين شطرى السودان ، مما ادى الى تفجر الحركه الانفصالية الجنوبيه . ونشوب الحرب الاهلية بين الجنوب والشمال فى أغسطس عام ١٩٥٥ . والتى استمرت فى مرحلتها الاولى الى فبراير عام ١٩٧٢ حيث رفعت اتفاقية أديس آبابا للحكم الذاتى .

وقد هدأت مشكلة الجنوب مؤقتا بعد التوصل الى اتفاق الحكم الذاتى الاقليمى الذى تم التوصل اليه فى فبراير عام ١٩٧٢ فى اديس أبابا ، حيث لعبت اثيوبيا دورا هاما فى التوصل الى هذا الاتفاق . كما أن المباحثات تمت تحت اشراف مجلس الكنائس العالمى . ويتضح لنا تأثير العامل الخارجى على مشكلة الجنوب السودانى من اسماء الموقعين على الاتفاقية من غير السودانيين والذين حضروا المفاوضات كشهود وهم : ممثل لامبراطور اثيوبيا . ممثلا عن مجلس الكنائس العالمى. السكرتير العام لمجلس كنائس كل افريقيا . ممثل مجلس كنائس السودان .

● التدخل الخارجى والمرحلة الثانية ابتداء من عام ١٩٨٣ :

شهد عام ١٩٨٣ انهيار التسويه السياسيه التى تم التوصل اليها فى عام ١٩٧٢ . نتيجة لتدخلات رئيس الجمهوريه فى ترشيح رئيس المجلس التنفيذى العالى للاقليم الجنوبى . وانضمامه بالتاييد لطرف دون آخر فيما يتعلق باعادة تقسيم الاقليم . على الرغم من رفض الأغلبية فى الجمعية التشريعية لفكرة اعادة التقسيم . وقد ازدادت الازمة عندما اصدر نميرى قراره باعاده تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ . بالاضافه الى تعقد المشاكل الاقتصاديه والتنموية فى السودان عامه ، وفى الجنوب خاصه . مما أدى الى غياب أى نتائج لتسوية عام ١٩٧٢ بالنسبه للجنوبيين . وأخيرا جاء تمرد القوات الجنوبية أثر صدور قرار الحكومة المركزية بنقل القوات من الجنوب الى الشمال ، وقد

حـدث التمرد فى حامية مدينة بور حيث حـدث قتال عنيف مـع قوات الجيش السودانى فر بعـده المتمردون الى الغابات ، وقـد تشكلت أولا « أنيانيا ٢ » ثم سـيطرت « حركة تحرير شـعب السودان » وجناحهـا العسكرى بقيادة العقيد « جون قرنق » على المرفقين السياسى والعسكرى.

وفى التمرد الثانى الذى يسـهده الجنوب الآن نلاحظ أن التحالفات الخارجيه قـد اختلفت عما عليـه فى التمـرد الأول ، فبينما كان التحالف السابق لتنظيمات التمرد يتجه الى امبراطور أثيوبيا والاسرائيليين وبعض الدول الافريقية التى كانت ترتبط بعلاقات قوية مع الكيان الصـهيونى ، اتجهت تحالفات الحركة الشعبية لتحـرير السودان نحـو نظم عربيـة ماركسـيه فى طرابلس وأديس أبابا وهى نظم كان يسـلحها الاتحـاد السـوفيتى وان كانت هـذه التحالفـات قـد انفصم عراها بعد قيام انقلاب الفريق البشير فى السودان وتردد ليبيا فى المساعدة وكذلك بعـد قيام انقلاب على الحكم فى أثيوبيا أطاح بالرئيس منجستو .

وبعـد الانتفاضة الشعبية التى أسقطت نظام جعفر نميرى فى أبريل عام ١٩٨٥ . سحبت ليبيا تمويلها للتمرد ، واتجهت الى مساندة الحكومة السودانية ، الا أن أثيوبيا استمرت فى موقفها الداعم لجون قونق رغم كل محاولات السـودان لتحسين العلاقات حتى قيام الانقلاب فى أثيوبيـا نفسـها .

● الموقف الليبى من مشـكلة الجنـوب :

قامت ليبيا بخلق العـديد من المتاعب للسودان أبان حكم نميرى نظرا لاتساع هـوة الخلاف السياسى بينهما ، اضافة الى رغبة ليبيا فى السيطرة على الأوضـاع فى السـودان لتحقيق مصـالحها الاستراتيجية فى تأمين حـدودها الجنوبية ، وضمان استقرار الأوضـاع لصـالحها فى شـمال تشاد . فضلا عن حصار مصر ومحاولة تطويقها .

لكن ما كادت تحـدث انتفاضة ابريل التى أطـاحت بالنميرى حتى أعلنت ليبيا اعترافها وترحيبها بالنظام الجـديد ، وبدأت العـلاقات الليبية السودانيه تاخـذ ابعـادا جـديده تمثلت فى اعـادة العـلاقات الدبلوماسية التى كانت قد قطعت فى عـام ١٩٧٩ ، ثم توقيع بروتوكول للتعاون العسكرى ، اضافه الى اتفاقيه تجارية قيمتها ٦٠ مليون دولار . وتعهد القـذافى بالا يساند اى حركة معارضة للحكومة السودانيه ، كما أوقف المساعدات التى كان يقـدمها للمتمـردين ، وهى مسـاعدات كانت تلعب دورا أساسيا فى دعم الجنوبيين عسكريا وماديا .

وقـد رحب السـودان بهـذه التطورات فى عـلاقاته مع طرابلس ليتفرغ لمواجهه الأزمات الاقتصاديه الحاسمه الذى يعانى منها ، والتى تظهر آثارها فى البطالة والتضخم واسـتمرار المجاعه فى بعض المنـاطق ، الى جانب الحرب الأهلية التى اتسع نطاقها فى الجنوب ، وفى هـذا الصـدد نجـد أن الموقف الليبى قـد تحول من تـديم التاييد القـوى لحركة الجنوب الى مساندة حكومة الخرطوم ، مع محاوله التوسط لانهاء النزاع واعادة الاستقرار الى السـودان .

وقـد أعلن القـذافى خـلال زيارته الثانيه للسودان بعد الانتفاضة أنه سيقوم بالوساطة لدى جون قرنق والسلطات الاثيوبيه لايقـاف القتال الدائر فى الجنوب . الا أن وسـاطه ليبيا لم تكن لديها فرصـا كافيـه لنجاح منذ البدايه ، فقـد كان القـذافى يعتمد على العلاقات الوثيقـة بين نظامه ونظام الرئيس منجستو فى اثيوبيا . ولكن ذلك لا يعنى استعداد اثيوبيا للتخلى عن الأهـداف التى تسعى اليهـا من مسـاندة المتمردين لمجرد رغبة القـذافى فى ذلك . اضافه الى أن الوساطه الليبية جاءت بعد تعرض موقف ليبيا من الجنوبيين الى ضعف فى المصداقية . فمن الصحيح أن ليبيا كانت هى الممول الرئيسى لقوات قرنق ، الا أنهـا أعلنت بعـد الانتفاضة وسقوط نميرى أنه ليس هناك ما يبرر الاستمرار فى القتال ضد

حكومة الخرطوم ، وقدمت ليبيا معدات ومعونات عسكرية للجيش السودانى فى اطار بروتوكول التعاون العسكرى الموقـع بينهما ، وكان من بين تلك المعدات طائرات ليبية قاذفه للقنابل سـوفيتيه الصـنع يقودها طيارون ليبيون ، استخدمت فى ضرب قواعـد المتمردين وفى عمليات فك الحصار عن بعض مدن الجنوب ، وبالتالى أضعف ذلك من مصداقية العقيد القذافى كوسيط ناجح . وبرغم أن تلك المحاولات لم تؤد الى نتائج الا أن تغـير الموقف الليبى تجـاه متـكله الجنوب وتحـوله الى دعم وتأييد الحكومه المركزيه فى الخرطوم قـد احـدث شرخا فى القاعدة التى تسـاند التمرد مما يؤثر على قواتها العسـكرية على المدى الطويل ، خاصـه وأن ليبيـا تمتلك من الامكانات المـاديه والاقتصاديه والعسكرية التى كانت تساعدها على امداد المتمردين ما لا يتوفر لاثيوبيا ، وهى الطرف الرئيسى الثـانى فى مساندة حركة جون قرنق .

● الموقـف الاثيـوبى :

بعـد فتره من الهـدوء عقب توقيع اتفاق الحكم الذاتى عام ١٩٧٢ عادت العلاقات الاثيوبية السودانيه الى التوتر بشكل كبير خاصة بعـد ان أعلن الرئيس جعفر نميرى عن تأييده للثوار الارتيريين الذين يسـعون للحصول على الاستقلال ويرفضون ضمهم الى أثيوبيا الذى تم فى عهـد الامبراطور هيلاسلاسى من طرف واحـد ، وقـد جاء اعلان نميرى عن تأييده لثوار أريتريا فى الوقت الذى كان على النظام الاثيوبى المـاركسى الذى أطاح بالامبراطور هيلاسلاسى أن يواجه حربا أهلية ، ويتوقـع فى نفس الوقت عـدوانا من جنوب الصومال ، ومن الناحية الاخرى تكررت اتهامات الحكومة السودانية لاثيوبيا بأنها تقف وراء العـديد من محاولات الانقلاب الفاشلة فى الخرطوم . وبدأ السودان مع بعض الدول العربيـة فى ذلك الوقت بتقـديم المسـاعدات الى الثورة الاريترية والمجموعات الاثيوبية المعارضـة ، مما دفع حكومة أديس أبابا الى استدعاء سـفيرها

من الخرطوم فى عام ١٩٧٥ ، وقامت بتصعيد دعمها لمعارضى الرئيس نميرى كاجراء انتقامى ، واستمرت الأعمال العـدائيه المتبادلة بين البلدين بمـا كان ينـذر باحتمالات وقوع حرب بينهما بالرغم من الأهمية الاستراتيجية التى يمثلها كل منهما للاخر فاثيوبيا تعتبر ثانى أهم جارة لسودان بعـد مصر . حيث تبلغ الحدود المشتركة بينهما حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر ، فضلا عن اشتراكهما فى خط مائى واحـد يشكل عصب الحياة بالنسبة لهما هـو النيـل الأزرق .

وفى ظـل التوتر المسـتمر بين البلدين وجـد « جـون قرنق » فى اثيوبيا مصـدرا من أهم مصـادر الدعم له ، ومنذ تغير النظام السياسى فى السودان عقب الانتفاضه الشعبية بذل المجلس العسـكرى الانتقـالى ومن بعـده الحكومه المنتخبة جهودا كثيرة لتحسين العلاقات مع أثيوبيـا التى هيمنت عليها على امتداد السنوات العشرين الماضية أجـواء من النزاع والشكوك ، وقـد اعتبر الـسودان أن المشـاكل السـابقة على الانتفاضه من نتاج ممارسات نظام نميرى التى أدت الى عزلة السـودان وتشويه صورته خارجيا ، ومن ثم أخـذ فى انتهاج خط جـديد يقوم على الحوار مع أثيوبيا وحـل المشـاكل بين البلدين سلميا ، والتى تتركز فى مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان والمشكلة الأريترية بالنسبة لاثيوبيا .

والحقيقة أن مشكلة جنوب السودان تختلف اختـلافا جـذريا عن قضية أريتريا ، حيث أن السودان لا يسمح للثوار الاريتريين بشن عمليات عسكرية ضـد أثيوبيا انطلاقا من الأرض السودانية ، كما أكدت السلطات السودانية أكثر من مرة أن الاريتريين المتواجـدين على أرضها ليسوا سوى لاجئين ، وأن المساعدات المقـدمة لهم مسـاعدات انسانية ، كما اعتبر السودان نفسه وسيطا بين الاريتريين والحكومة الاثيوبية وطالب بحـل المشـكلة سلميا فى حين أن أثيوبيا تقـدم الدعم على كافة المسـتويات

لحركة جــون قرنق . ولهذه الأسباب اعلن الســودان انه لا يقبل مقارنة القضية الاريترية بالوضــع فى الجنــوب •

ورغم محــاولات الســودان عودة التمثيل الدبلوماسى الذى جــاء بمبادرة نحسن « الا أن العلاقات عــادت الى التدهــور من جــديد ازاء استمرار اثيوبيا فى مساندة ودعم قوات « قرنق » وتســهيل انطلاقها من أثيوبيا ، بل أن المساعدات الأثيوبية تكثفت بما يوصف عسكريا بأنه تورط مباشر عن طريق الامدادات والقيام بعمليات استطلاعيه فى عمق الجنوب السودانى . ايضا ، وسعت الحكومه الاثيوبيه مد نطاق المســاعدات التى تقدمها لجيش حركه التحرير الشعبى لتشمل تلك المساعدات شمال وشرق السودان ، وكان لاثيوبيا دور فى محاوله الانقلاب فى اواخر سبتمبر عــام ١٩٨٥ الا ان الحكومه السودانيه لم تقطع العلاقات فى ذلك الوقت حرصــا منها على استمرار المحاوله من اجــل حــل سلمى وهادىء للمشاكل المتعلقة بين الطرفين دون اللجوء للعنف واستخدام الموازنات التى فشلت فى عهــد نمــــيرى •

وفى هــذا الاطار يظهر واضحا أن أهــداف أثيوبيا تتعــدى مجــرد مقايضه القضية الاريتريه بمشــكله الجنوب فى السودان ، الى محــاولة عزل أى دور اقليمى للسودان ، كمــا ينظر الاثيوبيون باهتمــام للحركة الديمقراطيه الجــديده فى السودان . ونفاذ تاثيراتها الى منطقة القــرن الافريقى ، ممــا يهــدد الحكومات العسكريه القائمة فيها ، ومن ضمنها الحكومه الاثيوبيــة . وعلى ذلك فان التركيز على عــزل أى دور اقليمى للسودان فى المنطقة عن طريق الضغط العسكرى سواء بمشكلة الجنوب ، أو بالتحركات العسكرية المباشره يضمن لاثيوبيا عــدم نفاذ هذه التاثيرات او على الأقل يصــبح اثرها محــدودا •

وتعى اثيوبيا جيــدا أن انفصــال الجنوب الســودانى عن وطنــه

السودان يهـددها بحركات انفصـالية مشـابهة لن تكون على مسـتوى الاريتريين وحـدهم ، بل وتهـدد منطقة القرن الأفريقى كلها بالانفصال، وقيام كيانات صغيرة فيها ، ولكنها تستغل مشكلة الجنوب السودانى للضغط على القرار السودانى حتى يتم تطويعه لصالحها ، ومن غير المتوقع ـ على المدى القصير على الأقـل ـ ان تغير اثيوبيا التى تطمح الى لعب دور هام فى أفريقيا من سياستها ، تجاه مشكلة الجنوب السودانى ، فى الوقت الذى تواجـه فيه حكومة الخرطوم العـديد من الضغوط الداخلية والتوازنات الصعبة على المستوى الخارجى • وان كان هـذا التغيير قـد حـدث فعلا رغم ارادة الحبشة عقب قيام الثوار الاثيوبيين بخلع الرئيس منجسـتو هيـلا ماريـام •

● حكومة المهـدى والتحرك الخـارجى :

فى ظل هـذه الأوضـاع رفض الصـادق المهـدى رئيس وزراء السودان اجراء أى مفاوضات مع « جـون قرنق » الا بعـد أن يتخلص الأخير من الهيمنة الاثيوبية ، وأكد أن التدخل الاثيوبى هـو الذى يقف عقبة فى سـبيل حل مشكلة الجنوب ، واتهم أثيوبيا بالتدخل المباشر فى الشـئون الداخلية للسودان ، وبأنها تسعى الى اقامة دولة ماركسـية فى جنوب السودان ودولة ماركسية فى شمال الصومال ، وتعمل على تهـديد الوضع الديمقراطى فى السودان بدعمها للمتمردين ، ذلك فى الوقت الذى واصلت فيه حكومة الصـادق المهـدى سياسة خارجية تؤدى الى تحقيـق التوازن ، وهى السياسة التى كانت الحكومة الانتقالية قـد بدأتها من قبل وأسفرت عن اعادة العلاقات مـع الاتحاد السـوفيتى وألمـانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على المستوى الدولى ، وليبيا وأثيوبيا وسوريا وأيران واليمن الجنوبى ، وتوثيق الاواصر مع مصر على المسـتوى الاقليمى ، بما يتيـح أمام الحكومة فرصـا أكبر للمنـاورة وامكانية قطـع الامدادات عن حركة قرنق •

واتساقا مع هـذه السياسة يمكننا القـول أن مشكلة الجنوب كانت على قمة الموضوعات التى بحثها « الصـادق المهـدى » فى زيارته لموسكو ، وهى الأولى من نوعها التى يقوم بها زعيم سـودانى منـذ ١٥ عاما ، وقـد كان بامكان الاتحاد السوفيتى ــ رغم أنه لم يتورط مباشرة فى مشكلة الجنوب ــ أن يضغط على أثيوبيا لتوقف دعمها لقرنق ، وبالتالى تنعزل حركة التمرد وتموت سـياسيا بعـد عزلها عن أهم مصـادر الدعم لهـا ، والملاحظ فى هـذا الصـدد أن المهـدى قـد صرح قبل توجهـه الى موسكو أنه ليس للاتحاد السوفيتى دور مباشر فى حل مشكلة الجنوب، ثم عاد وصرح بعـد الزيارة أنه سيكون له موقف ايجـابى من السـودان ومصالح السودان ، وهـذا يعنى أن موسـكو سـتتخذ موقفا ايجابيا من مشكلة الجنوب ولو على صعيد علاقاتها مع أديس أبابا ، وتتضح أهميـة هـذه الزيارة بالنظر الى الطبيعة المتدهورة للعلاقات بين البلدين خـلال فترة حكم نميرى ، اضافة الى أن رئيس الوزراء أبرم اتفاقا يحصـل السودان بمقتضاه على أسلحة سوفيتية مما سـوف ينعكس بدوره على الموقف العسكرى فى الجنوب •

ومن المـلاحظ أن الحـكومة السـودانيه قـد أحرزت العـديد من النجاحات فى ادارتهـا للصراع فى الجنوب ، فقـد استطاعت أن تعـزل حركة التمرد عن مصـادر قوية كانت تؤيدها وتدعمها من الخارج ، كمـا استطاعت القوات المسلحة السودانية فى الآونة الأخيرة أن توجه العـديد من الضربات المؤثرة لقوات جـون قرنق ، حيث تمكنت من فك الحصـار عن مدينة بور ، كما دمرت العـديد من مراكز القوى التى يعتمد عليهـا المتمردون بالمناطق الجنوبية ، ممـا أكد التغير فى الموقف العسكرى لصالح حكومة المهـدى الذى لم يغلق باب التسوية السياسية أمام الحل السلمى ، وانما يسـعى الى اقنـاع جـون قرنق بالتخلى عن موقفـه الرافض للتفاوض وعن بعض مطالبـه التى ترى حـكومة الخرطـوم أنه لا يمكن

قبولها ، وذلك عن طريق تغيير ميزان القوة واقعيا فى الجنوب ، وتستخدم الحكومة فى ذلك وسائل عـديدة من أهمها عزل الحركة عن مصادر الدعم الخارجى مما يعرضـها للاختناق ، ويجبرها على التفاوض مـع حكومة الخرطــوم •

● المبادرة المصرية للوســاطة :

خلال زيارة الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا مريام الى القاهــرة ـــ والتى تمت فى منتصف أبريل عام ١٩٨٧ ـــ بذلت مصر محاولة للوســاطة بين السودان وأثيوبيا ، من أجــل أقنــاع أثيوبيا بتحسين علاقاتها مــع السودان والابتعاد عن تقــديم الدعم المباشر لحركة التمرد فى الجنوب ، وأهمية هــذه المحاولة المصرية تنبع من الأبعاد المتعــددة والأهميــة التى توليها مصر لعلاقاتها مع كل من أثيوبيا والســودان •

وعلى صعيد الوضــع العسكرى فى الجنوب والمســاندة الاثيوبيــة لحركة « قرنق » ، فانه لم تنتج أى آثار ايجابية تتواكب مع بوادر التحسن فى العلاقات الدبلوماسية ، فقــد أعلن المسئولون السودانيون أن الطائرات الاثيوبية المقاتلة قامت بقصف منطقة « الجيكو » الحــدودية الواقعــة فى اقليم أعالى النيل ، كذلك يتم قصف هــذه المنطقة بالمدفعية من داخــل الأراضى الاثيوبية ، مما أدى بالســودان الى اعلان حالة الاســتنفار فى قواته المســلحة بهذه المنطقة ، وطلب من القيادة العســكرية الاثيوبيــة تقــديم تفسيرات عاجلة فى هــذا الشــأن ، كمــا أعلن رئيس الوزراء السودانى ، على أثر قيام قوات جــون قرنق باسقاط طائرة مدنية ثانيــة فى نهاية الأسبوع الأول من مايو عام ١٩٨٧ ، بأن حركة التمرد لا يمكنها أن تتحرك فى أى اتجاه اذا لم تكن أثيوبيا على علم بهــذا التحرك •

وعلى ذلك يتضح أن الموقف الاثيوبى تجاه مشكلة الجنوب السودانى

لم يطرأ عليـه تغير فعلى ، وأن نتائج التحركات الأخيرة بين البلدين لم تتبلور بعـد ، وهذا يدخل أساسا ضمن الحسابات الاثيوبية للاوضـاع الاقليمية وللاوضاع الداخلية فى السودان وما قـد يطرأ عليها من تغيرات، ويبدو الموقف الاثيوبى آنذاك قائمـا على استغلال نقاط ضـعف حكومة الخرطوم ، الناتجة عن سـوء الموقف الاقتصادى والتوازن الدقيق الذى تقـوم عليه سياستها الخارجية •

وفى الواقع فان مشـكلة الجنوب السـودانى تتداخل فيها عنـاصر عـديدة ، فقـد أكدت المصـادر الرسـمية السودانية أن هناك منظمات تبشيرية وكنسـية تقـدم المـال والأغـذية والمؤن للمتمردين وتروج فى الاعلام الغربى وعلى نطاق واسع مقولات (قرنق) ودعواه عن أن الشمال المسلم يضطهد الجنوب المسيحى ، وتلك المساعدات تتم تحت ستار دينى أو انسانى ، كما ذكرت هـذه المصادر أن وكالات الاغاثة لهـا أهـداف سياسية رغم الطابع الانسانى الذى تمارس عملها من خلفه ، حيث اتضح أن الطائرات تحمل أسلحة وعتادا بدلا من مواد الاغاثة •

كذلك يهتم السودان بمساندة كينيا للمتمردين ، وأيضا هناك نوع من العلاقات بين حركة التمرد وأوغندا ، حيث قـام قرنق بزيارة لأوغنـدا والتقى بالرئيس موسفينى ويرتبط الاثنان بعلاقات صداقة قديمة •

كل ذلك فى منطقـة ذات طابع خـاص تصعب السيطرة عليها عمليـا بحكم جغرافيتها الصعبة وحـدودها المتداخلة مع دول عـديدة ، وتعـدد القبائل فيها ممـا يخلق مناخا من السهل أن تترعرع فيه حركات التمرد ، ممـا لاشك فيه أن انهاء مشـكلة الجنـوب لا يمـكن أن يتم بالحسـم العسكرى ، اذ فضلا عن التكاليف الباهظة التى يتطلبهـا ذلك الحل وأثره على الروح المعنوية للقوات المسلحة : فان معنى استمرار السلطة المركزية فى السير فى هـذا الطريق سيؤدى الى تفاقم الموقف فضلا عن تواصـل

وتعقد الصراع بما يمكن أن يجعله يشتعل فى أى لحظة بعد الهدوء النسبى الناتج عن التوازن العسكرى الهش ، كل هذا يفرض توخى الحذر من محاولات التصعيد المستمرة من جانب قرنق وحلفائه فى الوقت الراهن واستخدامه لتكتيك اسقاط الطائرات . وفى المقابل لا يجب اغفال دور القوات المسلحة فى ردع المحاولات المتزايدة من المتمردين لزعزعة الاستقرار فى الجنوب .

وبعد استبعاد البديل العسكرى ، يبقى هناك بديل المفاوضة والحوار الذى يستوجب تلافى أخطاء الحكومات السابقة ، وتبدو سياسة التهدئة التى تنتهجها الخرطوم أحيانا ملائمة لحصر المشكلة وتحجيم أبعادها الدولية .

حكـومة الانقـــاذ الوطـنى

والتطـورات الأخيرة فى السودان

ما كاد السودان يخطـو الخطـوات الأولى نحـو الوفاق الوطنى كشعار لمرحلة جـديدة أكثر استقرارا وفعاليـــة حتى باتت التفاعلات الناجمة عن الازمة الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهـز أرجاء البلاد ، ففى العشرين من فبراير عام ١٩٨٩ قـدم ٣٠٠ من كبـار ضباط وقادة القوات المسلحة مذكرة رسمية للصادق المهدى رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطنى خلال مهلة مدتهـا أسبوع والا فانهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحـدة البلاد ، فيما اعتبره المراقبون أسوأ أزمة تواجـه المهـدى منذ توليه رئاسة الحكومة فى عام ١٩٨٦ •

ويمكن القـول أن تلك الازمة أفرزتهـا ثلاثة متغيرات هامة أثرت بشكل واضح على درجة استقرار المناخ السياسى السائد •

أولا ــ مشكلة الجنـوب والمناورات الحزبيـة :

فلا تزال مشكلة الجنوب هى المسرح الأول لأى مناورات حزبية ، والمختبر الحقيقى لاظهار القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية ، ففى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٨٨ انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة اثر رفض الحكومة اجازة اتفاقية أديس أبابا التى وقعها محمـد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع جون قرنق فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٨٨ لاحلال السلام فى الجنوب ، على نحـو دفع الكثير من المراقبين الى التساؤل عمـا اذا كان هـذا التحـالف الجـديد بين حزب الأمة

بزعامه الصادق المهــدى والجبهه القــوميه الاســلاميه بزعامه د. حسن الترابى هــو الشكل النهائى لقمة السلطة فى السودان ؟ أم أنه مجرد مرحلة وسيطة قــد تتبعها مراحـــل أخرى ؟ وفى هــذا السياق يمكن ملاحظــة الآتى :

١ ــ بينما كان المتمردون يعــززون مواقعهم على بلــده الناصرة الجنوبية قرب الحــدود الاثيوبيــه كانت الجبهة القومية الاسلاميه تعزز مواقعها السياسية فى الخرطوم لتصبح ثانى اكبر الاحزاب المشاركه فى الائتلاف الحاكم فى السودان ، فرغم أن اتفاق اديس ابابا قــد حظى بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسى فى التحالف الحاكم مع بعض التحفظات. وبرغم استجابة الاتحاديين لتحفظات المهــدى على الاتفاق نجحت الجبهه الاسلامية بزعامة د. حسن الترابى فى اجهاض الاتفاق . وفى ازاحــة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم لتصبح هى الوريث الوحيد لتركه الحزب الاتحــادى فى مجلس الــوزراء .

٢ ــ بحصول الجبهة الاسلامية على مقاعــد الاتحاديين فى الحكم تعود قضية الجنوب الى نقطة البداية لمــا هو معروف من تباين جــوهرى بين مواقف الجبهة الاسلامية ومواقف المتمردين فى الجنوب . خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلاميه . وبالتالى يصبح اتفاق أديس أبابا الذى وقعــه الاتحاديون ورفضته الحكومة فى ذمة التاريخ .

٣ ــ رغم أن الجبهة الاسلامية بررت موقفها المعارض لاتفاق أديس أبابا فى نص الاتفاق على استبدال قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣ الاسلامية بقوانين عام ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحــدود لحين انعقاد المؤتمر الدستورى فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٨ الا أننا نلاحظ أن مسألة التعرض لوقف الشريعة الاسلامية لا تهم الجبهة الاسلامية فقــط ، بل تهم أيضــا حزبى الأمة والاتحادى ، الأمر الذى فسره المراقبون بأن الجبهــة الاسلاميه قررت

الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبى محرج أمام انصارها ، ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقهم ، ولكن لأن الذى حملها أصلا الى الكراسى النيابية ثم الى الوزارة هو وعودها بتجسيد قوانين الشريعة الاسلامية •

٤ — الحرب فى الجنوب لا يمكن انهاؤها عسكريا ، ولا يمكن لأى حكومة سودانية — بغض النظر عن المدد العسكرى الذى يصلها — أن تحقق حسما عسكريا لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة ، وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم ، وبسبب التراث التاريخى للعلاقات مع الجنوب ، مع ملاحظة أن استمرار الحرب فى الجنوب لا يؤدى الى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب ، بل يؤدى أيضا الى انهاك حكومة السودان وبعثره مواردها فى وقت تواجهها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول اقليمية ودولية لها ارتباطات وعلاقات مع الجنوب •

ثانيا — الاضطرابات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية :

فى الفترة الأخيرة شهدت العاصمة السودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال — طلاب — قضاة — مهنيون ••• الخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات فى أنها تكمن أساسا فى الازمة الاقتصادية الطاحنة التى ظل يعانى منها السودان منذ فترة طويلة ، خاصة بعد اشتداد وطأتها فى أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التى اجتاحت السودان منذ ١٩٨٨/٨/٦ ، فقد تسببت الأمطار التى استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوما فى انهيار آلاف المنازل فى مختلف الأحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت فى انقطاع التيار الكهربائى ومياه الشرب عن العاصمة ، وشلت الحياة بسبب توقف

الحركة والمواصلات بشكل كبير ، الأمر الذى دعا حكومة السودان بقيادة الصادق المهـدى الى اعلانها مناطق كوارث ، وبالفعل أقيم جسر جـوى بين القاهرة والخرطوم لامداد الاخيرة بمواد الأعانه ، كما وصلت طائرات اغاثه للخرطوم من السعوديه والاردن واليمن وعـدد من الدول العربيه خاصة ايطاليا وبريطانيا . وفى الحقيقه لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف الأداء الحكومى فى مواجهتهـا فحسب ، بل ايضـا عن عـدم ترسـيخ الديمقراطيه بشكل كامل فى مختلف ارجاء البلاد ، فقـد فرضت وزاره الاعـلام السودانيه قيودا على نشاط مراسلى الصحف الاجنبية بسبب ما وصفته باستغلالهم للظروف الطارئه التى يتعرض لها السودان باذاعـه الاشاعات والمعلومات الخاطئة عن مساعدات الغوث الواردة من الخارج وطريقة توزيعها ، الأمر الذى ادى الى التقليل من حجم الكارثه ، وبالتالى انخفاض كميه مواد الاعانه الوارده .

وزاد من وطـأة الكارثة هجوم أسراب الجراد والتى بلغ عـددها فى منتصف اكتوبر عام ١٩٨٨ ، ٢٠٠ سرب ، حولت عشرات الآلاف من الأفـدنة فى غرب البلاد الى ارض جرداء ، فى الوقت الذى غطت فيـه أسراب أخرى ٣٠٠ ألف فـدان بالاقليم الشرقى ، و ٥٠٠ ألف فـدان بالاقليم الشمالى ، وبصب الزيت على النـار أزداد الموقف اشتعالا ذلك عندما قررت الحكومه فى ١٩٨٨/١٢/٢٦ رفـع أسعار بعض السـلع الغـذائية بنسبه كبيره وصلت الى ٦ أضعاف فى بعض السلع الضرورية (كالسكر) وكذلك فرض ضرائب جـديده على السلع الاستهلاكية ، الأمر الذى أدخـل شوارع الخرطوم فى مرحلة مخاض تفجرت خلالها المظاهرات العمالية والطلابيه والاضرابات العامة التى أصابت كل مرافق السودان بالشلل التام ، مما اضطر الحكومة السودانية الى التراجع عن قرار رفـع الأسعار ، وبالطبع فان هـذا التراجع وان كان سمة ديمقراطية بصـفة عامة الا أنه فى الحالة السودانية يتم تعبيرا عن كم الضغوط المجابهـة لحركة البناء الحكومى الراهن ، والذى يحمل كثيرا من ملامح التردد تجاه

الصعوبات المختلفة المستمره فى التشابك والتعقيد داخل المجتمع السودانى، فبعـد محاولات امتصاص عضب الجماهير الثائرة دخلت العـلاقه بين الحكومة والقضاة فى ازمه جـديده وذلك احتجاجا على ما آسماه القضاة تدخلا فى شئونهم فى تحـديد الاجور والترقيات من جانب الحكومة ، الأمر الذى آدى الى استقاله المستشارين العاملين بديوان النائب العـام السودانى وعـددهم ١٤٠٠ مستشار . كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقـابة الأطباء والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم والتجار وعمـال شركة مياه الأرياف المملوكة للدولة احتجاجا على الأوضاع المالية والمعيشية.

ثالثا ـ محاولات الانقـلاب الفاشلة :

تكاثفت مجموعة من العـوامل اهمهـا مشكلة الجنوب والازمة الاقتصادية وبعض الجيوب المتبقيه من العهد السابق على انتفاضة ٦ أبريل عام ١٩٨٥ لتفرز فى النهايه عـدة محاولات لقلب نظام الحكم . فمنـذ الاطاحة بنظام نميرى فى أبريل عام ١٩٨٥ تعرض نظام الحكم لمـا لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب . وكان بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التى وقعت فى سبتمبر عام ١٩٨٥ بقيادة فيليب عبـاس غبوش الذى ينتمى لقبيلة النوبة والمعروف بتأييده لجون جارانج . وقـد تم القـاء القبض على ١٦٣ شخصا من المدنيين والعسكريين اثر تلك المحاولة ، وأيضا المحاولة التى وقعت فى يناير عام ١٩٨٨ والتى تزعمها ضابط بالجيش يدعى يوسف قـوة وينتمى لمناطق جبل النوبه غرب السودان لـه صلة بجارانج أيضا ، أما البعض الآخر فكان بتدبير من أنصار النميرى ، ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التى تم كشفها فى أبريل عام ١٩٨٦ والتى قام بهـا عـدد من أنصار الرئيس السابق جعفر نميرى لاغتيال بعض المسئولين فى الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة فى اضرابات متتالية ، ثم الاستعانة ببعض العسكريين فى مراحـل أخـرى .

مغـــزى التطـــورات الأخـــيرة :

عبرت مذكرة ٢٠ فبراير عن عمـــق الازمة التى يعانى منها السودان فى الآونة الأخيرة لمـــا تضمنته من عـــدة مطالب للجيش أهمها :

* تشكيل حكومة انقـــاذ وطنى موســـعة •
* وضـــع نهاية سلمية للحرب فى جنـــوب البلاد •
* اقامة عـــلاقات متوازنة مـــع الجيران •
* حـــل الميليشيات التابعـــة للأحزاب •

وقـــد آخـــذ الصادق المهـــدى يناور على ما جاء بها املا فى سكوت الجيش أو حـــدوث تغيرات فى المعطيـــات السياسيه تنعكس بخـــلافات داخـــل القوات المسلحة ، ففى ٢٧ فبراير — وهى نهاية المدة المحـــددة لتنفيذ تلك المطالب — ألقى الصادق المهـــدى بيانا ناشد فيه القـــوات المسلحة بأن تعود الى مساندته ، وتعـــدل النقـــابات المضربة عن اضراباتها ، وتتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكى يعمل على توسيع حكومته ، والا فانه سوف يقـــدم استقالته فى الخامس من مارس •

وهنا نلاحظ أن الصادق المهـــدى بتهـــديده هـــذا استطاع أن يكسب وقتـــا اضافيا لصالحه ، وأن يقف على مسالك تهـــدئة الازمة عن طريق اعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية الفاعلة من ناحية أخرى بغية استمراره فى كرسى الحكم ، وقـــد بدأ ذلك واضـــحا عندما أصرت القـــوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير فى بيان أصـــدرته القيادة العامة فى ٢٨ فبراير ، وأيدتها فى ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة فى الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوعى والجنوب والبعث القومى باستقالة المهـــدى ، وتشكيل حكومة انقـــاذ

وطنى ، حينئذ فقط أعلن المهـدى عـدوله عن تقـديم استقالته والبدء فى تشكيل حكومه موسعة جـديدة .

ورغم أن خطة السلام التى توصل اليها اكثر من ٣٧ حزبا ونقـابة سودانية تدعـو الى وقف اطلاق النار فى الجنوب ، وانهاء حالة الطوارىء المفروضة فى البلاد منذ عام ١٩٨٥ مـع اغفال ذكر مسألة العمـل بتطبيق الشريعة الاسلامية الى حين عقـد المؤتمر الدستورى ، بمـا يعنى عـدم موافقة الجبهة الاسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة حول هـذا الاعلان ، كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها الا أن الصادق المهـدى أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضا موافقته غير المشروطة على اتفاق السلام الذى وقعـه عثمان الميرغنى مـع جارانج فى نوفمبر ١٩٨٨ ، بمـا يعنى امكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الاسلامية فى الائتـلاف الحاكم .

والواقع أن تلك التطورات ابررت بوضوح أن السودان لا زال يعيش عملية فرز سياسى . فبينما كان حزب الأمة بزعامة الصادق المهـدى متجها يمينا باتجاه التحالف مـع الجبهة الاسلاميه على أسس مواصـلة الحرب مـع الجنوب وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بدأت القوات المسلحة أكثر ميلا الى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادية والنقابية التى ترى فى تسوية مشكلة الجنوب منطلقا لحل سائر المشاكل الأخرى ، ولمـا أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها فى ذلك القوى الفاعلة الأخرى أعلن المهـدى استعداده لبيع الجبهة الاسلامية مقـابل استمراره فى كرسى الحكم .

ولعـل من المشاكل الأساسية فى تعـثر المسـيرة الديمقراطيه فى السودان هـو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قـوى متقاربة اجتماعيا ومختلفة سياسيا ، فحزب الأمة هـو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت

لأنه طائفيه « الأنصار » التى يترعمها الصادق المهدى ، أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفه الختميه دينيا والطبقه الوسطى سياسيا واجتماعيا ، لكنه موزع بين عدة تيارات داخلة بعضها بشدة نحو تعاطف الختمية الطبيعى مع مصر ، وبعضها يشده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفية الممثلة فى الجبهه الاسلاميه ، فى حين تبدو هذه الجبهة أكثر تنظيما وتماسكا ، فهى تتقل على اللعبة السياسية تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدا التفاعل مع المجتمع ، هذا الاستقطاب بين قوى سياسية متقاربة من حيث المنطلقات الاجتماعية مختلفة سياسيا وحزبيا يجعل اللعبة الديمقراطية غير ذات فاعلية بسبب غياب القوى السياسية الأخرى التى سدد لهـا النظام السابق فى عهد نميرى ضربات متلاحقة ، خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ، ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهدى لمطالب الجيش واستجابته لمطلب تشكيل حكومة انقاذ وطنى موسعة •

وقد تباطأ المهدى فقام الفريق عمر حسن أحمد البشير بانقلاب استولى به على السلطة ، ووضع جميع الزعماء السابقين رهن الاعتقال ، وعطل الدستور ، وألغى الأحزاب ، وجمد نشاط النقابات ، وأوقف الصحف، وبدأ يتلمس الطريق لايجاد حل لمشكلة الجنوب ، وحلول لمشاكل السودان المتراكمة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى •

فبدأ يكشف علاقاته مع مصر وليبيا والمملكة العربية السعودية والعراق وغيرها من الدول العربية •

وعلى طريق حل مشكلة الجنوب بدأ يجد السبيل اليها عن طريق أثيوبيا الا أنه لم يجد طريقا له خلالها •

ثم تقدم الرئيس جيمى كارتر بالوساطة بين زعماء الجنوب وحكومة

الشمال ، وتم اللقاء فعلا فى نيروبى عاصمة كينيا فى مطلع شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ الا أن اللقاء الذى استمر أسبوعا لم يسفر عن شىء •

وحظيت حكومة الفريق البشـــير بدعم مادى ومعنوى من الدول العربية وكان الأمل معقودا على أن يسير بالسودان فى طريق صحيح •• الا أنه بعـــد فترة اتضح أن الفريق البشير لا يحكم السودان بمفرده ولكن يشاركه فى الحكم ويسيطر عليه الدكتور حسن الترابى حامل راية الانقاذ الاسلامى وقـــد أدت سياسته الى أن تستمر مشكلة الجنوب بلا حل رغم الوساطات التى قام بها أكثر من رئيس أفريقى آخرهم الرئيس النيجيرى الذى عقـــد أكثر من اجتمـــاع بين ممثلى الحـــكومة السودانية وممثلى الجنوب فى مدينة أبوجا عاصمة نيجيريا دون الوصول الى حل عام ١٩٩٣ •

ولم تقتصر السياسات الخاطئة التى رسمها الدكتـــور الترابى على عـــدم ايجاد حـــل لمشكلة الجنوب فقط بل تعـــداها الى معاداة السودان لكافة الدول الشقيقة التى أيدت حكم الفريق والبشير ومساندته حينما قام بالانقـــلاب ••• فقـــد أصبح عـــداء السودان واضح للعيان لكل من مصر وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج خاصـــة منذ أيد الفريق البشير الرئيس صـــدام حسين عند اعتدائه على الكويت ، كما زد الطين بلـــه أن السودان أصبحت قائمة بآمر ايران فى الكثير من المسائل خاصة موضوعات المتطرفين الاسلاميين مقابل بعض المعونات التى تحصل عليها من ايران •

والأمل كبير فى أن يعود الحكم الى رشده وأن تعود علاقات السودان طبيعية بأشقائها العرب وأن تحل مشكلة الجنوب لصالح السودان الموحد •

الفهـــــرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب القوميه
٩٥ / ٣١٦٦

الترقيــم الدولى
I - SB . N
977 - 00 P 8633 - 9



د. حمدى الطاهرى

المؤلف :

منذ بداية كتاباته كان بعيد النظر فيما يختاره من موضوعات .

فيحنما كتب عن سياسة الحكم فى لبنان عام ١٩٦٥ توقع أن تكون نتائج هذه السياسة حرب أهليه على الأكثر بعد عشر سنوات لاتبقى ولاتذر ، وقد قامت فعلا الحرب الاهليه فى لبنان عام ١٩٧٥ .

كتب عن قصة الصومال وأوضاعها عام ١٩٧٧ وحدث ماتنبأ به عام ١٩٩١ .

كتب العديد من الكتب منها :

* مستقبل المياه فى العالم العربى .
* الطريق إلى المنصه .
* جيبوتى وأمن البحر الأحمر .
* مجتمع التعاون .
* خمس سنين سياسة .
* حرب اكتوبر فى الأعلام العالمى .
* المملكه العربيه السعوديه تاريخ وواقع .

واليوم وختاماً لما فرضه على نفسه بأن يقدم للمكتبة العربية موسوعة شاملة عن الدول العربية . . فقد وفى بوعده وهاهى بين يديك تضم ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول . . العالم العربى تاريخ وواقع .

الجزء الثانى . . مشكلات العالم العربى .

الجزء الثالث . . الحركات الوحدوية فى العالم العربى .

ان المؤلف وهو يقدم ذلك فانها نتيجة خبرة امتدت على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاماً من الخبرة فى عالم الدبلوماسية والسياسة وتنقل فى عمله الدبلوما الخرطوم منذ اليوم الأول لاستقلال السودان وبناما كأول بعثة دبلوماسية عرب أمريكا الوسطى عقب تأميم قناة السويس وبيروت فى ظل الوحدة السور وهلسنكى حيث لم يكن هناك سفارة عربية سوى السفارة المصرية وانتقل إلى نكسة عام ١٩٦٧ حيث كان عليه أن يواجه المصريين الذين كفروا ببلدهم عقب وأخيرا توج حياته العملية بالعمل لمدة خمس سنوات فى أروقة رئاسة الجمهور لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية وبدأت هذه السنوات الخمس فى وتوجت بنصر اكتوبر العظيم .

